

# ملحمة العبور ..

النصر العسكري

---

# حرب أكتوبر.. 1973 كيف حققت مصر الانتصار؟

إصدار وثائق بمناسبة مرور خمسون عامًا على حرب أكتوبر 1973



المجلد الثاني

الطبعة الأولى: يناير 2024

رقم الإيداع: 2024/1844

الترقيم الدولي: 9-5-87240-977-978

© حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة - مصر.

الهاتف: +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg



موسوعة

## حرب أكتوبر.. 1973

### كيف حققت مصر الانتصار؟

---

المدير العام

د. خالد عكاشة

المستشار العام للموسوعة

اللواء د. محمد قشقوش

---

#### تحرير الموسوعة

---

تحرير المجلد الأول

د. خالد حنفي علي

تحرير المجلد الثاني

د. حسن أبو طالب

تحرير المجلد الثالث

د. دلال محمود

---

#### المحرور العسكري

---

محرر المحور: اللواء د. محمد قشقوش

المشاركون (الترتيب أبجديًا)

اللواء أسامة إبراهيم

اللواء د. عز الدين عوف

اللواء علي حفطي

اللواء عماد منسي

اللواء مجدي حجازي

اللواء د. محفوظ طه مرزوق

الرائد أ.ح. / محمد الحسيني

اللواء د. محمد قشقوش

أ. محمد منصور

---

## المحور السـياسـي

---

محرر المحور: د. حسن أبو طالب

المشاركون (الترتيب أبجديًا)

السيد / أحمد أبو الغيط  
 د. أحمد يوسف أحمد  
 د. جمال عبد الجواد  
 د. حسن أبو طالب  
 د. عبد المنعم سعيد  
 السفيرد. / عزت سعد  
 اللواء / محمد إبراهيم الدويري  
 د. محمد كمال  
 أ. رحاب الزيادي  
 أ. ماري ماهر  
 أ. محمد عبد الرازق  
 أ. منى قشطة  
 أ. نوران عوضين

---

## المحور الاجتماعي والاقتصادي

---

محرر المحور: د. خالد حنفي علي

المشاركون (الترتيب أبجديًا)

د. خالد حنفي علي  
 د. خالد عبد الفتاح  
 أ. بسنت جمال  
 أ. أحمد بيومي

---

## المحور الإسـرائـيلي

---

محرر المحور: د. دلال محمود

المشاركون (الترتيب أبجديًا)

د. دلال محمود  
 د. رانيا فوزي  
 د. عبد العليم محمد  
 أ. شادي محسن

الإخراج الفني

أ. إسلام علي

المتابعة والتنفيذ

أ. ممي سعيد

## المجلد الثاني

## ملحمة العبور .. النصر العسكري

363	<b>الفصل التاسع: الحرب.. قرار مصوم</b>
365	أولاً: الاستعداد للمعركة.. التحرك في جبهات متعددة .....
368	ثانياً: اجتماع الثلاثين من سبتمبر 73.. حسم قرار الحرب .....
376	ثالثاً: اجتماع تاريخي ومناقشات عميقة .....
377	رابعاً: أمريكا والنوايا المصرية.. العجز عن الإدراك .....
387	<b>الفصل العاشر: فلسفة الدفاع الاستراتيجي وبناء السلام</b>
388	أولاً: أدب المفاجأة الاستراتيجية .....
390	ثانياً: حرب أكتوبر ومدرسة السادات السياسية .....
392	ثالثاً: مفاجأة أكتوبر الاستراتيجية .....
394	رابعاً: اللحظة الساداتية.. السمات والأصول .....
395	خامساً: الاستخدام الحصيف للمخابرات .....
400	سادساً: الاستخدام الحكيم للدبلوماسية والسياسة .....
402	سابعاً: الخداع الاستراتيجي وشمول التطبيق .....
411	<b>الفصل الحادي عشر: ملحمة العبور .. أولى خطوات النصر</b>
412	أولاً: القوات البرية والأفرع الرئيسية.. الإعداد والتخطيط ودقة التنفيذ .....
421	ثانياً: تحديات الخداع الاستراتيجي.. عبقرية التخطيط ودقة التنفيذ .....
443	ثالثاً: السادس من أكتوبر.. عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف .....
452	رابعاً: الأفرع الرئيسية.. أدوار مهمة وبطولات كبرى .....
480	خامساً: تطوير الهجوم شرقاً والهجوم الإسرائيلي المضاد .....
499	<b>الفصل الثاني عشر: القوات البحرية.. تخطيط مبتكر ومهام جريئة</b>
501	أولاً: المتغيرات الرئيسية في المشهد العسكري البحري 1970 - 1973 .....
505	ثانياً: أعمال قتال القوات البحرية في حرب 1973 .....
523	<b>الفصل الثالث عشر: حرب أكتوبر 73.. دروس مستفادة ميدانياً واستراتيجياً</b>
524	أولاً: الدروس المستفادة للقوات البرية والجيش الميدانية .....
528	ثانياً: خبرات التضامن على المستوى العربي والإقليمي .....
528	ثالثاً: إعداد المستوى الداخلي وفق مفاهيم إدارة الأزمات والتفاوض .....
529	رابعاً: خبرات مهمة للمستوى العسكري الميداني .....

531 ..... خامساً: الدروس المستفادة للقوات الجوية

533 ..... سادساً: الدروس المستفادة في مجال الدفاع الجوي

#### 543 **الفصل الرابع عشر: شهداء.. بطولات وتضحيات**

544 ..... أولاً: "الشفرة النووية" وهزيمة الغطرسة الإسرائيلية

545 ..... ثانياً: عناصر الاستطلاع خلف العدو.. مهام خطيرة وبطولات نادرة

549 ..... ثالثاً: من بطولات طياري القوات الجوية

555 ..... رابعاً: أعمال قتال السرب 15 ميح - 17 في سوريا

#### 561 **الفصل الخامس عشر: مصر.. الإدارة السياسية للحرب.. والعلاقات مع موسكو وواشنطن**

563 ..... أولاً: مساعي الحفاظ على العلاقات مع السوفييت

567 ..... ثانياً: الاستجابة السوفيتية للحرب.. الدعم والتحرك المشترك مع هنري كيسنجر

570 ..... ثالثاً: الدور السوفيتي في التوصل إلى قرارات مجلس الأمن ووقف القتال

579 ..... رابعاً: موافقة مصر على وقف إطلاق النار

580 ..... خامساً: التحركات السوفيتية الأمريكية لوقف إطلاق النار وتطبيقه

586 ..... سادساً: مفاوضات فك الاشتباك الأول

596 ..... سابعاً: الاتصالات مرة أخرى مع السوفييت

599 ..... ثامناً: مساعي الحفاظ على علاقة قوية مع سوريا

600 ..... تاسعاً: اتفاق النقاط الست وعودة العلاقات مع الولايات المتحدة

602 ..... عاشراً: مساعي تطبيق النقاط الست

604 ..... حادي عشر: التوصل إلى اتفاق فض الاشتباك الأول

#### 609 **الفصل السادس عشر: الدور العربي.. مشاركة عسكرية وحظر نفطي**

610 ..... أولاً: السادات وإعداد الساحة العربية للمعركة

614 ..... ثانياً: الدعم العسكري العربي

617 ..... ثالثاً: البترول العربي سلاح يدعم معركة التحرير

#### 627 **الفصل السابع عشر: النداء العسكري الإسرائيلي والهزيمة الاستراتيجية**

628 ..... أولاً: مقدمات الحرب لم تدركها إسرائيل

633 ..... ثانياً: لماذا فوجئت إسرائيل؟

640 ..... ثالثاً: الأهداف الإسرائيلية في حرب أكتوبر 1973

641 ..... رابعاً: الاشتباكات العسكرية في أيام الحرب

643 ..... خامساً: الاشتباكات على الجبهة الشمالية (الجبهة السورية)

646 ..... سادساً: الخطة السورية

649 ..... سابعاً: اختلاف إسرائيلي حول الموقف على الجبهة السورية

651	ثامناً: محاولات سوريا الدفاعية .....
652	تاسعاً: الاشتباكات على الجبهة الجنوبية (الجبهة المصرية) .....
658	عاشراً: الهجوم الإسرائيلي المضاد على الجبهة المصرية .....
667	حادي عشر: الضغط لوقف إطلاق النار .....
669	ثاني عشر: تقييم الأداء العسكري الإسرائيلي خلال الحرب .....
675	<b>الفصل الثامن عشر: إسرائيل.. مراجعة أسباب الفشل العسكري ومسئولية "التقصير"</b>
676	أولاً: لجنة أبحاث للتحقيق القانوني في أسباب الهزيمة .....
681	ثانياً: مراجعة الأداء العسكري للجيش الإسرائيلي بعد الهزيمة .....
692	ثالثاً: أثر مراجعة الأداء العسكري بعد الحرب على السياسة العسكرية الإسرائيلية .....
696	رابعاً: أثر المراجعة على عناصر السياسة الدفاعية .....
702	خامساً: التوازن العسكري بين إسرائيل والدول العربية .....
703	سادساً: استخلاصات إسرائيلية من حرب أكتوبر 1973 .....
725	<b>الوثائق والمرفقات</b>





## 9 | الحرب.. قرار محسوم

تطلب الوصول إلى قرار الحرب اجتياز العديد من الاختبارات القاسية سياسياً ومعنوياً، والمرور بعدة مراحل من الإعداد الميداني والتخطيط المتواصل، والمناقشات العميقة بين أركان الدولة المصرية حول ما يمكن عمله، والنتائج التي يحتمل أن تنتج عن أي عمل عسكري، يهدف إلى كسر الجمود القائم على الجبهة، في ظل بيئة دولية لم تكن على استعداد لمناصرة الحقوق المصرية والعربية.

ولم يكن الأمر بعيد الصلة عن جملة الاتصالات التي حدثت بالفعل بين مصر والولايات المتحدة عبر كل من حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي وهنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي، لا سيّما بعد قرار الرئيس السادات بإنهاء وجود الخبراء السوفيت في مصر، والتي جاءت نتائجهما - أي الاتصالات مع الجانب الأمريكي - بمثابة صدمة كبرى لفرضية وجود فرصة لدور أمريكي منصف، يؤدي إلى الضغط على إسرائيل للوفاء بالتزاماتها وفق القرار الدولي 242.

في تلك المرحلة تطورت علاقات القوتين العظميين آنذاك، الاتحاد السوفيتي الطرف الأساسي في تزويد مصر وسوريا بالسلح، والولايات المتحدة الداعم الأكبر لإسرائيل، والحامي لوجودها بلا حدود، والتي تمثلت فيما عرف بسياسة الوفاق الدولي بعد لقاء الرئيس الأمريكي نيكسون وليونيد بريجنيف رئيس الحزب الحاكم في الاتحاد السوفيتي، في موسكو يونيو 1972، وكان من بين نتائج الوفاق بينهما دعمهما لحالة استرخاء عسكري في الشرق الأوسط، وبالتالي ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي إلى ما لا نهاية. الأمر الذي مثل بدوره تطوراً صادماً لمصر، وعاملاً ضاعطاً بقوة على صانع القرار المصري، الرافض جملة وتفصيلاً لمبدأ الجمود، وترسيخ الاحتلال الإسرائيلي، وما يعنيه من الإهانة لمصر وشعبها، وإهدار حقها المشروع في تحرير أرضها، بأي وسيلة كانت.

لم يكن أمام مصر إلا التحرك، بالرغم من كل العقبات والصعوبات، داخلياً ودولياً، لتغيير واقع الجبهة في سيناء والاشتراك مع سوريا في عمل عسكري، يعيد بناء توازن قوى جديد على الجبهتين، ويدفع إلى خيارات أخرى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والأهم أن يثبت للجميع قدرة مصر على تغيير مصيرها إلى الأفضل، ويؤكد حيوية الشعب المصري، والشعوب العربية، وقدرتها على الدفاع عن أمنها ووجودها وكرامتها، ورفض كل مناجي الإذلال السياسي والمعنوي، التي سعت إليها الولايات المتحدة وإسرائيل معاً.

ومن ثمّ لم يكن هناك مفرٌ من الحرب، لاسترداد الأرض والكرامة والعزة معاً. وهنا قصة القرار وملابساته.

## أولاً: الاستعداد للمعركة.. التحرك في جبهات متعددة

في صيف 1972، بدأ الرئيس السادات أولى خطوات الإعداد الفعلي للمعركة. ففي هذا الوقت، وبعد قرار إنهاء عمل الخبراء السوفيت، ساد اعتقاد - بما في ذلك داخل مصر - أنه ليس هناك حرب قادمة. في الوقت ذاته توقع الرئيس أن تبادر الولايات المتحدة بالاتصال بعد خروج السوفيت من مصر، مما دفعه إلى توجيه مستشار الأمن القومي حافظ إسماعيل أن يعدّ نفسه للبدائل المختلفة لمناقشتها مع الأمريكيين. أعقب ذلك توجيهه لوزير الحربية "الفريق محمد أحمد صادق" بإخطار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقراره أن تكون القوات المسلحة جاهزة للقتال، ابتداءً من يوم 15 نوفمبر 1972. كما قام السادات أيضاً باستدعاء أمين الاتحاد الاشتراكي "سيد مرعي"، وطلب منه أن يجتمع بأمناء الاتحاد الاشتراكي ويبلغهم قيام "ممدوح سالم" نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بإعداد الجبهة الداخلية، وسد جميع الثغرات فيها. كما اجتمع مع قيادات المخابرات العامة لإعداد خطة خداع استراتيجي، تشارك فيها مؤسسات الدولة المختلفة. وهو ما سبق بيانه في الفصل الاول.

عاد وزير الحربية إلى السادات بعد يومين من اجتماعهما، وأبلغه أنه بعد الاجتماع مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ فإن القوات ستكون جاهزة في الأول من نوفمبر، وليس في الخامس عشر منه. ويعود سبب اختيار الرئيس السادات موعد منتصف نوفمبر لجاهزية القوات، أنّ الانتخابات الرئاسية الأمريكية كانت ستتم في أوائل الشهر، وأراد منح الرئيس المنتخب فرصة لمحاولة حل المشكلة سياسياً، فإذا لم يتم ذلك، تكون القوات المصرية جاهزة للتحرك عسكرياً، ومن ثمّ تحريك الأزمة لإثبات الإرادة المصرية. ولذلك، دعا الرئيس السادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة للانعقاد يوم الرابع والعشرين من أكتوبر 1972 للوقوف على آخر استعدادات القوات. وخلال الاجتماع، ذكّر السادات القادة برسائله التي حملها نيابة عنه وزير الحربية، ليتفاجأ باللواء "نوال الشافعي"، المسئول عن الشؤون الإدارية للقوات المسلحة يبلغه أنه ليس لديه أي فكرة عن مثل هذه الرسالة. تدخل وزير الحربية ليوضح أنه قد أبلغ فقط قادة الجيوش حفاظاً على السرية،

وهناك من تحدث عن نقص نوع معين من السلاح<sup>(1)</sup>، كما كان من وجهة نظر الفريق صادق أنّ السلاح السوفيتي الذي تملكه مصر متخلف عن السلاح الأمريكي الذي يملكه الإسرائيليون، وأنّ الموجود من السلاح لدى مصر لا يكفي لضمان نجاح معركة عسكرية، وأنّ الأمر يحتاج إلى وقت طويل، وأسلحة جديدة متطورة لمواجهة إسرائيل.<sup>(2)</sup> وهنا أدرك الرئيس أنّ وزير الحربية لا يريد أن يجارب لأنه يخشى المعركة، حيث كيف يمكن الإبقاء على سرية معركة عن المحاربين، بل كيف يمكن الدخول لمعركة دون معرفة المسئول عن الشؤون الإدارية، والذي يقع على عاتقه إمداد الجيش بالماء، والطعام، والذخيرة، والبنزين، وبدون هذه الأمور لن تتمكن أي وحدة بالجيش من تنفيذ مهامها القتالية.<sup>(3)</sup> كما أنه من المهم الاستعداد للقتال، بما تملكه مصر من سلاح بالفعل، وفي حدود إمكانياتها فقط، وأن يتم إكمال النقص بالتخطيط السليم الدقيق العلمي، وبقدرة المقاتل المصري على القتال.<sup>(4)</sup>

وبسؤاله لقادة الجيوش، أفاد قائد الجيش الثالث "عبد المنعم واصل" أنّ المواقع المصرية مكشوفة أمام العدو، وأي حشد سيتم التجهيز له سيكون مرثياً للعدو؛ وبالتالي سيقوم بضربه قبل أن يقوم بعملية العبور، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ الساتر الترابي الذي أقامه الجيش الإسرائيلي يبلغ ارتفاعه 17 متر على جانب القناة، فيما كان ارتفاع الساتر الترابي المصري نحو ثلاثة أمتار فقط، وهو ما جعل الجنود المصريين يتصورون وجود أشياء لا قبل لهم بها وراء هذا الساتر.<sup>(5)</sup>

حينما كان الفريق "محمد فوزي" وزيراً للحربية، حافظ على الخطة الدفاعية 200 التي أقرها الرئيس "جمال عبد الناصر"، وأقرها من بعده السادات، حيث إذا رفع الإسرائيليون الساتر الترابي متراً، رفع الجيش المصري ساتراً مضاداً متراً ونصف، ولكن حينما تولى الفريق صادق الوزارة ألغى ما كان يقوم به فوزي، ولم يرتفع الساتر المصري متراً واحداً، حتى وصل الوضع على الجبهة إلى ما سلف توضيحه، وأصبحت القوات المصرية على الجبهة مكشوفة أمام إسرائيل.

وبسؤال قائد الجيش الميداني الثاني اللواء "سعد مأمون" عن أوضاع قوته، جاء الرد مماثلاً لحديث قائد الجيش الثالث، وهو ما أدى إلى التراجع عن فكرة الهجوم، فقد كان الجيش غير جاهز دفاعياً، فكيف له أن يقوم بالهجوم.

أظهر الاجتماع أنّ وزير الحربية والقائد العام لا ينفذان تكليفات الرئيس العسكرية، الأمر الذي كانت نتيجته القرار بإعفاء الفريق صادق واللواء "عبد القادر حسن" مساعد وزير الحربية، واللواء "محمود علي فهمي" قائد البحرية، وتولية اللواء "أحمد إسماعيل"، مدير المخابرات حينها، قيادة وزارة الحربية، على أن تكون أولى مهامه تصحيح عملية تنفيذ الخطة الدفاعية 200، وإعادتها إلى ما كانت عليه، فإذا كان الساتر الترابي للإسرائيليين 17 مترًا، لا بد أن يكون الساتر الترابي المصري 20 مترًا. وفي 30 نوفمبر 1972، أصبحت الخطة الدفاعية كاملة. وفي أوائل يناير 1973، أتم اللواء إسماعيل وضع الهيكل الأساسي لخطة العبور. ولتعزيز الثقة في نفوس الضباط، طلب اللواء إسماعيل منهم تسلق الساتر الترابي المصري (الذي يبلغ طوله 20 مترًا)، والنظر أمامهم على امتداد عشرة كيلو مترات داخل سيناء، وأن يحددوا على الأرض خطة كل فرد منهم، والتي يستطيع تنفيذها بعد العبور. وبذلك، فقد شارك الضباط ليس فقط في العمل، وإنما في التخطيط أيضًا<sup>(6)</sup>.

وفي داخل مصر، بجانب الإعداد المعنوي، تم التخطيط لتكون جميع أنحاء الدولة المصرية من الإسكندرية إلى أسوان أرض معركة. وكان من أهم إجراءات إعداد الجبهة الداخلية للقتال؛ خطط وقاية المصانع، والمنشآت، والمرافق العامة، خطط الوقاية من الأخطار البيولوجية والكيميائية، خطط للعمل على أجهزة الدفاع المدني تحت كل الظروف، إعداد خطط بديلة في حالة ضرب مرافق الكهرباء، والمياه، والمجاري، والتليفونات، والسكك الحديدية، تدريب مدنيين على أعمال الدفاع المدني، والإنقاذ، والإطفاء، وتحديد 62 مدينة، يتولى متطوعون تأمينها والدفاع عنها، وأُخذت كل الاحتياطات ضد عمليات التسلل والتخريب.

وفي الثامن والعشرين من سبتمبر 1973، تم التركيز على تهيئة البيئة الداخلية، وإحداث مصالحة مجتمعية لتعزيز الجبهة الداخلية. حيث أصدر السادات عفوًا تامًا عن الطلاب والصحفيين، وكلهم من ذوي التوجهات اليسارية، وأسقط كل القضايا القانونية بشأنهم كأنها لم تكن.

ثم جاءت خطوة الحسم متمثلة في اجتماع 30 سبتمبر 1973.

## ثانياً: اجتماع الثلاثين من سبتمبر 73.. حسم قرار الحرب

عقد الاجتماع في منزل الرئيس السادات، وشارك فيه عدد من الوزراء والمسؤولين ذوي الصلة المباشرة بإعداد الدولة مدنيًا وعسكريًا لعملية عسكرية كبرى، تتصادم مع كل التقييمات التي ذاعت في الداخل وفي الخارج معًا. ومن بين المشاركين، محمود فوزي، ومصطفى خليل، وممدوح سالم، وأحمد إسماعيل، وأشرف غريال، وآخرون.<sup>(7)</sup>

حدد الرئيس السادات هدف الاجتماع بمراجعة الموقف العام في مصر، والتحرك في مواجهة تحديات هذا الوضع الذي لم يواجهه أي من حكام مصر السابقين على مدى سبعة آلاف سنة من التاريخ المكتوب، الأمر الذي «يتطلب اتخاذ القرار المصري، وأن تقرر مصر لنفسها، ولا تترك القرار لأحد آخر».

وقد عرض السادات تحليله للأوضاع الداخلية والخارجية على نحو تضمن العديد من الأبعاد على النحو التالي:<sup>(8)</sup>

- «أن أمريكا تستمر في دعمها الكامل لإسرائيل رغم تفوق الأخيرة بشكل كبير على كل الأطراف العربية مجتمعة... وأن من الواضح أن الولايات المتحدة تسعى وتحاول أن تفرض على مصر شروط إسرائيل ووجهات نظرها، في علاقتها بمصر وبالنزاع العربي الإسرائيلي، «كما» أن واشنطن وفي محاولة تحقيق أهدافها تجاهنا تطرح بعض الأفكار، تستهدف بها تحريك الموقف.. ومن بينها فكرة إعادة تشغيل وفتح قناة السويس، ثم بدء مفاوضات تالية بين مصر وإسرائيل بدون أي التزامات على إسرائيل. وهذا المقترح يمثل خطورة شديدة، إذ سوف يصبح الأمر هو فتح القناة، وإتاحة الفرصة لإسرائيل بحق المرور دون أي تسوية شاملة للنزاع، وهذا سوف يمثل حلًا جزئيًا ناقصًا وخطيرًا، ويُعرض مصالح مصر لخطر جسيم».
- أن التحركات المصرية المضادة لتلك المناورات الإسرائيلية والأمريكية، تمثلت في طرح مشروع للتسوية على مجلس الأمن، يحمل وجهة النظر المصرية والعربية،

- حصل على 14 صوتًا مقابل الفيتو الأمريكي، بما كشف عن تأييد دولي كبير لوجهة النظر المصرية والعربية». مقابل عزلة أمريكية وإسرائيلية.
- إن مصر بذلت جهودًا متتالية للتحضير للمعركة الدبلوماسية ضد إسرائيل، كما بذلت جهودًا كبيرة لتأمين أرضية تعاون عربي عميق، وذلك رغم التناقضات العربية السائدة، والتي تعوق حشد الموارد لدعم مصر في جهودها الدبلوماسية والعسكري. مشيرًا إلى أن السعودية والكويت تشتريان حاليًا السلاح لمصر.
  - «أن التهديد الإسرائيلي لا يقتصر على مصر وأراضيها، أو الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة، بل إن التهديد يشمل الجميع، ولا يغيب عن المراقب المدقق أن يلحظ أن المسافة بين رأس محمد في سيناء بالقرب من شرم الشيخ والإسماعيلية، على سبيل المثال هي المسافة نفسها بين رأس محمد والمدينة المنورة مثلًا، أو سوهاج، وهو ما لا يغيب عن العدو أيضًا».
  - داخليًا.. «الاقتصاد المصري أصبح مستنزفًا، وهو استنزاف أخطر كثيرًا من التهديد العسكري؛ إذ إن ارتفاع الأسعار قد أصبح خطيرًا، كما أن النمو الاقتصادي توقف بالكامل. وأن ثمة «خطر انفجار الوضع الداخلي نتيجة لسريان اليأس إلى النفوس، وأن هذا الانفجار المحتمل -إذا ما وقع- فسوف تتمكن إسرائيل من تحقيق كل أهداف ونتائج هزيمة مصر في عام 67، وذلك دون أن تطلق طلقة واحدة».
  - على الصعيد الدولي.. من الخطورة بمكان تجميد جهود التسوية بين القوتين العظميين، واستمرار بناء إسرائيل للمستوطنات في أراضي سيناء، وصحيح «أنّ السوفيت يدعمون مصر ويقفون معها، إلا أنهم لا يزالون أيضًا ينجسون الأساليب القديمة لهم، ويقدمون السلاح بالشكل الذي يبقي مفاتيح الموقف في يدهم».
  - ثم اختتم الرئيس تقديمه للموقف بالقول: «إنّ القوات المسلحة المصرية قد جرى إعدادها على مدى الفترة من أكتوبر 72 إلى اليوم (30 سبتمبر 73) بشكل يتيح لها قدرات وإمكانيات كبيرة للعمل العسكري.. وإنّ الأمر يتطلب بالتالي أن نقرر قرارنا بالمضي إلى المعركة المسلحة، وأنّ المطلوب من هذا الجيل من المصريين أن يُسلم الجيل القادم من أبناء الوطن أوضاعًا مصرية مستقرة، وبلدًا غير محتلة أراضيها».

أثار هذا التقييم الرئاسي، الذي كشف عن نية السادات في خوض الحرب خياراً لا مفر منه، عدداً من المداخلات والتوجهات على النحو التالي:

- فوفقاً لوزير التموين، فإنّ الوضع التمويني صعب، وهناك عجز في الأرز وكمياته، وصعوبات تواجه وزارة التموين والداخلية والزراعة في توفير الأراضي لزراعة الأرز، وقيام المزارعين بتخزينه أملاً في ارتفاع أسعاره، وهناك صعوبات في توفير الزيوت والشحوم واستيرادها من الخارج.. ومن الضروري توفير العملات الصعبة للحصول عليه من الأسواق الخارجية.
  - أنّ أكثر ما يهّم المواطن المصري في هذه اللحظة التي ستدخل فيها مصر معركة عسكرية هو تأمين التموين، وأسعار السلع الأساسية، وتنظيم أعمال التوزيع والبطاقات، وغير ذلك من مهام؛ مع محورية أن تبقى السلع متاحة طوال معركة الصدام المسلح.
  - من الأهمية القصوى توفير 3/4 من المخزون السلعي من الأرز والقمح، والاحتياجات الأساسية الأخرى قبل بدء القتال، خاصة مع احتمال التعرض للموانئ المصرية، وخطوط الملاحة إلى مصر، والبحث عن الموانئ البديلة، وغير ذلك من اهتمامات.
  - أنّ الجهاز التمويني المصري ليس جاهزاً بعد لتوفير الاحتياجات المطلوبة من كل السلع الأساسية ولمدة تسعين يوماً على الأقل، من هنا فهو يطلب بعض الوقت الإضافي لتوفير هذا المخزون من الشراء من الخارج إذا ما توافرت الموارد المادية.
- ووفقاً لوزير الحربية أحمد إسماعيل علي فإنّ الظروف الحالية والعسكرية لا تمكّن مصر أو تتيح لها تحرير كامل الأرض في ضربة واحدة شاملة، وإنّ أوضاع القوات المسلحة أصبحت مطمئنة، إلا أنّ الوقت والتطورات، والدعم الأمريكي لإسرائيل، وقبض اليد السوفيتية عن مصر في إمدادات السلاح بشكل مفتوح، كلها تؤشر إلى أنّ التطورات العسكرية لن تكون لصالح مصر إذا ما انتظرنا كثيراً.
- ليست هناك إمكانية لقيام مصر بتخليص سيناء كلها من خلال الإمكانيات الموجودة. ذلك أنّ «الفارق بين الجيشين المصري والإسرائيلي يزداد لصالح

إسرائيل، والأسلحة تتآكل في أيدي المحاربين المصريين، والذخيرة تُستهلك، وقد مضى على القوات المصرية في الخنادق ما يقرب من ستة أعوام، وهذا له تأثير كبير على معنوياتها، وأن المعنويات هي نصف أي معركة.

■ إنه لا مجال «أن نبدأ بمعركة استنزاف ثم نحولها إلى معركة شاملة» والمعركة يجب أن تكون ممتدة، وفي إطار زمني طويل، وليس من خلال صدام لمدة 48 ساعة مثلاً.

■ خطتنا للمعركة تقوم على توجيه ضربة رئيسية قوية إلى العدو، وتلقي ضربة العدو المضادة على أن يتم هذا الأمر بشكل عاجل؛ ولا تسمح الظروف بالتالي بأي تأجيل لشهور مثلما قال بعض الحضور.

■ الدكتور أشرف غربال من جانبه أشار إلى ضرورة أن يكون هناك هدف سياسي إلى جانب الأهداف العسكرية، يتمثل في إعداد موقف مصري متكامل لتفسير القرار 242 ومسألة الاعتراف بإسرائيل، ذلك أن الحروب الحديثة لن تستمر طويلاً، والمسألة لن تستغرق سوى أيام، وفي أقصى تقدير أسابيع وليس شهوراً، وعلى مصر أن تستعد للوضع الدولي الذي سيفرض ثقله علينا.

■ إن العالم اليوم لا يسمح بحروب طويلة؛ والأمر ليس في يدنا بمفردنا، ولما كان المجتمع الدولي والعلاقة بين القوتين العظميين لن يتيحاً هذه الحرب الممتدة، فإنه ينبغي - بالتالي - السعي لتحقيق أكبر مكسب عسكري في أضيق إطار زمني، ثم التحرك بعد ذلك، وبشكل فوري للعمل السياسي لتسوية مشكلة مصر مع إسرائيل، في حين أن النزاع العربي الإسرائيلي سيستغرق أجياًلاً، ويجب أن نسلّم الجيل القادم المشكلة الفلسطينية في أحسن أوضاعها من وجهة نظر مصالحننا.

وحول احتمال استخدام البترول العربي كسلاح يخدم التطورات العسكرية على الجبهتين المصرية والسورية، ذكر الدكتور «عزيز صدقي» أن استخدام النفط كسلاح يجب أن يتحقق؛ لأن انقطاعه سوف يفرض على الجميع التحرك، مشيراً إلى أننا يجب ألا نسعى لوقف إمدادات البترول للعالم الخارجي؛ لأن ذلك سيؤدي إلى نشوب حرب ضد العرب، وأن تخفيف الإنتاج والصادرات يمكن أن يحقق الهدف المطلوب.

من جانبه، أكد «حافظ إسماعيل» مستشار الأمن القومي على عدة نقاط كالتالي:

- أهمية تحديد رؤية لمعنى السلام، والموقف من القضية الفلسطينية، وكيفية تسويتها، ومن ثمّ «أهمية وجود فهم مصري / سوري مشترك، وكذلك مع الأردن لشكل التسوية والرؤية من النزاع».
- «أنه تمت محاولات على مدى النصف الأول من عام 73 للتوصل إلى تفاهم مصري/ أمريكي يمكن أن يؤدي إلى تعديل الموقف، والتناول الأمريكي للعلاقة معنا، وكذلك بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي لأراضينا فإن المحاولتين اللتين بذلتا في فبراير/ ومايو لم تؤديا إلى انفراجة؛ من هنا أهمية القيام بمحاولة أخيرة في اتجاه أمريكا قبل المضي إلى العمل العسكري ضد إسرائيل، والمتصور عقد هذه الجولة الجديدة مع الأمريكيين - كيسنجر - في نوفمبر/ ديسمبر 73 بحيث تتم بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية، وكذلك لإعطاء الفرصة للرئيس نيكسون لتجاوز مشكلات الإدارة الأمريكية وقتها، وبهدف الوصول إلى تفاهم مع أمريكا بالمبادئ الأساسية، لتسوية سياسية تكون هي المظلة لمفاوضات مباشرة، أو غير مباشرة، ولكن تحت إشراف الأمم المتحدة للتوصل وتحقيق التسوية النهائية.
- علينا أن نبقي على أعلى درجات الاستعداد لقواتنا لمواجهة الاستفزازات الإسرائيلية. وإذا ما قررت إسرائيل فتح معركة، فيجب أن نكون على استعداد لملاقاتها.
- وأمامنا، وفقاً لحافظ إسماعيل، صورتان أو تصوران للمعركة، أحدهما: رؤية القائد العام «أحمد إسماعيل».. والآخر الذي قال به البعض منا، وهو الدخول في معركة استنزاف، والحقيقة فإنّ رؤيتي - أي حافظ إسماعيل - هي أنّ العمليتين واردتان بالتوالي، وإحدهما تتبع الأخرى، والمؤكد أننا وبعد ثلاث سنوات من وقف إطلاق النار، يجب أن نتعرف على إمكانيات قواتنا، وما أمامها في عمق دفاعات العدو، وبالتالي يجب أن نرتب لمواجهة معركة عبور معقدة للغاية.
- أنه يجب أن ننظر أيضاً في خيار آخر يختلف عن استنزاف عام 70، ويمكننا كسر حالة الجمود، والحصول على قراءة دقيقة لإمكانيات العدو، قبل بدء المعركة الأساسية، ونستطيع مع بدء هذه المعركة الاستنزافية الكبيرة أن نُصعد الموقف في المنطقة كلها، وعلى جبهة إمدادات البترول، وإذا ما تبين وجود مؤشرات للتفوق لنا نقوم بالعملية

العسكرية الكبيرة؛ وهنا يجب تحديد الهدف السياسي للعملية العسكرية الكبيرة، خاصة أنه وبانتهاء هذه المعركة الكبيرة سنكون قد استنزفنا مواردنا نحن أيضاً إلى آخر قطرة، وسوف نحتاج ل 10 / 15 سنة لإعادة تأهيل قواتنا، وقد يتجمد الموقف لأعوام في غرب سيناء، وإسرائيل في شرقها لفترة طويلة.

■ من الواجب دراسة كل عناصر الموقف بتركيز كبير، وأن نأخذ وضع الجبهة الداخلية بكل الاهتمام. وأن نضمن الحدود الدنيا للمطالب والاحتياجات الجماهيرية والتموينية، وسوف يحتاج الأمر أيضاً إلى إعطاء أكبر الاهتمام لمسألة المعركة الإعلامية داخلياً وعربياً ودولياً.

وتعقيباً على ما سبق، تضمنت مداخلة الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية العديد من النقاط المهمة كالتالي:

■ هناك اعتبارات كثيرة تدفعني إلى أن أكون مستبشراً بنظري إلى الأفق، رغم الغيوم في بعض جوانبه، فهناك تغيرات كثيرة حدثت، أولها داخل نفوسنا: هناك الآن وضوح في الرؤية لما يحدث وتفسيراته.

■ نحن رتبنا أوراقنا في استخدام البترول والطاقة، والجميع يعلم ذلك الآن، والأشقاء العرب يسايرون فكرة استخدام البترول كسلاح فعال، وعلينا أن ندرس المواقف بشكل متكامل، وننشئ غرفة عمليات لدراسة كل العناصر، والأشهر القليلة القادمة، ربما ثلاثة أشهر.

■ يجب أن نعدّ لتحرك عسكري يقوم على أرضية سياسية واقتصادية، وفي كل الأحوال يجب أن نتخلى عن هذا الوضع الدفاعي، ونلجأ إلى الهجوم، وعلينا أن نستخدم ما لدينا من قدرات، وهذا لا يعني المجازفة، ولكن الظروف هي التي تفرض هذا الوضع، والحقيقة أننا فعلاً في حرب؛ وهي مجموعة معارك مستمرة.

■ سوف تكون مصيبة كبرى إذا ما انهار الوضع الداخلي دون حرب، من هنا نحن مصرون وملزمون بأن نحارب، وليس لدينا خيار آخر، ولا بد لنا بجانب الاستمرار في التصعيد العسكري من الاستعداد، وعند اللزوم التحرك، لا بد من التحرك بدون تسرع في تصعيد الضغط على إسرائيل وأمريكا بكل الوسائل، خاصة في مسألة

البترو، وأخيراً لا يمكن أن تنكمش مصر وتبقى تحت الاحتلال، وليس بالتالي أمامنا سوى المعركة الكبرى.

■ كما يجب أن نحارب معركة إعلامية مؤثرة تعيد النظر في أوراق المواجهة.

وتعقيباً على حديث كل من حافظ إسماعيل والدكتور محمود فوزي، تدخل وزير الحربية أحمد إسماعيل، مؤكداً على:

■ إن إسرائيل اليوم وإذا ما شعرت، أوردت أن القوات المسلحة المصرية قد أصبحت مستعدة للعمل المسلح، فقد تبادر هي بالعمل العسكري ضدنا؛ فسوف تحقق ضدنا نجاحات، على الأقل في المرحلة الأولى للمعركة، وبالتالي ومن وجهة نظري؛ فإنه يجب البدء من جانبنا بالعمليات وبشكل مفاجئ.

■ أن الأسلم بطبيعة الأحوال التعرف على كل إمكانيات وتفصيل قدرات العدو، إلا أن الظروف قد لا تسمح بذلك؛ وبذا فيجب أن تقوم العمليات على أساس الإمكانيات والقدرات المصرية المتاحة، ويجب أن نعترف أننا لن نحرس سينا في ضربة واحدة، كما لا يمكن القيام بحرب استنزاف جديدة، وسوف نعمل في حدود إمكانياتنا وواقعي، والعدو متفوق علينا من حيث نوعية السلاح والطائرات، إلا أن ذلك ليس معناه أن العدو سيكسب المعركة ضدنا، بل يجب أن أعترف أن لنا حالياً وسائل استطلاع، وتعرفنا على أوضاع إسرائيل؛ وهي معلومات كفيلة بإحداث تأثير إيجابي عند بدء القتال».

في ضوء التوجهات السابقة، تحدث الرئيس السادات مؤكداً على:

■ الجميع خارج مصر يتصور أننا جثة هامدة؛ وبالتالي لا أحد يتحرك، وعندما يعرضون علينا أفكاراً فهي تسعى لتحقيق المزايا لإسرائيل، وهم يستغربون كيف نرفض ما يعرضه الأمريكيون علينا، والجميع يقدّر أننا في وضع دفاعي، ولا يمكن لنا الهجوم، وأن استمرار الوضع الحالي معناه الموت المحقق لمصر. لا يمكن أن نقبل بهذا اليأس الذي يحل علينا، ولا يمكن إلا أن نتحدى إسرائيل، فإذا لم نستطع ذلك فعلىنا أن نحيط الشعب بالحقيقة».

- إذا ما كسرنا وقف إطلاق النار فمعنى هذا أننا أحياء وقادرون، أما مسألة التمويل والحاجة للوقت وغير ذلك، فلست على استعداد للخضوع لهذه الاعتبارات، وأقول على القوات المسلحة أن تقبل التحدي، ولا أقول لها أن تستعدي سيناء في ضربة واحدة، علينا أن نقول للعالم إننا أحياء، مصر لن تستطيع الصبر إلى الأبد، ويجب أن تتحرك، وكل العناصر تضغط على مصر لكي تنهار، لكننا لن نسمح بذلك.
- بشأن ما ذكره حافظ إسماعيل حول تفضيل محاولة إجراء جولة ثالثة من المفاوضات مع أمريكا بهدف التوصل إلى تفاهم مصري/ أمريكي، أكد الرئيس السادات أن كيسنجر أرسل لنا في يوليو الماضي يطلب هذا اللقاء، الذي لا أرى أي فائدة منه؛ حيث سيعرض علينا استعادة نصف سيناء، وفتح القناة، ونوفق بين السيادة المصرية والأمن الإسرائيلي، كما أن روجرز سبق أن قال لجروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي: لا بد أن تجني إسرائيل ثمرة انتصارها، من هنا لا أتفق مع الرأي القائل بعقد جولة ثالثة مع أمريكا، وهي لن تقود إلى شيء؛ لقد استطلعنا الموقف الأمريكي مرتين في النصف الأول من العام، وهذا يكفي».
- تعقيباً على فكرة وزير الداخلية ممدوح سالم بالمحاولة مع الأمريكيين مرة ثالثة، وأن نأخذ في الحسبان الأوضاع الداخلية في مصر، أجابه الرئيس السادات وبشكل مباشر: «إنني لا أخذ الجبهة الداخلية في الحسبان، والإنسان الشاطر هو الذي يرصد المواقف بدقة ووضوح، ونحن دخلنا مرحلة الخطر الشديد، ولا أستطيع الانتظار لستة شهور أو عام. ويجب أن نعترف أن خسائر الحرب دائماً أقل من تكاليف الإعداد لها، وإذا ما خسرت منشآت بمبلغ 100 مليون، أو 200 مليون جنيه كنتيجة للحرب، فإن ذلك بالتأكيد أقل من تكاليف القوات المسلحة سنوياً؛ إذ إننا نتكلف حالياً 700 مليون جنيه مصري، وهو مبلغ باهظ التكلفة علينا، من هنا يجب أن نقول لأمريكا وإسرائيل لا، وسوف نحاربكم».
- حول استخدام البترول، أكد السادات اقتناعه أن العرب سوف يتحركون، ولكن بحذر وإتقان؛ حتى لا تنقلب الموائد علينا.

وفي نهاية الاجتماع اتخذ قرار الحرب، باعتبارها الخيار الوحيد المتاح لتغيير موازين القوى على الجبهة المصرية، وبالتالي دفع القوى الدولية للتحرك وفق واقع جديد، تنشئه القوات المسلحة المصرية بمشاركة القوات المسلحة السورية، يراعي

المصالح المصرية، ويعزز الحقوق العربية معاً، ويدفع إلى تسوية سياسية تزيل آثار الاحتلال، مصحوبة بكرامة وشرف ودون إذلال.

### ثالثاً: اجتماع تاريخي ومناقشات عميقة

ومن واقع المناقشات العميقة في هذا الاجتماع التاريخي، ثمة ملاحظات جديرة بالتسجيل:

**الأولى:** أنه لم يتحدد في هذا الاجتماع موعداً محدداً لبدء الحرب، وتُرك الأمر بيد الرئيس السادات والقوات المسلحة، والتفاهات التي سبق التوصل إليها مع الجانب السوري، بشأن لحظة بدء الهجوم على الجبهتين المصرية والسورية، وظلت سرّاً حتى بدأ بالفعل الهجوم المصري السوري المشترك في تمام الساعة الثانية إلا خمس دقائق يوم السادس من أكتوبر 1973.

**الثانية:** أن المناقشات والمداخلات من كبار رجال الدولة المصرية آنذاك، تضمنت رؤية مختلفة حول مدى استعداد الجبهة الداخلية، ونوعية المعركة ما بين حرب استنزاف مطولة، وأخرى هجومية خاطفة، ومدى إمكانية أن تتحول العملية العسكرية من هجومية ذات أهداف محددة باحتلال مساحة بطول قناة السويس وعمق ما بين 12 إلى 15 كم، إلى عملية عسكرية أكبر لتحرير سيناء بالكامل، والإمكانات المتاحة لتحقيق أي من هذين التصورين. وكان لكل صاحب تصور معين حجة ومنطق، يراه يحقق مصلحة الوطن.

**الثالثة:** الإدراك بأهمية الربط بين العملية العسكرية وتقديم رؤية مصرية سياسية تحقق إزالة آثار عدوان يونيو 67 وتحرير سيناء بالكامل، وحل القضايا الأخرى المتصلة بالصراع العربي الإسرائيلي، لا سيما الموقف من إسرائيل.

**الرابعة:** أن المناقشات والمداخلات رغم تباينها واختلاف مساراتها، إلا أنها ركزت جميعها على كيفية معالجة الأزمة الكبرى التي كانت تعيشها مصر، وانطلقت جميعاً من منطلقات وطنية خالصة، حريصة على المصالح المصرية العليا بالدرجة الأولى.

**الخامسة:** أن تنوع الآراء وحرية الاختلاف في أمر مصري يتعلق بمصير الأمة ككل، جسّد حالة ديمقراطية تُحسب للرئيس السادات بالدرجة الأولى، والذي استطاع أن يبث الثقة في نفوس الحاضرين على تنوع رؤاهم، بضرورة وأهمية الحرب مهما كانت عناصر الموقف الكلية تبدو مناقضة ومعاكسة.

**الملاحظة الأخيرة والحاسمة:** أن مداخلات وزير الحربية أحمد إسماعيل حول الخطة المقترحة لهجوم سريع وخاطف والاستعداد لتلقي ضربة مضادة، والصمود والتمسك بالأرض التي يمكن الوصول إليها، وربطها بإمكانات التسليح المتاحة حتى في ضوء قيود التسليح التي فرضها الاتحاد السوفيتي، وحجم التدريب الذي حصل عليه الجنود المصريون، والروح المعنوية المرتفعة لديهم، والتي يمكن أن تتحول إلى قدر من الإحباط إذا لم تحدث معركة عسكرية في مدى زمني محدد، وعمليات الحشد التي جرت بالفعل على الجبهة، عكست من حيث الجوهر رؤية الرئيس السادات نفسه، ومفادها أن مصر لديها بديلان؛ إما أن تثبت للعالم بأسره أنها قوة حية تتمسك بحقوقها وتضحي من أجلها، وإما أن تثبت ما يتصوره كثيرون في العالم بما في ذلك بعض العرب، أنها جثة هامدة لا وزن لها، ولا قرار بيدها، وليس أمامها سوى أن تقبل ما يسعى إلى فرضه الآخرون ممزوجةً بإذلال، إن حدث، سيظل مقروناً بمصر وأبنائها لزمان طويل.

#### رابعاً: أمريكا والنوايا المصرية.. العجز عن الإدراك

من ناحية ثانية، أعرب وزير الحربية عن تخوف شديد من اكتشاف العدو ما يجري من استعدادات بالفعل على الجبهة، كانت تتم وفق خطة الخداع الاستراتيجي السابق شرحها، واحتمال أن يبادر العدو بضربة استباقية، قد تجهض كل ما تقوم به القوات المسلحة من استعدادات مكثفة لعمل عسكري تم التخطيط له بجدية وفق الامكانيات المتاحة. هذا التخوف كان محققاً، خاصة في ضوء المعلومات المتاحة لدى مصر بأن الولايات المتحدة تضع مصر تحت المجهر، ولم تتوقف عن متابعة كل صغيرة وكبيرة، سواء في الداخل المصري، أو على الجبهة في سيناء، وتوفر لإسرائيل معرفة تفصيلية بما يجري، وما قد يتطور إليه الوضع وتقدم لها التقييمات

الاستخباراتية المتنوعة. ومن ثمَّ جاء تأكيد وزير الحربية على ضرورة الإسراع بعمل عسكري، وعدم الانتظار طويلاً.

واقع الأمر فإن هذا التخوف كان مصيباً، وهو ما أظهرته إحدى الوثائق الأمريكية التي تم الإفراج عنها، وسمح بنشرها عام 2000 طبقاً للقانون الأمريكي. وتشير هذه الوثيقة الأمريكية إلى أنَّ تاريخ صدورها كان في إبريل 73، وتؤكد على أنَّ الإدارة الأمريكية كانت على وعي تام بزيادة الجهد العسكري المصري. وتعلق الوثيقة بتقييم نوايا مصر بعد رصد تحركات عسكرية ذات معنى على الجبهة. وفي الوثيقة تم وصف النوايا المصرية بكونها «نوايا عدوانية»، وأنَّ عناصر هذه النوايا تدور حول:<sup>(9)</sup>

- تحريك بطاريات صواريخ سام 6 المضادة للطيران من أسوان والمناطق المحيطة بها في الربع الأول من عام 73 إلى مسافة 30 كم من قناة السويس وإلى الغرب منها. كذلك رصد الأمريكيون تطوراً كبيراً لبطاريات الصواريخ سام 2 المضادة أيضاً للطيران مع وضوح رفع كفاءة تشغيلها.
- نقل حوالي 30 مقاتلة قاذفة من طراز ميراج 5 الفرنسي من ليبيا التي كانت قد عقدت صفقة شراء لهذه المقاتلات في عام 69، مع نية السماح لمصر باستخدامها في أي مواجهة مع إسرائيل، ومع تدريب الطيارين المصريين على استخدامها، ووصول هذه المقاتلات فعلاً إلى مصر.
- وصول 16 طائرة قتال قديمة من طراز هوكر هنتر من العراق بطيارين عراقيين، وتدريب المصريين عليها، وبدء استخدام هذه المقاتلات في القواعد الجوية المصرية في أبريل 73.
- نقل القاذفات المصرية الثقيلة من أسوان إلى مناطق حول القاهرة، وبالذات قاعدة غرب القاهرة الجوية التي كانت دائماً مقرّاً لهذه القاذفات.
- أنه لا يوجد ما يؤشر إلى نقل أو تجهيز هذه القاذفات بصواريخ جو/سطح. (وهي صواريخ ذات فاعلية، وأثبتت استخدامها في معركة أكتوبر فاعليتها في تدمير محطات الرادارات الإسرائيلية، واتصالات القيادة، والسيطرة في جبل أم مرجم بسيناء).

- رصد رفع حالة الاستعداد للقوات الجوية المصرية في أواخر أبريل 73، وإعادة توزيع الكثير من الأسراب الجوية المصرية، ورفع كفاءتها القتالية توطئة لتكليفات بمهام قتالية جديدة، في ضوء وصول المقاتلات القاذفة من ليبيا.
- دفع الكثير من الوحدات والقوات الخاصة المصرية بالقرب من مناطق القناة، وتوارد معلومات للأمريكيين عن خطط كبيرة لعبور مصري للقناة مع اختيار توقيتات يكون القمر خلالها كاملاً، بل وذكر التقرير الأمريكي يوم 19 مايو أو 16 يونيو 73 كتاريخين محتملين لعملية مصرية عسكرية كبيرة.
- قيام مصادر أردنية -طبقاً للتقرير الأمريكي المدعوم بريطانيًا- بالتعبير عن قلقها حول احتمالات الموقف، وذلك بسبب تصميم المصريين على القيام بعمل عسكري كبير، وبغض النظر عن النتائج.
- وجود مؤشرات على محاولات مصرية لترتيب حظرترولي عربي ضد الغرب في حالة بدء الأعمال العسكرية، ووقوف الأطراف الغربية إلى جانب إسرائيل.
- ووفقاً للوثيقة إن مثل هذه النشاطات المصرية والمزيد منها، سوف تتعزز وتزداد في الفترة القادمة، وذلك لتحقيق أحد هدفين أو كليهما، وهما: إما القيام بعمل عسكري مصري فعلي عبر القناة، وإما التأثير على الأطراف الدولية لإقناعها بالتدخل بين طرفي النزاع، وتحقيق انفراجة سياسية في الموقف.
- إن مصر قد تحاول احتلال مناطق في شرق قناة السويس لعدة أيام فقط، وفرض تدخل دولي، وأن القوات المصرية متواجدة بكثافة في مناطق شرق القاهرة حتى قناة السويس.
- حول النوايا المصرية، أكدت الوثيقة صعوبة التحقق بدقة من النوايا المصرية، « إلا أن المتصور أن الرئيس السادات لم يحسم أمره بعد بالنسبة للعمل العسكري، سواء شكله وحجمه، أو توقيته. كما أن الأوضاع الاقتصادية المصرية تتدهور، إلا أن التقدير؛ أن تلك الأوضاع لن تفرض ثقلها على الرئيس السادات، أو تدفع به للعمل العسكري الكبير، إذ إن الرئيس المصري يعلم أن عملاً عسكرياً فاشلاً قد يكون له عواقبه في إزاحته عن السلطة بمصر.
- ويصل التقييم الأمريكي إلى أن الأرجح أن الرئيس السادات سوف ينتظر نتيجة مناقشات أعمال الأمم المتحدة في مايو قبل أن يتخذ قراراً في هذا الشأن. ويمضي

التقرير في سرد المزيد من الرصد الأمريكي للتحركات المحيطة بالإعداد لمعركة مسلحة بين العرب وإسرائيل، إلا أن التقرير يقول: إنه وتعزيزاً لبناء ضغط دبلوماسي عربي على القوى الدولية، فقد تم رصد تحريك وحدات مدرعة مغربية إلى سوريا، وأن سفن نقل وإنزال سوفيتية استخدمت في نقل المعدات المغربية من موانئ جزائرية. كما نقلت 20 مقاتلة جزائرية من طراز ميج 21 إلى مطارات في ليبيا، بهدف رفع كفاءة الدفاع الجوي الليبي، وفي الوقت نفسه التواجد بالقرب من الحدود المصرية إذا ما احتاج الأمر إلى إدخالها في أي معركة مع إسرائيل. وكذلك فإن هناك أخباراً عن تحريك مقاتلات جزائرية من طراز ميج 7، وأخرى ميج 15 إلى سوريا.

■ عالج التقرير أيضاً موقف الأردن معتبراً أن نقطة الضعف الكبيرة في الجبهة العربية هي رفض الأردن وضع قواتها تحت القيادة المصرية / السورية المشتركة. إلا أن الملاحظ على الجانب الآخر أن هناك حالياً - إبريل 73 - توترات على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وقد تقوم المقاومة الفلسطينية بدفع الأمور بما يؤدي إلى انفجارها على كل الجبهات، وبخاصة الجبهة المصرية / الإسرائيلية؛ مما قد يفرض على الأردن الانجرار إلى أي معركة رئيسية.

■ وفيما يتعلق بالسوفيت وتحركاتهم، فقد كشفت الوثيقة الأمريكية عن متابعة دقيقة للمواقف السوفيتية التي تشير إلى أن السوفيت يرغبون في استمرار وجود قدر من الضغط على كل من أمريكا وإسرائيل، إلا أنهم - أي السوفيت - لا يرغبون بالتأكيد في أي عمل عسكري ينتهي بخسارة عربية جديدة بأسلحة سوفيتية متطورة؛ ومن ثمّ التأثير السلبي على سياسات القيادة السوفيتية، وبريجنيف على وجه التحديد، الذي يهتم بالحفاظ على تهدئة أمريكية سوفيتية تم التوصل إليها منذ منتصف عام 72.

■ وتشير الوثيقة الأمريكية أيضاً إلى معلومات مؤكدة بأن السوفيت طلبوا من سوريا عدم الدخول في أي مواجهة مسلحة مع إسرائيل، وإبلاغ مصر بعدم القيام بعمل في هذا الشأن. وتأكيداً لهذه التوجهات فقد قام المارشال السوفيتي جريشكو وزير الدفاع السوفيتي بإثارة الموقف مع رئيس الأركان الفرنسي أثناء

لقاء بينهما، حيث طلب السوفيتي من الفرنسي محاولة التأثير على مصر لعدم الدفع في اتجاه صدام مسلح.

■ ووصل التقييم الأمريكي في النهاية إلى خلاصة إضافية مفادها، أنه يستبعد وقوع أعمال عدائية قبل الانتهاء من اجتماعات الأمم المتحدة المقررة عندئذ في مايو 73، وأن مصر لن تقوم بالتالي خلال الأسابيع القليلة القادمة - ربما ستة أسابيع - بعمل عسكري كبير.

ويكشف هذا التقييم الأمريكي المنفصل، والذي لا شك أيضًا أنه أبلغ إلى إسرائيل، أن الولايات المتحدة وإسرائيل يتابعان بدقة وحرص الإطار الذي تتحرك في دائرته مصر. وبالرغم من هذه المعلومات التفصيلية لمجريات الجبهة المصرية، ظل القرار الإسرائيلي غير قادر على قراءة حقيقة النوايا المصرية<sup>(10)</sup>.

ويرى أحمد أبو الغيط أن من يقرأ هذه الوثيقة بعد نشرها في عام 2000 يرصد الجهد العربي الجاد الذي كانت الجيوش العربية تحاول القيام به، لمساندة مصر وسوريا في صراعها ضد العدو الإسرائيلي، فنرى المغرب ترسل قواتها إلى سوريا، وأيضًا مصر، وإن كانت المعلومات الأمريكية لم تشير إلى هذا التطور، كما نشهد الجزائر التي تدفع بقوات جوية إلى كل من ليبيا وسوريا، وإرسال المغرب لوحدات برية تم تحميل معداتها على سفن سوفيتية درءًا لخطر التعرض لها في البحر الأبيض المتوسط، واستخدام موانئ الجزائر في هذا الصدد. ولا شك أن قيام الجزائر بالموافقة على دخول هذه المعدات بأفراد مغاربة إلى أراضيها وموانئها يمثل خطوة كبيرة تعكس مدى الولاء الجزائري لفكرة دعم سوريا، وقوات المشرق في المواجهة مع إسرائيل. وعندما نقول قوى المشرق (مصر/سوريا) فإننا لا شك نقصد أن الأمة واحدة، وأن مغربها يدعم مشرقها في تحرك عسكري متكامل.

ووفقًا لما ورد في تلك الوثيقة، لا سيّما الإشارة إلى تقديرها بأن الرئيس السادات يستطيع تحمل الضغوط الاقتصادية وأخطارها على الاستقرار الداخلي بمصر؛ فمن يطلع على محضر اجتماع الثلاثين من سبتمبر 73 المشار إلى تفاصيله آنفاً، وقبل ستة أيام فقط من بدء الهجوم المصري، يدرك أن هذه الأوضاع الاقتصادية المصرية الضاغطة كان لها تأثيرها الحاسم في الدفع بالرئيس السادات نحو ضرورة التحرك،

ومحاولة البحث في حل للوضع المصري، وإلا سقطت مصر في حينه فريسة للفشل الاقتصادي والعسكري معاً.

لقد أوضح التقييم الأمريكي الرسمي للوضع المصري والعربي عندئذ؛ أن الأمريكيين يعطون أيضاً - وهو الأمر الطبيعي - اهتماماً كبيراً بالعلاقة الأمريكية السوفيتية. فهم يقدرون أن السوفيت لن يقبلوا دخول مصر الحرب؛ حتى لا تتعرض الأسلحة السوفيتية للإذلال مثلما حدث في عام 67، وهي ذات النظرة الأمريكية التي كانت تحكم الكثير من تصرفات وأداء كيسنجر - وزير الخارجية الأمريكية - في تعامله مع معركة 73 من حيث تصميمه على عدم السماح بهزيمة الأسلحة الأمريكية أمام السوفيتية.

كما أنه لا شك في أن التقدير الأمريكي كان يحكمه أيضاً حينذاك، ما جمع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ليس فقط من وفاق دولي جاء مع لقاء موسكو في نهاية 1972 بين الرئيس الأمريكي نيكسون وليونيد برجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي ورئيس المكتب السياسي الحاكم، ولكن أيضاً ما استقر عليه رأي القوتين العظميين في ذلك الحين من أهمية توفير الاسترخاء العسكري في علاقتهما، وفي كافة المشكلات الدولية التي كانت تحظى باهتماماتهما، وفي مقدمتها بطبيعة الأحوال الوضع المتوتر في الشرق الأوسط. وهو ما كان الرئيس السادات يدركه جيداً، ويرى أن الانصياع لهذا التوافق السوفيتي الأمريكي لن يؤدي إلا مزيداً من تراجع القدرة المصرية على تغيير التوازن القائم على الجبهة، وفي الآن نفسه يقدم لإسرائيل المزيد من المزايا على حساب الحقوق المصرية والعربية.

إن الوعي المتكامل بما كانت تعمل عليه الولايات المتحدة لممارسة مزيد من الضغوط على مصر، يُظهر بكل تفاصيله في تلك الوثيقة، والتي إن وُضعت في سياقها التاريخي، وهو السياق التاريخي نفسه الذي جرت فيه الاستعدادات المكثفة للعمل العسكري، ووقائع اجتماع مجلس الأمن القومي المصري ذاته، وما ظهر فيه من اتجاهات داعمة للقيام بعمل عسكري ينهي حالة الجمود التي سيطرت على الجبهة لمدة ست سنوات، يقود إلى نتيجة وحيدة لا مفر منها، أن على مصر أن تتحمل قدرها، وتجتهد بما قدر لها من إمكانيات، لتغيير الواقع المرير إلى فرصة لصنع تاريخ

مشرف. وحين اتفق جميع الحضور على قرار الحرب والهجوم، فقد اتفقوا عملياً على إطلاق كل القوى الحية في الشخصية المصرية، المؤمنة بقدراتها في الدفاع عن بقائها، أمة عزيزة حرة لا تقبل الذل أبداً، مهما كانت الضغوط، وأياً كانت القيود.

## قائمة المراجع:

1. موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثالثة، أكتوبر 1975، ص 17.
2. المرجع السابق، ص 358.
3. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، 1978، ص 312.
4. موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، مرجع سبق ذكره، ص 17.
5. مزيد من تفاصيل المناقشات التي جرت في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة 24 أكتوبر 1972، لا سيّما مسألة تقاعس بعض القيادات العسكرية في تنفيذ بعض متطلبات الخطة جرائنت 2000، وتحديدًا تجاهل رفع الساتر الترابي على الضفة الغربية لحماية القوات المصرية من الانكشاف أمام العدو، وتأثير ذلك على قرارات الرئيس السادات اللاحقة بتغيير عدد من تلك القيادات العسكرية، انظر د. ممدوح أنيس فتحي، مصر من النكسة إلى النصر.. المجلد الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 863 - 866.
6. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، مرجع سبق ذكره، ص 312-314.
7. المعلومات الواردة عن اجتماع 30 سبتمبر 1973، والمناقشات التي جرت فيه، مستقاة من وثيقة محضر الاجتماع المفصلة، والتي أوردها أحمد أبو الغيط في: شاهد على الحرب والسلام، مرجع سبق ذكره، ص 155 - 162.
8. المرجع السابق، ص 58.
9. المرجع السابق، ص 55-59.
10. حول الشكوك الإسرائيلية وعدم قدرة جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك على حسم الهدف من الحشود العسكرية على الجبهتين المصرية والسورية، انظر رسالة جولدا مائير إلى وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر في: جولدا مائير، حياتي.. اعترافات جولدا مائير، ترجمة عزيز عزمي، القاهرة، مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، ط 1، 1977، ص 316-318، نقلًا عن د. ممدوح أنيس فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 897 - 898.





## فلسفة الخداع الاستراتيجي وبناء السلام

10

«الحرب خدعة» مقولة ذائعة الصيت، تكشف عن أهم عنصر لتحقيق النصر في أي عمل عسكري كبير، في مواجهة قوة مدعومة عسكريًا وسياسيًا من قوى كبرى، على نحو يدفعها للمراوغة وممارسة الابتزاز السياسي دون خوف من رد الفعل. وفي حرب أكتوبر 1973 استطاعت مصر أن تحقق نموذجًا للخداع الاستراتيجي التاريخي الذي أسهم بقوة في تحقيق النصر العسكري، وفي الإجهاز على نظرية الأمن الإسرائيلي، والجيش الذي لا يقهر، وذلك بالرغم من كل عناصر التفوق العسكري والمعلوماتي التي توافرت للعدو في هذه المرحلة. وهو ما أدركه صانع القرار المصري، وعمل على خداعه، وفق خطة محكمة متعددة المراحل، شاركت فيها مؤسسات

الدولة المختلفة، وشملت جوانب سياسية، وعسكرية، ودعائية، وإعلامية، واستخباراتية، على نحو محكم وشديد الانضباط.

ففي الحروب والأزمات الدولية المعقدة كالتى مرت بمصر بعد نكسة يونيه 1976، تلعب المعلومات دوراً رئيسياً في كشف خطط الطرف الآخر، وطريقة تفكيره ونواياه التي يستعد لها، ولما كان من الصعوبة بمكان حجب المعلومات عن العدو، أصبح النهج المضاد يصب في التلاعب المحكم بتلك المعلومات من جانب، ونسجها وفق خطة متكاملة مصحوبة بتحركات واعية سياسياً وميدانياً، بحيث تحقق الإرباك والتشوش لدى الطرف الآخر، ومن ثم الامتناع المقصود عن اتخاذ قرارات مضادة ومسبقة، والتي من شأنها إفشال قرار الحرب الذي أصبح خياراً استراتيجياً لدى الدولة المصرية، لغرض إحداث توازن قوى جديد يسمح بالعمل السياسي لاستكمال تحرير الأرض مسنوداً بكرامة النصر العسكري، وإنهاء الإحباط المتراكم منذ يونيو 1967.

### أولاً: أدب المفاجأة الاستراتيجية

في كتاب نشر عام 1962 عن جامعة «ستانفورد» الأمريكية بعنوان «بيرل هاربر: التحذير والقرار»<sup>(1)</sup> تناول المؤلف «روبرت هولستتر» هذه العلاقة بين المعلومات وتفسيرها فيما خص الهجوم الياباني على بيرل هاربر، وهو الهجوم الذي جرى على جواهر الأسطول الأمريكي، وبعده لم تجد الولايات المتحدة سوى الدخول في الحرب العالمية الثانية. الأطروحة الأساسية في هذه الكتاب كانت أن المفاجأة لم تحدث نتيجة نقص في المعلومات، وإنما في سوء إدراكها؛ وهو ما حدث نتيجة «الإشارات» - أي العلامات، واللفظات، والبراهين، التي تقول شيئاً ما عن نوع من الخطر أو النوايا الخاصة به - و«الضوضاء الخلفية» التي هي نوع آخر من الإشارات التي تتناقض مع الإشارات الأخرى. «بارتون ويلي» في عام 1973 كتب عن «العملية بارباروسا» - الغزو الألماني لروسيا في الحرب العالمية الثانية - ميزما بين المعلومات غير ذات القيمة، والتي تعقد عملية تحليل المعلومات وتجعلها دون جدوى، والمعلومات المدسوسة عمدًا من قبل الخصم لكي تضلل الطرف المعني.

وفي الدراسة الشاملة «ألكسندر جورج وريتشارد سموك» عام 1974 عن «الردع في السياسة الخارجية الأمريكية»<sup>(2)</sup> جرى التمييز ما بين «البيئة النفسية» للقرار، و«البيئة العملية» له، وحذروا بشدة من أخطار التحيزات العرقية. وبينما أكد «هولستتر» على أنّ مفاجأة «بيرل هاربر» حدثت بسبب الميل الإنساني لرؤية ما نريد أن نراه، أو نتوقع رؤيته، فإنّ «جورج وسموك» قدما أنّ ذلك جزء من مجموعة من الحواجز النفسية، التي عادة ما تقف حائلاً دون رؤية الحقيقة الماثلة، ومن ثمّ تحدث المفاجأة. «هاندل» أشار فيما يتعلق بحرب أكتوبر إلى ثلاثة أنواع من الضوضاء، أولها: تلك التي يقوم بها الخصم من خلال الخداع الاستراتيجي أو التكتيكي، وثانيها: الضوضاء التي ينجم عن وجود بيئة دولية أو إقليمية صراعية، وثالثها: الضوضاء التي ينزلها الطرف المعني بنفسه من خلال مفاهيمه، ومعتقداته، ومدركاته.

وربما كان «روبرت جيرفز» أكثر من وضع إطاراً شاملاً لتفسير حدوث المفاجأة الاستراتيجية عام 1974، عندما وضع الشروط الستة لحدوث المفاجأة وأولها: صورة الخصم، وثانيها: تحليل المعلومات على ضوء الاهتمامات الجارية، وثالثها: تفسير الرسائل القادمة على ضوء الرغبات والتوقعات، ورابعها: استخدام أمثلة تاريخية لتفسير وقائع راهنة، وخامسها: تفسير المعلومات على ضوء المعتقدات المستقرة، وإذا كانت مخالفة لها فإنّ قبولها يكون في حدود تغيير طفيف في هذه المعتقدات، وسادسها: لا يخص مستقبل الرسالة، وإنما من مرسلها الذي يتصور أنّ ما أرسله واضح تماماً، بينما هو غامض ومتناقض. وعلى ذلك فإنّ الصورة التي كانت مستقرة لدى إسرائيل، وكذلك الولايات المتحدة قبيل حرب أكتوبر هي أنّ العرب منقسمون، وقادتهم غير قادرين على شن حرب ضد إسرائيل، وأنه لا يوجد أمامهم إلا الخيار الدبلوماسي لاتباعه، وبالنسبة للاتحاد السوفيتي، القوة العظمى في ذلك الوقت، فإنه خوفاً من هزيمة عربية أخرى لن يسمح للعرب بشن هذه الحرب.

## ثانياً: حرب أكتوبر ومدرسة السادات السياسية

مفاجأة أكتوبر كان فيها كل ما سبق، وعلى الأرجح أنه كانت هناك استفادة مصرية قوية من الدراسات العالمية حول الموضوع، وخاصة من قبل الرئيس محمد أنور السادات. والحقيقة هي أنه لم يكن الرئيس أنور السادات رئيساً عادياً من رؤساء مصر، حيث كان واحداً من قلة وضعت بصمتها على التاريخ المصري، وعلى تاريخ العالم، عندما شكّل مدرسة متكاملة في السياسة الدولية حول علاقة القوة بالدبلوماسية، والسلام وتحقيق المصالح الوطنية. ويشهد كل من اقترب من الرجل أنه كان لديه وضوح شديد في تحديد أهدافه، وفي الطريق إلى تحقيقها، فإنّ معادلته قامت على المرونة الشديدة في الشكل، والصلابة غير العادية في المضمون. لم يكن الشكل أقل أهمية من المضمون، ولكن مهمته مختلفة، وهي تهيئة الأجواء والبيئة التفاوضية التي تسمح بتحقيق ما تذهب إليه الدولة. بمعنى آخر أنّ مرونة الشكل تسمح بتهيئة الخصم لكي يقبل بما لم يكن يقبل به، خاصة لو كانت توازنات القوى، وتحيزات النظام الدولي حاسمةً فيما يتعلق ببقاء الطرف الآخر.

ضمن هذا الإطار، أقام الرئيس السادات ما يمكن وصفه «مدرسة استراتيجية» كاملة تقوم على استخدام الوسائط المصرية، وما تملكه الدولة من أدوات لتحقيق الأهداف الوطنية، ما يضاف على ذلك من حلفاء، وأصدقاء سوف يمثل دعماً للقدرات المصرية، وتأكيداً على إمكانية الانتصار. هذه المدرسة تقوم على مجموعة من الركائز المفهومية التي كثيراً ما غابت عن الفكر الاستراتيجي المصري، وكانت سبباً في حدوث كوارث كبرى.

تتضمن هذه المدرسة عدداً من المفاهيم الرئيسية لعل أهمها «إدراك الحدود»، ذلك أنّ حرفة القيادة السياسية تقوم على حسابات القوة، وقدرتها على تحقيق الأهداف الوطنية. هب من ناحية أنّ إدراك قدرات الأمة الحقيقية التي يمكن تفعيلها ساعة العمل السياسي لتغيير واقع، أصبح مرفوضاً إلى واقع آخر مطلوب ومرغوب. ويدخل في حسابات قوة الدولة الواقع الدولي والإقليمي الذي تعيش فيه؛ بمعنى أنّ الحسابات الخاصة بالقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة لا بد وأن تكون معنية بتوازنات القوى مع الآخرين. وفي حقيقة تاريخ مصر المعاصرة

فإن آفة حارتنا لم تكن النسيان كما ذكر نجيب محفوظ في رائعته «أولاد حارتنا»، وإنما هي عدم إدراك الحدود من قبل قادتنا وجماعاتنا. وبقدر ما كان محمد علي رائدًا في تحديث مصر ووضعها على مائدة الحداثة العالمية، فإن طموحاته الكبرى كانت أكبر من توازنات القوى العالمية، فما كان بعد انتصارات كثيرة إلا التراجع في معاهدة لندن، واقتصار حكم أسرته على مصر. وعندما قامت الدولة المصرية الحديثة في أعقاب ثورة 1919 لم يعرف الملك فؤاد أو الملك فاروق الحدود، حتى تلك التي رسمها دستور 1923، فكان حل البرلمان رياضة قومية، وكان دستور 1930 في حقيقته تجاوزًا لحدود النضج السياسي الذي وصلته الأمة المصرية. ومن المدهش أن كلا الملكين تصورًا أنه من الممكن ميراث «الخلافة العثمانية» في الوقت الذي كانت فيه مصر ذاتها محتلة.

ولم يكن دخول حرب فلسطين 1948 إلا تجاوزًا لحدود القوة المصرية، ليس فقط العسكرية المتعلقة بقواتها في ميادين القتال، وإنما كانت أخطاء فادحة في حسابات التعامل مع دخول حرب، تكون فيها القوات المصرية في فلسطين، بينما القوات البريطانية واقعة خلفها في قناة السويس. وعندما قامت ثورة 23 يوليو كان ذلك نتيجة أن النظام الملكي لم يعرف الحدود التي يقف عنها، فكان الملك مستبدًا، وكانت الجماعة الحاكمة رغم كل ما أنجزته على طريق تحديث البلاد، قد فشلت في بناء القاعدة الاجتماعية اللازمة لها. ولكن ثورة يوليو لم تعرف حدودها هي الأخرى مع الخارج، فكان احتلال سيناء مرتين في عامي 1956 و1967، ومع الداخل وبعد خطة خمسية واحدة ناجحة، وبناء السد العالي، ومجانية التعليم، ضاعت الحدود تمامًا عندما لم تعرف الدولة أنها يمكنها تقديم تعليم مجاني، ولكن مع نوعية منخفضة لا تفيد خطط التنمية في البلاد، وأنه لا يمكن للدولة أن تحقق النمو من خلال قيامها بكل المهام من أول بناء المساكن، وحتى منح خطوط التليفون، وفي الصناعة أن تكون من «الإبرة إلى الصاروخ».

الرئيس السادات كان ربما أول من أدرك حدود القوة بين القادة المصريين، ولعله كان بادئًا بنفسه حيث عاش حالة من «الكمون الاستراتيجي» جعلته ينجو من المصير الذي طال بشكل، أو بأخر كل من كان عضوًا في جماعة الضباط الأحرار؛

واستخدم وقت الكمون بعملية واسعة لبناء الخبرة والمعرفة والحكمة، والتي كان لديه منها قدر غير قليل عرفها خلال الفترة التي سبقت ثورة يوليو. المعرفة بحدود القوة ظهر داخلياً في إعادة البناء السياسي للدولة من أول وضع الدستور الدائم للبلاد 1971، إلى تقليص أظافر الناصريين، إلى وضع أسس المنافسة في النظام السياسي من خلال المنابر أولاً، ثم الأحزاب الكاملة ثانياً. وفي الاقتصاد كانت سياسة «الانفتاح» التي قامت على فتح مجموعة من النوافذ للاقتصاد المصري على الخارج، ولكن تجربته الاستراتيجية العظمى كانت في إدارة حرب أكتوبر 1973، ومن بعدها عملية السلام المصرية الإسرائيلية.

### ثالثاً: مفاجأة أكتوبر الاستراتيجية

كتب الباحث الإسرائيلي «آفي شليم» في دراسة شاملة نُشرت في عام 1975 بعنوان «ال فشل في تقديرات المخابرات الوطنية: حالة حرب يوم الغفران»<sup>(3)</sup> أن «التاريخ العسكري يقدم قليلاً من الأمثلة المتماثلة لكمال المفاجأة الاستراتيجية، التي حققتها مصر وسوريا في 6 أكتوبر 1973». وفي مذكراته ذكر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون أن «أنباء الهجوم الوشيك على إسرائيل أخذتنا بالمفاجأة بشكل كامل». وفي مذكراته «سنوات القلاقل» كتب هنري كيسنجر وزير الخارجية «أن الهجوم المصري السوري كان مفاجأة استراتيجية وتكتيكية كلاسيكية» حيث نتجت عن «سوء تفسير الحقائق التي كانت متاحة للجميع لكي يرونها». وفي عام 1977 كتب «مايكل هاندل» دراسة كاملة في هذا السياق عن «حرب يوم الغفران وحتمية المفاجأة»<sup>(4)</sup>.

وفي دراسة أجراها مجمع أجهزة المخابرات الأمريكية - ستة عشر جهازاً للمخابرات - عام 1975 بعد الحرب لتقييم أداء هذه الأجهزة تجاه الحرب ذكرت أن الهجوم على إسرائيل كان مفاجأة «كلاسيكية» حيث نجمت أولاً عن وجود معلومات كافية ودقيقة، وثانياً فشل تحليل هذه المعلومات بدقة بسبب مفاهيم مسبقة. الدراسة التي حصل عليها الكاتب من خلال قانون المعلومات الأمريكي تضمنت ثلاثة أمور مهمة<sup>(5)</sup>:

1. لقد كان هناك فشل مخابراتي في الأسابيع السابقة لنشوب الحرب في الشرق الأوسط في 6 أكتوبر. العناصر المعنية في مجتمع المخابرات والمسئولة عن إنتاج المخابرات النهائية لم تدرك الإمكانية المتزايدة لشن العرب هجومًا، وهكذا لم تحذر من قربها.

2. المعلومات التي جاءت من العناصر المعنية من داخل المجتمع المخابراتي المسئولة عن جمع المعلومات، قدمت منها ما يكفي لهذا التحذير. هذه المعلومات (المستمدة من مصادر إنسانية وتقنية)، لم تكن قاطعة، ولكنها كانت غزيرة، ومحدّرة، وفي الأغلب دقيقة.

3. المسح الذي جرى بعد الحرب يُفضي إلى أنه كان هناك أخطاءً في التقديرين جميع المكاتب المنتجة. هذه الأخطاء يمكن نسبتها جزئيًا إلى التوجهات والمفاهيم المسبقة التي وقفت خلف التحليل، وأيضًا إلى مشاكل تنظيمية مؤثرة على الجهد التحليلي [في مقاطع أخرى من الدراسة يمكن فهم أن المخابرات الأمريكية اعتمدت أكثر مما يجب على ما تقدمه المخابرات الإسرائيلية من معلومات]. عدد من المفاهيم المسبقة المحددة (عبارات محذوفة) [وتقديرنا أنها كانت تنصب على التقدير المنخفض لكفاءة الجندي والقيادات العسكرية والسياسية العربية] قلبت اهتمام المحللين (محذوفات أخرى) في اتجاه مؤشرات سياسية أن العرب يميلون إلى البحث عن وسائل غير عنيفة لتحقيق أهدافهم، وبعيدًا عن المؤشرات (العسكرية أساسًا) التي على النقيض.

هذا التأكيد على «الكلاسيكية» في التعبير عما جرى في أكتوبر 1973 كان وضعًا للحرب في سياقها التاريخي لعشرات الحروب التي جرت دراستها من زاوية «المفاجأة»، وتناولت العلاقة بين المعلومات المتاحة، والمفاهيم، والمدرجات، التي جعلت التفسير غير دقيق، وفي أغلب الأحوال تجعله مستقرًا داخل ما جرى الاستقرار عليه. لقد حقق الرئيس السادات واحدة من أكبر المفاجآت الاستراتيجية في تاريخ الحروب عندما استخدم سلسلة من وسائل الخداع، كانت الاستراتيجية فيها التغير الذي جرى في طبيعة الجندي المصري بعد إدخال خريجي الجامعات إلى القوات المسلحة بأعداد كبيرة، وعندما قرر أن يكون للحرب أهداف عسكرية محدودة،

ولكنها كافية لجذب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للتدخل لحل الصراع، وعندما استخدم أسلحة دفاعية لكي تقوم بأدوار هجومية. كان الهدف أن يكون للاحتلال الإسرائيلي لسيئاء ثمن فادح، وله تكلفة عالية على حلفائها. ولم تكن الحرب هي المفاجأة الوحيدة، فقد كان في عزل مجموعة علي صبري من الحكم، ومن المواقع القيادية في الاتحاد الاشتراكي العربي - الحزب الحاكم في مصر - مفاجأة في السياسة الداخلية والخارجية معًا، وكان طرد الخبراء السوفيت مفاجأة للغرب بقدر ما كانت مفاجأة للاتحاد السوفيتي، بل ومفاجأة للمصريين الذين ظن اليسار منهم أنها تعني أنّ رئيس الدولة لن يحارب أبدًا، بينما كانت الحقيقة أنه يوفر الظرف الضروري لكي تكون الحرب مصرية / عربية خالصة، عندما أقنع القادة العرب باتباع استراتيجية أنّ استخدام سلاح النفط لا يقلل حكمة عن استخدام السلاح في المعارك. ولم تنته المفاجآت عند هذا الحد، فقد كان فتح قناة السويس مفاجأة، وكانت زيارته للقدس مفاجأة أخرى، وفي كامب ديفيد قدم مفاجأة ثالثة. كانت كل المفاجآت تقوم بدور أساسي في تغيير البيئة السياسية والاستراتيجية، بحيث تجعل تحقيق الأهداف الوطنية ممكنًا مرة واحدة، أو على مراحل.

### رابعًا: اللحظة الساداتية.. السمات والأصول

المدرسة الاستراتيجية الساداتية قامت على استخدام وسائل متنوعة، وتكتيكات تراوحت ما بين استخدام السلاح، والمخابرات، والإعلام، وتقديم التنازلات في الشكل، بينما تكون الصلابة في الموضوع والقيام بمبادرات، والقول بأقوال؛ لم يكن أحد يتصور أنه يمكن لرئيس مصري قولها. فعندما طلب من كيسنجر على سبيل المثال أن يقوم بالتفاوض نيابة عنه خلال مفاوضات فك الاشتباك الأول، كان يحقق مفاجأة لوزير الخارجية الأمريكي لم يكن يعرف كيف يتصرف معها، أو عندما طلب من «برينزيسكي» مستشار الأمن القومي في عهد كارتر أن تدخل مصر إلى حلف الأطلسي كان يخلق جسرًا مع الولايات المتحدة أكبر مما تتصوره، وعندما قال عبارته الشهيرة: إنّ الولايات المتحدة لديها 99٪ من أوراق اللعبة في الشرق الأوسط، في كل ذلك كان يعرف أنّ القرار سوف يكون دومًا بيده، ويبد العرب إذا أرادوا. لم يكن بالرجل الذي يستخدم كلمات حماسية، أو وجهة للرأي العام المصري والعربي، وإنما

كان يوجه الكلمات للأعداء والخصوم لزلزلة مواقفهم الأخلاقية، ونزع السم عن خصومتهم وعدوانيتهم، وهو الذي يعرف تمامًا قدرات مصر المحدودة، والتي ينبغي استخدامها بحساب في ظل استراتيجية منتصرة تحقق الأهداف القومية.

كان الرئيس السادات أول زعيم عربي قادر على قسمة الشعب الإسرائيلي، خالقًا معسكرًا للسلام، كان له يد في الانسحاب من الأراضي المصرية المحتلة، وفيما بعد في الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية، وقسمة الحكومة الإسرائيلية بين من يرفضون مطالبه ومن يقبلونها، وفي كامب دافيد لعب وزراء إسرائيليون ذوو أهمية، مثل: وايزمان، وديان، وحتى شارون، أدوارًا في إجبار مناحيم بيجين على القبول بالانسحاب من الأراضي المصرية حتى الحدود الدولية، وإزالة المستوطنات من سيناء. خلق السادات في مجال العلاقات الدولية والنظريات الاستراتيجية ما يمكن تسميته باللمحة الساداتية، لها صفاتها وخصائصها، وأهمها أنّ العالم يصبح بعدها ليس كما كان قبلها، رغم أنها «لمحة» في حكم الزمن. اللحظات الساداتية تأتي عندما تكون توازنات القوى لا تسمح لأي من أطراف الصراع بالحصول على تفوق تاريخي حاسم، ولا يكون للزمن نصيب إلا في الخسارة لجميع الأطراف.

### خامسًا: الاستخدام الحصيف للمخابرات

رغم مرور خمسين عامًا على حرب أكتوبر فإن أكثر ملفاتها التي لا تزال غامضة، هي دور المخابرات المصرية في الحرب، رغم دورها المحوري في الحرب، وخاصة ما يتعلق بالخداع والمفاجأة الاستراتيجية للحرب. القصة التي جعلت هذا البعد ذائعًا هي التي تعلق بالدور الذي قام به الدكتور أشرف مروان - مدير مكتب معلومات الرئيس السادات أثناء فترة الحرب، وزوج ابنة الرئيس جمال عبد الناصر، ورئيس الهيئة العربية للتصنيع الحربي بعد الحرب، ورجل الأعمال فيما بعد عام 1976 - خلال حرب أكتوبر. وجاءت المعلومات الخاصة بهذا الدور في كتاب لرئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلي «إيلي زاير» أنه كان عنصرًا من المخابرات المصرية تم زرعه في طريق إسرائيل، إلى كثير من الأحداث الملتبسة منذ صيف عام 1970 وحتى عام 1978، وخلالها قام بتضليل القيادات العسكرية والسياسية الإسرائيلية خلال

حرب أكتوبر. وأصبحت القصة أكثر شهرة عندما قام الكاتب الإسرائيلي «يوري بار-جوزيف»<sup>(6)</sup>؛ وبات معروفًا أنها سوف تتحول إلى فيلم سينمائي يحسم من وجهة النظر الإسرائيلية، أن الدكتور أشرف مروان كان جاسوسًا إسرائيليًا في قلب السلطة المصرية.

وتشير الحقائق إلى أن كتاب «بارجوزيف» ليس بالضرورة من وضع مؤلفه، بل أنه على الأرجح من وضع «الموساد» نفسه الذي يبدو في الكتاب وكأنه يلعب وحده في ميدان حرب خسرها، والذي لا يزال حائرًا بعد أربع وأربعين عامًا من الحرب وقت صدور الكتاب، عما إذا كانت إسرائيل قد تعرضت لخداع قاتل أم لا.

الثابت أن هذه الرواية باتت رواية الموساد الرسمية على عكس رواية أجهزة أخرى، فقبل أسابيع معدودة من الذكرى الخمسين لانتصار أكتوبر 1973، ومن خلال نشر آلاف الوثائق الجديدة حول حرب أكتوبر، بادر جهاز المخابرات الخارجية في إسرائيل (الموساد)، إلى استئناف الحرب الداخلية مع شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش (أمان)، محاولاً تبرئة نفسه من الإخفاقات الكبرى التي أصابت إسرائيل في تلك الحرب، عبر التأكيد بأن الموساد كان قد حذر من قدوم الحرب عدة مرات، لكن الجيش استخف بتحذيراته. في هذا السياق، وعلى نحو استثنائي، نشر الموساد كتابًا بعنوان «ذات يوم، حين يكون الحديث مسموحًا»، كتبه فريق من «الدائرة التاريخية»، ووقع بأول حرفين من اسم مسئولة الفريق «ر.م». ومن وجهة نظر إسرائيلية تم تداولها في الإعلام الإسرائيلي نفسه، أجمع المراقبون الإسرائيليون على أن الكتاب، الذي يعد أول إصدار باسم «الموساد»، لا يتناول الموضوع كدراسة علمية تاريخية تعتمد على مصادر سرية، بل هو مجرد «قصائد تكيل المدح للجهاز، وتضخم إنجازاته، وتبجل رئيس الموساد في حينه «تسفي زمير»، وتخلو من أي نقد ذاتي. وتحتوي على تناقضات كثيرة. ويبدو أن الغرض الأساسي منه هو الدفاع عن النفس، ودحض اتهامات الجيش التي وجهها إلى «الموساد» كأحد أسباب الإخفاق في حرب أكتوبر 73، حيث لم يقدم أي معلومات جديدة تغير توجه القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية، في حينه، وهي التي أقنعت نفسها بأن العرب لن يحاربوا إسرائيل»<sup>(7)</sup>

وقد أورد كتاب الموساد قصصًا ووثائق بغرض إثبات عمله المهني، ومن بينها الادعاء بأنَّ أشرف مروان كان «عميلًا» قدّم معلومات دقيقة عن نية مصر خوض الحرب، لكن القيادات العسكرية والسياسة لم تأخذها على محمل الجد. بينما تورّد أجهزة استخباراتية إسرائيلية أخرى رواية مناقضة، من بينها شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان»، ومفادها أنّ أشرف مروان كان عميلًا مزدوجًا، أسهم في خداع إسرائيل بحرفية فائقة. وهو التقييم الذي تتمسك به مصر، وأكد عليه الرئيسان السادات ومبارك، بأنَّ أشرف مروان يُعد بطلاً مصريًا، قدّم خدمات جليلة من أجل بلده، وسيأتي يوم ستنشرف فيه كل الحقائق، فالمسألة ليست سوى اللحظة المناسبة للإفصاح عما جرى، وكيف جرى. فمثل هذه الأمور تتعلق بالأمن القومي والمصالح العليا، ونشرها يتم بحساب دقيق للغاية.

لا تبدأ الحرب عادة عندما تنطلق المدافع، بل يسبقها إعداد شاق ومتنوع، ويدخل فيها العمل السري الصامت بهدف اكتشاف نوايا الخصم وقدراته، وإعاقته عن كشف أسرارنا كجزء رئيسي من الصراع قبل وأثناء وبعد أن تتوقف المدافع. وهنا تلعب الاستخبارات دورًا مهمًا وحاسمًا. وفي حرب 73 وتوابعها السياسية، كان طبيعيًا أن تمارس مصر العمل السري المضاد ضد العدو دون هوادة. ومن ضمنه كشف عملائه، وزرع آخرين في قلب أجهزته، ومصادر قراراته، وهناك الكثير من عمليات الاستخبارات المصرية الناجحة التي عرفت بعض تفاصيلها، مثل قضية رأفت الهجان، أو ضرب الحفار الذي استحضرته إسرائيل من كندا لاستخراج البترول المصري من مياها الإقليمية في البحر الأحمر، وعمليات عديدة أخرى،<sup>(8)</sup> من أبرزها عملية اعتقال الجاسوسة التي لقبّت بالطالبة الحسنة، وكانت متورطة في تجنيد الطلاب العرب لصالح المخابرات الإسرائيلية في باريس، وتورطت في جلب معلومات عسكرية عن واقع الجبهة المصرية إبان حرب الاستنزاف للاستخبارات الإسرائيلية، مما شكل تهديدًا كبيرًا لعملية بناء الحائط الصاروخي على خط القناة، وقد تم اعتقالها بعملية استخباراتية معقدة في تفاصيلها وإجراءاتها، وبمهنية عالية، وتمت محاكمتها وإدانتها بالخيانة، وتم إعدامها يوم 18 يناير 1974.<sup>(9)</sup>

لقد عمل جهاز المخابرات العامة المصرية، وفي مواقع كثيرة على امتداد الساحة الدولية آنذاك، سواء في أوروبا أو أفريقيا بفاعلية واقتدار، وحارب هذه الحرب السرية في صمت، بل وإنكار ذات استعدادًا ليوم صدام عسكري قادم.<sup>(10)</sup>

إنّ الدفع بأنّ السلطات المصرية، والمقصود بها المخابرات العامة، لم تقدم تفاصيل ودلائل كافية على وجهة نظرها، ليس حجة في سياق أي عمل مخابراتي، لأنّ النشر من عدمه هو جزء من العملية ذاتها؛ ومن الطبيعي إذا كان القلق قادمًا من الطرف الآخر فإنه لا توجد منفعة عملياتية في إراحته من القلق. فالقول «دعهم يخمنون» جزء أساسي من عالم الخداع تكتيكيًا كان، أو استراتيجيًا؛ ورسميًا فإنّ الموقف المصري أنّ أشرف مروان كان بطلاً وطنيًا مصريًا كان له مبرراته التي يعرفها الإسرائيليون جيدًا، والمتعلقة بتزويد الجيش المصري بأسلحة غربية ذات كفاءات عالية، كان في المقدمة منها صفقة «الميراج» الفرنسية، والتي لم تكن كل الصفقات، ولعبت دورًا هامًا خلال حرب أكتوبر. هذا السجل المعروف عن مروان ذائع وشائع، ولكن إبرام الصفقات الجوهرية لحرب مقبلة كان يحتاج مهارات رجل كان موظفًا في مهام أكثر خطورة وتعقيدًا.

المعضلة الإسرائيلية فيما يتعلق بموضوع أشرف مروان أنّ إسرائيل لا تريد الاعتراف بحقيقة أنّ العبقرية المصرية في خطة الخداع الاستراتيجي في الحرب قامت على أساس أخطاء هيكلية في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي نفسه، والتي تلاعبت بها الخطة المصرية بوسائل متعددة، كان واحدًا منها ليس فقط أشرف مروان، وإنما أيضًا رفعت الجمال (المعروف برأفت الهجان) الذي عمل لصالح المخابرات المصرية خلال نفس الفترة. الخطأ الهيكلية في التفكير الإسرائيلي جاء من حقيقة أنّ إسرائيل عرفت بالفعل بموعد الحرب من مصدر عربي في لقاء تم مع جولدا مائير قبل أيام من نشوب الحرب؛ وفي العاشرة من مساء الخامس من أكتوبر بتوقيت لندن 1973 أخبرها مروان بموعد الحرب في اليوم التالي مع تحديد ساعتها بالسادسة مساء، وليس الثانية بعد الظهر كما حدث فعلاً. ومع تلك المعرفة فإنّ إسرائيل لم تبدأ التعبئة العامة ولا استدعاء الاحتياطي إلا في التاسعة من صباح 6 أكتوبر رغم اعتراضات موشي ديان وزير الدفاع الذي كان لا يزال غير

مقتنع بأن مصر سوف تخوض الحرب، وكانت وجهة نظره أن إعلان التعبئة ربما يثير شكوكاً بأن إسرائيل هي التي بدأت الحرب إذا حدث؛ وأن الأفضل هو أن تدع إسرائيل مصر تفعلها ثم يجري تدميرها بعد ذلك. وكانت الخطة المصرية مركبة من تفاصيل كثيرة باتت معروفة، ولكن في قلبها كلها أن أفضل خطط الخداع تحدث عندما يظن الخصم أن ما يأتي إليه من معلومات هو من الجودة بحيث يصعب تصديقه، أو كما يقال باللغة الإنجليزية So good to be true؛ فعندئذ فإن المرجح أن ما جاء لا بد وأن يكون غير حقيقي!

في الكتاب وفي السجل الإسرائيلي العام لم يكن هناك تقدير ملائم للحجم الكبير من التغيير الذي جرى على القوات المسلحة المصرية خلال السنوات التي تلت هزيمة يونيو، ولم يجر -ربما لحسن الحظ - تقييم جدي لمعركة رأس العش، أو لغرق المدمرة إيلات بصاروخ بحري مصري، ولا حرب الاستنزاف كلها، ولا التغييرات التي جرت للبنية البشرية للقوات المسلحة، ولا لطبيعة تسليحها لكي تلائم استراتيجية «الحرب المحدودة» وتأثيراتها الاستراتيجية غير المحدودة، والتي تحرر الأرض كلها في النهاية.

وربما لا يقل عن ذلك أهمية أن إسرائيل، ربما نظراً لعقدة التفوق التي تضخمت لديها بعد حرب يونيو، ظلت تنظر نظرة دونية للجندي المصري؛ ولا تتفهم طريقة عمل المجتمع المصري، فلم يكن في الواقع العملي لكل الحركة المستمرة والنشطة لأشرف مروان إلا أن تكون تحت الإشراف الكامل للمخابرات المصرية. وفيما بات معروفاً «بعملية روما»، لم يكن من الممكن أن يتم نقل صواريخ مضادة للطائرات في حقيبة إلى روما على طائرات مصر للطيران، ومن خلال مطار القاهرة الدولي، كدليل على قدراته الفذة؛ وليس لأن ذلك تم بمعرفة المخابرات المصرية وتحت نظرها وإعطائه الفرصة للدخول والخروج من العاصمة الإيطالية، وإعطاء الأمان والثقة في مروان لدى الموساد. لقد تصور الإسرائيليون أنهم وحدهم لديهم علاقات مع المخابرات الإيطالية، ورغم معرفتهم أن مروان كان أيضاً على صلة بشبكات مخابراتية متعددة، فإنهم لم يقدرُوا أن كل ذلك كان جزءاً من شبكة مصرية عميقة لتأمين العمليات المصرية المقبلة، لم يكن بوسع مروان الوصول إليها دون تسهيلات السلطات المعنية

التي وضعت له واحداً من أكثر رجالها مهارة - «عبد السلام المحجوب» الذي صار بعد ذلك محافظاً للإسكندرية - لكي يشرف على إعداد وتنفيذ عملياته .

لم يكن للاضطراب أن يحدث في قصة «أشرف مروان» كما حدث في كتاب «أوري بار جوزيف» «الملاك» الذي صار فيلماً بنفس الاسم بمعان أخرى، لو أن القضية كلها تم وضعها في إطار «المفاجأة الاستراتيجية» التي حققتها مصر وسوريا في حرب أكتوبر 1973 . مفاجأة أكتوبر كان فيها من كل العناصر المتوفرة في الفكر الاستراتيجي عن تحقيق «المفاجأة الاستراتيجية»، وما كان على أشرف مروان إلا تغذية ما لدى إسرائيل بالفعل من تحيزات في التفكير والتفسير حول ما يعتقدون عن جوهر العرب، وقدراتهم، ومدى عزم القيادة المصرية على استرداد أراضيها . وعندما جرت مناورات مايو 1973 التي أبلغ بها مروان إسرائيل بأنها الحرب، فإنه كان مقبولاً منه بعد ذلك أن يفسر عدم حدوثها بأن السادات «ثقلت أرجله» على عكس الواقع الذي كان أنها للإعداد للحرب والتدريب على عبور الحواجز المائية . الحديث المستمر عن الخلافات المصرية السوفيتية، وخاصة بعد طرد السادات للخبراء الروس من مصر، جعل إسرائيل تفسر جلاء أهالي الدبلوماسيين السوفيت من القاهرة قبل الحرب مباشرة، على أنه كان مجرد «أزمة عربية سوفيتية» أخرى، رغم أن موسكو اتخذت هذا الإجراء الذي جرى في علانية مبالغ فيها من أجل إرسال تحذير لإسرائيل بأن الحرب وشيكة . وعندما أبلغ مروان إسرائيل بموعد الحرب في لندن في العاشرة مساء يوم 5 أكتوبر كان يعلم أن الساعة منتصف الليل بتوقيت القدس، وأن الليلة هي ليلة عيد الغفران التي جعلت وصول الخبر متأخراً مرةً متوقعاً حتى أن وزير الدفاع موشي ديان لم يعرف بالخبر إلا في الساعة الرابعة صباحاً . كان الهدف ليس الإبلاغ عن الحرب، وإنما تأخير عملية التعبئة الإسرائيلية حتى يتم العبور، مع الإبقاء على مصداقية أشرف مروان في ذات الوقت . قصة أشرف مروان ليست فيلماً من أفلام الحركة أو الجاسوسية، وإنما هي جزء لا يتجزأ من معركة وطنية كبرى، وشروط من شروط «المفاجأة الاستراتيجية» لحرب عظيمة .

### سادساً: الاستخدام الحكيم للدبلوماسية والسياسة

الهدف الاستراتيجي الأسمى للقيادات السياسية المصرية منذ هزيمة يونيو 1967 بات هو استعادة الأراضي المصرية المحتلة ممثلة في شبه جزيرة سيناء . تحقيق

ذلك وسط توازن للقوى مختل، كان يستدعي أولاً: إدراك الحدود التي يمكن الوصول إليها بعد زيادة القدرات العسكرية المصرية، بعد تغيير طبيعة الجندي المصري وزيادة مهارته، والحصول على أكبر قدر ممكن من التسليح الذي يسمح بتحقيق أكبر الخسائر الممكنة في الأفراد والمعدات؛ وكما جاء في أمر «القتال» أن تقوم القوات المسلحة المصرية بتحرير الأراضي المصرية وفق مراحل متتابعة؛ ويضاف لذلك كله الاستخدام الحصيف لسلاح النفط العربي. وثانياً: تغيير البيئة السياسية، والتفاوضية الإقليمية والدولية، من خلال شبكات من العلاقات الدولية تساهم في تحرير الأرض، ولا تقف عقبة أمامه. وإذا كان الرئيس جمال عبد الناصر قد ساهم في ذلك بإعادة بناء القوات المسلحة بعد هزيمة ساحقة، والقيام بحرب استنزاف كافية لإعادة الثقة للجندي في قدراته العسكرية، ورفع ثمن الاحتلال بالنسبة لإسرائيل؛ فإن الرئيس السادات جعل من حرب أكتوبر وتكالييفها بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة، وما تلاها من مفاوضات تمهيداً لاستعادة الأرض مرة أخرى دون زيغ ولا ضباب.

قبل حرب أكتوبر بدأ الرئيس السادات في فتح الأبواب والجسور مع الولايات المتحدة، ولم يكن في ذلك خافياً عليه العلاقات الوثيقة للغاية بين واشنطن وإسرائيل، في وقت كانت فيه الأخيرة منشغلة بحرب فيتنام، والحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي (روسيا الآن). وخلال فترة الحرب تعمقت الصلات المصرية الأمريكية بعد أن تعرضت الولايات المتحدة أولاً؛ للمفاجأة الاستراتيجية المصرية، وثانياً: لتكلفة الحرب حينما بات على الولايات المتحدة تعويض إسرائيل عن خسائرها. ورغم أن الولايات المتحدة تحت إدارة نيكسون وفورد بتأثير من وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، أخذت باستراتيجية «الخطوة خطوة» أي «المرحلية» في المضي قدماً في تحقيق السلام العربي الإسرائيلي مقترناً بالانسحاب الإسرائيلي من أراضي عربية محتلة. وفي سبيل ذلك كانت مصر مستعدة فور انتهاء الحرب بالذهاب إلى مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط، وأكثر من ذلك الاستعداد لتمثيل سوريا في المفاوضات التي تلت ذلك، ومن خلاله جرت عمليات فصل القوات التي أجلت القوات الإسرائيلية عن غرب قناة السويس وما وراؤها في 18 يناير 1974، وأجزاء من الأراضي السورية، سحبت القوات الإسرائيلية بعيداً عن دمشق في مايو 1974. التشدد والتردد السوري فيما بعد لم يمنع الرئيس السادات

من الدخول في مفاوضات جديدة للفصل بين القوات، لكي يتم الاتفاق الثاني في هذا الشأن في أول سبتمبر 1975، وبمقتضاه انسحبت إسرائيل من شرق قناة السويس أيضاً، وبالقدر الذي يعطي الفرصة لمصر لفتح قناة السويس التي أغلقت منذ يونيو 1967، مرة أخرى للملاحة الدولية.

تحقيق ذلك من خلال تعاون مصري أمريكي جعل لمصر ثقلاً في واشنطن يكفي للتعامل مع الإدارة الجديدة للرئيس جيمي كارتر الذي كان متحمساً لعقد مؤتمر دولي لحل الصراع العربي الإسرائيلي. كان معني ذلك إعطاء «حق الفيتو» لكل من الاتحاد السوفيتي وسوريا ودول عربية أخرى على تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية المحتلة، انتظاراً لقبولها للانسحاب من الأراضي العربية الأخرى. المؤتمر كان يفتح باباً للمزايدة العربية على مصر من ناحية، ويضع القضية المصرية رهينة للحرب الباردة الدولية من ناحية أخرى. انتخاب الإسرائيليين لحكومة يمينية بقيادة مناحيم بييجين جعل احتمال التشدد في مطالب كافة الأطراف حتمياً ومانعاً من عملية التحرير المطلوبة، بينما يدعو تماماً «للملحظة ساداتية» تقوم على مفاجأة استراتيجية مكملة للمفاجأة الاستراتيجية الأولى في أكتوبر 1973.

في الحقيقة، فإن زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر 1977 كانت المفاجأة الدبلوماسية والسياسية المكملة للمفاجأة الأولى. كانت الحرب تزيد تكلفة الاحتلال على إسرائيل والولايات المتحدة، وكانت الزيارة ممثلة للدبلوماسية والسياسة في تحقيق المخرج من «أزمة الشرق الأوسط: بتحقيق الانسحاب الإسرائيلي، وهو ما تحقق بعد توقيع اتفاقي كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

### سابعاً: الخداع الاستراتيجي وشمول التطبيق

تضمنت خطة الخداع الاستراتيجي للعدو الإسرائيلي مستويات عدة، سياسية، وإعلامية، وعسكرية، بهدف إرباكه وضمان أكبر قدر ممكن من سرية التحرك العسكري، وتحقيق المفاجأة في التحرك العسكري، وعبور القناة، وتدمير خط بارليف.

ففي أوائل يوليو 1972، أي قبل أكثر من عام وثلاثة أشهر قبل بدء الهجوم المصري في السادس من أكتوبر 73، اجتمع الرئيس السادات مع قيادات جهاز المخابرات العامة، وحضر الاجتماع حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي، ورئيس المخابرات العسكرية، وقد حدد الرئيس السادات الهدف من الاجتماع بضرورة وضع خطة خداع، تشارك في وضعها المخابرات العامة، والمخابرات الحربية، والجهات المعنية في الدولة، حيث أشار في حديثه إلى «أنّ التوازن العسكري مع إسرائيل ليس في صالح مصر، والتقدم العلمي والتكنولوجي يسمح برصد كافة التحركات، سواء على الجبهة، أو في الداخل، وأنه ما لم نتمكن من تنفيذ خطة خداع استراتيجي للعدو، فإنّ الانتصار في الحرب سيكون مستحيلًا». ووفقاً لهذه القناعة يتبين أنّ الحرب لم تكن مستبعدة من تفكير الرئيس السادات، وأنّ من الضرورة الاستعداد لها بكافة جوانبها العسكرية، والاستخباراتية، والسياسية، والدعائية. (11)

لذلك اعتمدت الخطة الهجومية المصرية على تحقيق المفاجأة بمستوياتها الثلاثة (الاستراتيجية، والعملياتية، والتكتيكية) انطلاقاً من خداع العدو عن نية الحرب، وعن التحضيرات اللازمة لتنفيذها، والتدريب عليها، وعن وقت الهجوم، واتجاه الضربة الاستراتيجية، وحجم القوات المشتركة، وعن مشاركة سوريا في العملية الهجومية. ومن ثمّ كان التعقيد، والترابط، والشمول، من أسباب نجاح الخطة، بالرغم من قيام القوات الإسرائيلية مدعومة بالقدرات الأمريكية بمراقبة الضفة الغربية للقناة على مدار الساعة، من خلال الوسائل الدبلوماسية، والاستخباراتية، والأجهزة الإلكترونية، والفضائية.

وقد اعتمدت الخطة على فكرة مركزية، هو خداع الخصم عما يراه ويسمعه، عبر التشويش الذكي على عقل الخصم، فطالما من العسير الاختفاء عن بصره، يصبح الهدف هو تعجيزه عن إدراك النوايا الحقيقية لصانع القرار المصري، ودفعه للتفكير ووفقاً لما يريده المخطط المصري، وأن يرسم خطة تحركه وفقاً لما لديه من أوهام مسبقة، وليس بناء على حقائق تحدث بالفعل، وبالتالي تم التركيز على الخداع النفسي لدى الإسرائيليين، وترسيخ قناعتهم بعدم قدرة مصر على شن حرب شاملة، ومن ثمّ بناء البديل الخطأ لدى صانع القرار الإسرائيلي. (12)

فنتيجة لتكرار الرئيس السادات لمقولة أن عام 1972 هو عام الحسم، أكثر من مرة، وبمرور عام 1972، ولم يحدث شيء؛ تعلقاً بالضباب في السياسة العالمية، والحرب الهندية الباكستانية، مما رسخ قناعة زائفة بأن ما يقوله يهدف إلى تخدير الرأي العام المحلي، ولا يعكس نية حقيقية في خوض معركة حربية ضروس لتغيير الواقع القائم على الجبهة.

وقد تم الحفاظ على سرية قرار الحرب، ولم يعرفه سوى عدد محدود جداً من الرؤساء العرب، دون تحديد موعد محدد، وتم ذلك عبر زيارات شخصية للرئيس السادات، دون أي رسائل مكتوبة. في الآن ذاته، تمت دراسة الحلول العملية للمشكلات المختلفة التي كانت تظهر أثناء التدريبات الفعلية لعبور مانع مائي مدعوم بساتر ترابي مرتفع، يصعب معرفة ما يجري وراءه، وذلك دون الإفصاح عنها، أو تسريب معلومات عنها بأي قدر كان.

في الآن ذاته، تركز النشاط السياسي في الفترة القصيرة قبل الحرب على الدعوة المصرية المستمرة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة، خاصة في ظل إشاعة صعوبة قيام القوات المصرية بتشغيل المعدات السوفيتية، بعد إنهاء عمل الخبراء السوفيت بالصورة المفاجئة التي تمت بها. رافق ذلك الإعلان عن رغبة ونية مصر إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية، بالرغم من التعتن الإسرائيلي بشأن تطبيق القرار الدولي 242، وهو ما شكّل قناعة لدى الإسرائيليين، بأن هذه الدعوة المصرية ليست سوى دليل على ضعف الموقف المصري، ولا تزيد عن صياح معتاد، ما أسهم لاحقاً في الفشل في تقييم حقيقة الحشود التي كانت تتراكم على الجبهتين المصرية والسورية منذ مطلع العام 1973.

وشكل التكرار المستمر لعملية تعبئة القوات المصرية جزئياً أو كلياً، ثم العودة للحالة الطبيعية، في الوقت الذي قامت فيه القوات الإسرائيلية بالتعبئة، ما رسخ القناعة بعدم جدية مصر عسكرياً، وحين حدثت التعبئة المصرية والسورية قبل بدء عمليات الحرب الفعلية بأسابيع قليلة، وحصول الإسرائيليين على معلومات تفيد بنية مصر لكسر وقف إطلاق النار، تم تسريبها بوسائل مقصودة، وفق التخطيط المصري، تم تفسيرها إسرائيلياً، وأيضاً أمريكياً، بأنها مجرد مناورات

سنوية، وجزء من تدريبات عادية كما حدث سابقاً، ما أضفى شكوكاً لدى صانع القرار الإسرائيلي، ولم يتجه للتعبنة العامة كما جرى في حالات سابقة.

على الصعيد المدني؛ شمل الخداع الاستراتيجي، استيراد مخزون من القمح، بعد تسريب معلومات بأن الأمطار أتلفت صوامع القمح، ما برر استيراد كميات كبيرة، لتأمين الاحتياجات الداخلية، ولم يُثر الأمر في حينه أي شكوك لدى العدو. وكذلك تمت عملية إخلاء عدد كبير من المستشفيات تحت ستار مواجهة تلوث ميكروبي لم يكن حقيقياً. كما تم توفير أدوات وأجهزة بديلة للإضاءة تصلح لعملية تقييد الإضاءة خلال الغارات، تم عرضها في المجمعات الاستهلاكية، وتم تبرير ذلك بأن تلك الأجهزة ليست سوى حصيلة لعملية تهريب كبرى تمت مصادرتها قانونياً.

إعلامياً؛ تم إنشاء محطة إذاعة باللغة العبرية، تعمل 12 ساعة يومياً، موجهة إلى إسرائيل، تذيع موسيقى غربية خفيفة، يتخللها نشرات إخبارية، وتعليقات تدعو للسلام.

سياسياً؛ تضمنت خطوات الخداع الاستراتيجي، تقديم وزير الخارجية المصري تقريراً لمجلس الأمن يدعو إلى الحل السلمي، وتطبيق القرار الدولي 242، وجاء خطاب الرئيس السادات في ذكرى وفاة الرئيس عبد الناصر سبتمبر 1972، دون ذكر مفردة الحرب. وفي السياق ذاته، وقبل أيام معدودة للحرب، تم ترتيب عدد من الزيارات لوزراء الاقتصاد، والخارجية، والمواصلات، والإعلام، إلى لندن ونيويورك، وإسبانيا، وليبيا، على التوالي لأسباب متنوعة، ما شكل الانطباع أن وتيرة الحياة المصرية عادية للغاية. كما أعلن عن اختيار شركة بكتل الأمريكية، لإقامة خط أنابيب البترول بين السويس والبحر المتوسط، وتم تسويق الاختيار باعتباره أضخم اتفاق اقتصادي بين مصر والولايات المتحدة، بالرغم من انقطاع العلاقات بينهما في هذه المرحلة. كما أعلن عن زيارة سيقوم بها وزير الدفاع الروماني للقاهرة يوم الثامن من أكتوبر، بدعوة من المشير أحمد إسماعيل شخصياً، والذي سيكون في استقباله في المطار لدى وصوله.

ومن المفارقات أن خلية تجسس على الخبراء السوفيت في مصر، عملت تحت إشراف جاسوسة أمريكية كانت تعمل في قسم رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة،

تم اكتشاف أمرهم واعتقالهم سرًا بدون أي ضجة إعلامية، قد أسهموا في عملية الخداع من خلال تقاريرهم التي أرسلت إلى تل أبيب، وأكدت على عدم قدرة مصر على القيام بأي عمل هجومي، وأن الفكر الدفاعي هو المسيطر على الفكر العسكري المصري لدى القوات الجوية، وأن الأسلحة السوفيتية والرادارات الممنوحة لمصر قديمة وضعيفة القدرات، مما يحد من قدرة مصر على البدء بأي هجوم.

كما نجحت المخابرات المصرية في توظيف عملائها، سواء في الداخل الإسرائيلي، أو لدى الدول الأوربية، في تمرير معلومات ذات مصدقية معينة لمراكز صنع القرار الإسرائيلية، مرتبة موضوعيًا وزمنيًا بأسلوب يثير الارتباك والتشوش الذهني، وترفع من درجة صعوبة اتخاذ القرار المسبق ضد النوايا المصرية، وهو ما حدث بالفعل وفقًا لشهادات قادة إسرائيل في التحقيقات الموسعة التي أجرتها لجنة جرانت.

عسكريًا؛ تضمنت خطة الخداع الاستراتيجي عددًا من الإجراءات، منها:

1. الخداع عن نية الهجوم.. وشمل:

- نشاط هيكلتي لاستكمال الإجراءات الدفاعية، وبناء النطاقات الدفاعية في العمق، مع تسريب معلومات توحى بتعزيز مصر لسياستها الدفاعية.
- الإعلان في الصحف عن إتاحة الفرصة لبعض الضباط بإجراء عمرة رمضان الموافق أكتوبر 73.
- الإعلان عن إنهاء خدمة 20 ألف جندي قبل بدء العمليات بيومين فقط.
- قصر أعمال التخطيط على مجموعة محدودة جدًا من الضباط، لتأمين أكبر قدر من السرية.
- الإعلان عن التعاقد مع إحدى الدول الآسيوية الصديقة لصيانة بعض القطع البحرية المصرية، والاتفاق مع السودان واليمن الديمقراطي، باستقبال هذه القطع البحرية في مينائي بورتسودان وعدن خلال رحلتها إلى الدولة الآسيوية، بحيث تصل القطع إلى مضيق باب المندب صباح 6 أكتوبر، مما يكفل لها القيام باعتراض خطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية، وحرمانها من العبور في البحر

الأحمر، وبذلك يصبح التأمين الإسرائيلي لشرم الشيخ بهدف تأمين الملاحه في خليج العقبة لا قيمة له .

- التوقف قبل الحرب بفترة وجيزة للغاية عن أعمال التخطيط والاستطلاع حتى لا تُكتشف نية شن الحرب.

## 2. الخداع عن أعمال الفتح الاستراتيجي كالتالي:

- تحريك القوات المصرية تحت ستار أعمال التدريب السنوي، ما سمح بتشوين الذخائر والاحتياجات بالسكة الحديد، وإخفاؤها بمنطقة الجبهة.
- زيادة النشاط الهندسي والإداري في اتجاهات بعيدة عن اتجاه تركيز الضربة الأولى.
- استخدام اللغة النوبية في الاتصال، ونقل المعلومات عن تحركات العدو، مما يصعب على العدو فهمها، أو تبين أنها شفرة يمكن حلها.
- نقل المعدات الثقيلة كالدبابات وغيرها إلى الجبهة، عن طريق نقل ورش التصليح إلى الخطوط الأمامية، ودفع الدبابات إليها بحجة إصابتها بالأعطال.

ووفقاً لهذا المزيج من الإجراءات، المعقدة، التي طبقت على مراحل زمنية متتابعة، تحققت الأهداف المرجوة، وأهمها، خداع العدو عن نية الهجوم، وإخفاء الفتح العملياتي للقوات، وإخفاء قطاعات الهجوم، واختيار الوقت الأنسب لتحرك القوات هجوميًا، الأمر الذي شكّل في النهاية أسباباً موضوعية وجوهريّة لنجاح القوات المصرية، في تحقيق العبور، وتدمير خط بارليف، وتحرير مساحة من أرض سيناء بطول القناة على الضفة الشرقية، في الوقت الذي تمكن فيه الارتباك من قيادة العدو سياسياً وعسكرياً، وحرمان القوات الإسرائيلية من تعبئة قواتها قبل بدء الهجوم المصري السوري، والحد من الخسائر التي قد تتعرض لها القوات المصرية، مع تكبيد قوات العدو خسائر كبيرة في القوى البشرية، وفي الأسلحة والمعدات.

إنّ نجاح خطة الخداع على النحو المشار إليه، دفع هنري كيسنجر، وزير خارجية الولايات المتحدة إبان حرب أكتوبر 1973، إلى تخصيص فصل كامل في مذكراته «سنوات الاضطراب»، بعنوان لماذا أخذنا على غرة؟ (Why we were surprised?) أنّ الهجوم المصري السوري كان

مفاجأة استراتيجية، وتكتيكية كلاسيكية، حيث « نتجت عن » سوء تفسير الحقائق التي كانت متاحة للجميع لكي يرونها».<sup>(13)</sup>

إنّ حرب أكتوبر 1973 سوف تظل دائماً فخراً لجيل كامل، وسوف تتكشف فصول منها كل عام؛ وسوف يتحدث المصريون عن تفاصيلها عندما يجدوا ضرورة لذلك. فلكل قول زمانه ومكانه؛ وتحية لكل أبطال الحرب، الشهداء منهم والأحياء.

## قائمة المراجع:

1. Wohlstetter, Roberta. Pearl Harbor: Warning and Decision, Stanford CA, Stanford University Press, 1962.
2. George, Alexander, and Richard Smoke. Deterrence and Foreign Policy. New York: Columbia University Press; First Edition, 1974.
3. Shlaim, A. (1976). Failures in National Intelligence Estimates: The Case of the Yom Kippur War. World Politics, 28(3), 348-380. doi:10.2307/2009975
4. Handel, Michael I. "The Yom Kippur War and the Inevitability of Surprise." International Studies Quarterly, vol. 21, no. 3, 1977, pp. 461-502.
5. Experts from the principal conclusions and recommendation of a post mortem done by the intelligence community on its performance on the October 1973 war and represented to the House Select Committee on Intelligence by William K. Parmeter, Director, Current Intelligence, CIA, U.S., Congress, House Select Committee on Intelligence, Hearings, U.S. Intelligence Agencies And Activities: The Performance Of the Intelligence Community. 94th Congress, 1st session, 1975, p. 639.
6. Bar-Joseph, Uri. The Angel: The Egyptian Spy Who Saved Israel. New York: HarperCollins, 2016.
7. الشرق الاوسط، «الموساد يكشف وثائق لتبرئة نفسه من إخفاقات حرب أكتوبر»، 8 سبتمبر 2023
8. احمد أبو الغيط، شاهد على الحرب والسلام، القاهرة: دار نهضة مصر، الطبعة الرابعة، ابريل 2018، ص 26
9. مزيد من التفاصيل حول عملية الجاسة الحسنة في: ممدوح انيس فتحي، مصر من النكسة إلى النصر، المجلد الاول، بدون ناشر، الطبعة الاولى 2023، ص 795 - 798
10. أحمد أبو الغيط، مرجه سابق، ص 31
11. هناك العديد من المصادر التي تناولت جوانب مختلفة من خطة الخداع الاستراتيجي ومراحل تطبيقها، منها عبد المنعم صبحي، السادات وثورة التصحيح، القاهرة، دار الشعب، 1975، ص 235 - 244، وعبد الستار الطويلة، حرب الساعات الست واحتمالات الحرب الخامسة، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ط1 / 1997، ص 89 - 92، وصلاح قبضانيا، الساعة 1405، القاهرة: مكتبة الاسرة، ص 36-38، والعديد من الكتابات الصحفية منها: جمال طه، «محاوور وأسرار خطة الخداع الاستراتيجي في حرب أكتوبر 1973»، الوطن، 7/ 10/ 2013، ومقالات متعددة، انظر هامش رقم 119 في: د. ممدوح انيس فتحي، مصر من النكسة إلى النصر. المجلد الثاني، بدون ناشر، 2023، ص 964 و965.
12. مزيد من التفاصيل حول تطبيق خطة الخداع الاستراتيجي، بتصرف، في: د. ممدوح انيس فتحي، المرجع السابق، ص 965 - 972
13. المرجع السابق، ص 973 - 974



## ملحمة العبور .. أولى خطوات النصر

11

إن وُصفت حرب أكتوبر المجيدة بالعبقرية، فهذا حق وليس بمبالغة، فقد حقق الجيش المصري النصر بأسلحة أقل حداثة مما لدى الجيش الإسرائيلي وخاصة في القوات الجوية والدبابات، ويرجع ذلك إلى الإعداد الجيد وواقعية التخطيط، علاوة على الدقة والنجاح الكامل لخطة الخداع الاستراتيجي، والأهم من ذلك هو عزيمة الرجال وروح القتال التي عززها شهر رمضان.

فقد بدأ الإعداد لحرب أكتوبر عام 1973 في أعقاب هزيمة حرب (67) مباشرة، ورفض الشعب المصري لتلك الهزيمة، وحرص القيادة المصرية على إعداد القوات

للحرب وإعادة تسليحها واستعواض خسائر حرب يونيو 67 بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي وبعض دول الكتلة الشرقية.

تضمن التخطيط لحرب أكتوبر خطة خداع استراتيجي عبقرية بكل المقاييس وعلى كافة مستويات الدولة المصرية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية داخلياً وخارجياً، من القائد الأعلى وحتى مستوى الجندي، وكذلك اختيار الساعة واليوم، الذي يصادف يوم عيد الغفران (كيبور) في إسرائيل، وهو يوم تتوقف فيه الحياة في إسرائيل، بما فيها بث الإذاعة والتلفزيون، مما أربك وأخر خطة التعبئة للاحتياطات التي يعتمد عليها الجيش الإسرائيلي. ويعد نجاح خطة الخداع الاستراتيجي أول مفاتيح النصر، حيث نجحت نجاحاً كبيراً في خداع المستوى السياسي والعسكري الإسرائيلي والعالمي، وتعتبر آخر مفاجأة استراتيجية يمكن تكرارها في ظل التقدم التكنولوجي الحالي والمنتظر.

وقد أفرزت حرب أكتوبر العديد من الدروس المستفادة التي غيرت من أساليب الاستخدام وتكتيكات القتال للقوات مصرياً ودولياً، وخاصة تناغم الأسلحة المشتركة، وقيادة القائد لقواته من الأمام وخاصة الوحدات الصغيرة، لبث روح الشجاعة والإقدام، فهي تشكل خلاصة الخبرات وكيفية تحقيق النجاحات أو أسباب الإخفاقات لتعظيم الأولى وتجنب الثانية، حيث تُقيم حرب أكتوبر كأحدى أهم حروب النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة أن مصر خاضت حرب أكتوبر بعد ست سنوات فقط للجيل نفسه الذي شهد حرب عام 1967، التي كانت هزيمة بلا حرب، محققة انتصارات تحتوي على العديد من الدروس المستفادة على المستوى الدولي والإقليمي والعربي والمصري وعلى المستوى العسكري الميداني.

### أولاً: القوات البرية والأفرع الرئيسية .. الإعداد والتخطيط ودقة التنفيذ

في الجزء الأول تمت دراسة كافة الخطوات التي اتخذتها القيادة المصرية ممثلة في الرئيس جمال عبد الناصر بعد هزيمة يونيو 1967، بهدف إعادة تأسيس الجيش المصري على قواعد علمية واحترافية مهدت لنصر أكتوبر، ليكمل من بعده الرئيس الراحل أنور السادات المهمة ذاتها. وعلى مدار 7 سنوات قبيل حرب أكتوبر 73 ظل

الجندي المصري على أهبة الاستعداد في تدريب واستعداد متواصل للحرب، على كافة الأسلحة العسكرية، مثل: المشاة، والأسلحة الخفيفة، والصواريخ المضادة للدبابات، وقوات الصاعقة، ومدافع الهاون، والدبابات البرمائية، وغيرها، وخلال «حرب الاستنزاف»، التي اتاحت بدورها مساحات واسعة من تدريب كافة أفرع القوات المسلحة على المواجهة والهجوم والدفاع المتحرك، وهو ما شكل مرحلة مهمة لإعداد الجندي المصري لحرب أكتوبر، وأسهم في تحقيق النصر في السادس من أكتوبر 1973 كملحمة كبرى، على النحو الذي سيرد ذكره.<sup>(1)</sup>

لقد شارك في حرب أكتوبر بشكل مباشر 3 جيوش: الأول هو الجيش المصري، والثاني هو الجيش السوري، هذا من جانب. وعلى الجانب الآخر جيش الاحتلال الإسرائيلي.

بينما شاركت 9 دول عربية بتقديم دعم عسكري على الجبهتين المصرية والسورية، وهي على الترتيب من ناحية قوة التأثير: العراق، الجزائر، ليبيا، الأردن، المغرب، السعودية، السودان، الكويت، تونس.

ووفقاً لمذكرات الفريق أول محمد فوزي بعنوان «حرب أكتوبر عام 1973 - دراسة ودروس»، فقد شارك من القوات المصرية 750 ألف مقاتل وإداري وفني، شكلوا: 9 لواءات جوية، ومقاتلة قاذفة، ولواء قاذف خفيف، ولواء قاذف ثقيل، ولواءات هليكوبتر، وكتائب مهندسين تضم 12 كوبري ثقيل الحمولة (30 طنًا) منها كوبري ثقيل وصل مع أول دفعة تسليح مع الجسر الجوي السوفيتي يوم 9 أكتوبر 1973، و30 معدية بالإضافة إلى الكباري الهيكلية.

وفيما يتعلق بالقوات العربية المعاونة، فقد شاركت 3 أسراب مقاتلة قاذفة جزائرية (ميج 21، ميج 17، سوخوي 7) وصلت مصر أيام 9 و10 و11 أكتوبر 1973، 2 سرب مقاتل قاذف لبيي (ميراج 3، ميراج 5) منها سرب قاده طيارون مصريون، 1 سرب هوكر هنتر مقاتل قاذف عراقي بدأ العمليات مع القوات المصرية يوم 6 أكتوبر، ولواء مدرع جزائري، ولواء مدرع لبيي، ولواء مشاة مغربي، ولواء مشاة سوداني (وصل مصر بعد وقف إطلاق النيران)، وكتيبة مشاة كويتية متعاونة مع القوات المصرية منذ 1967، ولواء مشاة جزائري متعاون مع القوات منذ 1967، وقوة مشاة

من عين جالوت (فلسطيني) متعاون مع القوات منذ 1967، كتيبة مشاة تونسية، 30 طياراً حربيًا من كوريا الشمالية، وفي الجبهة السورية: 2 فرقة مشاة، 2 فرقة مشاة ميكانيكي، فرقة مدرعة، وحدات مقاتلة فرعية يعاونها 4 لواءات جوية مقاتلة قاذفة، 2 لواء بحري لانشات.

كما شارك عدد 3 أسراب ميج 21 عراقي، اشترك منها 2 في القتال يوم 8 أكتوبر، 1 سرب ميج 17 عراقي، و1 فرقة مدرعة عراقية، و1 فرقة مشاة ميكانيكي عراقي وصلت مفارزها للجبهة السورية يوم 8 أكتوبر، و2 لواء مدرع أردني منهما لواء تحت القيادة السورية وآخر في المعاونة، و1 لواء مدرع مغربي تحت القيادة السورية، 1 لواء مشاة سعودي في المعاونة وتمركز في الأردن.

لقد نجحت القيادة السياسية والعسكرية، في إعداد الدولة للحرب، على أسس علمية، وساعد ذلك على تنفيذ الحشد والفتح الاستراتيجي للقوات، طبقًا للخطة بدر، ومن خلال خطة خداع استراتيجي معقدة، دون مشاكل تقريبًا، ودون أن تفتن القيادة الإسرائيلية، واستطاعت الاستراتيجية العسكرية المصرية، الاستفادة بالطاقات العربية، بقدر محدود نسبيًا، سواء بالدعم المالي، أو شراء الأسلحة اللازمة أحيانًا، أو الدعم بالقوات المحدودة أحيانًا أخرى. وقد نجح ذلك في تجنب كثير من المواقف الصعبة، خاصة في الأيام الأخيرة للحرب.

#### 1. ملامح التخطيط الرئيسية لحرب 1973:

بدأ الإعداد للخطط الهجومية المصرية عقب تولي الفريق سعد الشاذلي منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة في 16 مايو 1971، وبدراسة الإمكانيات الفعلية للقوات المسلحة المصرية ومقارنتها بالمعلومات المتاحة عن قدرات الجيش الإسرائيلي للتوصل إلى خطة هجومية واقعية تتوافق مع إمكانيات القوات المصرية، وخلص بأن المعركة يجب أن تكون محدودةً وأن يكون هدفها عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف ثم اتخاذ أوضاع دفاعية على مسافة تتراوح ما بين 10 و12 كم شرق القناة، وأن تبقى القوات في تلك الأوضاع الجديدة إلى أن يتم تجهيزها وتدريبها للقيام بالمرحلة التالية من تحرير الأرض.

عرض الشاذلي فكرته على وزير الحربية الفريق الأول محمد صادق، إلا أنه عارضها بحجة أنها ستبقي ما يزيد عن 60,000 كم2 من أراضي سيناء بالإضافة إلى قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، فضلاً عن أنها ستوجد وضعاً عسكرياً أصعب من وضع الجبهة الحالي الذي يحتمي خلف قناة السويس باعتبارها مانعاً مائياً جيداً، وكان يرغب في التخطيط لعملية عسكرية هجومية تهدف إلى تدمير جميع القوات الإسرائيلية في سيناء لتحريرها هي وقطاع غزة في عملية واحدة ومستمرة، وفي نهاية المطاف وبعد نقاشات وجلساتٍ مطولة جرى التوصل إلى حلٍّ وسطٍ تمثل في إعداد خطتين، الأولى: هي «العملية/الخطة 41» التي تهدف إلى الاستيلاء على المضائق الجبلية في سيناء وقد أعدت بالتعاون مع المستشارين السوفيت بهدف إطلاعهم على احتياجات القوات المسلحة لتنفيذ الخطة، والثانية: هي «خطة المآذن العالية»، وتهدف إلى عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف واحتلاله واتخاذ أوضاعٍ دفاعيةٍ واستنزاف إمكانيات الجيش الإسرائيلي إلى حين القيام بالمرحلة التالية من المعركة، وتم إعداد تلك الخطة في سرية تامّة بعيداً عن أعين المستشارين السوفيت، وخلال عام 1972 أدخلت تعديلات على «العملية/الخطة 41» وتغير اسمها إلى «جرانيت 2»، ولكن بقي جوهرها كما هو، وركزت القوات المسلحة المصرية على تنفيذ «خطة المآذن العالية» التي كانت تناسب إمكاناتها في ذلك الوقت، وتغير اسم الخطة في سبتمبر 1973 إلى «الخطة بدر» بعد أن تحدد موعد الهجوم ليكون السادس من أكتوبر من العام نفسه، وبناءً على هذه الخطة صدر «التوجيه 41» عن رئاسة الأركان المصرية الذي نظم عملية العبور.<sup>(2)</sup>



## 2. الفكر الاستراتيجي لحرب أكتوبر:

اعتمدت مصر على ذاتها والدعم العربي، ووضعت استراتيجيتها لتنفيذ استرداد الأرض بالقوة، فانتهجت حرب الاستنزاف منهجًا وطريقًا لإعادة بناء القوات المسلحة تنظيميًا، وتدريبًا، ومعنويًا، وبناء الدفاعات غرب القناة، مع استمرار القتال، كما استخدمت الدبلوماسية (المجال السياسي) لإثبات أنها تسعى إلى الانسحاب الإسرائيلي وتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، وإقناع العالم بصفة عامة، والاتحاد السوفيتي بصفة خاصة، بأننا لا نريد الحرب من أجل الحرب، مع المحافظة على صلابة الجبهة الداخلية، والتضامن العربي، وذلك لتهيئة المسرح السياسي الدولي والإقليمي لاسترداد الحقوق المشروعة، والتغلب على أصعب ثلاثة معوقات عرفتها الحروب في العالم «قناة السويس، والساتر الترابي، وخط بارليف الحصين»، مسجلًا بخطته الفريدة أروع معارك الأسلحة المشتركة، والتي دخلت ضمن أهم نظريات الحروب التقليدية بالمعاهد العسكرية في العالم.

خُطت الاستراتيجية العسكرية للحرب على أن تكون استراتيجية هجومية، وطبقًا للإمكانيات والموارد المتاحة للقوات المسلحة، وفي تنسيق تام مع سوريا.

تحدد الهدف الاستراتيجي في: هزيمة التجميع الرئيسي لقوات العدو في سيناء، وهزيمة الجولان السورية، والاستيلاء على خطوط ومناطق حيوية ذات أهمية استراتيجية، تهيئ أنسب الظروف لاستكمال تحرير الأراضي المحتلة. ومن ثم تحددت الخطة المصرية للهجوم بهدف القيام بعمليات قتال بغرض عبور قناة السويس، والاستيلاء على الضفة الشرقية، وتأمينها بعمق كاف يحقق العبور في قناة السويس، وفتحها للملاحة الدولية، ولتحريك القضية من حالة اللاسلم واللاحرب سياسيًا.

وإجمالاً فقد تمثلت أهداف خطة الهجوم في: تدمير الجزء الأكبر من القوات الإسرائيلية، وإضعاف قدرات العدو الجوية، وشل فاعليتها في مسرح العمليات، وشل وإرباك قيادة العدو لفترة زمنية مناسبة للنجاح في العبور، والتغلب على خط بارليف، وعرقلة التحركات، وحرمان العدو من القدرة على المناورة، والعمل ضد جبهة عربية واحدة، وإجباره على العمل ضد أكثر من جبهة في وقت واحد.

وقد ذكر الرئيس الراحل السادات: إن الهدف الاستراتيجي الذي أتحمّل المسؤولية السياسية في إعطائه للقوات المسلحة المصرية، وعلى أساس كل ما سمعت وعرفت من أوضاع الاستعداد يتلخص فيما يلي:<sup>(3)</sup>

- تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي: وذلك عن طريق عمل عسكري حسب إمكانات القوات المسلحة يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو وإقناعه بأن مواصلة احتلاله لأراضينا يفرض عليه ثمنًا لا يستطيع دفعه، وبالتالي فإن نظريته في الأمن على أساس التخويف النفسي والسياسي والعسكري ليست درعًا من الفولاذ تحميه الآن أو في المستقبل. وإذا استطعنا بنجاح أن نتحدى نظرية الأمن الإسرائيلي فإن ذلك سوف يؤدي إلى نتائج محققة في المدى القريب وفي المدى البعيد.
- في المدى القريب: فإن تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي يمكن أن يصل بنا إلى نتائج محققة تجعل في الإمكان أن نصل إلى حل مشرف لأزمة الشرق الأوسط.
- وفي المدى البعيد: فإن تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي يمكن أن يحدث متغيرات تؤدي بالتراكم إلى تغيير أساسي في فكر العدو ونفسيته ونزعاته العدوانية». انتهى توجيه السادات.

لقد بنيت الاستراتيجية المصرية لحرب أكتوبر على أساس مصري خالص غير مستورد من الشرق أو من الغرب، وكان الاعتماد في ذلك يقوم على متابعة واستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي في المجال العسكري، وعلى الدروس المستفادة والمستمدة من التجارب الميرة التي شهدتها القوات المسلحة خلال حربي 1956 و1967، وكانت الاستراتيجية المصرية تركز على الأسس التالية:

1. تقويض نظرية الأمن الإسرائيلي: لكي تقوم مصر بتحدي نظرية الأمن الإسرائيلية من الناحية الواقعية، من الضروري أن تحصل على ميزة المبادرة التي كانت تعني تحدياً عملياً لأسلوب الردع المعنوي، كما كان أمراً جوهرياً القيام بهجوم شامل على طول مواجهة القناة وليس على مجرد قطاعات معينة منها، حتى يمكن تقويض أسلوب الردع المادي. وكان التخطيط لاقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف بحصونه

المنبعة يعني في حالة نجاحه أن نظرية الاستناد إلى موانع طبيعية باعتبارها حدوداً آمنة ليست سوى وهم كاذب وسراب خداع.

2. خطة الخداع الاستراتيجي: حققت هذه الخطة التي رسمتها ونفذتها القيادة العامة المصرية بالتعاون مع أجهزة الدولة العليا نجاحاً كاملاً. وقد تم تنسيق الخطط المصرية والسورية الخاصة بالسرية والأمن والخداع على المستويين الاستراتيجي والسياسي.

3. إرغام الجيش الإسرائيلي على القتال على جبهتين أساسيتين في وقت واحد: (الجبهة المصرية والجبهة السورية) اللتين يفصل بينهما حوالي 500 كم، لتشتيت جهوده وبعثرة قواته بين الجبهتين، ولنزع إسرائيل من ممارسة خطتها التقليدية بتثبيت إحدى الجبهات وتركيز مجهودها الرئيسي ضد الجبهة الأخرى.

4. إغلاق مضيق باب المندب: بعد حرب يونيو 1967، أخذت إسرائيل تعلن على الملأ عن عزمها على البقاء في شرم الشيخ لإبقاء السيطرة على مدخل خليج العقبة ليبقى الطريق من ميناء إيلات إلى أفريقيا وآسيا وبالعكس مفتوحاً أمام سفنها التجارية. وقد استهدفت الاستراتيجية المصرية قطع ذلك الشريان الحيوي لإسرائيل وإثبات أن شرم الشيخ ليست مفتاحاً لإيلات، فقد نزل المفتاح إلى أقصى الجنوب بناءً على استراتيجية عربية للبحر الأحمر تم بمقتضاها إغلاق مضيق باب المندب في وجه السفن الإسرائيلية قبل نشوب الحرب مباشرة.

5. إبطال وتحييد عناصر القوة في الجيش الإسرائيلي: وحرمان العدو من مزايا توجيه الضربة الأولى، وأن يبدأ الجيشان المصري والسوري بتوجيه الضربة الأولى في توقيت واحد للاستفادة بمزاياها، بعد شل فاعلية القوات الجوية الإسرائيلية المتفوقة وإضعاف قوتها عن طريق شبكة دفاع جوي متكاملة كانت تعد من أقوى الشبكات الدفاعية في العالم، وذلك بالتعاون مع القوات الجوية، وكذلك شل فاعلية القوات المدرعة الإسرائيلية، والحد من تأثيرها عن طريق تزويد قوات المشاة التي تعبر قناة السويس بأكبر عدد من الأسلحة والصواريخ المضادة للدبابات، تعاونها قوة نيران كثيفة من المدفعية في المراحل الأولى الحرجة، على أن يكون القتال من معارك أسلحة مشتركة طوال مدة الحرب.

كانت المفاجأة الكبرى الهجوم المصري-السوري في وقت واحد على الجبهتين حيث أعلنت الحرب، كانت الهزيمة الكبرى للجيش الإسرائيلي، وتحقيق تحرير أراض من الأراضي المحتلة في سيناء والجولان، مع تمكن إسرائيل بالدعم الأمريكي غير المحدود من عمل ثغرة على الجبهة المصرية، واستعادة الجولان من سوريا، وكان حجم الخسائر الضخمة في القوات الإسرائيلية قد أحدث انزعاجًا للولايات المتحدة التي قامت بالإمداد المباشر لإسرائيل، وعلى جبهات القتال بالمعدات والأسلحة، وتعويضها عن خسائرها، بل بأكثر مما تحلم به، وسارع كيسنجر بالحضور إلى القاهرة، ودمشق، وتل أبيب، حتى يمكن احتواء الموقف، وإنقاذ إسرائيل من الهزيمة الكاملة.

### 3. اختيار موعد الحرب:

في 22 يوليو 1972 طلب الرئيس السادات سحب المستشارين العسكريين السوفيت من مصر، وقرر أن الحرب ستجري بما هو متوفر من السلاح والمعدات وضمن طاقتها التي تسمح بها، ومنذ تكليف السادات للقوات المسلحة بالاستعداد للحرب في مؤتمر الجيزة يوم 24 أكتوبر 1972 عملت هيئة عمليات القوات المسلحة على تحديد أنسب التوقيتات للهجوم، وذلك بناءً على عدة عوامل منها الموقف العسكري الإسرائيلي، وحالة القوات المصرية، والمواصفات الفنية للقناة من ناحية حالة المد والجزر وسرعة التيار واتجاهه والأحوال الجوية، وذلك بهدف تحقيق أفضل الظروف للقوات المصرية وأسوأها للقوات الإسرائيلية، مع مراعاة أن يناسب التاريخ الجبهة السورية أيضًا (يبدأ الثلج والجليد في نوفمبر على مرتفعات الجولان فتوجب ألا تتأخر الحرب عن أكتوبر).

ومن ناحية تحديد يوم (ي) الهجوم ذكر الفريق الأول أحمد إسماعيل في حديث له أن البحث كان يدور للاهتمام إلى ليلة تتوافر فيها المميزات التالية<sup>(4)</sup>:

- ليلة مقمرة يتصاعد فيها القمر معنا في الساعات الحاسمة.
- ليلة يكون تيار القناة فيها مناسبًا للعبور من ناحية السرعة.
- ليلة يكون عملنا فيها بعيدًا عن توقعات العدو.
- ليلة لا يكون العدو فيها مستعدًا للعمل.

وهذه المميزات هي التي حددت لنا يوم 6 أكتوبر قبل أن يحل بشهور عديدة للأسباب الآتية:

أ. الحسابات الفلكية كانت تدل على أن القمر في تلك الليلة ينمو في أول الليل ثم يغيب في آخره.

ب. علماء القوات المسلحة بعد دراسة تقارير هيئة قناة السويس لسنوات طويلة سابقة من أجل حساب سرعة التيارات في جميع أيام السنة وجدوا أن يوم 6 أكتوبر أكثرها مناسبة. العدو لا يتوقع منا العمل في شهر رمضان.

ج. العدو مشغول بمناسبات مختلفة بينها انتخاباته العامة التي تشد اهتمام الجميع. لقد كان شهر رمضان هو الذي أوحى للقائد العام بتغيير الاسم الرمزي لعملية الهجوم الخطة جرائيت 2 المعدلة». فقد اختار لها الاسم الرمزي الجديد «بدر» تيمناً بغزوة بدر. وكان السادات من وجهة نظره السياسية يسميها عملية (الشرارة).

كما بينت العديد من الدراسات أن أفضل الشهور هي مايو أو أغسطس أو سبتمبر أو أكتوبر، كأنسب الشهور للهجوم، وكان أفضلها شهر أكتوبر 1973 لعدة أسباب منها لكونه أفضل الشهور بالنسبة لحالة المناخ على كلا الجبهتين المصرية والسورية، كما أن الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ستُجرى يوم 28 منه، وسيشغل الشعب والجيش بالحملة الانتخابية (باعتبار جميع المدنيين القادرين على حمل السلاح هم عناصر احتياط في الجيش في إسرائيل)، وبعد دراسة العطلات الرسمية في إسرائيل حيث تكونت قواتها المسلحة في أدنى استعداداتها، وُجد أن يوم السبت عيد الغفران (كيبور) 6 أكتوبر 1973 م / 10 رمضان 1393 هـ، هو الأنسب لأنه اليوم الوحيد في السنة الذي تتوقف فيه الإذاعة والتلفزيون عن البث، مما سيتطلب من إسرائيل وقتاً أطول لاستعداد الاحتياطي الذي يمثل القاعدة العريضة لقواتها المسلحة، واختيرت الساعة الثانية بعد الظهر (14:00 وفق العرف العسكري) لانطلاق الهجوم حيث تكون الشمس جهة الغرب خلف ظهور المصريين وتغشى عيون الإسرائيليين، مما يتيح رؤيةً جيدةً جداً للمهاجمين على عكس المدافعين، وتقرر هذا في الاجتماع المشترك السري بين القيادتين

العسكريتين المصرية والسورية برئاسة وزيرى الدفاع في 22 أغسطس في قيادة القوات البحرية في الإسكندرية.



### ثانيًا: الخداع الاستراتيجي.. عبقرية التخطيط ودقة التنفيذ

تُعرف «خطط الخداع الاستراتيجي» في العلوم العسكرية<sup>(5)</sup>، على أنها مجموعة الإجراءات والأنشطة المنسقة والمخطط لها بعناية بالغة، بُغية إخفاء التفاصيل الخاصة بالاستعدادات الجارية لشن هجوم مرتقب، والتي قد يؤثر اطلاع العدو عليها، على مجريات الحرب بصفة عامة. تشمل هذه الإجراءات طائفة واسعة من الإجراءات التي لا تشمل فقط الجانب الاستراتيجي والتعبوي والتكتيكي، بل تشمل أيضًا الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية المرتبطة بعمليات التجهيز لبدء الهجوم المرتقب، وهذا كله بهدف أساسي هو منع الأجهزة الاستخباراتية والمعلوماتية المعادية، من التقدير الصحيح للموقف الاستراتيجي والتكتيكي، وتوجيه تقديراتها وجهودها نحو اتجاهات زائفة، تؤدي إلى قرارات ميدانية واستراتيجية تصب في صالح القوات الصديقة.

في هذا الصدد، من الجائز اعتبار تحقيق عامل المفاجأة والمباغته، أحد أهم العناصر الأساسية التي راعتها القيادة السياسية والعسكرية المصرية، خلال عملية

التخطيط والإعداد للعمليات الهجومية المصرية، في حرب السادس من أكتوبر 1973، وقد أثبتت وقائع المعارك الميدانية، وحالة «التخبط» و«التوتر» التي شابت القيادة العسكرية الإسرائيلية في الأيام الأولى لبدء القتال، أن تحقيق هذا العامل قد تم بأفضل طريقة ممكنة، وأن «خطة الخداع الاستراتيجي» التي اتبعتها القيادة المصرية لتأمين سرية الاستعدادات المضنية لبدء معركة التحرير، شكلت نقطة ترجيح أساسية حسمت نتيجة معارك رمضان 1973، ومثلت نقطة مضيئة متميزة في التاريخ العسكري على كافة المستويات.

#### 1. تحديات «فجوة القوة والتكنولوجيا» بين القوات العربية وإسرائيل:

كان من ضمن التحديات الأساسية الماثلة أمام القيادة المصرية السياسية والعسكرية، في مرحلة ما بعد عام 1967، مسألة التغلب على فجوة التفوق الإسرائيلي في العتاد والتكنولوجيا العسكرية، بحيث تمتلك القوات المصرية والسورية القدرة على تنفيذ عمليات عسكرية مشتركة نوعية وفعالة ضد القوات الإسرائيلية. كذلك كان امتلاك تل أبيب قدرات نوعية في مجال الرصد والاستطلاع والتنصت، بمثابة حاجز أساسي أمام محاولات كلا البلدين لتكثيف استعداداتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية، خلال الأشهر الأخيرة التي سبقت بدء عمليات أكتوبر.

فالجبهة المصرية كانت «مكشوفة» إلى حد ما أمام وسائل الرصد الإسرائيلية، والأمريكية التي تراقب بشكل مستمر كافة التحركات العسكرية المصرية على الضفة الغربية للقناة، سواء كانت هذه المراقبة تتم عبر الطلعات الجوية الاستطلاعية الدورية، أو الأقمار الصناعية الأمريكية، أو حتى نقاط المراقبة بالنظر، والتي تتألف من عشرات أبراج المراقبة المنتشرة على طول خط بارليف، و يبلغ ارتفاع بعضها ما يناهز 30 متر.

هذا الواقع، مضافاً إليه الصعوبات اللوجستية والتكتيكية المتعلقة بعبور مانع قناة السويس المائي، ومواجهة تحصينات خط بارليف - التي قارنتها الأوساط العسكرية الغربية بتفوقها على أكبر الخطوط الدفاعية التي أقيمت خلال الحرب العالمية الثانية، مثل خط «سيجفريد» الألماني وخط «ماجينو» الفرنسي - وكذا

التفوق الإسرائيلي في الأسلحة والمعدات، وتجمد الموقف السياسي على المستوى الدولي، كان في مجمله أسباب أخرى توجب ضرورة اتباع خطة محكمة للخداع الاستراتيجي، لتقليل التأثيرات السلبية للعوامل السالف ذكرها.

تضمنت الخطة الأساسية للعمليات العسكرية في حرب العاشر من رمضان «العملية بدر» مرحلة لخطة خداع استراتيجي تعتمد على تحقيق المباغته، بمستوياتها الثلاثة: «استراتيجية - عملياتية أو تعبوية - تكتيكية»، لأن عامل المباغته - بالنظر لما سبق من عوامل - كان مصيرياً في تحديد نتيجة العمليات العسكرية الهجومية، وتوجب من خلال هذه الخطة، إخفاء كافة التحضيرات الخاصة بالعملية الهجومية، سواء عمليات التدريب عليها، أو تكديس المعدات والقوات المشاركة فيها، أو عمليات تجهيز مسرح العمليات الميداني والجبهة الداخلية وخاصة خطة التعبئة.

لم تقتصر الأهداف العامة لخطة الخداع الاستراتيجي على إخفاء عمليات التحضير للعمليات الهجومية، بل أيضاً تضمنت عاملاً مهماً يتعلق بتوليد قناعة عامة لدى الأجهزة المعلوماتية والاستخباراتية الإسرائيلية، بعدم وجود رغبة عربية في الحرب، سواء لغياب القدرة التنفيذية والاقتصادية، أو عدم وجود قرار سياسي أو مناخ دولي يشجع على ذلك.

بالتالي أسهمت غزارة المعلومات المباشرة وغير المباشرة، التي قامت مصر بضخها نحو القنوات العسكرية والسياسية الإسرائيلية، حاملة هذا المضمون، في إظهار كل من مصر وسوريا، في صورة متراخية عسكرياً، وتعزيز قناعة تل أبيب أن كلاً من القاهرة ودمشق، تبحثن عن سبل إنهاء النزاع مع إسرائيل بطريقة سلمية، في ظل غياب القدرات الاقتصادية والعسكرية اللازمة لحسم الموقف عسكرياً، وأن الحديث السابق للقيادة المصرية، خلال عامي 1971 و1972، عن قرب بدء العمليات العسكرية، كان في الأساس لدواعٍ داخلية، في ظل حالة الغضب الشعبي التي كانت متزايدة في ذلك التوقيت من جمود الموقف على الجبهة، ومرور أعوام الحسم عاماً بعد آخر.

## 2. مراحل التحضير لخطة الخداع الاستراتيجي في حرب أكتوبر:

بدأ التحضير لبنود وعناصر خطة الخداع الاستراتيجي -المكتملة للخطة الهجومية العامة- منتصف مايو 1971، حين أصدرت القيادة السياسية المصرية قرارًا بتعيين المشير أحمد أسماعيل، رئيسًا لجهاز المخابرات العامة، مع تكليفه بإعداد خطة الخداع الاستراتيجي، بشقيها المدني والعسكري، وهو ما شرع فيه المشير أسماعيل بشكل فوري، بالتعاون مع جهاز المخابرات الحربية وهيئة العمليات بالقوات المسلحة، حيث تولى فرع التخطيط في الهيئة، مهمة التنسيق مع المخابرات العامة والمخابرات الحربية، لإعداد البنود النهائية لهذه الخطة.

تم بحث الشكل الأولي لخطة الخداع الاستراتيجي، خلال اجتماع عقده الرئيس الراحل أنور السادات، أوائل يوليو 1972 في مقر المخابرات العامة، بحضور القيادات العسكرية العليا ورئيس المخابرات الحربية وقادة الأقسام الرئيسية بجهاز المخابرات العامة، وفي هذا الاجتماع شدد الرئيس السادات، على أهمية خطة الخداع الاستراتيجي، كوسيلة أساسية للتغلب على آثار الخلل في التوازن العسكري والعلمي والتكنولوجي بين مصر وإسرائيل، وكذا على ضرورة ضمان تأمين السرية الكاملة لكل ما يتعلق بأي عملية هجومية مصرية محتملة، نظرًا لوجود خطط إسرائيلية جاهزة ومعدة مسبقًا، لتنفيذ ضربات إجهادية على القطاعات العسكرية المصرية، في حالة استشعار احتمالية تنفيذ مصر لعمليات هجومية نحو شرق قناة السويس.

وقد اعتمدت خطة الخداع الاستراتيجي المصرية في جوهرها، على المزج بين كافة جهود الأجهزة التنفيذية للدولة المصرية، وعلى رأسها وزارات الإعلام والخارجية والحربية قبل بدء العمليات العسكرية الفعلية بنحو ستة أشهر، على أن تتماشى هذه الجهود مع إجراءات الخداع العسكرية، لتنفيذ مجموعة من الأعمال والتصرّجات والتحركات والمبادرات، التي تهدف في أساسها إلى تحقيق هدفين أساسيين، الأول: هو حجب الاستعداد المصري العسكري للقيام بعمليات هجومية، وإعطاء انطباع أن العكس هو ما يحدث، وأن مصر لن تحارب في المدى المنظور، والثاني: هو إخفاء الموعد الدقيق لبدء الهجوم المصري السوري، لأطول فترة ممكنة، لتفادي إجهاد الاستعدادات المصرية والسورية، وفقدان عنصر المفاجأة

الذي يعتبر في مثل هذه العمليات الهجومية، عاملاً حاسماً في تحديد النتيجة النهائية للمواجهة الميدانية.

بدء التنفيذ الفعلي لخطة الخداع الاستراتيجي تم عملياً في السادس والعشرين من أكتوبر 1972، بتعيين المشير أحمد إسماعيل وزيراً للحربية، وهو ما شكل نقطة انطلاق مسارات تنفيذ هذه الخطة التي تضمنت إجراءات تتعلق بالجانب السياسي، وأخرى تتعلق بالجانب الإعلامي، والجبهة الداخلية، بجانب البنود المرتبطة بالجانب العسكري، وعلى رأسها مسألة تحديد توقيت بدء العمليات القتالية، وهي مسألة تتسم - على عكس الاعتقاد السائد - بأكبر قدر من الخطورة والتعقيد، وكان التوفيق فيها بمثابة عامل ترجيح أساسي، مكن القوات المصرية والسورية من تحقيق عامل المفاجأة والمباغته بشكل باهر، انعكس على المجريات الميدانية والنتائج العامة للعمليات القتالية في ما بعد.

### 3. الجانب السياسي في خطة الخداع الاستراتيجي:

كان من أهم السمات التي اتسمت بها خطة الخداع الاستراتيجي المصرية، انخراط المستوى السياسي الأعلى في مصر - ممثلاً في الرئيس الراحل أنور السادات - في تنفيذ بنودها، بجانب كافة الجهات التنفيذية الحكومية، حيث حرص الرئيس السادات على تصدير صورة للعالم، تحمل في ملامحها «تناقضاً» يوحي بأن الخيارات المصرية الاستراتيجية لا تشمل أي عمل عسكري نحو شرق القناة، وأن كافة التحركات العسكرية المصرية موجهة بشكل رئيسي لاتخاذ مواقف دفاعية محضة.

هذه «الرؤية المتناقضة» التي تعمدت القيادة السياسية المصرية تصديرها لصانع القرار الإسرائيلي، بدأت عملياً عبر سلسلة من التصريحات عالية السقف، كان أبرزها ما قاله الرئيس السادات، خلال لقائه بضباط القوات البحرية في قاعدة أبو قير البحرية، في الثاني والعشرين من يونيو 1971، حيث قال: «إنني أقول لكم ولشعبنا بكل أمانة ووضوح أن سنة 1971 هي سنة حاسمة، ولا يمكن أن يطول انتظارنا إلى الأبد فلنكن دائماً مستعدين». عاد الرئيس السادات في العام التالي، وتحديداً في الثالث عشر من يناير 1972، ليلمح لمعنى مناقض تماماً لما أوجى به في

الإسكندرية، حيث قال في خطاب أمام مجلس الشعب: «أنا قلت إن عام 71 عام الحسم، وتعليماتي للقائد العام الفريق أول صادق كانت جاهزة، واتفقت إلى آخر مرحلة، وقفت زي ما حكيت لكم بسبب الضباب اللي حصل، لأن الضباب ده مماثل لضباب يوم الأحد 9 يوليو سنة 67- تنجي الرئيس جمال عبد الناصر- لكن ما حدث في حرب جنوب شرق آسيا، شغل الاتحاد السوفيتي صديقي اللي واقف معايا».

الإشارة التي وضعها الرئيس السادات في هذا الخطاب -أي الضباب الذي حدث في يوليو 1967- ترتبط بضربة جوية كانت مصر تعزم تنفيذها، وحينها لم تتمكن الطائرات المصرية من تنفيذ مهمتها بسبب الأحوال الجوية السيئة، ونفذتها في وقت لاحق. في حين كان الضباب الذي شاب الموقف المصري عام 1972، يتعلق بعدم وجود ظروف دولية مواتية، بعد أن اندلعت الحرب بين باكستان والهند. بطبيعة الحال أدى هذا الموقف من جانب القيادة السياسية، إلى نشوء حالة من الغضب في الأوساط الطلابية، بدءاً من الخامس عشر من يناير 1972، وقد خدمت هذه الحالة لاحقاً -للمفارقة- بجانب التناقض بين موقف الرئيس السادات بين عامي 1971 و1972، خطة الخداع الاستراتيجي المصرية، وأكدت على حالة «عدم الرغبة المصرية في القتال»، التي أرادت القاهرة تصديرها لتل أيب.

دعم الرئيس السادات هذا التوجه، عبر إصداره قراراً رئاسياً في مصر في السابع عشر من يوليو 1972 -بعد نحو عام من توقيع معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي- بإنهاء وجود نحو 20 ألف خبير عسكري سوفيتي، وهو ما أرسل إشارة أولية إلى تل أيب، بأن الخلافات بين القاهرة وموسكو حول التسليح قد بلغت ذروتها، وأن انخراط الاتحاد السوفيتي في ذلك التوقيت مع الولايات المتحدة الأمريكية، في مباحثات حول الانفراج الدولي والاسترخاء العسكري، قد قلل بشكل كبير من هامش الحركة العسكرية المتاحة للقاهرة، بشكل جعلها تتراجع بشكل كامل عن أية نوايا لتحريك الموقف العسكري على الجبهة.

ظهر ذلك بشكل كبير من خلال الجولة الخارجية التي قام بها الرئيس السادات خلال شهر أغسطس 1973، وشملت المملكة العربية السعودية وقطر وسوريا، وخلالها أدلى الرئيس السادات بتصريحات تحمل في طياتها تلويحاً بالبحث عن حل

سلمي للموقف العسكري الحالي، خاصة أن هذه الجولة شملت دولاً خليجية تحتفظ بعلاقات قوية بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أشاع انطباعاً أن مصر تبحث عن قناة وسيطة بينها وبين الولايات المتحدة، من أجل حل سياسي محتمل، قد يشمل استخدام النفط كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة، لإيجاد صيغة سياسية للحل.

هنا يجب أن نذكر قيام الرئيس السادات بالحديث بشكل علني قبل بدء حرب أكتوبر بأسابيع قليلة، عن تخطيط مصر لإقامة خط لأنابيب النفط بين مدينة السويس والبحر المتوسط، واختيار شركة «بكتيل» الأمريكية، لإنشاء هذا الخط، ناهيك عن توقيع عقد في الرابع من أكتوبر 1973، بين وزارة البترول المصرية، وشركتي «إسو» و«موبييل» الأمريكيتين، للتنقيب عن البترول في البحر المتوسط، وهو ما خلف انطباعاً بأن مصر لا تنوي تنفيذ أية عمليات هجومية في المدى المنظور، وأنها تسعى لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد استمر الرئيس السادات في اتباع أسلوب يوحي بالسعي المصري نحو مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل برعاية أمريكية، لإيجاد حل سياسي يضمن استعادة الأراضي المصرية بشكل سلمى، لذا أوعز لوزير الخارجية محمد حسن الزيات، بزيادة وتيرة التواصل بينه وبين وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، خاصة في المراحل الأخيرة التي تسبق الموعد المحدد لبدء العمليات العسكرية، حيث التقى الوزير الزيات بنظيره الأمريكي في التاسع عشر من مايو 1973، ثم قام -على عكس معظم وزراء الخارجية العرب- بتلبية دعوة الوزير الأمريكي لتناول الغداء في مقر إقامة الوفد الأمريكي، المشارك في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وبالفعل تم هذا الاجتماع قبل يوم واحد من يوم السادس من أكتوبر، ودام ساعة كاملة، أشار خلالها الوزير الزيات لضرورة قيام الإدارة الأمريكية بدور فعال في حل الأزمة سياسياً، وهو ما أعطى انطباعاً بأن مصر تبحث عن أي حل سياسي، لا يستطيع تحقيقه سوى الولايات المتحدة الأمريكية.

امتدت عملية التمويه والخداع المصرية، إلى أنشطة وتحركات الدبلوماسيين والوزراء وكبار الشخصيات، قبيل بدء العمليات العسكرية مباشرة، فبالإضافة إلى سفر وزير الخارجية المصري إلى الولايات المتحدة الأمريكية، سافر وزير المالية

والاقتصاد د. عبد العزيز حجازي إلى بريطانيا، ووزير النقل والمواصلات الحسيني عبد اللطيف إلى أسبانيا، وتم الإعلان عن دخول قرينة وزير الحربية، إحدى مستشفيات العاصمة البريطانية لإجراء جراحة عاجلة لها. وشرعت السفارات المصرية في الخارج، إلى إبراز عدم جاهزية مصر في ذلك الوقت لخوض أي حرب. يضاف إلى ذلك الدعوة التي وجهها المشير أحمد إسماعيل إلى جميع وزراء الحكومة في السابع والعشرين من سبتمبر 1973، لزيارة الأمانة العامة لوزارة الدفاع، لإطلاعهم على الجديد من الأجهزة المكتبية والحاسبات الآلية، وهي زيارة استهدفت القيادة العسكرية منها، تشتيت الأنظار الإسرائيلية عن أنشطة ما عرف بعدها أنها «وزارة الحرب».

وقد أصدرت القيادة السياسية المصرية تعليمات للبعثات المصرية والهيئات الدولية المختلفة وعلى رأسها الأمم المتحدة، تنص على اعتماد لهجة «سلمية» في التعاطي مع ملف احتلال سيناء، سواء كان ذلك خلال الاجتماعات الرسمية، أو ضمن التواصل غير الرسمي مع البعثات المناظرة، والطريف في هذا الإطار أن وزارة الخارجية المصرية كانت قد أعلنت مطلع أكتوبر 1973 عن زيارة ستقوم بها الأميرة ماجريث، ابنة ملك إنجلترا جورج السادس، في السابع من الشهر نفسه إلى القاهرة قادمة من العاصمة الإيطالية، وقد عملت الوزارة بمعونة جهاز المخابرات العامة، على التنسيق مع السفارة البريطانية في القاهرة حتى اللحظة الأخيرة، للاتفاق حول تفاصيل هذه الزيارة، رغم أن ساعة (س) الصفر لانطلاق العمليات العسكرية، كانت قبل زيارة الأميرة البريطانية بيوم واحد.

#### 4. إعداد الجبهة الداخلية والمسرح الإعلامي ضمن خطة الخداع الاستراتيجي:

على المستوى الداخلي، كان من الضروري العمل ضمن خطة الخداع الاستراتيجي على مسارين أساسيين، الأول: تجهيز الجبهة الداخلية للإيفاء بمتطلبات بدء العمليات الهجومية في الجبهة، والثاني: هو دعم الجوانب الأخرى المتضمنة في خطة الخداع الاستراتيجي. كان من الضروري إخلاء عدد من المستشفيات وإعدادها لاستقبال الجرحى الذين سيتوافدون مع بداية المعركة، وهذا يعتبر من أهم مبادئ الإعداد للحرب، ولما كان إجراء يمثل هذه الضخامة سيثير بالتأكيد شك المخابرات

الإسرائيلية، كان لزاماً على المخطط العسكري المصري، أن يوجد حلاً يسمح بإخلاء عدد المستشفيات المطلوب، بدون إثارة أدنى شك.

لتحقيق ذلك تم إعداد خطة محكمة تم بموجبها تسريح أحد الضباط المجندين في السلاح الطبي، وإعادته إلى وظيفته السابقة في مستشفى الدمرداش التابع لجامعة عين شمس، التي وقع عليها الاختيار لكبر حجمها لتكون في أول قائمة المستشفيات. حسب الخطة اكتشف الطبيب بعد وصوله إلى المستشفى أن ميكروب التيتانوس يلوث العنابر الرئيسية للمرضى، ولأن هذا الطبيب كان قلقاً من هذا الميكروب الذي يهدد حياة المرضى، أرسل عددًا من الرسائل لوزارة الصحة، وعليه أمرت وزارة الصحة بإخلاء المستشفى من المرضى تمامًا وتطهيره، وتم تكليف الطبيب بالمرور على باقي المستشفيات لاستكشاف درجة تلوثها، وقد قامت الصحف بنشر التحقيقات الصحفية حول المستشفيات الملوثة، ونشر الصور وعمال التطهير يرشون المبيدات الخاصة بالتطهير في عنابر المستشفيات. أدت هذه الخطة إلى أنه بحلول أول أيام شهر أكتوبر، كان العدد اللازم من المستشفيات قد أخلى نهائيًا، وأصبح على أتم استعداد لاستقبال الجرحى والمصابين كإجراء احتياطي مهم وحيوي للعمليات العسكرية المقبلة.

توفير السلع التموينية كان أيضًا من التحديات المهمة فيما يتعلق بعملية الاستعداد للحرب، خاصة وأن توافر مخزونات كافية من المواد الاستراتيجية، كالقمح والسكر والأرز، لا يقل أهمية عن توافر الذخائر والأسلحة للقوات المسلحة، لذا كان من الضروري استيراد وتخزين كميات كافية من هذه المواد -خاصة القمح- لصعوبة استيراده في حالة بدء العمليات العسكرية، بشرط أن تتم عمليات الاستيراد، بشكل لا تقرأه أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، على أنه مؤشر لقرب بدء العمليات العسكرية. لتحقيق هذا الأمر، سرب جهاز المخابرات العامة، معلومات بأن أضرارًا بالغة أصابت مخزونات القمح المحلية، نتيجة لعدة عوامل من بينها غمر أمطار الشتاء بعض صوامع القمح، ونشوب عدة حرائق في صوامع أخرى، بجانب إصابة كميات من القمح المخزن بنوع من أنواع الفطريات، وقد تم تحويل الأمر لفضيحة تداولتها وسائل الإعلام، واستوردت مصر على إثرها الكميات المطلوبة من القمح دون إثارة أية شبهة

من الأمثلة الأخرى المتعلقة بتوفير المواد والأجهزة اللازمة قبيل بدء الحرب، التفكير في كيفية توفير مصادر بديلة للإضاءة خلال الغارات، فمن المعروف أنه مع بداية المعارك يرتفع الطلب على المصابيح العاملة بالبطاريات، لاستخدامها في الإضاءة خلال الليل، نظرًا لأنه يتم منع إضاءة الشوارع والمنازل خلال الغارات الجوية. وتوفير الكمية المطلوبة من هذه المصابيح دون إثارة انتباه إسرائيل، نسّق أحد ضباط المخابرات العامة، مع أحد مهربي قطع غيار السيارات، لتهريب صفقة كبيرة من المصابيح مختلفة الأحجام، وبمجرد وصول هذه الصفقة إلى الأراضي المصرية، صادرتها قوات حرس الحدود، وتم عرضها بالمجمعات الاستهلاكية.

يضاف إلى ما سبق، طائفة أخرى من الإجراءات التي استهدفت دعم العمليات العسكرية، وتنفيذ خطة الخداع الاستراتيجي، من بينها توفير مضخات المياه التي سيستخدمها سلاح المهندسين لفتح الثغرات في الساتر الترابي، حيث روعي أن تتم عملية استيراد هذه المضخات بشكل لا يثيرريبة إسرائيل، فسافر مجموعة من مهندسي القوات المسلحة بجوازات سفر من وزارتي الزراعة والري، بشكل منفصل إلى كل من ألمانيا وبريطانيا، لشراء مضخات المياه الثقيلة، ومدافع إطلاق المياه الخاصة بالمطافي، بحجة أن مصر تسعى لتأمين وسائل الري اللازمة لتنفيذ مشروع زراعي قومي تم الإعلان عنه عام 1972، لزراعة 900 ألف فدان بالخضروات خلال 5 سنوات. كذلك حرصت السلطات المصرية على استمرار أنشطة حقول بترول خليج السويس المواجه للعدو حتى قبل انطلاق العمليات بساعتين فقط، تفاديًا لملاحظة الجانب الإسرائيلي لإطفاء الشعلات الخاصة بالحقول النفطية، وهو ما يمكن اعتباره مؤشرًا على قرب بدء العمليات.

على المستوى الجوي، كانت هناك حاجة ماسة للإعداد لعملية إغلاق المجال الجوي المصري، قبيل بدء العمليات العسكرية مباشرة، بما يسمح للطيران الدولي باختيار ممرات جوية بديلة، وروعي في هذه العملية أن يتم تأخير إغلاق المجال الجوي حتى اللحظة الأخيرة، كي لا تلتقط تل أبيب خلفيات هذه الخطوة، وجزير بالذكر هنا، أن شركة مصر للطيران قد أعلنت في الصحف عن جدول رحلاتها خلال الأيام السابقة ليوم 6 أكتوبر، لكن حدث خطأ غير مقصود في التنسيق مع وزارة الطيران المدني، تسبب في قيام شركة مصر للطيران بإلغاء بعض رحلاتها قبل يومين

من موعد بدء العمليات، وكان يمكن لمثل هذا الإجراء أن يثير شكوك إسرائيل، وأن تستنتج منه قرب موعد الحرب، فسارع حينها المشير أحمد أسماعيل، بالاتصال بوزير الطيران وإبلاغه بضرورة إلغاء هذا القرار وعودة رحلات شركة مصر للطيران حسب جدولها المعتاد، وهو ما حدث بالفعل.

صاحبت عمليات تهيئة الجبهة الداخلية، جهودًا بارزة ومهمة للإعلام المصري المقروء والمسموع، حيث أبرزت الصحف والإذاعة، اهتمام مصر وسوريا بالبحث عن حل سلمي لنزاع الشرق الأوسط، وأظهرت عدم الرضا عن التوجهات التي كان الفلسطينيون في ذلك التوقيت ينتهجونها، كما سربت وسائل الإعلام والأوساط الدبلوماسية المصرية، أخبارًا وتحليلات عن المشاكل الاقتصادية التي تواجهها مصر، والنقص الذي تعاني منه قواتها المسلحة في العتاد والذخائر، للدرجة التي لا تسمح لها بدخول أية حرب، وقد سرت هذه الأخبار والتحليلات بطرق ذكية جدًا، حتى أنها وصلت للعالم من خلال كُتّاب ومعلقين، لا يمكن أن يوصفوا بالأنحياز لمصر، ولا لإسرائيل، وقد كان إطلاق محطة إذاعية تذيع باللغة العبرية من القاهرة، وتعمل على مدى 12 ساعة يوميًا، من أهم الوسائل التي تم بموجبها نقل الرسائل المصرية إلى الداخل الإسرائيلي، وكانت تذيع موسيقى غربية خفيفة تتخللها نشرات إخبارية، وتعليقات تدعو لإيجاد حلول سلمية لأزمة الشرق الأوسط. جريدة الأهرام بدورها كانت أداة مهمة في هذه الاستراتيجية، سواء عبر نشرها نبأ أوائل شهر أكتوبر 1973، يفيد بقيام القيادة العامة للقوات المسلحة، بإعداد قائمة لتسجيل أسماء من يود من الضباط السفر لأداء عمرة شهر رمضان، اعتبارًا من يوم التاسع من أكتوبر، أو عبر نشر الجريدة نبأ آخر يفيد أن المشير أحمد أسماعيل، سوف يستقبل في الثامن من أكتوبر، وزير الدفاع الروماني. خاصة وأن الصحيفة يتم تداولها بواسطة السفارات الإسرائيلية في أوروبا

الجانب الفني والرياضي كان حاضرًا ضمن خطة الخداع الاستراتيجي في ما يتعلق بالجبهة الداخلية، فقد استطاعت الحكومة المصرية، أن تطوِّع الفن والرياضة لخدمة هذه الخطة، وذلك بالدفع بالعديد من الأفلام التجارية والكوميديية، واشتعال المنافسة الرياضية بين الفرق، بعد أن عادت مباريات الدوري الممتاز لكرة القدم مرة أخرى مطلع عام 1973، بعد توقفها عقب نكسة عام 1967،

والمفارقة هنا أنه في يوم بدء العمليات القتالية نفسه، جرت مباراة فاصلة في الدوري العام، حظيت بحضور جماهيري ضخم وتغطية صحفية مكثفة، بين فريقى غزل المحلة والبلاستيك، كانت ستحدد بطل الدوري العام، وقد بدأت عمليات العبور الفعلية لقناة السويس، قبل انتهاء هذه المباراة بخمسة دقائق فقط.

##### 5. الجانب العسكري من خطة الخداع الاستراتيجي:

ركز المخطط العسكري المصري، خلال إعدادة للجانب العسكري من خطة الخداع الاستراتيجية، على القصور الأساسي في نظرية الأمن الإسرائيلية، التي تعتمد على تلقي إنذار مسبق قبل 72 ساعة لتعبئة الاحتياط، وهي نقطة جوهرية تم بناءً عليها تأسيس الجانب العسكري من هذه الخطة، والذي يشمل تمويه عمليات حشد القوات، وإعطاء انطباعاً دائماً لدى الجانب الآخر، بتراخي القوات، وعدم وجود نية للقيام بأي أعمال عسكرية، سوى ما تتطلبه المناورات ومشاريع التدريب الدورية. واستفادت القاهرة بشكل كبير من طبيعة التقديرات الأساسية التي بنت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عليها تحليلاتها للنوايا المصرية.

فمنذ مطلع عام 1972، وصلت الأوساط العسكرية الإسرائيلية إلى قناعة، مفادها أن مصر لن تحارب إلا في حالة امتلاكها مقاتلات قاذفة بعيدة المدى، تمنح لها القدرة على ضرب العمق الإسرائيلي، وامتلاك قدرات صاروخية باليستية، وتحديدًا صواريخ «سكود» لتهديد العمق الإسرائيلي مقابل استمرار تهديد إسرائيل للعمق المصري. بالإضافة إلى مطالب دفاع جوي متحرك لمرافقة القوات المهاجمة، وبعض الدبابات الحديثة وعناصر من الحرب الإلكترونية، وهو ما أكد عليه الطرح المتكرر لهذين البندين خلال الزيارات التي أجرتها القيادة السياسية المصرية، سواء الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، الذي طرح على السوفييت هذه المسألة خلال زيارته لموسكو في يناير 1970، أو الرئيس الراحل أنور السادات، الذي تناول الموضوع نفسه خلال لقائه مع الزعيم السوفيتي، ليونيد بريجنيف، في أغسطس 1972.

بناء على هذا التقدير، اعتبرت أوساط المخابرات العسكرية الإسرائيلية، أن كافة الاستعدادات العسكرية الميدانية المصرية، لا ترتبط بنوايا هجومية، بل

هي جزء من التدريبات الدورية التي تنفذها القوات المصرية بشكل دوري، وهذا كان واضحًا بشكل أكبر، خلال التقييم العام الذي أعدته المخابرات العسكرية الإسرائيلية في مايو 1973 بعد انتهاء المناورة المصرية التي أريكت إسرائيل التي تعودت على مناورات الخريف المصرية، وأفاد التقرير أن احتمالات تنفيذ عمليات هجومية من الجانب المصري منخفضة، وأن الجانب السوري -رغم وجود مؤشرات على استعداده للقتال- لا يزال يفتقر لمكونات عسكرية أساسية. وأن استمرار اعتماد إسرائيل على هذا التقدير، ساهم فيه عدة إجراءات اتخذتها مصر على المستوى الميداني، استهدفت إخفاء الاستعدادات الجارية لخوض الحرب.

وكانت إحدى نقاط الانطلاق هذه الإجراءات هو إنشاء ساتر ترابي على الضفة الغربية للقناة نهاية عام 1972، بلغت تكلفته زهاء 30 مليون جنيه. وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من وراء إنشاء هذا الساتر، كان توفير المزيد من الحماية ضد أي هجوم إسرائيلي، لكنه في الحقيقة ساعد إلى حد كبير على إخفاء حشود المدفعية والدبابات المصرية، خاصة وأنه تم عقب إنشائه تأسيس عدد من السواتر الرملية المماثلة في الخطوط الخلفية، وقد حققت هذه السواتر أهدافها إذ جعلت الجانب الإسرائيلي يقتنع بأن الجيش المصري قد لجأ إلى استراتيجية دفاعية في حماية هذه السواتر، كما كان لتلك السواتر على الشاطئ الغربي للقناة فوائد مهمة حيث اعتلتها أسلحة الضرب المباشر لاستهداف (مزاغل) فتحات الرمي في حصون خط بارليف لتأمين القوارب المفتحمة للقناة.

تبقت مشكلة أساسية تتعلق بالأقمار الصناعية الأمريكية التي ترصد بشكل دوري العمق والخطوط الخلفية المصرية، وتوفر صورًا فضائية ذات جودة عالية لأماكن تمركز الوحدات العسكرية المختلفة، وقد راكم الجيش المصري معلومات عديدة تتعلق بأجهزة الاستطلاع الجوي التي تستخدم في التقاط الصور ونقلها بكفاءة، وبشكل خاص الأقمار الصناعية المزودة بمعدات التصوير الحراري، التي تستطيع التقاط صور حرارية واضحة لتحركات المعدات، حتى بعد أن تغادر أماكنها، ولم تكن ثمة وسيلة لإخفاء طوابير العربات والدبابات وقطع المدفعية عن عدسات هذه الأقمار التي لا تكف عن الدوران حول الأرض في مسارات عديدة منتظمة.

إلا أنه بالبحث والدراسة المتأنية ثبت أنه بالإمكان تضليل هذه الأقمار قدر الإمكان، فقد كان من المعروف لدى خبراء الاستطلاع الجوي المصري، أن هذه الأقمار تحلل الألوان إلى 32 لوناً تتدرج من الأبيض الناصع إلى الأسود القاتم، ثم ترسل مشاهداتها على هيئة أرقام يعبر كل منها عن لون معين، وفي مراكز الاستقبال الأرضية يعاد استبدال الأرقام بمربعات لها درجة اللون نفسها، فتتشكل صورة التحركات الحقيقية للوحدات المدرعة. لمواجهة هذه المعضلة، شكلت هيئة العمليات بالقوات المسلحة مجموعة بحث لدراسة الوسائل الكفيلة بتضليل الأقمار الصناعية، حيث وضعت المجموعة في اعتبارها شبكة الطرق المؤدية إلى جبهة القتال ومواصفاتها ثم مدارات الأقمار الصناعية ومواقيت إطلاقها بالثانية.

بعد ذلك قامت المجموعة بوضع عدد من الجداول الزمنية شديدة التعقيد والدقة، بينت الجداول مواعيد تحرك القطارات الناقلة للجنود وأماكن توقفها ومدة التوقف بالثانية، مع إصدار أوامر مشددة باتباع هذه الجداول بمنتهى الدقة، وعلى هذا الأساس كانت الطوابير تتحرك إلى الجبهة في مجموعات صغيرة فوق طرق مختارة بعناية، ثم تعود العربات الخالية بمجموعات كبيرة في وقت مناسب لكي يمر من فوقها القمر الصناعي الباحث عن المعلومات، وهكذا استقبلت مراكز دراسة الصور الجوية صوراً كثيرة، ولكنها تؤدي إلى استنتاج معاكس للحقيقة، وكان هذا هو الهدف المطلوب وبدت التحركات وكأنها عكسية تماماً، مع دفع قوات كبيرة ليلاً وإعادة القليل نهاراً تحت الرصد ليتم التراكم في النهاية، وبالتالي تم حشد الوحدات العسكرية بالتدريج في أماكنها المطلوبة بانتظار ساعة الصفر.

عملية نقل المعدات العسكرية الثقيلة والدبابات إلى الجبهة حازت على جانب مهم من خطة الخداع العسكري، فعندما حان موعد دفع قوافل الدبابات إلى الجبهة، تم نقل ورش التصليح الرئيسية إلى الخطوط الأمامية، ثم بدأ دفع الدبابات إلى هناك في طوابير بحجة إصابتها بأعطال، وهو ما فسرتة إسرائيل على أنه يعكس تدهوراً حاداً في حالة المدرعات المصرية، نتيجة نقص قطع الغيار بعد طرد الخبراء الروس، كما ساهمت هذه الخطوة في تضليل الجانب الإسرائيلي عن أسباب وجود أعداد كبيرة من الدبابات قرب قناة السويس. يضاف إلى ذلك ابتكار المخطط

العسكري المصري لخدعة مستوحاة من «حصان طروادة»، من خلالها تم إعداد ماكينات هيكلية ضخمة لدبابات، روعي في تصميمها أن تسمح بتخزين معدات عسكرية أو دبابات حقيقية بداخلها، وهو ما سمح بوجود وإخفاء أعداد كبيرة من الدبابات، داخل هذه الماكينات.

عملية نقل معدات عبور قناة السويس -خاصة الزوارق المطاطية- كانت معضلة كبيرة ومنفردة في حد ذاتها، نظرًا لأنها تضمنت معضلة إضافية تتعلق بكيفية استيراد هذا العدد الكبير من الزوارق المطاطية، دون لفت نظر إسرائيل. تم حل هذه المعضلة عن طريق نقل هذه الزوارق بسفن مدنية إلى ميناء الإسكندرية، وظلت ملقاة بإهمال على أحد أرصفة الميناء لمدة يومين حتى المساء، في ظل إجراءات أمنية توجي بالاستهتار واللامبالاة، ومن ثم جاءت شاحنات تابعة للجيش ونقلت نصف الكمية إلى منطقة صحراوية قرب منطقة «حلوان»، وتم تكديسها على مرمى البصر فوق مصاطب لتبدو ضعف حجمها الأصلي، وغطاها الجنود بشباك مهترئة تكشف منها أكثر مما تستر، فيما قامت سيارات أخرى مدنية تحمل شعار شركة مقاولات خاصة، بنقل الكمية الباقية للجبهة مباشرة، وقد تم تخبئتها في باطن الماكينات الهيكلية السالفة الإشارة إليها. وقد كانت هذه الخطة محكمة ودقيقة، لدرجة أنها تضمنت نقل كباري العبور مفككة ومجزأة على عربات خاصة ليلاً فقط، كذلك صدرت أوامر مشددة بعدم نفخ قوارب العبور قبل بدء الضربة الجوية، لأن التجارب أثبتت أن صوت منفاخ الهواء للقوارب، يمكن أن يسمع على مسافة 800 متر مع اتجاه الرياح.

فيما يتعلق بقوات المشاة، لجأ المخطط العسكري المصري إلى تطوير خطة التعبئة العامة واستدعاء القوات الاحتياطية في مصر، بعد قرار إيقاف نقل الجنود إلى الاحتياط الذي صدر عام 1967، وقد تضمن هذا التخطيط تسريح نحو 30 ألف جندي في يوليو 1972، والبدء في استدعاء الضباط والجنود الاحتياط بشكل دوري، وبالفعل تم عمل 22 استدعاء جزئياً و3 استدعاءات كلية حتى تاريخ العبور، وكان آخرهم هو استدعاء بدء العمليات. وكان تكرار عمليات استدعاء الاحتياط، قد خلق انطباعاً لدى إسرائيل، بعدم نية الجيش المصري خوض أية معركة في ذلك الوقت.

كما أن تكرار تسريب معلومات مغلوبة إلى الجانب الإسرائيلي، تفيد بأن القوات المصرية ستقوم بعمل عسكري موسع في ديسمبر 1971، وأبريل 1972، ومايو 1973، جعل إسرائيل تعلن التعبئة العامة عدة مرات، في حين كانت القوات المصرية في حالة استرخاء تام، وهو ما مثل ضغطًا ماليًا ولوجستيًا على تل أبيب، جعلها تفكر مليًا في أي قرار مقبل للتعبئة العامة، وهو ما صب في مصلحة مصر وسوريا في أكتوبر 1973.

عمليات التدريب الخاصة بقوات العبور، كانت تحتاج إلى خطة منفصلة يمكن من خلالها التضليل التدريجي للأجهزة المعلوماتية الإسرائيلية، عبر تكرار المناورات التدريبية الدورية، فطوال صيف عام 1972، كانت القوات المصرية تتدرب على عبور القناة تحت سمع وبصر العدو في منطقة تفرعة جزيرة البلاح شمال الإسماعيلية، حيث أعد المصريون شواطئ للنزول عليها، وقامت عناصر من الجيش المصري في عام 73 بتمثيل عملية العبور بأقل تفاصيل ممكنة، ونقلت الصحف المصرية سير هذه العملية التي شهدتها جنود العدو في خنادقهم على الضفة الشرقية للممر المائي.

عمليات التدريب الدورية، تضمنت الإعلان عن تنفيذ مناورة عسكرية في مايو عام 1973، تحت اسم «تحرير»، بينما كان التدريب التالي خلال الفترة بين الأول والسابع من أكتوبر، وهي عبارة عن مشروع استراتيجي تعبوي، مكرر في خطة التدريب أكثر من مرة سنويًا، وتتم فيه الإجراءات الهجومية الكاملة، من تحرك وانفتاح للقوات، وقيامها برفع درجة الاستعداد القصوى للجيش، وإعلان حالة التأهب في المطارات والقواعد الجوية، وخلال هذا التدريب صدرت الكلمة الرمزية للتحول من التدريب إلى العمليات الحقيقية، لتبدأ معزوفة النصر.

وقد استغرق جميع القوات المشاركة في العبور من 3 إلى 4 أشهر، وذلك بدفع الوحدات في مفارز صغيرة، وتكديس الاحتياجات تباغًا في الجبهة قبل ثلاثة أسابيع من بدء الهجوم، تحت ستار القيام بأعمال هندسية خاصة بمشروع الحرب السالف ذكره، وقد كانت الطريقة التي تم توزيع القوات المسلحة بها منذ سنوات على الجبهة المصرية، دليلًا آخر على نجاعة خطة الخداع الاستراتيجية، حيث مكنت هذه الطريقة التدريجية من حشد العدد المطلوب من القوات، وفي الوقت نفسه عدم لفت الأنظار إلى هذا الحشد الكبير، الذي تألف من خمس فرق مشاة في النسق

الأول، يليها على مسافة 25 كيلو متر فرقتان مدرعتان في النسق الثاني، مع وجود ألوية مدرعة مستقلة غير احتياطي القيادة العامة من الفرق الميكانيكية وقوات المظلات والصاعقة والحرس الجمهوري. وتم إعداد خطة الحرب بحيث لا يتطلب الأمر تغييرات واسعة على الأرض تكون مبعثاً لمعرفة العدو بالنوايا المصرية، حيث اعتمدت الخطة على أن تقوم فرق المشاة الخمس باقتحام قناة السويس، بحيث تهاجم كل فرقة نطاقاً معيناً في مواجهتها سبق لها دراسته بكل دقة بما يحتويه من حصون خط بارليف. وهو أسلوب سمح للقوات المهاجمة بالاستغناء عن أية تحركات غير ضرورية، كانت في حالة حدوثها تلفت نظر الجانب الآخر.

من النقاط المهمة الواجب ذكرها في ما يتعلق بالخداع والتمويه على خط الجبهة، حرص المخطط العسكري المصري على استمرار الأعمال اليومية الاعتيادية على طول الجبهة، وتفادي الإقدام على إجراء يمكن أن يدل على تغيير سير الحياة الطبيعية، وصدرت أوامر لمجموعة من الجنود أن يجلسوا في تراخ واضح، وهم يتناولون الفواكه، أو يقومون بلعب كرة القدم أو السباحة، أو الصيد في قناة السويس، كما تم تكوين «مجموعات الكسل» التي كانت مهمتها نشر بطاين الجنود صباح يوم الهجوم تتسلط عليها الشمس، وهو إجراء روتيني كان يتم في الجبهة في الأيام العادية، وظلت مجموعات العمال التي تعمل على تأسيس بعض المباني والمصاطب في الضفة الغربية للقناة، منهمكة في عملها بشكل طبيعي حتى الدقائق الأخيرة قبل بدء العبور. هذا كله كان يحدث في الوقت نفسه الذي ظل فيه رجال موجة العبور الأولى، قابعين في أماكنهم وخذادتهم بكامل أسلحتهم ومعداتهم، دون أن تظهر لنقاط المراقبة الإسرائيلية في الجانب الآخر، أية مؤشرات على ما سيحدث.

القوات الجوية المصرية كانت في مراحل ما قبل العبور، في حالة تدريب واستنفار مستمر، وقد استغلت الإعلان عن مشروع الحرب التدريبي «تحرير 23»، لتبرير رفع درجة الاستعداد القصوى وإعلان حالة التأهب في جميع المطارات والقواعد الجوية المصرية، وبالتالي كانت تل أبيب ترصد تتابع خروج الطلعات الجوية المصرية في محيط المطارات المختلفة، وتقوم بإطلاق طائراتها تحسباً لأن تكون الطلعات المصرية هجومية، لذا كانت هذه التجربة طوال شهر سبتمبر، عاملاً

أساسياً في اعتبار قيادة سلاح الجو الإسرائيلي، أن التحركات الجوية المصرية، التي انطلقت ظهر الخامس من أكتوبر، كانت ضمن إطار التدريبات الجوية الدورية، وقد عزز هذا الاعتقاد، إعلان قيادة سلاح الجو المصري، أن قائد السلاح سوف يسافر في مهمة عاجلة إلى ليبيا في الخامس من أكتوبر، ثم تقرر تأجيل هذه المهمة لعصر اليوم التالي، وهو الموعد الحقيقي والفعلي لبدء تنفيذ الضربة الجوية الأولى.

على مستوى القوات البحرية، وإخفاء نيتها لإغلاق مضيق باب المندب مع بدء العمليات العسكرية، أعلن في نهاية سبتمبر 1973، عن توجه ثلاث قطع بحرية (مدمرات) مصرية إلى أحد الموانئ الباكستانية، لإجراء العمرات وأعمال الصيانة الدورية لها. وبالفعل تحركت القطع الثلاث بلاسلكي مفتوح إلى ميناء بورسودان ثم ميناء عدن، وهناك في مساء الخامس من أكتوبر 1973 تم فتح المظروف السري للغاية، بالتوجه إلى مواقع محددة لها عند مضيق باب المندب في سرية تامة، بين جزيرة بريم اليمينية والشاطئ الجبوتي لإغلاق الملاحة في وجه السفن الإسرائيلية القادمة المحملة بالبترول الإيراني، مما يضع إسرائيل وجيشها في موضع حرج إذا ما استمرت الحرب.

6. عبقرية موعد الحرب:

لقد كان تحديد يوم «ي».. أي «ساعة الصفر»، عملاً علمياً على مستوى رفيع، مثل في حد ذاته حدثاً فريداً في التاريخ العلمي للحروب، كنموذج من نماذج الدقة المتناهية والبحث الأمين. فقد كان اختيار أنسب التوقيتات لتنفيذ العملية الهجومية، من أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق المفاجأة الكاملة، والواقع أن هذا الاختيار لم يكن من السهل بمكان، حيث كان من الضروري اختيار الشهر المناسب، والأسبوع واليوم المناسب والساعة المناسبة لبدء الهجوم.

لتنفيذ هذه الاختيارات بشكل فعال، أجرت القيادة العسكرية المصرية، دراسات مستفيضة تعرضت فيها للظروف الجوية والأحوال الجيومائية والهيدروجرافية التي تسمح بتنفيذ العمليات الهجومية في كلا الجبهتين في الوقت نفسه، وفي جانب آخر مراعاة أن يكون الميعاد المختار متوافقاً مع خطة الخداع

الاستراتيجي، بحيث تؤدي كافة هذه العوامل إلى خداع، والاحتفاظ بفاعلية عامل المفاجأة حتى آخر لحظة.

تم تداول المواعيد المقترحة لبدء العمليات العسكرية، خلال ورقة عمل تم تقديمها أوائل أبريل 1973 إلى الرئيس أنور السادات، من قبل المشير أحمد إسماعيل، تضمنت شهر مايو وشهر أغسطس ومن شهر سبتمبر إلى شهر أكتوبر، وقد تم بحث هذه التواريخ خلال الاجتماع التاريخي، الذي انعقد في الإسكندرية بين يومي الحادي والعشرين والثالث والعشرين من أغسطس، وجمع بين الرئيسين السادات والأسد والقادة العسكريين المصريين والسوريين، وسط أجواء طغت عليها السرية التامة والإجراءات الأمنية المشددة، وتم خلال هذا الاجتماع تحديد موعد الهجوم ما بين 5-11 أكتوبر، وهو ما تم تأكيده لاحقاً بعد سفر المشير أحمد إسماعيل إلى سوريا في الثاني من أكتوبر، لتتوافق كل من سوريا ومصر على الموعد النهائي لبدء العمليات الهجومية.

عملية دراسة مواعيد وتوقيتات بدء الهجوم المصري-السوري مرت بعدة مراحل، بدايتها كانت باختيار أنسب شهور السنة، حيث روعي أن يتوفر في الشهر المختار ظروف جوية مناسبة للقوات المصرية والسورية، خاصة أن اعتدال الطقس وأحوال الجو يعتبر أساسياً في إنجاح العمليات، لذا كان من الضروري أن يتم تفادي نهاية فصل الخريف وبداية فصل الشتاء، الذي يختلف فيه الأحوال الهيدرولوجرافية لقناة السويس، وكذلك الحال فيما يتعلق بالجبهة السورية، التي يبدأ موسم تساقط الثلوج فيها أواخر شهر نوفمبر وبداية شهر ديسمبر. كذلك تمت مراعاة أن يتضمن الشهر المختار كافة العوامل التي من الممكن استفادتها لتحقيق المفاجأة الهجومية الكاملة، خاصة ما يتعلق بالظروف الداخلية في إسرائيل، بحيث يتضمن وجود أكبر قدر من المناسبات والأعياد التي يتم فيها تعطيل وسائل الإعلام الرسمية في إسرائيل، مما يؤثر بالتالي في كفاءة عملية استدعاء الاحتياط.

وقد توفرت كل هذه الشروط، في شهر أكتوبر، حيث كانت إسرائيل في طور الاستعداد لإجراء انتخابات الكنيست في يومه الثامن والعشرين، ويزدحم هذا الشهر بالأعياد الإسرائيلية الدينية، وهو عيد الغفران، وعيد المظال، وعيد التوراة. كما أن تزامن هذا الشهر مع شهر رمضان المبارك، أعطى بعداً إضافياً يتمثل

بالتأثير المعنوي الإيجابي على القوات المصرية، فضلاً عما يمكن تحقيقه من مباغته استراتيجية، بشن الهجوم في شهر الصيام، وهو الأمر الذي لم تتوقعه إسرائيل. يضاف إلى ذلك أن فترة الليل في أيام شهر أكتوبر طويلة، حيث يصل الظلام منه، إلى حوالي 12 ساعة، كذلك وقت شروق وغروب القمر وعلاقته بالمد والجزر، وتركيب الكباري وعبور الدبابات فجر يوم 7 أكتوبر، ناهيك عن أن هذا الشهر هو أفضل أشهر السنة، بالنسبة للأحوال الجوية المناسبة للعمليات البحرية، وكذلك بالنسبة لحالة الطقس، على كلا الجبهتين.

بالنسبة لليوم المناسب لبدء الهجوم، هدفت الدراسة المصرية، إلى اختيار أحد الأيام، بحيث يكون عطلة رسمية، أو عيداً، أو عطلة نهاية الأسبوع، بالنسبة للعدو، وأن يكون فرق المنسوب بين المد والجزر فيه أقل ما يمكن، لتوفير ظروف أفضل، لإقامة المعابر والكباري، على القناة، وأن يتميز بضوء القمر الساطع، خاصة في النصف الأول من الليل، حتى يساعد على إقامة المعديات والكباري ليلاً، ثم يبدأ عبور القوات في الظلام، خلال النصف الثاني من الليل، وهذا يتطلب ألا تقل مدة الإضاءة القمرية عن 5 - 6 ساعات قبل أن يغرب القمر. وقد توفرت كافة هذه الشروط، في يوم السادس من أكتوبر 1973، حيث تتوقف الحياة في إسرائيل في هذا اليوم، نظراً لأنه يوافق عيد «الغفران»، فضلاً عن كونه يوم سبت، وعطلة نهاية الأسبوع، واليوم الوحيد الذي تتعطل فيه وسائل الإعلام بشكل كامل، مما يربك ويؤثر في كفاءة عمليات التعبئة. كذلك وافق هذا اليوم العاشر من رمضان، حيث القمر مناسب، ومضيء من غروب الشمس، حتى منتصف الليل، كما يعتبر فرق منسوب مياه القناة في هذا اليوم مناسباً، حيث سيتزايد بعد ذلك، مع اكتمال القمر بدرًا.

أما فيما يتعلق بالتوقيت الدقيق لبدء العمليات العسكرية، فقد هدفت الدراسة التي أجرتها هيئة العمليات بالقوات المسلحة، إلى اختيار توقيت يوفر للقوات الجوية السورية والمصرية، الوقت الكافي لتوجيه ضربة جوية مركزة، في ضوء النهار، وأن تتاح لها فرصة تكرارها، قبل آخر ضوء، إذا تطلب الموقف ذلك، وفي الوقت نفسه، لا يوفر هامشاً كافياً من الوقت للقوات الجوية الإسرائيلية، للعمل بكثافة، والرد على الضربة الجوية، قبل آخر ضوء. كذلك هدفت الدراسة

إلى أن يتضمن التوقيت المختار ظروفًا جوية جيدة تسمح بمراقبة، وتصحيح نيران المدفعية، أثناء التمهيد النيرانى للهجوم، وأثناء هجمات العدو المضادة المتوقعة، في الساعات الأولى التي تلي العبور، وأن يكون ضوء الشمس، في عين العدو أثناء عبور القوات المصرية قناة السويس، بما يقلل من كفاءته في المراقبة والتصويب.

بموجب هذه المتطلبات، تم اختيار ساعة الهجوم، لتكون قبل الإطلام بمدة 3-5 ساعة، بحيث يتم توجيه الضربة الجوية المشتركة، وتحريك الكباري من مناطق تجمعها الخلفية، إلى الضفة الغربية للقناة، وبدء إسقاطها في المياه، وتنفيذ التمهيد النيرانى بالمدفعية، خلال أربع قصفات مركزة، بحوالي 2000 مدفع، ولمدة 53 دقيقة، وفتح الممرات في الساتر الترابي، باستخدام مضخات المياه، بواسطة عناصر المهندسين العسكريين، وإبرار قوات الصاعقة، والمظلات في عمق العدو، قبل آخر ضوء مباشرة. وقد ظل الموعد النهائي لبدء العمليات العسكرية، مشمولًا بالسرية المطلقة، حتى على الضباط والجنود المشاركين في هذه العمليات، حيث علم به قائد الجيشين الثاني والثالث يوم 1 أكتوبر، وقادة الفرق يوم 3 أكتوبر، وقادة الألوية يوم 4 أكتوبر، وقادة الكتائب والسرايا يوم 6 أكتوبر، وقادة الفصائل والجنود قبل 6 ساعات فقط من بدء الهجوم.

توخي السرية في هذا الإطار شمل حتى إخفاء الموعد النهائي لبدء العمليات حتى عن السفارة السوفيتية في القاهرة، فقبل بدء العمليات بنحو أسبوع واحد، أمر الرئيس السادات بأن يقوم مدير المخابرات الحربية، بإخطار الجانب العسكري السوفيتي باحتمال قيام العمليات ولكن بشكل عام لا يبدو منه أن مصر تعترم عبور خط بارليف، وعليه قام مدير المخابرات الحربية آنذاك، اللواء فؤاد نصار، بالتواصل يوم 2 أكتوبر مع كبير ضباط الاتصال في السفارة السوفيتية في القاهرة، الجنرال «ساماخودسكي»، وأبلغه أن المخابرات الحربية قد توصلت إلى معلومات تفيد بأن إسرائيل سوف تقوم قريبًا بعملية إغارة على الأراضي المصرية، وهو ما تسبب في تضليل السوفيت، إلى أن توصلوا في الرابع من أكتوبر 1973، إلى تقدير يفيد أن مصر على وشك القيام بعمليات هجومية نحو الضفة الشرقية للقناة، فقامت

موسكو على عجل مساء اليوم نفسه، بسحب المتبقي من عائلات المستشارين الذين غادروا قبلاً.

#### 7. عوامل نجاح خطة الخداع الاستراتيجي:

ويمكن إجمال العوامل التي ساعدت على نجاح خطة الخداع الاستراتيجي المصرية فيما يلي:

- حالة القيادة الإسرائيلية المقتنعة بتفوقهم على العرب، واعتبارهم أن مصر غير قادرة، وهي الجبهة الرئيسية، على القيام بهجوم شامل، وأن أي محاولة مصرية، حتى للحصول على موطن قدم على الضفة الشرقية للقناة، بمفردها، ستنتهي بالفشل حتمًا، في ظل عدم إمكان التنسيق، لأي هجوم عربي، على أكثر من جبهة.
- قدرة وكفاءة جهاز التخطيط المصري والسوري، للخداع الاستراتيجي، والخداع العسكري.
- الكفاءة العالية، في تنفيذ أنشطة وإجراءات الخداع، بمستوياته المختلفة.
- إساءة تفسير، أجهزة المخابرات الإسرائيلية، وأجهزة المخابرات الأجنبية، المتعاونة معها، للنوايا المصرية.

وقد ترتب على نجاح هذه الخطة، عدة نتائج ميدانية واستراتيجية أثرت بشكل واضح على مسار القتال:

- فقد تمكنت مصر وسوريا من إحداث تغيير في التوازن العسكري، أدى إلى تحسن الموقف الاستراتيجي، لمصلحتهما، واستمر طيلة الأيام الأولى للقتال.
- تحقق الارتباك الكامل للقيادات الإسرائيلية، على كافة المستويات، مما جعلها غير قادرة على اتخاذ قرارات سليمة، أو اتخاذ رد فعل مناسب، وقد استمر ذلك لعدة أيام، مما أدى إلى انتزاع المبادأة والحفاظ عليها حتى بدء الجسر الجوي الأمريكي إلى إسرائيل والعريش بسيينا.
- حرمان القوات الإسرائيلية، من تعبئة قواتها، قبل بدء الهجوم المصري والسوري، أدى إلى ضعف المقاومة، للقوات المدافعة في البداية، كما تأخرت الهجمات المضادة الرئيسية.

- تنفيذ مهام العمليات المعقدة، وعلى رأسها اقتحام قناة السويس، والاستيلاء على النقاط القوية لخط بارليف، في ظروف أكثر مناسبة.

لقد أنتجت خطة الخداع الاستراتيجي المصرية، حالة من التخبط في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، التي لم تتمكن من التيقن من النوايا المصرية، رغم وجود عدد من المؤشرات التكتيكية والميدانية المهمة، مثل سحب موسكو لبعض عائلات مستشاريها من مصر وسوريا قبل يومين فقط من بدء العمليات، والدفع بكتائب الجسور المصرية إلى قرب القناة، وفتح ثغرات حقول الألغام، ورفع حالة الاستعداد في سلاح البحرية المصري، حيث اعتبرت تل أبيب -اعتمادًا على تقديراتها الأساسية- أن كل هذه المؤشرات هي أحداث عرضية، منها ما يرتبط مع التوترات المستجدة على الجبهة السورية، ومنها ما يرتبط بأنشطة تدريبية روتينية لا تشكل أي خطر. بالتالي تحولت إسرائيل -للمرة الأولى في تاريخها- إلى متلقي للضربة لا مسدد لها.

### ثالثًا: السادس من أكتوبر.. عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف

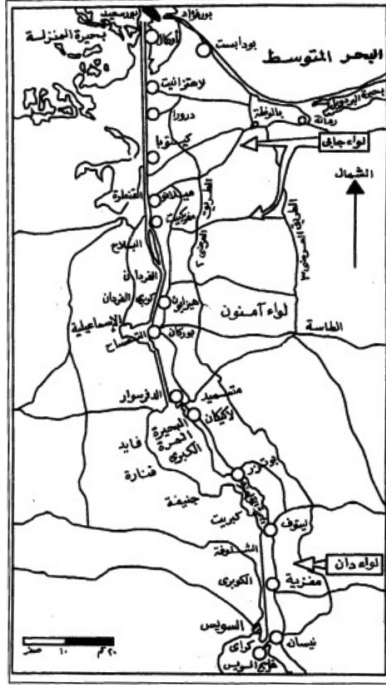
بعد اتفاق القيادات العسكرية على تنفيذ الخطة بدر التي وضعت لعبور [قناة السويس] طبقًا للتوجيه الاستراتيجي، تم حشد القوات المصرية، وكان تشكيل القوات في مرحلة الإعداد للحرب طبقًا للأوضاع التي تم التدريب عليها.

#### 1. الضربة الجوية:

في تمام الساعة 2 ظهرًا، في يوم 6 أكتوبر 1973، قامت القوات الجوية المصرية بشن ضربة مركزة على أهداف العدو في عمق سيناء وحصون خط بارليف عبر أكثر من 200 طائرة مصرية، وقد أسفرت عن النتائج الآتية:

- مطارات المليزوير تمادة ورأس نصراني تحولت إلى حطام.
- تدمير عشرة مواقع صواريخ أرض جو طراز هوك.
- تدمير 6 مواقع مدفعية بعيدة المدى.
- تدمير ثلاثة مواقع رادار ومراكز توجيه وإنذار.

- محطتا أم خشيب وأم مرجم للإعاقة والشوشرة دمروا.
- تدمير ثلاثة مناطق شئون إدارية للعدو.
- قصف النقطة القوية شرق بور فؤاد (بودابست).



النقاط الحصينة في خط بارليف

بعدها بخمس دقائق قامت أكثر من 2000 قطعة مدفعية، ولواء صواريخ بقصف مركز لمدة 53ق، بتنفيذ عملية تمهيد نيراني من أقوى عمليات التمهيد النيراني في التاريخ، وبعد بدء التمهيد النيراني بدأت عمليات عبور مجموعات اقتناص الدبابات قناة السويس بواسطة قوارب مطاطية لتدمير دبابات العدو، ومنعها من التدخل في عمليات عبور القوات الرئيسية، وحرمانها من استخدام مصاطبها بالسائر الترابي على الضفة الشرقية للقناة، وفي الساعة الثانية وعشرين دقيقة كانت المدفعية قد أتمت القصف الأولى على جميع الأهداف المعادية التي على الشاطئ الشرقي للقناة بعمق يصل إلى 1,5 كم، وعند تنفيذ المدفعية للقصف الثانية على عمق 1,5 كم إلى 3 كم من الشاطئ الشرقي، كانت موجات العبور الأولى

من سرايا النسق الأول من كتائب النسق الأول المشاة قد بدأت العبور في القوارب الخشبية والمطاطية في الفواصل من النقط الحصينة، ومع تدفق الموجات الأولى من المشاة، بدأ الإبرار البحري لمفرزتين من اللواء 130 مشاة ميكانيكي البرمائي عبر بحيرة المرة الصغرى بغرض الاندفاع شرقاً والاستيلاء على مدخل مضيق الجدي ومضيق متلا بالتعاون مع قوة الإبرار الجوي التي تم إبرارها خلف خطوط العدو.

بعد عبور الطائرات المصرية بخمس دقائق بدأت المدفعية المصرية قصف التحصينات والأهداف الإسرائيلية الواقعة شرق القناة بشكل مكثف تحضيراً لعبور المشاة، وفي التوقيت ذاته تسلمت عناصر من سلاح المهندسين والصاعقة إلى الشاطئ الشرقي للقناة بمهمة إغلاق الأنابيب التي تنقل النايلم المشتعلة إلى سطح المياه، وبعد نحو 20 ق من بدء عملية الإطلاق وعقب عمليات التمهيد النيراني، نجح آلاف الضباط والجنود المصريين في عبور قناة السويس في قوارب مطاطية، ليعبروا إلى الضفة الشرقية للقناة وليبدأوا عملية تسلق الساتر الترابي، فيما تم بناء رءوس كباري وفتح الممرات أمامها في الساتر الترابي بالخرائط المائتة.

## 2. التغلب على مشكلات العبور وكفاءة المهندسين العسكريين:

رغم أن العبور كان يسير جيداً طبقاً لما تم تخطيطه والتدريب عليه سنوات طوال، إلا أن الأمر لم يكن كما يظن البعض نزهة عبر القناة تحت ستر المفاجأة والمدفعية والطيران، فقد واجه الجيش بعض المشاكل المفاجئة التي هددت نجاح العبور.<sup>(6)</sup>

وكانت أولى هذه المشاكل هي مشكلة سرعة التيار في القناة وتأثيره على انتظام عملية العبور، حيث تختلف سرعة التيار على طول قناة السويس، فبينما تصل سرعة التيار إلى 90 متراً في الدقيقة في قطاع الجيش الثالث نجدها حوالي 18 متراً في الدقيقة في قطاع الجيش الثاني، وقد أدت سرعة التيار إلى تشتت القوارب أو ما نطلق عليه (التسويح) أي ابتعادها عن بعضها وعدم تمكن قادة الفصائل والسرايا من المحافظة على وصول وحداتهم في وقت واحد إلى المكان المفروض الوصول إليه، والذي تم فتح الثغرة في حقول الألغام به، فإذا أضفنا إلى ذلك تأثير نيران النقط

القوية ومدفعية العدو لوجدنا أنه كان من الممكن أن تحدث كارثة؛ نتيجة لتكدس القوات على الضفة الشرقية للقناة بدون نظام، وفي انتظار اكتمال الوحدات وإعادة السيطرة عليها، وبتوفيق من الله اكتشفنا هذه المشكلة مع أول موجة قوارب اقتحام للقناة، وتقرر عدم استخدام القوارب والاعتماد على الناقلات البرمائية، فكانت الفصيلة تركب في ناقلة واحدة ومعها قائدها، وتتجه مباشرة إلى نقطة الوصول المخططة، تساعدها قوة محركات الناقلات وقدرات التوجيه بها، كما توفر جوانبها الحديدية وقاية الأفراد من الشظايا المتناثرة، وبذلك تم التغلب على المشكلة الأولى، واستمر العبور طبقاً للتخطيط؛ بل فاقت سرعة العبور الزمن المخطط لها في بعض الأحيان، وكان الموقف في قطاع الفرقة 7 المشاة التي كانت تعبر من جنوب البحيرات أفضل كثيراً من الموقف في قطاع الفرقة 19 المشاة التي واجهت صعوبات كثيرة، وبذل رجالها جهوداً مضيئة لتحقيق عبور المشاة في التوقيتات المخططة.

وبوصول القوات إلى الضفة الشرقية للقناة بدأت في تسلق الساتر الترابي على خط بارليف باستخدام سلالم الحبال وعربات الجر الصغيرة للدخائر والأسلحة، وكانت هذه القوات مدعمة بالأسلحة المضادة للدبابات من قواذف وصواريخ، كما كان معها عناصر المهندسين العسكريين لفتح الثغرات، علاوة على وحدات فرعية صغيرة من الصواريخ الصغيرة المضادة للطائرات. ونجحت الموجات الأولى من المشاة في اجتياز الساتر الترابي شرق القناة، وفي تمام الساعة 14:40 بعد ظهريوم 6 أكتوبر، تم غرس أعلام مصر على الضفة الشرقية لقناة السويس.

أما المشكلة الثانية فكانت هي تأثير امتزاج التربة الطفلية بالمياه وتأثيرها على تحريك الدبابات، وظهرت هذه المشكلة في الساعة 15:50 عندما بدأت مضخات المياه في مواجهة الفرقة 7 مشاة في العمل لتجريف الساتر الترابي؛ لتجهيز الفتحات الشاطئية لمعابر المعديات والكباري، وبعد مضي 8 دقائق فقط من بدء المضخات في عملها بدأت هذه المشكلة في الظهور، وكان سببها طبيعة التربة الطينية في نطاق الجيش الثالث واختلافها عن طبيعة الأرض الرملية في نطاق الجيش الثاني.

لقد بدأ جنود المهندسين في تشغيل مضخات المياه التي كانت ترفع مياه القناة وتدفعها بسرعة وقوة دفع كبيرتين من خلال خرطوم قوية، وتنتهي بمخرج معدني

ضيق يزيد من قوة اندفاع المياه وتركيزها في نقطة محددة، وبعد أن تمكن الجنود من تركيز المياه في النقط المحددة في الساتر الترابي على الضفة الشرقية، بدأ الساتر الترابي في التهايل والاندفاع مع المياه إلى قناة السويس وكان هذا معروفاً. ولكن الجديد كان أن التربة الطفلية التي اختلطت بالمياه لم تنزلق إلى مياه القناة بالسرعة المنتظرة حيث تكونت بركة من الطين اللزج (روبة)؛ كانت سبباً في عدم قدرة المركبات والدبابات التي عبرت في هذا الوقت على التحرك خارجها، حيث كانت العربات والدبابات تغوص في البركة الطينية حتى تصبح غير قادرة على الحركة، وفي بعض المناطق وصل عمق هذه البركة إلى أكثر من متر، ولحسن الحظ أننا كنا قد تركنا شركات المقاولات تعمل في المصاطب على الضفة الغربية للقناة كجزء من خطة الخداع، وبسرعة تم استخدام معدات تلك الشركات؛ لردم هذه البرك الطينية اللزجة، وتم تجهيزها بالحصائر المعدنية، كما اضطررنا إلى دفع إحدى الدبابات إلى القناة بعد أن (غرزت) في البركة الطينية اللزجة، وأغلقت الفتحة الشاطئية، وتم إخلاؤها من طاقمها ودفعها إلى القناة، لقد كان الوقت حاسماً؛ لسرعة دعم عناصر المشاة على الضفة الشرقية بالدبابات قبل أن تزداد الهجمات المضادة كثافة، وبدأت الدبابات في العبور إلى الضفة الشرقية على المعديات.

**المشكلة الثالثة تأثير المد والجذر على تثبيت الكباري:** وقد نتجت أيضاً من طبيعة القناة في القطاع الجنوبي منها (أي في نطاق الجيش الثالث) حيث يصل الفرق بين المد والجذر في القناة إلى 2 متر في نطاق الجيش الثالث، بينما لا يتجاوز 60 سنتيمتر في معظم قطاع الجيش الثاني. وقد كان للفرق الكبير بين منسوب مياه القناة أثناء المد ومنسوبها أثناء الجذر أثر كبير في صعوبة تثبيت مطالع ومنازل الكباري، فهي تارة نجدها مغمورة بالمياه، وتارة أخرى نجدها تنفصل عن أماكن تثبيتها بفعل انخفاض مستواها مع انخفاض سطح المياه، الذي تطفو عليه أجزاء الكوبري (البراطيم)، وتم التغلب على هذه المشكلة باستخدام معدات المهندسين التي كانت على الضفة الغربية للقناة، وبشجاعة وإصرار رجال وحدات الكباري الذين بذلوا جهوداً مضنية؛ لتشغيل الكباري وتثبيتها وإعادة تثبيتها وتشغيلها.

بعد التغلب على هذه المشكلات، وفي تمام الساعة السادسة والنصف كان نحو 31 ألف مقاتل مصري من خمس فرق مشاة قد عبروا القناة، وأقاموا وأمنوا خمسة رءوس جسور للضفة الشرقية، واستمر سلاح المهندسين في فتح الثغرات في الساتر الترابي لإتمام مرور الدبابات والمركبات البرية، كما قام عدد 2 لواء برمائي يضم 20 دبابة برمائية و80 مركبة برمائية عبر البحيرات المرة في قطاع الجيش الثالث بالعبور، وبدأت هذه القوة في التعامل مع القوات الإسرائيلية، وفي تمام الساعة الثامنة والنصف مساء اكتمل بناء عدد 2 جسر ثقيل، وفي تمام الساعة العاشرة والنصف اكتمل بناء سبعة جسور أخرى وبدأت الدبابات والأسلحة الثقيلة تتدفق نحو الشرق مستخدمةً الجسور التسعة وإحدى وثلاثين معدية، وحسب التقارير العسكرية فقد شهد أول قتال في حرب السادس من أكتوبر تحقيق المهمة الصعبة في عمليات العبور والاقترام وأنجزت القوات المسلحة المصرية أولى مهامها بنجاح، وأصبح لدى القيادة العامة -في صبيحة اليوم التالي- خمس فرق مشاة بكامل أسلحتها على الضفة الشرقية للقناة، بالإضافة إلى ألف دبابة، وتهاوى خط بارليف الدفاعي واستولى الجيش المصري على معظم تحصيناته، وليواصل في الأيام التالية أعظم المعارك والبطولات، مسجلاً أعظم نصر في التاريخ.

### 3. السابع من أكتوبر.. مواجهات شرسة:

كانت القوات المصرية صبيحةً يوم الأحد 7 أكتوبر قد أنجزت عبورها لقناة السويس وأصبح لدى القيادة العامة خمس فرق مشاة بكامل أسلحتها على الضفة الشرقية للقناة، بالإضافة إلى ألف دبابة، وتهاوى خط بارليف الدفاعي واستولى الجيش المصري على تحصيناته (عدا حصن لسان بور توفيق جنوب شرق السويس الذي سقط يوم 11 أكتوبر)، وتحطمت أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر، وخلال اليوم السابع من أكتوبر واصلت القوات المصرية توسيع رءوس جسور فرق المشاة وسد الثغرات فيما بينها ضمن نطاق كلٍ من الجيشين الميدانيين، وكانت القوات الخاصة وقوات الصاعقة المحمولة جواً قد قامت في اليوم السابق بالإسقاط في مؤخرة القوات الإسرائيلية لتنفيذ كمانن ضد قوات الاحتياط المتقدمة من الخلف نحو الجبهة على أربعة محاور؛ رمانة، والطاسة، وممر الجدي، وممرمتلا،

مما أرغم العدو على التحرك ببطءٍ وحذرٍ، وأخرو وصول قواته إلى الميدان لساعاتٍ كانت حاسمةً في تثبيت الوجود المصري شرق القناة، وجرى تحسين الموقف الإداري والتعبوي (اللوجستي) للقوات لإعطائها دفعةً قويةً لمعاركها التالية.

أثناء ذلك دَعَمَتِ القواتُ الإسرائيليةُ موقفها بالتدريج على الجبهة ودفعت بخمسة ألويةٍ مدرعةٍ و300 دبابةٍ لتعويض خسائر الألوية المدرعة الثلاثة التي كانت تتمركز في المنطقة خلف تحصينات خط بارليف، وعلى إثر ذلك قامت مجموعة الصاعقة المؤلفة من 220 فردًا التي أنزلت في «رمانه» على المحور الساحلي يوم 6 أكتوبر بتعطيل تقدم لواءٍ مدرعٍ نحو الجبهة لأكثر من ثلاثين ساعةً (كانت مهمتهم القتالية إعاقة التقدم لست ساعاتٍ فقط).

#### 4. فشل الهجوم الإسرائيلي المضاد:

بحلول يوم 8 أكتوبر اندمجت رءوس جسور الفرق الخمس في رأسي جسرين؛ كلٌّ في جيش، فامتد رأس جسر الجيش الثاني الميداني من القنطرة شمالاً إلى الدفرسوار جنوباً، ورأس جسر الجيش الثالث الميداني من البحيرات المرة شمالاً إلى بورتوفيق جنوباً، وكان رأس جسر كل جيش يصل إلى عمق حوالي 10 كم، وبقيت ثغرة بين رأسي جسري الجيشين بطول 30-40 كم شرق البحيرات المرة، وهي منطقة خارج نطاق مظلة الدفاع الجوي المصري، ولذلك كان التحرك داخلها محدود.

حشدت القيادة الإسرائيلية في يوم 8 أكتوبر ثمانية ألويةٍ مدرعةٍ منظمَةٍ في ثلاث فرقٍ؛ فرقتان من ثلاثة ألويةٍ مدرعةٍ، الأولى في القطاع الشمالي، والثانية في القطاع الأوسط، أما الفرقة الثالثة فكانت مشكلةً من لواءين مدرعين في القطاع الجنوبي، وفي هذا اليوم كان حجم القوات المصرية والإسرائيلية يكاد يكون متساوياً من حيث العدد، فقد كان لدى القيادة الإسرائيلية 960 دبابة في حين كان لدى القيادة المصرية 1000 دبابة.

إلا أن التفوق النوعي كان في صالح الإسرائيليين حيث تميزت دباباتهم (معظمها سنتوريون وإم 60) بأن جميع مدافعها عيار 105 مم ومجهزة بوسائل تقدير المسافة والتسديد، في حين اختلفت أعية مدافع الدبابات المصرية ما بين 200

دبابة تي 62 عيار مدفعها 115 مم، 500 دبابة تي 55 عيار مدفعها 100 مم، 280 دبابة تي 54 عيار مدفعها 85 مم، 20 دبابة تي 34 عيار مدفعها 76 مم، وبالتالي كان للدبابات الإسرائيلية الأفضلية من حيث مدى المدافع، كما أنها لم تكن مرتبطة تكتيكياً بالدفاع عن المشاة مما أعطاها حرية المناورة والتحرك من قطاع إلى آخر خلال ساعاتٍ قليلة، فيما لم تحظّ الدبابات المصرية بتلك الميزة نظراً لأن مهامها كانت مقصورةً على معاونة المشاة والدفاع عنها ورفع القدرات القتالية لفرق المشاة، وهو الوضع الذي اختارته القيادة المصرية بحيث يناسب ما تمتلكه في ذلك الوقت من تسليح، وثبت نجاح استخدام إمكانيات الدبابات المصرية ضمن تشكيلات المشاة وتحاشيها لمعارك الدبابات المفتوحة خلال الأيام التالية للمعركة، ومع إطلاقة صباح يوم 8 أكتوبر نفذت القوات الإسرائيلية هجومها المضاد في عدة اتجاهات فهاجمت الفرقة 18 مشاة بلواءٍ مدرعٍ في اتجاه القنطرة، والفرقة الثانية مشاة بلواءٍ مدرعٍ آخر في اتجاه الفردان، وصدت القوات المصرية الهجوم، وبعد الظهيرة قامت القوات الإسرائيلية بالهجوم بلواءين مدرعين على الفرقة الثانية مشاة في اتجاه الفردان، بينما هاجم لواء مدرع ثالث الفرقة 16 مشاة في اتجاه الإسماعيلية، وتصدت الفرق المصرية للهجمات بنجاح.

**معركة بورسعيد:** شهدت بورسعيد يوم 8 أكتوبر أشد المعارك بين قوات الدفاع الجوي المصرية والقوات الجوية الإسرائيلية، حيث بلغ عدد الطائرات الإسرائيلية المهاجمة لبورسعيد في بعض الطلعات أكثر من 50 طائرة، ونجحت قوات الدفاع الجوي المصرية في إيقاع الكثير من الخسائر بتلك الطائرات وتشتيت الهجوم الجوية الإسرائيلية على بورسعيد.

**معركة الفردان:** في 9 أكتوبر عاودت القوات الإسرائيلية هجومها ودفعت بلواءين مدرعين ضد الفرقة الثانية مشاة ولواءٍ ثالثٍ مدرعٍ ضد الفرقة 16 مشاة في قطاع شرق الإسماعيلية، ودارت معركة الفردان بين فرقة العدو والفرقة الثانية مشاة التي نصبت كميناً للدبابات الإسرائيلية المندفعة نحو القناة بعمل انسحاب تكتيكي أمامها وأدخلها في «منطقة قتل» وفتح النار عليها من ثلاث جهاتٍ في وقتٍ واحدٍ باستخدام المشاة المزودين بالأسلحة المضادة للدبابات (صواريخ

مالوتكام /د المحمولة فردياً) والدبابات والمدفعية، مما اضطر العدو لسحب قواته بعد تكبده خسائر جسيمة (بقي لديه حوالي 120 دبابة من أصل 280) وأسرقائد هجومه العقيد عساف ياجوري، ولم يشن الإسرائيليون أي هجوم مركز بعد ذلك اليوم، وبذلك فشل الهجوم الرئيسي الإسرائيلي يومي 8 و9 أكتوبر من تحقيق هدفه وحافظت فرق المشاة المصرية على مواقعها شرق القناة، باستثناء هجوم يوم 10 أكتوبر لكتيبة دبابات إسرائيلية مدعمة بعناصر مشاة في عربات مدرعة على الجناح الأيسر للفرقة الثانية مشاة تم صدّه وإرغام قواته على الانسحاب ليلاً.

استمرت أعمال القتال في يوم 10 أكتوبر، بين هجمات مضادة للعدو ومحاولات مضنية للاختراق في الفاصل بين اللوآت وعلى الجوانب، ولكن قوات الجيش كانت قد تمسكت جيداً بمواقعها، وبالتالي نجحت المرة تلو الأخرى في صد هذه الهجمات وإحباط كافة المحاولات الإسرائيلية، ومن ثم تزايدت الخسائر الإسرائيلية في الدبابات والأفراد، وكثر الأسرى الذين استسلموا تاركين أسلحتهم ومعداتهم غنيمة لقواتنا. وفي مساء يوم 12 أكتوبر صدرت تعليمات التطوير التي حملت معها بداية التحول في مسار العمليات.

وبنهاية تلك الفترة من حرب أكتوبر تهاوت دعاوى التفوق الإسرائيلي التي تمثلت في: (7)

- الجيش الذي لا يقهر والطيران الإسرائيلي ذو اليد الطولى.
- خط بارليف الحصين.
- أقوى الخطوط الدفاعية في العالم.
- النقاط الحصينة التي تتحمل أقوى ضربات الطيران والمدفعية
- خزانات النابالم التي ستحرق القوات المصرية التي تحاول العبور، ومن ثم ثبت خطأ نظرية الأمن الإسرائيلية، وانهار حلم الحدود الآمنة التي تصورت إسرائيل أنها قد حصلت عليها بعد انتصارها الزائف في يونيو 1967.
- ومع اتخاذ القرار بتطوير الهجوم شرقاً، بدأت مرحلة أخرى من الحرب، عرفت بمرحلة الثغرة، سيتم تناول تفاصيلها في الفصل الثالث.

## رابعاً: الأفرع الرئيسية .. أدوار مهمة وبطولات كبرى

### 1. الاستطلاع:

تركزت مهمة الاستطلاع في سيناء في جمع وتحليل المعلومات التي تعد الأساس الذي يبني عليه القرار. وقد أثبتت الجهود الخاصة بجمع المعلومات على مستوى كافة أجهزة الدولة المصرية جدارتها في تأمين أدق التفاصيل الخاصة بجيش الاحتلال الإسرائيلي، والتي مكنت القادة من رسم خطط عمليات غاية في الدقة والنجاح، مما ساعد القوات المنفذة لتلك العمليات من تحقيق أعلى معدلات النجاح في أقل وقت ممكن وبأقل خسائر متوقعة.

كانت من أولى المهام للإعداد لحرب أكتوبر هو معرفة ما يجري على الجانب الآخر من قناة السويس وعمق سيناء من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، إذ كانت المعلومات شحيحة ومتضاربة بشكل مذهل، والإشاعات والتوقعات هي سيدة الموقف لذا، وضع على عاتق القوات المسلحة المصرية بشكل خاص وسريع بكافة أسلحتها وإداراتها، الحصول على أكبر قدر من المعلومات عن جيش الاحتلال الإسرائيلي شرق القناة.

وتعد المخابرات الحربية والاستطلاع خلال حرب أكتوبر من أهم العوامل التي ساهمت بشكل حاسم في جمع المعلومات في حرب أكتوبر حيث لعبت دوراً كبيراً خلال هذه الحرب، من بين أمور كثيرة تسببت في نجاح الجيش المصري في شن الهجوم المفاجئ على إسرائيل، على الرغم من التقارير الكثيرة التي نشأت عن التوقعات المغلوطة، أن مصر لن تبدأ حرباً مع إسرائيل وأن سوريا لن تذهب إلى الحرب بدون مصر، وبالتالي فإن احتمالية الحرب منخفضة.

بحلول الموعد المقدر لبدء الحرب والعمليات في السادس من أكتوبر 1973 كانت كافة المعلومات عن الجيش الإسرائيلي لدى القوات المسلحة المصرية بواسطة عناصر مرصودة على خرائط العمليات المصرية بشكل غاية في الدقة، حيث تحرك الزمن ابتداءً من الساعة الثانية ظهر السادس من أكتوبر حتى مساء يوم التاسع

من أكتوبر، كما كان مرسوم له بشكل فاق توقعات أفضل المتفائلين بالقوات المسلحة المصرية.

اعتبارًا من اليوم الأول للحرب قامت مجموعات الاستطلاع بتوفير المعلومات عن العدو في عمق سيناء مع استمرار دفع المجموعات حتى يوم 9 أكتوبر 1973م. وكان لعناصر الاستطلاع دور رئيسي في تأمين القوات المسلحة بالمعلومات قبل وأثناء وبعد حرب أكتوبر حيث تم دفع حوالي (284) مجموعة لتنفيذ عمليات (المراقبة والاستطلاع العام وخلف خطوط العدو) على طول المواجهة وفي عمق سيناء من الشمال إلى الجنوب على كافة المستويات (تكتيكي - تعبوي / عملياتي - استراتيجي) لتوفير المعلومات عن العدو وتحركاته، مما حقق نجاحًا كبيرًا في تخطيط وتنفيذ عمليات حرب أكتوبر، وذلك من خلال تنفيذ مهامها بكل شجاعة وبسالة واقتدار. وأهم الأهداف التي عملت عليها مجموعات الاستطلاع وخلف خطوط العدو ما يلي:

- المطارات (السر- المليز- تمادا - سدر - الطور - رأس نصراني)
- مراكز قيادة واحتياط العدو شرق وغرب خط المضائق.
- معسكرات ومخازن أسلحة ومعدات فرق الاحتياط بمناطق (جبل لبني - السر - الحسنة - المغارة - المليز - أم خشيب - تمادا - وشرق القناة).
- رصد تحركات ونشاط العدو على المحاور (الساحلي - المساجد - الأوسط - المركزي - جنوب سيناء - وشرق القناة).

## 2. القوات الجوية:

بدأ الإعداد فعليًا لحرب أكتوبر المجيدة بعد انتهاء حرب يونيو 1967، من خلال عدة محاور، فكان المحور الأول: هو بناء القوة القتالية من الطائرات والطيارين، وتجهيز مسرح العمليات، حيث قامت القوات الجوية بإنشاء المطارات الجديدة، وكذا غرف عمليات محصنة في كل القواعد الجوية والمطارات، كما قامت بزيادة الممرات بكل قاعدة ومطار، وتم إنشاء العديد من الدشم المحصنة للطائرات، وكان المحور الثاني: هو زيادة أعداد الطيارين وتدريبهم، وكانت فترة حرب الاستنزاف خير تدريب وتجهيز عملي للطيارين قبل حرب أكتوبر.

وقد ظهرت أهمية الاستطلاع الجوي بعد حرب 1967، حيث كانت القيادة تتطلع لمعرفة ما يحدث على الجانب الآخر من القناة، فتم إنشاء قسم استطلاع جوي من طائرتين « ميغ - 21 » استطلاع، والمزودة بكاميرات تصوير، وقسم استطلاع آخر من طائرتين سوخوي - 7، وبعده قليل من الطيارين، ثم توسع العمل في نواة الاستطلاع حتى تم إنشاء اللواء الجوي للاستطلاع رقم «123» بقيادة اللواء الطيار سيد كامل عبد الوهاب عام 1971، والمكون من 3 أسراب ليغطي الاستطلاع جبهة سيناء من الشمال للجنوب طوال وقت الإعداد للمعركة، كذلك كانت هناك طائرات محددة من طرازات « اليوشن - 28 » و« تي يو - 16 »، وهليكوبتر مخصصة للاستطلاع البحري<sup>(8)</sup>.

قام طيارو الاستطلاع الجوي بتصوير كافة الأهداف المعادية الحيوية في سيناء باستمرار حتى تكون آخر مواقع وتحركات العدو مرصودة، رغم خطورة ذلك على طياري الاستطلاع، إلا أنهم نفذوا مهامهم ببطولة كبيرة وبخسائر قليلة جداً، وذلك سهّل على القيادة انتخاب وتحديد أفضل الأهداف لاستهدافها في الضربة الجوية الأولى، وأيضاً سهّل مهمة طياري القاذفات والقاذفات المقاتلة في أداء مهامهم في تنفيذ الهجوم على الأهداف، جو/ أرض بسرعة ودقة عالية جداً.<sup>(9)</sup>

كما قام طيارو الاستطلاع الجوي بتصوير مواقع الدفاع الجوي الإسرائيلية في داخل سيناء وتصوير مواقع ومناطق الشئون الإدارية للعدو وحصون خط بارليف في كل مراحل بنائها، ومواقع تمرکز القوات البرية والاحتياطي للعدو ومعسكراته، ومواقع القيادة والسيطرة وتصوير مواقع الإعاقة والتشويش الإلكتروني، كما تم تصوير مطارات العدو في سيناء ومواقع المدفعية بدقة عالية جداً. والجدير بالذكر أن الطيارين كان عليهم تجنب الاشتباكات الجوية مع العدو لأن ذلك يُفشّل مهمة التصوير والاستطلاع، ويخرجهم بعيداً عن خط السير المحدد للمرور فوق الأهداف المطلوب تصويرها، فضلاً عن التعرض لوسائل الدفاع الجوي المعادي.

أثمر مجهود الاستطلاع الجوي في تمييز الأهداف الحقيقية للعدو من الأهداف الهيكلية الخداعية بدقة كبيرة، ومن ثمار هذا الجهد الكبير دقة القصف المدفعي على هذه الأهداف بسرعة كبيرة جداً بفواصل زمني قليل جداً، وقد كانت كل القوات

المصرية التي تعبر القناة تعلم بمنتهى الدقة كل تفاصيل المواقع المعادية في سيناء التي سيتم مهاجمتها، والاشتباك معها بالصورة الدقيقة التي تحوي أدق التفاصيل لهذه المواقع، حيث تدرت أسراب القاذفات والمقاتلات القاذفة على مواقع مشابهة تمامًا للأهداف الحقيقية، مما رفع من نسبة التدمير للأهداف الإسرائيلية إلى 90٪، خلال تنفيذ أعمال القذف الأرضي لها.

**التخطيط العملياتي للضربة الجوية في حرب أكتوبر:** في بداية عام 72 قال الرئيس محمد أنور السادات لقائد القوات الجوية المصرية اللواء طيار محمد حسني مبارك عندما أسند له قيادة القوات الجوية المصرية في شهر إبريل من عام 1972: (إن الطيران هو فيصل الحرب.. وعليك منذ هذه اللحظة أن تختار أسلوبًا جديدًا في استخدام طيرانك، أسلوبًا جديدًا في الهجوم على العدو، بحيث تحقق أقصى مفاجأة لطيرانه وقواته، وفي الوقت نفسه تضمن سلامة قواتنا الجوية وقدرتها على الاستمرار، وهذا هو وحده طريق النصر)

واقعية التخطيط فرضت على المخطط التقدير المنضبط لإمكانيات العدو من طائرات القتال، ومدى تقدم وتسليح تلك الطائرات، مقارنةً بإمكانيات طائرات قواتنا الجوية، وكفاءة الدفاع الجوي المعادي وإسلوب توزيعه وتركيزه على الأهداف المهمة، وعمل المقارنات العددية والنوعية، ونسب الخسائر المتوقعة حسب المعدلات العالمية، وتأثير ذلك على تنفيذ المهام القتالية المطلوب تنفيذها.

من المهم معرفة أن جميع مهام القوات الجوية، تكون مرتبطة بأعمال قتال القوات البرية، بصورة مباشرة، مثل تقديم المعاونة النيرانية القريبة للتشكيلات البرية المتصلة بقوات العدو، أو بقذف القوات المعادية على طرق اقترابها لمنعها أو تعطيلها عن الاشتراك في المعركة، بالإضافة إلى أعمال إسقاط المظليين، وإبرار القوات الخاصة، وأيضًا تقوم بصورة غير مباشرة، بتوفير الحماية الجوية للتشكيلات البرية ضد هجمات العدو الجوية واستطلاعها الجوي.

لقد تم التخطيط لأعمال قتال القوات الجوية لخدمة وتأمين خطة القوات المسلحة لعبور القوات لقناة السويس، وأعمال القتال المنتظرة -طبقًا

للتخطيط - طبقاً للمجهود الجوي المتاح بناء على إمكانيات القوات الجوية من طائرات وطيارين ونوعية ومدى توفر التسليح والتأمين الفني المتوفر من قطع غيار الطائرات، سواءً لتنفيذ مهام الهجوم الجوي جو/ أرض، والهجوم الجوي جو / جو.

كان التخطيط لبدء حرب تحرير سيناء بعبور أعداد كبيرة من المشاة المصريين لقناة السويس والتمسك بشريط من الأرض في ساعات القتال الأولى حتى يتم إنشاء المعابر وعبور الأسلحة الثقيلة والمساندة من دبابات ومدفعية، وأيضاً الذخائر والتعيينات، والتي قُدِّر لها من 6 إلى 8 ساعات لفتح السواتر ثم إنشاء الجسور، بمعنى أن الفرد المقاتل سيقا تل مدرعات العدو، لمدة 18 ساعة على أقل تقدير مما يفرض أهمية أن يتم التعامل مع كل العدائيات التي من الممكن أن تؤثر على عملية العبور وتدفق القوات وبناء الجسور الثقيلة، فيجب تعطيل وشل مطارات العدو، ومراكز قيادته، ومراكز التشويش والإعاقة، وبطاريات المدفعية بعيدة المدى، ومراكز تجمع مدرعات العدو حتى يمكن لقوات المشاة أن تقاتل في حرية؛ مما يحقق فرصاً أكبر لنجاحها في التمسك بالأرض وصد العدو.

وطبقاً لتنظيم أولويات قذف الأهداف المعادية التي تؤثر على أعمال قتال القوات البرية، تم أولاً وضع مطارات العدو ومراكز القيادة المتقدمة كأهداف لها أولوية أولى، وبالتالي يجب تدمير الدفاع الجوي حول الهدف أولاً وبأسبقية التنفيذ الأولى نفسها؛ بل ولا بد أن تسبقها. على أن يتم التدمير بنسب عالية، والذي يترجم إلى إصابة الهدف بعدد أكبر من القنابل، وبالتالي عدد أكبر من الطائرات المقاتلة القاذفة، بالإضافة إلى طائرات الحماية الجوية للاشتباك مع أي طائرات للعدو ومنعها من التدخل أو إعاقة الطائرات المقاتلة قاذفة في الوصول لأهدافها، وأدت تلك الحسابات إلى ضرورة استخدام معظم تشكيلات القوات الجوية لتوجيه ضربة مركزة لمعظم أهداف العدو الحيوية في سيناء.

المحددات والقيود التي تم مراعاتها في وضع خطط القوات الجوية: عند استخدام الطائرات في الهجوم الجوي أو الدفاع، يتم عمل حسابات دقيقة لمقارنة القوة القتالية للقوات الجوية المدافعة مقابل القوات المهاجمة، مثلاً عند صد عدو جوي مهاجم يجب أن لا تقل المقارنة عن 8:1، بمعنى أن الطائرات المدافعة

يجب أن لا تقل عن 80٪ من قوة المهاجم، حيث تفشل أعمال صد الهجوم الجوي، ويزيد معدل الخسائر.

أن المقارنات ليست مقارنات عديدة فقط، لكن يدخل فيها حسابات أخرى، وفي ذلك الوقت عالمياً تم اعتبار أن الطائرة « ميج - 21 » هي الطائرة العيارية، وتكون أساس الحساب باعتبار قيمتها تساوي (واحد صحيح)، وبالتالي، تكون الطائرة الفانتوم « ف - 4 » تساوي 1,92 طائرة عيارية، أي أن الطائرة « ف - 4 » تساوي 2 طائرة « ميج - 21 » تقريباً، وهذا ما نسميه المقارنة النوعية.

كمثال الطائرة الفانتوم لمقاتلاتهم القاذفة، والتي تستطيع حمل 7 أطنان من القنابل والطيران لما يزيد على الساعتين، يوازها لدينا السوخوي التي تحمل طناً واحداً فقط كحد أقصى ومدة طيران لا تزيد على 45 دقيقة، فإذا أراد العدو تدمير هدف بقوة تدميرية بـ 14 طناً فستكفي طائرتين فانتوم فقط لتنفيذ المهمة، أما بالنسبة لنا فعند تنفيذ الهدف نفسه بالحمولة نفسها فستقلع 14 طائرة سوخوي - 7 بـ 14 طياراً، إضافةً إلى قوة الحماية الجوية المصاحبة.

في تلك الفترة كانت طائرات القوات الجوية المصرية مشكلة من طائرات سوفيتية الصنع من جيل الخمسينات والمصممة للعمل بإسلوب معين، لتواجه عدواً محدداً، لكن في مسرح سيناء كانت لها خصوصية، فالرادارات الإسرائيلية تراقب التحركات والتدريبات التي تقوم بها طائرات القوات الجوية بدقة حتى في العمق، مما يعني أنه لكي تحقق مفاجأة للعدو يجب الطيران على ارتفاع منخفض جداً لتفادي الكشف المبكر بواسطة رادارت الإنذار المعادية بعيدة المدى.

ومن المعروف أن معدل استهلاك الوقود يقل كلما زاد الارتفاع ويزيد كلما قل الارتفاع، وكذلك يزيد معدل الاستهلاك كلما زادت حمولة الطائرات، مما قلل من مدى عمل طائراتنا، التي تعاني في الأصل من قصر مدة الطيران بالنسبة للطائرات الأمريكية في إسرائيل، والتي لا تزيد عن 40٪ من مدى الطائرات المعادية.

وهناك عوامل أخرى حاسمة بالنسبة لتسليح وتجهيز الطائرات، فطائرات العدو ومعظمها (فانتوم - ميراج - سكاى هوك) مجهزة برادارات للبحث والكشف

عن الأهداف الجوية، إلى جانب محطات الكشف الراداري والتوجيه الأرضية، بعكس الطائرات (ميح - 17، ميج - 21، السوخوي - 7، تي يو - 16، تي يو - 28)، التي من المفترض خلال عملها أن تكون خارج التغطية الرادارية لمحطات الرادار المصرية، ومن المعروف أن عمل الطائرات بدون تغطية رادارية صديقة تقلل من الكفاءة القتالية للطائرات تصل إلى النصف، حيث لا يعلم الطيار شيئاً عن الموقف الجوي المعادي، وما إذا كانت طائرات العدو اكتشفته أو بالفعل خلفه وتشكل خطراً عليه.

وبالنسبة إلى أجهزة التنشين، فلا مقارنة آنذاك بين دقة الأجهزة السوفيتية الصنع والأجهزة الأمريكية، وقد قام الطيارون المصريون بالتغلب عليها من خلال التدريب الشاق حتى اكتسبوا خبرة التنشين وإصابة الأهداف، أما بالنسبة إلى التسليح، فتستطيع الطائرات الأمريكية حمل وزن من القنابل أضعاف ما كانت تحمله طائراتنا، مما يعني وجوب تكرار الطلعات أو استخدام عدد أكبر من الطائرات، وبالتالي الطيارون لتدمير الهدف.

وبالنسبة للتسليح المخصص للهجوم الجوي جو/ جو، فكانت الصواريخ الأمريكية يمكنها الاشتباك مع طائراتنا في الجو من جميع الاتجاهات وعلى مدى تزيد عن 10 كم، بعكس الصواريخ السوفيتية التي لا يمكن إطلاقها إلا من خلف الطائرة المعادية، ويحتاج الطيار إلى المناورة العنيفة للوصول خلف الطائرة المعادية لإطلاق الصاروخ، من مدى لا يتعدى 1,5 - 2 كم.

كان التخطيط والذي أقل ما يوصف به أنه باهر وفق المصادر الأجنبية والإسرائيلية نفسها، هذا التخطيط البارح كان يجب عليه مراعاة حمولة ومدى وسرعة كل طائرة ومكان انطلاقها والهدف المتجه له، بحيث تكون كل الطائرات فوق أهدافها في وقت واحد، وهذا التخطيط تم بالورقة والقلم والحسابات الفنية الدقيقة التي قام بها نخبة من ملاحي القوات الجوية.

**أهداف الضربة الجوية الأولى:** تم تحديد 5 مطارات رئيسية مُعادية في سيناء للهجوم عليها، وهي (مطار رأس نصراني (شرم الشيخ)، ومطار المليز، ومطار بيرتمادا (وسط سيناء)، والعريش، ورأس النقب (شمال طابا)، وجاء اختيار هذه المطارات

تحديدًا لأهميتها القصوى للعدو، وأيضًا لأنها في مدى طيران مقاتلاتنا القاذفة، وكان لا بد من شلها وحرمان العدو من التأثير على قواتنا أثناء عبور القناة، وبالطبع يسبق قذف تلك المطارات قذف الدفاعات الجوية التي تدافع عن هذه المطارات.

من أهم الأهداف ذات الأولوية، هي تدمير مراكز القيادة والسيطرة، حيث إن تدميرها في التوقيت نفسه يحرم العدو من السيطرة على قواته، وكذلك عدم جدوى التحول إلى مراكز القيادة التبادلية والفرعية، بمعنى؛ أنه حتى في حالة توفر قوات للعدو فهي لا تدري بما يحدث، وإلى أين تتجه، وغير ملزمة بالموقف التعبوي والتكتيكي، ومن أهم هذه المراكز، مركز القيادة والسيطرة الرئيسي في منطقة أم مرجم، مركز القيادة التبادلي في منطقة أم محسة، مركز قيادة فرعي شمالي في منطقة بالوظة، مركز قيادة فرعي أوسط في منطقة الطاسة، ومركز قيادة فرعي جنوبي في ممر متلا.

كما شملت أهداف الضربة الأولى ذات الأولوية مواقع رادار الكشف والإنذار بعيدة المدى، ومواقع الإعاقة والتشويش الإلكترونية، نظرًا لتأثيرها الشديد على أعمال قتال القوات الجوية في أثناء تنفيذ مهامها، سواءً بالكشف المبكر لطائراتنا فور إقلاعها وتوجيه المقاتلات الاعتراضية الإسرائيلية إليها، حيث توفر زمن إنذار كبير نسبيًا، وبالتالي تحبط مهام طائراتنا، وبالنسبة لمواقع الإعاقة والتشويش الإلكترونية، فإن لها تأثيرًا شديدًا على الاتصالات اللاسلكية بين الطائرات بعضها البعض، وبين الطائرات ومراكز التوجيه الراداري الأرضي المصرية، ومن أهم تلك المواقع، موقع الإعاقة والتشويش والحرب الإلكترونية المتمركز فوق جبل أم خشيب، وهو يستطيع رصد الاتصالات اللاسلكية المصرية حتى الدلتا والتشويش أو التنصت عليها بشكل مستمر.

**أنساق القوات الجوية المشاركة في الضربة الجوية:** تتشكل الضربة الجوية من عدة أنساق (موجات)، تتكون كل منها من طائرات مقاتلة قاذفة لقذف الأهداف المحددة، تصاحبها طائرات مقاتلة لحمايتها من اعتراض طائرات العدو لها أثناء خط السير وحتى الوصول للهدف، وتعمل بأسلوب الحماية المباشرة (تطير بجانب

الطائرات التي تحمل القنابل) وأسلوب تنظيف المجال (مقاتلات تسبق التشكيل بزمن 3-5 دقيقة للاشتباك مع الطائرات المعادية).

وقد تكونت أنساق الضربة الجوية كالآتي:

■ نسق المقدمة: كان بقوة 90 طائرة مقاتلة ومقاتلة قاذفة وقاذفات ثقيلة بغرض تدمير وشل فاعلية مواقع الدفاع الجوي، وإصابة الممرات لمنع إقلاع الطائرات المعادية.

■ النسق الضارب (القوة الضاربة): بقوة 90 طائرة مقاتلة ومقاتلة قاذفة وقاذفات ثقيلة بغرض تدمير/ شل المطارات ومراكز الإعاقة والحرب الإلكترونية، ومواقع كتائب المدفعية بعيدة المدى.

■ نسق التأمين: بقوة 40 طائرة كلها طائرات مقاتلة لمنع العدو الجوي من مطاردة التشكيلات الجوية التي نفذت الهجوم الجوي أثناء عودتها للقواعد والمطارات المصرية، وتستمر في تنفيذ مهام الحماية الجوية من أوضاع الاستعداد الأرضي والمظلات الجوية في المناطق المتوقعة لأقتراب طائرات العدو، وتستمر الطائرات في أوضاعها حتى يتم هبوط الطائرات ودخولها في الدشم المخصصة لها وإعادة تذييرها وتموينها، حيث تكون الطائرات أثناء عودتها ونزولها وتذييرها في أضعف أوضاعها.

**أعمال قتال القوات الجوية في حرب أكتوبر عام 1973: ففي يوم الجمعة 5 أكتوبر 1973 استدعى قائد القوات الجوية المصرية اللواء طيار محمد حسني مبارك قادة القوات الجوية المصرية في اجتماع عاجل وسري جداً، وبحضور كل من رئيس أركان القوات الجوية اللواء طيار/ محمد نبيه المسيري ورئيس شعبة العمليات اللواء طيار/ صلاح المناوي، وقادة الألوية الجوية، وأخبرهم بموعد الحرب وأنها ستبدأ باكريوم السبت 6 أكتوبر 1973 الساعة 2 ظهراً.**

وألقي عليهم التلقين النهائي للعملية الهجومية الجوية المخطط لها، وشدد على سرية الموعد وأخبرهم بعدم الإفصاح عن الموعد لأحد على الإطلاق إلا من خلال جدول معين لتبليغ كل قائد سرب، حفاظاً على السرية لآخر لحظة ثم

اتجه القادة للتوقيع على خرائط العمليات الخاصة بكل لواء جوي، وقد حضر هذا الاجتماع التاريخي قادة الألوية الجوية وقتها وتشمل كلاً من:

- تحسين صايمة: قائد اللواء الجوي مقاتلات ميغ 21.
- نبيل شكري: قائد اللواء الجوي مقاتلات ميغ 21.
- أحمد نصر: قائد اللواء الجوي رقم 104 مقاتلات ميغ 21 دفاع جوي (قائد معركة المنصورة الجوية / قائد القوات الجوية الأسبق).
- عادل نصر: قائد اللواء الجوي مقاتلات ميغ 21 دفاع جوي.
- فاروق عليش: قائد اللواء الجوي مقاتلات قاذفة سوخوي - 7.
- حسن عباس: قائد اللواء الجوي مقاتلات قاذفة ميغ 17.
- نبيل كامل: قائد فرقة الهليكوبتر، وعدد آخر من قادة الألوية الجوية.

وفي الوقت المحدد لبدء الضربة الجوية، أقلعت جميع الطائرات المشاركة في الضربة الجوية، من مختلف القواعد الجوية والمطارات في توقيتات مختلفة حسب بعدها من خط القناة، ولكنها عبرت خط القناة كلها في وقت واحد على ارتفاعات منخفضة جداً بعد ضرب مركز القيادة الإسرائيلي الرئيسي في منطقة أم مرجم، وعن طريق حسابات ملاحية دقيقة جداً محددة من قبل، ومسارات واتجاهات محددة لضمان عبور كل الطائرات من كل المطارات في وقت واحد لتحقيق المفاجأة الكاملة للعدو، وتنسيق كامل مع الدفاع الجوي المصري وسلاح المدفعية لتلافي خط مرور القصف المدفعي لأهداف العدو، نظراً لطيران الطائرات على ارتفاع منخفض.

تم استخدام كل طائرات المتاحة من طراز «ميغ - 17»، و«ميغ - 21»، و«سوخوي - 7»، وقاذفات ثقيلة من نوع «تي يو - 4»، و«اليوشن - 28»، (قاذفة خفيفة) في الضربة، التي تركزت على الأهداف الإسرائيلية الحيوية في عمق سيناء.

وقد حققت قواتنا الجوية نجاحاً كبيراً في توجيه هذه الضربة، وما حققته فيها من نتائج بأقل الخسائر التي وصلت في الطائرات إلى خمس طائرات فقط، أي أقل من 2٪، من إجمالي 220 طائرة، وهي نسبة من الخسائر أقل كثيراً جداً مما كان متوقعاً.

ومن ثم فقد تم تحقيق المفاجأة بشكل تام رغم كل التقدم التكنولوجي في الجانب الآخر، ورغم الدعم الوفير من أقوى دول العالم لهم.

**وكانت نتائج الضربة:** تدمير مطارات المليز وتمادا ورأس نصراني، تدمير عشرة مواقع صواريخ أرض جو طراز هوك، تدمير مواقع مدفعية بعيدة المدى، تدمير ثلاثة مواقع رادار ومراكز توجيه وإنذار، تدمير محطتي أم خشيب وأم مرجم للإعاقة والشوشرة في سيناء، تدمير ثلاث مناطق شئون إدارية، وإعطاب نقطة خط بارليف الحصينة القوية شرق بورفؤاد.

وكان من المقرر القيام بضربة جوية ثانية ضد العدو يوم السادس من أكتوبر قبل الغروب، ولكن نظراً لنجاح الضربة الأولى في تحقيق كل المهام التي أسندت إلى القوات الجوية لذا قررت القيادة العامة إلغاء الضربة الثانية، وقد اضطرت القيادة الإسرائيلية الجنوبية في سيناء إلى استخدام مركز القيادة الخلفي بعد ضرب المركز الرئيسي في أم مرجم، كما أصبح مركز الإعاقة والشوشرة في العريش هو المركز الوحيد المتبقي لإسرائيل في سيناء بعد تدمير مركز الإعاقة والشوشرة في أم خشيب.

اشترك في هذه الضربة الجوية الأولى السرب العراقي (20 طائرة) الذي وصل من العراق في أول عام 1973 على طائرات من طراز (هوك هانتر) المقاتلة، وقد انطلق هذا السرب من مطار قويسنا حيث كان تمركه في بداية الحرب، وضرب مواقع صواريخ دفاع جوي هوك وموقع مدفعية ميدان، وأبلى بلاءً حسناً.

استمرت الضربة الجوية المركزة حوالي 30 دقيقة تقريباً من وقت عبور خط القناة في اتجاه الأهداف داخل سيناء وحتى عبور القناة غرباً، ولم تواجه الطائرات المصرية المهاجمة أي مقاومة أو إعاقة تذكر من الطيران الإسرائيلي المعادي، إلا من مواجهات قليلة مع الدفاع الجوي المعادي في مواقع أخرى نتج عنها سقوط بعض الطائرات، منها طائرة الشهيد النقيب الطيار «عاطف السادات»، شقيق الرئيس أنور السادات فوق مطار المليز.

وفي حوالي الساعة 4 بعد الظهر تقريباً (أول يوم عمليات) انطلقت تشكيلات من طائرات الهليكوبتر من نوع مي - 8 حوالي 70 هليكوبتر من الفرقة 119 حاملة معها

عناصر من قوات الصاعقة المصرية بكل معداتهم وأسلحتهم واحتياجاتهم وقامت أسراب الهليكوبتر بنجاح بإنزال هذه القوات الخاصة خلف خطوط العدو في داخل سيناء حسب الخطة.

من هذه المناطق داخل سيناء، منطقة وادي سدر، وقلعة الجندي، ومنطقة الرويسات، وسهل الطينة، وأبورديس، وجبال بركة جنوب العريش، ومنطقة التمادا، والطريق الشمالي خلف خطوط العدو لإعاقة تقدم قوات العدو واحتياطياته البرية في سيناء واصطياد الطائرات المعادية التي تخرج من بعض المطارات بصواريخ سام 7 الخفيفة والقيام بعمليات الاستطلاع خلف خطوط العدو.<sup>(10)</sup>

كما هاجمت الهليكوبترات بالصواريخ والمدافع مستودعات البترول في منطقة بلاعيم في خليج السويس بمساعدة المجموعة 39 قتال بقيادة الشهيد العميد إبراهيم الرفاعي، وكانت الخسائر في الهليكوبتر أثناء عودتها من مهامها أو أثناء إنزال القوات في أول يوم للحرب كبيرة جدًا حوالي (40%) نظرًا لانطلاقها بدون حماية جوية وقبل غروب الشمس، ولقد كان في الخطة الأصلية خروج الهليكوبتر في حماية طائرات الضربة الجوية الثانية والتي ألغيت، ولهذا خرج الهليكوبتر وحده بدون حماية جوية.

لقد أثبتت مجريات المواجهات الجوية قدرة المصريين على كسر شوكة «الجيش الذي لا يقهر»، وقطع ذراعه الطويلة التي كان يتباهى بها. وقد أجبر انتصار الجيش المصري العالم على احترام وتقدير المقاتل المصري، والتقدير الكامل لمصر سياسيًا على المستوى الإقليمي والدولي، والذي انعكس فيما بعد على مبادرة السلام، واستعادة سيناء.

### 3. الدفاع الجوي:

نجحت قوات الدفاع الجوي في بناء نفسها خلال خمسة أعوام منذ إنشائها في الأول من فبراير 1968 حتى حرب أكتوبر 1973، ولقد شهدت هذه الفترة الكثير من الإجراءات والأعمال في جميع المجالات، مثل: إعادة التنظيم والتسليح والتدريب، وإنشاء التحصينات، ثم بناء حائط الصواريخ على الجبهة بطول قناة السويس، وجدير بالذكر أنه قد تم تنفيذ أغلب هذه الإجراءات والأعمال في ظل هجمات العدو الجوية التي استمرت منذ حرب 1967، وحتى وقف إطلاق النار في 8 أغسطس 1970.

وقد دخلت قوات الدفاع الجوي حرب أكتوبر 1973 وهي على مستوى عال من الكفاءة القتالية والتدريب القتالي، وكانت فترة حرب الاستنزاف بمثابة المدرسة التي تعلمت فيها قوات الدفاع الجوي جميع فنون القتال، وعقب حرب الاستنزاف استمرت قوات الدفاع الجوي في أعمال التسليح والتدريب ورفع الكفاءة تمهيداً للعملية الهجومية التي كانت تستعد لها القوات المسلحة المصرية.

نبذة عن القوات الجوية الإسرائيلية في حرب أكتوبر 1973: طورت إسرائيل قواتها الجوية عقب حرب يونيو 1967، وأصبحت تمتلك مجموعة من المقاتلات والمقاتلات القاذفة المتطورة، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الأول التي تحصل منه إسرائيل على طائراتها وعتادها العسكري الجوي بكل مكوناته، وبحلول أكتوبر 1973 كانت القوة الجوية الإسرائيلية تضم ما بين (470-500) طائرة حربية (بحسب موقع غلوبال سيكيوريتي الأمريكي).

وبالرغم من أن القوات الجوية الإسرائيلية كانت السبب الرئيسي في هزيمة الجيش المصري في حرب يونيو 1967، إلا أنها استمرت عقب هذه الحرب وطوال مراحل الصراع المسلح مع القوات المصرية خلال الفترة من عام 1967 حتى عام 1973 في تطوير ما لديها من طائرات وأسلحة ووسائل حرب إلكترونية، كما استمرت في زيادة الكم والكيف في طائرات القتال بأنواعها.

قامت إسرائيل باستخدام هذه الأسلحة الحديثة في أعمال قتال حقيقية ضد الجبهة المصرية وفي العمق المصري لعدة أغراض، كان منها بالتأكيد التدريب على استخدام الطائرات والأسلحة الحديثة، وكذا ردع القوات المصرية عن التفكير في أي أعمال هجومية. واستمرت إسرائيل على قناعة بأنها تملك الذراع الطويلة القادرة على تحقيق مهامها على الجبهة وفي العمق المصري حتى أفاقت على صدمة الدفاع الجوي لها في حرب 1973.

التخطيط لدور قوات الدفاع الجوي في حرب أكتوبر 1973<sup>(11)</sup> كانت هناك عدد من الحقائق لا بد من وضعها في الاعتبار لتلافي أي ثغرات محتملة بين التخطيط والتنفيذ وكانت هذه الحقائق كالاتي:

- أن قوات الدفاع الجوي ستواجه القوات الجوية الإسرائيلية وهي قوة الردع الرئيسية لدى العدو.
- أن مسرح العمليات لقوات الدفاع الجوي لا يقتصر فقط على جبهة قناة السويس وسيناء، ولكنه يمتد ليشمل كل رقعة للأرض المصرية.
- حالة نجاح العدو في تدمير وسائل العبور من كباري ومعايير فإن ذلك يعني فشل العملية بالكامل.
- الحرب الحديثة تستهلك حجمًا هائلًا من المعدات والأسلحة والذخائر وقطع الغيار مما يستلزم الاحتفاظ باحتياطيات جاهزة على أنساق لدفعها في الوقت المناسب لمواقع القتال.

وفي مواجهة هذه الحقائق أمكن لجهاز التخطيط بقوات الدفاع الجوي بالتنسيق مع الأجهزة المناظرة بالقيادة العامة للقوات المسلحة على الالتزام بعاملين، أولهما: الإصرار على إحراز المفاجأة وحرمان العدو من التمتع بمزايا توجيه الضربة الأولى، وكانت قوات الدفاع الجوي أحد العوامل الرئيسية التي حققت للقوات المسلحة المصرية المفاجأة الكاملة للعدو وقواته الجوية واكتشاف نواياه ومنعته من استطلاع قواتنا، مما ساعد على تحقيق المفاجأة. وثانيهما: أن يتم التخطيط على أساس أن يتم الهجوم المصري على طول مواجهة القناة مع عمل القوات الخاصة

على مسافة 50 كم شرق القناة، بما يحقق إرغام العدو على توزيع ضرباته الجوية على العديد من المواقع ويضعفها بدلاً من تركيزها.

كما تم وضع خطة للخداع بواسطة قوات الدفاع الجوي (لا تتعارض مع خطة الخداع العامة للقوات المسلحة وتتوافق معها) وكان الخداع على مستوى قوات الدفاع الجوي من مستوى قيادة القوات حتى مستوى الوحدات الفرعية والفرعية الصغرى، وبعض إجراءات الخطة كانت إنشاء مواقع هيكلية، والمناورة بالترددات أو المناورة بالوحدات، وكذا أعمال الخداع الإلكتروني.

كان من أهم موضوعات التخطيط هو تنظيم التعاون على كافة المستويات بدءاً من تنظيم التعاون بين قيادة القوات مع الأفرع الرئيسية والجيوش الميدانية حتى مستوى الكتيبة مع القوات الجاري وقياتها، وأيضاً تنظيم التعاون مع القوات البحرية والقوات الجوية، ولعل أبرز وأعدت موضوعات تنظيم التعاون كان بين قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية والذي تم التخطيط له بكل كفاءة لتحقيق الأهداف الآتية:

- تنسيق أعمال قتال قوات الدفاع الجوي ومقاتلات القوات الجوية (المكلفة بمهام صد طائرات العدو والجوي خارج مناطق تدمير وسائل الدفاع الجوي) بما يحقق الاستخدام الأمثل لقدرات كل منها بغرض تحقيق المهمة المشتركة، وهي تدمير القوات الجوية المعادية، ومنعها من الوصول إلى أهدافها ومن استخدام أسلحة الهجوم الجوي.

- توفير الإنذار الجوي في الوقت المناسب لجميع القواعد الجوية والمطارات وتأمين أعمال توجيه المقاتلات لاعتراض الطائرات المعادية.

وبانتهاء أعمال التخطيط للعملية الهجومية تركزت الجهود على متابعة خطة إعداد القوات وإدخال التعديلات اللازمة عليها بما يتماشى مع متطلبات الخطة الفعلية، كما تم إعادة النظر في خطة التدريب بما يكفل تدريب كل وحدة على مهامها في العمليات، وشكلت لجان من قيادة القوات للمرور على التشكيلات والوحدات والوحدات الفرعية للمراجعة وتقديم المعاونة وحل المشاكل على

الطبيعة. وهكذا أصبحت قوات الدفاع الجوي على أهبة الاستعداد لتنفيذ مهامها في معركة العبور في حرب أكتوبر 1973.

**مهام قوات الدفاع الجوي في حرب أكتوبر 1973:** حيث تحددت في قيام قوات الدفاع الجوي بالتعاون مع الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والجيوش الميدانية وإدارة الحرب الإلكترونية وباقي أجهزة القيادة العامة بالمهام الآتية:

- استطلاع واكتشاف طائرات العدو الجوي منذ إقلاعها مطاراتها وعلى طول خطوط سيرها.
- إنذار القوات المسلحة والعناصر المشتركة في صد الهجمات الجوية المعادية عن الأهداف الجوية، وعن اتجاهات وطرق اقترابها من خلال مراكز القيادة المشتركة مع القوات الجوية والحرب الإلكترونية.
- توفير الدفاع الجوي للتجميعات الرئيسية للجيوش الميدانية في مناطق تمركزها وأثناء تحركها لتنفيذ مهامها القتالية.
- توفير الدفاع الجوي عن قطاعات العبور على امتداد قناة السويس ومنع العدو الجوي من الوصول إليها وتدميره أو منعه من تنفيذ مهامه.
- توفير الدفاع الجوي عن الأهداف الحيوية الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية على رقعة الدولة بالكامل، وذلك بتدمير طائرات العدو على طرق اقترابها وقبل وصولها إلى خطوط إطلاق أسلحة الهجوم الجوي.
- منع العدو الجوي وطائراته المجهزة إلكترونياً من استطلاع قواتنا بتدمير طائراته المجهزة لذلك ومنعها من تنفيذ مهامها.
- تنفيذ انتقالات بكتائب الصواريخ لاستمرار توفير الوقاية للقوات فور عبورها شرق القناة.

**الضوابط والمحددات المؤثرة على خطة الدفاع الجوي لحرب أكتوبر 1973:**

وتمثلت في عدة عوامل:

- مواجهة العدائيات الجوية المتوقعة بتجميعات قوية متماسكة ومتكاملة من مختلف عناصر الدفاع الجوي.

- عدم إجراء أي مناورة لقوات ووسائل الدفاع الجوي إلا في آخر وقت ممكن قبل بدء العملية.
- تطبيق مبدأ الحشد في اتجاه المجهود الرئيسي باستخدام كل عناصر الدفاع الجوي ذاتية الحركة، وجزء لا يقل عن حوالي النصف من كتائب الصواريخ، وبحوالي ثلث عناصر المدفعية المضادة للطائرات والصواريخ المحمولة على الكتف.
- المحافظة على سرية ترددات الأسلحة الجديدة ومنع إشعاعها إلا مع بدء العملية.
- التركيز على حماية المعابر لتوفير قدرات صدٍ تحقق نسبة مقارنة لا تقل عن 1:1 (قدرة صد ضد كل طائرة) بما يضمن منع طائرات العدو بالكامل من تنفيذ مهامها ضد المعابر.
- انتقال حوالي نصف كتائب الصواريخ إلى مواقع شرق القناة عقب عبور الأنساق الثانية من الجيوش الميدانية.
- الاحتفاظ باحتياطي من عناصر الصواريخ المضادة للطائرات يمكن له تدعيم الدفاع عن الجبهة في خلال ست ساعات، بالإضافة إلى احتياطي بعيد يمكن له الوصول للاشتراك في القتال خلال 1-2 يوم من إنذاره بالتحرك.
- إنشاء حقل راداري مستتر في الاتجاهات التي يحتمل فيها تقلص الحقل الرئيسي.
- السيطرة الكاملة على الإشعاع الراداري وعدم الإشعاع إلا بأوامر من المستوى الأعلى وتنسيق كامل بين جميع عناصر المنظومة.
- تحقيق تنظيم تعاون وثيق مع القوات الجوية بتوفير الدفاع الجوي عن المطارات المتقدمة عند إعادة تمركز طائراتنا بها، والسيطرة على أعمال قتال المقاتلات من مراكز مشتركة بين القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي.

#### وبخصوص سير أعمال القتال اعتباراً من ساعة 14:00 يوم 6 أكتوبر 1973:

فقد مرت أعمال قتال الدفاع الجوي بعدة مراحل، امتدت المرحلة الأولى من 6-9 أكتوبر 1973، وهي تمثل الأيام الأولى للعملية الهجومية التي يتم فيها اقتحام قناة السويس وإنشاء رءوس الكباري على الضفة الشرقية للقناة وتعزيزها.

ففي يوم 6 أكتوبر، قام العدو بأول رد فعل لعبور قواتنا بتوجيه ضربة جوية بدأت الساعة الثانية وأربعين دقيقة (ساعة 14:40) وقامت بمهاجمة القوات

القائمة بالعبور واقترب الطائرات على ارتفاعات منخفضة بقوة حوالي (90) طائرة. وقد استخدم العدو أعمال الإعاقة الإلكترونية، ولكنها لم تكن مؤثرة بسبب تدمير مراكز الإعاقة الإلكترونية الأرضية في سيناء بواسطة قواتنا الجوية في الضربة الأولى، واعتمد العدو على مصادر الإعاقة من مستودعات الإعاقة المحمولة جواً بالطائرات، ولكنها لم تؤثر على أعمال قتال قواتنا إلا بنسبة ضئيلة بسبب مستوى التدريب العالي على أسلوب التغلب على أعمال الإعاقة، وبسبب الإجراءات الإلكترونية المضادة من قواتنا.

ووفقاً للواء الطيار محمد زكي عكاشة، ففي ليلة 6/7 أكتوبر قام العدو ليلاً بهجمات مضادة نجحت قواتنا في صدها عدا حالتين نجح العدو في الوصول بدباباته إلى شاطئ القناة وتدمير بعض المعديات.. العدو يقاتل بشراسة قبل الصباح استطاعت قواتنا بهجوم مضاد تدمير دبابات العدو وإجباره على الانسحاب شرقاً.. تمكن المهندسون المصريون من إصلاح الكباري التي تعطلت.. قامت 3 طائرة هليكوبترمي 8. بمهاجمة مناطق البترول في بلاعيم، فأشعلت بها حرائق هائلة وتمكن العدو من إسقاط طائرة منها وتم أسر طاقمها.. 2 طائرة قاذفة ت-يو 16 تقذف بالصواريخ محطات رادار وإنذار للعدو شرق خليج السويس.. دباباتنا تنضم إلى قوات المشاة بعد أن قاتلت بمفردها 8 ساعات.. فرق المشاة تندفع لتعمق رءوس الكباري إلى 6 - 8 كم شرقاً.. القوات البحرية تقوم بمهاجمة أهداف على ساحل سيناء بقصفات مركزة من المدمرات. وتقوم بتلغيم الشاطئ الشرقي لخليج السويس. ونتيجة لهذا غرقت ناقلة البترول سيراس (46 ألف طن والناقلة باترا 2000 طن). وتوقفت السفن الإسرائيلية. كانت خسائرنا في اليوم الأول مذهلة من حيث انخفاضها وبما لا يخطر على بال صديق أو عدو.. فبعد التقدير السوفيتي الذي كان يؤكد خسارة 30% من حجم القوات في العبور أسفرت الأحداث عن فقد 10 طائرات - 20 دبابة - 280 شهيد<sup>(12)</sup>

ركز العدو هجماته الجوية على المعابر والقوات القائمة بالعبور مما عرض طائراته لوسائل الدفاع الجوي التي تمكنت من تنفيذ مهامها وقد تم تدمير (15) طائرة للعدو. وهكذا استمرت المعارك خلال الساعات التالية بقيام العدو الجوي

بدفع طائراته على طول الجبهة لتدمير قواتنا البرية والمعابر، ولكنه فشل في جميع محاولاته نتيجة صمود وسائل الدفاع الجوي. وبعد توقف الهجمات الجوية المعادية في حوالي الساعة الخامسة مساءً تم تحليل نتائج أعمال القتال والذي أظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن اتساع المواجهة ونجاح المفاجأة سبب ارتباكاً شديداً لسلاح الجوي الإسرائيلي.

استمرت الجهود خلال الساعات المتبقية من اليوم لاستكمال خطة الدفاع الجوي عن القوات والمعابر ومتابعة انتقالات العناصر المقرر انتقالها لاحتلال مواقعها الجديدة للاستمرار في توفير الوقاية عن القوات شرق القناة، كما استمرت خطة الخداع، ثم تنفيذ خطة استعادة الكفاءة للوحدات التي تم إصابتها، واستعواض المعدات التي تم تدميرها استعداداً لصد الهجمات الجوية المنتظرة صباح اليوم التالي.

وفي الصباح الباكر يوم 7 أكتوبر حاول العدو تنفيذ ضربة جوية ضد القواعد والمطارات المصرية ليكرما فعله في حرب يونيو 1967، وقام بالاقتراب على ارتفاعات منخفضة جداً لمهاجمة عدد من القواعد الجوية الرئيسية في الدلتا والوجه القبلي والبحر الأحمر.

لم تتمكن أجهزة الرادار من اكتشاف أهداف الهجمة مبكراً بسبب اقترابها من اتجاهات مستترة بالجبال والهيئات الطبيعية، ونجحت شبكة المراقبة الجوية بالنظر في إنذار عناصر الصواريخ والمدفعية في آخر وقت مناسب يسمح لها بالاشتباك مع طائرات الهجمة قبل إطلاق أسلحة الهجوم الجوي.

وقد شهد يوم 7 أكتوبر معارك جوية عنيفة اشتركت فيها أعداد كبيرة من الطائرات المصرية والإسرائيلية ولم يقتصر عمل القوات الجوية على حماية القوات البرية، بل قامت بمعاونة قوات الدفاع الجوي في اصطيد بعض طائرات الهجمات الجوية قبل دخولها مناطق تدمير الصواريخ. وتم تنفيذ الانتقالات المخططة لكثائب الصواريخ لتحتل مواقعها على مسافة 1-3 كم غرب القناة لتحقيق الوقاية لقوات نسق أول الجيوش الميدانية في مواقعها شرق القناة.

لقد حدث ما كان متوقعًا، ففي صباح 7 أكتوبر هاجمت طائرات العدو في وقت واحد القواعد والمطارات في الدلتا وحتى بني سويف جنوبًا. لكنها لم تنجح في الوصول إلا لقاعدة المنصورة وجناكليس وطنطا وبني سويف، وتمكن الهجوم الإسرائيلي من إغلاق قاعدة طنطا فقط، أما القواعد الثلاث الأخرى فقد فشل فيها تمامًا. في قطاع المنصورة استطاعت مقاتلات اللواء الجوي 104 اعتراض الطائرات الإسرائيلية على بعد 30 كم من القاعدة. كانت قوة العدو 4 رف (16 طائرة) نجح رف منها في الإفلات من مقاتلاتنا. لكن الدفاع الجوي (ستريللا) أسقط طائرة فانتوم بجوار المطار وسقطت قنابل التشكيل في أماكن غير مؤثرة.<sup>(13)</sup>

في قاعدة بني سويف كانت المظلة الجوية من اللواء الجوي 111 على اتجاه الاقتراب المتوقع. وتم اكتشاف طائرات العدو وتوجيه المظلة عليها لكن في توقيت متأخر فلحقت بها وهي تقترب من القاعدة، وارتبك التشكيل الإسرائيلي حين اكتشف أن خلفه مظلة جوية تطارده فألقى قنابله وفر هاربًا من الاشتباك.

وخلال يومي 7، 8 أكتوبر حاولت القوات الجوية الإسرائيلية تنفيذ مهامها في قصف القوات البرية والمعابر ووسائل الدفاع الجوي والمطارات ولكنها لم تنجح، بل تكبدت خسائر كبيرة، ففي صباح يوم 8 أكتوبر عاد رئيس الأركان ديفيد اليعازر إلى مكتبه واطلع على تقارير القتال واكتشف أن خسائر قواته بلغت (44) طائرة.<sup>(14)</sup>

خلال يومي 8 و9 أكتوبر كرر الطيران الإسرائيلي محاولاته، بعد أن ضاعف من عدد الطائرات وخصص منها جزءًا للحماية (اعتراض المقاتلات المصرية) وجزءًا آخر لتدمير مواقع الرادار، وجزءًا ثالثًا لإسكات مواقع الصواريخ والمدفعية التي تدافع عن المعابر والقواعد الجوية والمطارات، ولكن كل هذه المحاولات حققت نتائجها بنسبة لا تزيد عن 20٪، وتم استعادة أوضاع القوات بعد الخسائر. وكانت خسائر إسرائيل من الطائرات حتى نهاية يوم 9 أكتوبر لا تقل في معظم التقديرات عن 50-60 طائرة.

واستمرت قوات الدفاع الجوي في توفير الوقاية الكاملة للقوات شرق القناة وغربها، وكذلك للقواعد الجوية والمطارات المتقدمة، وعن الأهداف الحيوية في

عمق الدولة، ومع نهاية يوم 9 أكتوبر كانت القوات المسلحة قد أعلنت تنفيذ مهمتها المباشرة وتستعد لتنفيذ المهام التالية.

**المرحلة الثانية: الوقفة التعبوية 10-13 أكتوبر:** بعد أن أتمت الأنساق الأولى للجيش الميدانية تحقيق مهمتها المباشرة شرق القناة توقفت القوات لمدة (4) أيام من 10-13 أكتوبر، حيث تحولت لتعزيز الخط المستولى عليه وتأمين رءوس الكباري والمعابر على قناة السويس.

استمر السلاح الجوي الإسرائيلي في أعمال القصف المتتالي للقوات والمعابر بأعداد كبيرة من الطائرات وبصفة شبه مستمرة محاولاً إيقاع أكبر خسائر بها لتدميرها، كما قام بعدة محاولات لمهاجمة بعض القواعد الجوية والمطارات بهدف إحداث خسائر بالقوات الجوية المصرية. وبلغ إجمالي الطلعات الجوية خلال الوقفة التعبوية حوالي 1000 طلعة طائرة، وأمكن إسقاط (41) طائرة بواسطة وسائل الدفاع الجوي ومقاتلات قواتنا الجوية.

**أما المرحلة الثالثة فقد بدأت يوم 14 أكتوبر 73:** وارتبطت أساساً بتطوير الهجوم في اتجاه الشرق. حيث واجهت القوات المصرية مقاومة شديدة من قوات العدو، لا سيما في قطاع الجيش الثاني الميداني. حيث نجحت القوات الإسرائيلية في دفع مفرزة مدرعة في اتجاه الجانب الأيمن للجيش الثاني تمكنت من عبور القناة يوم 16 أكتوبر وكانت بداية الثغرة. وبدأت الدبابات الإسرائيلية أول أعمال قتالها غرب القناة بمهاجمة كتائب الصواريخ، كل كتيبة بعدد من 7-10 دبابة تطلق نيرانها من مسافة 1 كم.

ومن ثم بدأت قوات الدفاع الجوي سلسلة من إجراءات الإخلاء للكتائب المصابة، وإعادة التمرکز للكتائب الصالحة لإبعادها عن مرمى أسلحة العدو البري، وكان على قوات الدفاع الجوي أن تعدل من أوضاع القوات، وتستعيد موقف وحداتها وألا تسمح للعدو مهما كانت الظروف أن يحدث ثغرة في حائط الصواريخ، وهذا ما عبر عنه قائد قوات الدفاع الجوي في حينه بقوله: (لن نسمح للعدو أن يشق

حائط الصواريخ أو يحدث شرخاً فيه، ولكننا سنقبل أن يتقوس هذا الحائط قليلاً ليحتوي الجيب الإسرائيلي داخله).

وخلال المرحلتين الأولى والثانية فقد ركز السلاح الجوي الإسرائيلي في الأيام الأولى للقتال على توجيه ضرباته إلى المعابر والقوات القائمة بالعبور، مما أعطى فرصة ذهبية لقوات الدفاع الجوي المصري لإحداث خسائر جسيمة في طائراته. كما حاول العدو الجوي الإسرائيلي شن ضربات جوية مركزة على القواعد الجوية والمطارات في العمق المصري لكنه فشل في تحقيق أهدافه، ونجحت قوات الدفاع الجوي بالتعاون مع المقاتلات في صد هذه الهجمات. كذلك ركز السلاح الجوي الإسرائيلي الهجوم على قطاع بورسعيد وتصدت له وسائل الدفاع الجوي وأسقطت له العديد من الطائرات.

ولم يتمكن السلاح الجوي الإسرائيلي في تحقيق المفاجأة عند اقترابه على ارتفاعات منخفضة ومنخفضة جداً، بسبب يقظة شبكات المراقبة الجوية بالنظر، ونجاحها في سد الثغرات في الحقل الراداري على هذه الارتفاعات. ولم تحقق الأسلحة المضادة للرادار مثل الصواريخ (شرايك ومافريك) أهدافها بسبب الإجراءات والاحتياطات المضادة التكتيكية والفنية التي اتخذتها قوات الدفاع الجوي. ولم تنجح طائرات الجانب الإسرائيلي في النيل من حائط الصواريخ إلا بعد تدخل الدبابات من خلال الثغرة الأرضية، فأحدثت خسائر في كتائب الصواريخ، لكنها لم تنجح في إحداث ثغرة في الحقل الراداري، أو في الشكل العام لمناطق تدمير حائط الصواريخ. ولكن الذي حدث هو تقوس في الحد الخارجي لمناطق التدمير، وتم استعادتها بانتقالات كتائب الصواريخ واستعادة كفاءة الوحدات بأعمال الإصلاح للوحدات العاطلة واستبدال الوحدات المدمرة.

ويجدر الذكر أن الجانب الإسرائيلي أخفق في تدمير أي طائرة مصرية وهي على الأرض، وعندما تقارن ذلك بما حدث في حرب يونيو 1967 نجد السبب الرئيسي يتمثل في تفوق وسائل الدفاع الجوي. وذلك بالرغم من استخدام الجانب الإسرائيلي في هذه الحرب أحدث ما أنتجته الترسانة الأمريكية من معدات الحرب الإلكترونية بكل صورها وأشكالها. وتشهد النتائج التي أحرزتها قوات الدفاع الجوي بأن هذه

الأعمال الإلكترونية، سواء كانت إعاقة أو تداخل أو تشويش لم يكن لها التأثير أو الفاعلية المرجوة منها.

تقدير خسائر القوات الجوية الإسرائيلية<sup>(15)</sup> هناك اختلافات في تقدير عدد الطائرات التي خسرها الجانب الإسرائيلي، فقد أعلنت إسرائيل أنها خسرت (102) طائرة، وذلك على الرغم من أن وزير دفاعها أعلن بعد يومين ونصف من بدء القتال أن خسائره بلغت (50) طائرة. أما المصادر الغربية فقدرت عدد الطائرات التي دمرها الدفاع الجوي المصري بما فيه مقاتلات القوات الجوية بين (180-200) طائرة، في حين أعلنت المصادر الشرقية أن إسرائيل فقدت (280) طائرة. وجدير بالذكر أن خسائر الطيران الإسرائيلي رغم فداحتها فإنها لم تؤثر التأثير الكافي، وذلك بسبب دعم أمريكا الدائم لإسرائيل، ولكن التأثير الأكبر هو في فقدان هذا العدد من الطيارين، وكذا فقد الطيارين الموجودين الثقة في أنفسهم والتي وصلت إلى حد الغرور قبل حرب 1973. سواء كان عدد الطائرات التي فقدتها إسرائيل في الحرب هو هذا الرقم أو ذلك فإن ما هو مؤكد أن قوات الدفاع الجوي المصري استطاعت أن تحيد القوات الجوية الإسرائيلية في الحرب (وتكسر الذراع الطولى) لجيش الدفاع الإسرائيلي في حرب أكتوبر 1973.

لقد نجحت قوات الدفاع الجوي في معركتها ضد القوات الجوية الإسرائيلية، وكان لمعركة الدفاع الجوي في حرب أكتوبر 1973 العديد من النتائج والدروس المستفادة، عكفت على دراستها المعاهد العلمية العسكرية في العالم أجمع، لأنها غيرت الكثير من المفاهيم التي كانت راسخة قبل هذه الحرب، وأقامت بعض النظريات الجديدة في علوم الدفاع الجوي مثل: الاعتماد على وسائل الدفاع الجوي الأرضية بصفة أساسية في تنفيذ مهام الدفاع الجوي، بل وهدمت بعض النظريات القائمة حتى هذه الحرب، مثل نظرية التفوق الجوي والذي كان لا يقابله إلا تفوق جوي مماثل. أما بعد حرب أكتوبر 1973 فأصبح التفوق الجوي يمكن القضاء عليه بوسائل الدفاع الجوي مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973 بواسطة قوات الدفاع الجوي المصرية.

#### 4. الحرب الإلكترونية.. الأولى في التاريخ العسكري:

على عكس ما هو شائع، لا ترتبط «الحرب الإلكترونية» وتطبيقاتها، بالعصر الحالي والأنظمة التسلحية الحديثة، بل تعود جذور هذا الجانب المهم من جوانب النزاع العسكري، إلى منتصف القرن التاسع عشر. يمكن تعريف الحرب الإلكترونية «Electronic Warfare»، بأنها مجموعة الإجراءات الإلكترونية المتضمنة استخدام بعض النظم والوسائل الإلكترونية الصديقة، في استطلاع الإشعاع الكهرومغناطيسي الصادر من نظم العدو ووسائله ومعداته الإلكترونية المختلفة، مع الاستخدام المتعمد للطاقة الكهرومغناطيسية في التأثير على هذه النظم والوسائل لمنع العدو، أو حرمانه، أو تقليل استغلاله للمجال الكهرومغناطيسي، بالإضافة إلى تحقيق الحماية للذات من الاستطلاع الإلكتروني المعادي ومقاومته، وتحقيق الاستقرار للنظم الإلكترونية الصديقة. ويعتبر استخدام الطاقة الكهرومغناطيسية في نطاق الحرب الإلكترونية ضروريًا؛ وذلك لغايات مراقبة حركة العدو، ومنعها من استغلال المجال الكهرومغناطيسي الصديق.

واقع الأمر أن بعض التحليلات تخلط ما بين الحرب الإلكترونية والحرب السيبرانية، فالأخيرة تشكل جزءًا من الأولى لكن ميدانها الطيف الكهرومغناطيسي الموجود شبكات الكومبيوتر والأجهزة المتصلة بشبكة الإنترنت، بينما تأخذ الأولى طابعًا عسكريًا أكثر في المعارك ما بين القوى العسكرية. ولعل أبرز تكتيكات الحرب الإلكترونية التي تم استخدامها في حرب أكتوبر، هي ما يتعلق بالإعاقة الإلكترونية لأجهزة الرادارات، وهي تنقسم إلى نوعين، النوع الأول: هو «الإعاقة الإيجابية»، والتي تتم بطريقتين، الأولى: هي التشويش بالتداخل، وفيها يتم توليد أشعة من جهاز تشويش تظهر كأشعة مرتدة على شاشة الرادار، فتعوق الجندي العامل على جهاز الرادار عن تحديد إشارة الهدف، أما الطريقة الثانية: فهي التشويش بالخداع، وهي أكثر طرق التشويش تعقيدًا، لأنها تعتمد على إرباك عامل الرادار عبر إنتاج أهداف مزيفة على شاشة الجهاز لا يمكن تمييزها عن الأهداف الحقيقية.

النوع الثاني: هو «الإعاقة السلبية»، وفيها يتم استخدام وسائل لا تعتمد على التداخل على أجهزة الرادار المعادية عبر أجهزة إعاقة وتشويش إلكتروني أخرى

مباشرة، وإنما تتم عبر استخدام الطائرات شراخ صغيرة من الألومنيوم، تسمى الرقائق المعدنية، ويتم نشر هذه الشراخ بكميات كبيرة من الجو عند دخول الطائرات الحاملة لها في مدى الكشف الراداري، ويترتب على نشرها إشارات منعكسة عنها مرتدة على شاشة جهاز الرادار أقوى من الإشارات المرتدة من الهدف الجوي المعادي نفسه، تعمل على تشتيت وإرباك عمال الرادار في محاولة تمييز الإشارات الحقيقية من الإشارات الزائفة، وذلك لمدة غير طويلة من الوقت، وعندما تبدأ هذه الرقائق المتطايرة في الجو في السقوط البطئ فوق الأرض يكتشف عامل الرادار الحقيقية، وعندها يكون القصف الجوي المعادي قد بدأ دون أن يتمكن الرادار من اكتشاف الطائرات المهاجمة.

- حرب أكتوبر وأنشطة الوحدات الإلكترونية المصرية: في أوائل عام 1968 تحولت وحدات الحرب الإلكترونية المصرية، لتعمل كفرع أعمال إلكترونية مضادة، يتبع مباشرة لرئيس أركان حرب القوات المسلحة، ومن ثم تم تحويل هذا الفرع في العشرين من يناير 1970، ليصبح «إدارة الحرب الإلكترونية» ضمن أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة، لتبدأ على الفور أعمال التخطيط لإدارة أول حرب إلكترونية بمفهومها الشامل، لتأمين ومعاونة القوات أثناء تنفيذها لمهامها في حرب أكتوبر.

في مرحلة التمهيد لحرب 1973 - وبعد أن كان العمل مقتصرًا على وحدات الاستطلاع اللاسلكي فقط - تم تجهيز القوات المسلحة بالجزء المكمل لمنظومة الحرب الإلكترونية، والتي لم تستخدم من قبل خلال حرب الاستنزاف، حيث تم تجهيز عدة كتائب بمعدات الإعاقة والشوشرة المخصصة للتعامل مع أجهزة الاتصالات بكافة أنواعها، وفق نطاق الترددات المختلفة، سواء استراتيجي أو تعبوي أو تكتيكي، وجميع أنواع الرادارات سواء جوية أو بحرية أو برية، كما تم التدريب عليها على أكمل وجه، وبذلك أصبحت منظومة الحرب الإلكترونية متكاملة بوسائل الاستطلاع ووسائل التعامل مع كافة أنظمة الاتصالات والكشف والتوجيه المعادية.

وخلال الأيام الأولى من حرب أكتوبر، قامت وحدات الحرب الإلكترونية بتوجيه الإعاقة اللاسلكية إلى مراكز القيادة والسيطرة المعادية على كافة المستويات، من مراكز قيادة إلى شبكات اتصالات جميع القوات الموجوده بسيناء، وشبكات الإنذار المبكر، وترددات الاتصال الخاصة بالقوات الجوية، وكذلك الرادارات ونظم التوجيه، ما أفقد القوات الإسرائيلية السيطرة الكاملة، وأفقدته القدرة على معرفة ما يحدث على الجبهة وفق معلومات الاستطلاع اللاسلكي، وهو ما سهّل نجاح الضربة الجوية وعبور القوات بأقل الخسائر. ومع سير المعارك كان دور الاستطلاع اللاسلكي محورياً في الحصول على المعلومات الخاصة بتأثير الضربات الجوية المصرية، وتحديد خسائر القوات المعادية، ومدى تأثير هذه الضربات على روح عناصره، ومن أمثلة ذلك، تأكيد الخسائر في النقطة القوية في بورتوفيق، ورصد كل ما يحدث بداخلها، حتى طلب قائدتها الاستسلام.

أسهمت وحدات الإعاقة والشوشرة المصرية كذلك، في إبطال عمل الأجهزة الإلكترونية الخاصة بالطائرات الإسرائيلية، والتشويش عليها، ما حرّمها من التعامل مع كباري العبور والقوات المهاجمة، ورصدت وحدات التصنت الأوامر التي صدرت للمقاتلات الإسرائيلية، بتجنب التحليق في مدى 15 كيلو متر من قناة السويس، وحتى عندما حاولت طائرات السلاح الجوي الإسرائيلي مهاجمة جسور العبور والقواعد الجوية ووحدات الدفاع الجوي، كانت تفاجأت بسلسلة من التحديات التي شلت فاعلية القوة الجوية الإسرائيلية بشكل كبير، وتمثل في غلابة فعالة مرئية من نيران عناصر الدفاع الجوي المختلفة، وغلابة أخرى غير مرئية من الإجراءات الإلكترونية المضادة، لإعاقة عمل الأجهزة الإلكترونية المختلفة التي تحملتها الطائرات الإسرائيلية، بجانب وجود بطاريات صواريخ هيكليّة بعضها ذات إشعاع راداري حي، أعدت بغرض الخداع، وقامت بامتصاص بعض ضربات وقذائف الطيران الإسرائيلي.

هذا الوضع في المجمل، أدى إلى حرمان قيادة المنطقة الجنوبية الإسرائيلية من السيطرة على وحداتها المختلفة، وهو ما اعترف به كبار القادة الإسرائيليين في مذكراتهم، مثل الجنرال الإسرائيلي إبراهيم آدان، وهو أحد قادة الفرق المدرعة

الإسرائيلية في حرب أكتوبر. كما تسببت عمليات الإعاقة المصرية في شل وإرباك شبكات القيادة الإسرائيلية على المستوى التكتيكي.

وقد اشتركت في حرب أكتوبر، وحدات فرعية من جميع تخصصات الحرب الإلكترونية، قدمت -على كافة المستويات الاستراتيجية، والتعبوية، والتكتيكية- الدعم الكامل لأعمال قتال القوات البرية، والفروع الرئيسية الأخرى، بما يخدم معركة الأسلحة المشتركة، بجانب تنفيذها بعض أعمال الحرب الإلكترونية على المستوى الاستراتيجي، وقد حاولت القوات الإسرائيلية، أن تقطع الاتصال اللاسلكي بأنواعه المختلفة، بين الوحدات البرية المصرية، حتى تتشتت أوصال هذه الوحدات ويسهل تدميرها، لكن تمكنت وحدات الحرب الإلكترونية من تقليل تأثير عمليات الإعاقة الإلكترونية الإسرائيلية، وكان من أبرز انتصارات وحدات الحرب الإلكترونية المصرية خلال هذه الحرب، هو تمكنها من تحديد قائد القوات المدرعة الإسرائيلية، ألبرت ماندلر، بعد أن قامت هذه الوحدات بالتشويش المستمر على محطة الإرسال اللاسلكي التي يستخدمها، مما اضطره لإعادة التواصل اللاسلكي مع قواته، والإفصاح عن موقع وجوده بشكل محدد، وبالتالي زودت وحدات الحرب الإلكترونية قيادة سلاح الجو المصري بالإحداثيات الدقيقة لموقعه، مما أسفر عن تنفيذ ضربة جوية أدت إلى مقتله في الثالث عشر من أكتوبر 1973.

كان لوحدات الحرب الإلكترونية -كذلك- دور مهم في إنجاح الضربة الجوية الأولى، حيث قدمت هذه الوحدات للقيادة العسكرية المصرية خلال عمليات التجهيز للحرب، خريطة إلكترونية شاملة لموقف القوات الإسرائيلية، موضحةً بها مراكز القيادة والسيطرة، ومحطات الرادار، ومراكز التوجيه وبطاريات الصواريخ الأرض جو المعادية، كما أنها قامت بأعمال الإعاقة الإلكترونية ضد وسائل الاتصال المعادية للإقلال من كفاءة توجيه سلاح الجو الإسرائيلي لطائراته، لاعتراض الهجمات الجوية المصرية في بداية الحرب. كما كانت الهجمات الجوية المصرية على مراكز القيادة والسيطرة في أم مرجم وأم خشيب، عملاً منخططاً له بعناية، لتدمير المراكز الإلكترونية الرئيسية في سيناء، وهو ما تم بالفعل بعد أن حددت وحدات الحرب الإلكترونية المصرية، المواقع الدقيقة للرادارات الإسرائيلية وأنواعها

وتردداتها ودرجة كفاءتها، ومن هنا تم رسم خط السير الأفضل للطائرات المصرية، كي تنفذ من خلاله الضربة الجوية المركزة في بداية العمليات.

ويمكن القول، إن دور وحدات الحرب الإلكترونية المصرية خلال الحرب، شمل أيضاً إيجاد الحلول الحاسمة، لإزالة آثار أية إجراءات إلكترونية مضادة من جانب القوات الإسرائيلية، فقد حاولت الوحدات الإلكترونية الإسرائيلية إعماء أجهزة الرادار المستخدمة في عمليات الإنذار المبكر والدفاع الجوي المصرية، طيلة مدة حرب أكتوبر، ولكن ظلت هذه الأجهزة تعمل طوال أيام القتال بكفاءة بالغة، وهو ما ظهر بجلاء من خلال فعالية الدفاع الجوي المصري ضد الأنشطة الجوية الإسرائيلية، وتحصل الأطقم الفنية المصرية في وحدات الدفاع الجوي المصرية، على خبرات عملية في تنفيذ مهامهم وسط بيئة التشويش المعادية، وقد وصلت هذه الخبرات إلى حد التعامل بكفاءة مع عنصر غير تقليدي استخدمته القوات الإسرائيلية خلال الحرب، ألا وهو استخدام طائرات الاستطلاع، المجهزة بعواكس للإشعاع الراداري، بهدف خداع وحدات الدفاع الجوي المصرية، وإيهامها بوجود أهداف جوية عالية القيمة، إلا أن هذه الوحدات تعاملت بحرفية مع هذا التهديد، وأسقطت عدة طائرات بدون طيار خلال فترة القتال.

في المجمل، كانت أعمال القوات المسلحة المصرية في مجال الحرب الإلكترونية خلال حرب أكتوبر تهدف إلى:

- تمكين وحدات الجيش من الاستغلال الفني والتكتيكي لمعداتنا الإلكترونية استغلالاً كاملاً، والحفاظ على حسن أداء هذه المعدات أثناء عمليات القتال، عبر منع العدو من النجاح في التأثير عليها بأي وسائل معتادة.
- حرمان العدو من استخدام وسائله الإلكترونية في التأثير على أعمال القوات المصرية، خاصة في ظل تقدمه في هذا المجال، واستفادته من تجربة الجيش الأمريكي في فيتنام، وبالفعل استطاعت القوات المصرية تحقيق المفاجأة الكاملة في هذا الإطار، وجابهت القوات الإسرائيلية بسيل متدفق من الإشعاعات الكهرومغناطيسية.

- ومن هنا كانت طائرات السلاح الجوي المصري تضرب في أعماق سيناء بأقل قدر من الإعاقة، وكان جهاز الدفاع الجوي المصري على استعداد دائم للتعامل مع أية طائرة للعدو تقترب من مجالنا الجوي، وكانت القوات البرية مترابطة على الدوام ومتماسكة، لأن الاتصال بين الوحدات بعضها وبعض وفيما بينها وبين القيادات المختلفة ظل قائمًا وعلى درجة عالية من الكفاءة وحسن الأداء منذ اللحظة الأولى لبدء العمليات.
- استطاعت القوات المصرية أن تحقق تفوقًا في ميدان الحرب على العدو خلال الأيام الأولى للمعركة، ولم يكن هذا التفوق راجعًا إلى معدات وأجهزة تمتلكها، بقدر ما هو راجع أساسًا إلى سوء تقدير العدو لإمكانياتها وأسلوب استخدامها.
- بعد انتهاء حرب أكتوبر، تم دمج وحدات الاستطلاع اللاسلكي وباقي وحدات الحرب الإلكترونية في سلاح واحد تحت اسم سلاح الحرب الإلكترونية، وهو السلاح الذي يشغل عنصرًا مهمًا داخل القوات المسلحة في الوقت الحالي، ويواكب كل أنواع التطور التكنولوجي.

لقد كانت حرب أكتوبر 1973، حربًا لا محدودة في مجال استخدام الوسائط القتالية الإلكترونية، ومثلت تجربة عملية على ضرورة وسائل الحرب الإلكترونية، في صميم عمل جميع الوحدات العسكرية، كما تم بالفعل في الحروب التالية على حرب أكتوبر، حيث اعتبرها البعض نقطة البدء التي أدارت عجلة التكنولوجيا في وسائل الصراع المسلح لتطوير منظومات القيادة والسيطرة والتوجيه، لكي تكون قادرة على مواجهة خطر ما يسمى بالحرب الإلكترونية الكاملة. كما دلت هذه الحرب أيضًا على أن القوات المسلحة المصرية قد استوعبت الدرس الإلكتروني جيدًا؛ نتيجة الخبرات التي توصلت إليها خلال حرب 1967 وحرب الاستنزاف، وهو ما انعكس على أدائها في حرب رمضان أكتوبر 1973.

### خامسًا: تطوير الهجوم شرقًا والهجوم الإسرائيلي المضاد

بعد انتهاء فترة العمليات المخطط لهما من 6-9 أكتوبر ووصول الجيوش الميدانية لخط مهامها المباشر تم عمل وقفة تعبوية استمرت من 10 - 15 أكتوبر،

لكن في أثناء الوقفة التعبوية كان الموقف على الجبهة السورية لينذر بخطر كبير، فتم إصدار الأوامر لتطوير الهجوم شرقاً، لدفع العدو غرب الممرات الجبلية والحد من حرية حركته، وفي الوقت نفسه تقليل الضغط على الجبهة السورية، وكانت خطة هذا التطوير تقضى بأن الفرقة 21 المدرعة والفرقة 4 المدرعة شرق القناة ما عدا لواء (100) دبابة تبقى غرب القناة.

خلال أيام 11 أكتوبر و12 أكتوبر طلب وزير الحربية المصري المشير أحمد إسماعيل من رئيس الأركان الفريق سعد الشاذلي أكثر من مرة تطوير الهجوم إلى المضائق بهدف تخفيف الضغط على الجبهة السورية،<sup>(16)</sup> إلا أن الشاذلي عارض بشدة أي تطوير خارج نطاق الـ15 كم شرق القناة التي تتمركز القوات ضمنها بحماية مظلة الدفاع الجوي، حيث أن أي تقدم خارج تلك المظلة سيؤدي إلى وقوع القوات البرية فريسة سهلة للطيران الإسرائيلي دون أن تعود بأي فائدة على الجبهة السورية، وللمرة الثالثة أصر الوزير على تطوير الهجوم معللاً ذلك بأنه قرار سياسي، ويجب أن يبدأ صباح يوم 13 أكتوبر، فقامت القيادة العامة بإعداد التعليمات الخاصة بتطوير الهجوم وإرسالها إلى قيادات كل من الجيشين الثاني والثالث، إلا أن قائدي الجيشين اعترضوا على التنفيذ للأسباب نفسها التي عرضها الفريق الشاذلي، فتم استدعاؤهم جميعاً إلى اجتماع في القيادة العامة عرض فيه كل منهم وجهة نظره، إلا أن الوزير أصر على تطوير الهجوم بدعوى أنه قرار سياسي، وتأجل فقط تطوير الهجوم من يوم 13 إلى 14 أكتوبر.

في يوم 13 أكتوبر حصلت إسرائيل على معلومات كاملة عن القوات شرق القناة وغرب القناة وحجم قوات التطوير واتجاه المحور الرئيسي، فقد اخترقت طائرة المجال الجوي المصري اتضح من مواصفاتها أنها طائرة أمريكية طراز SR-71، وهي طائرة استطلاع استراتيجي يمكنها التقاط عدة صور عبر وسائل متقدمة على ارتفاع 25 كم، وتطير بسرعة ثلاثة أمثال سرعة الصوت، مما لا تستطيع أي مقاتلة من مقاتلات الدفاع الجوي لدى القوات المصرية أن تطاردها.

ويشير الفريق عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث إلى أن عناصر استطلاع الجيش قد قامت بجهد كبير لمعرفة المعلومات المطلوبة، ولكن شدة المعارك الدائرة

طوال الفترة ما قبل تطوير الهجوم شرقاً، والتي تركزت في شكل هجمات مضادة من العدو قادمة من اتجاه الممرات أدت إلى وقوع العديد من الخسائر في عناصر استطلاع الجيش؛ نتيجة تخصيص القوات الإسرائيلية لجزء من القوات لتفتيش المناطق التي يشك في وجود عناصر استطلاع بها وأسرها أو القضاء عليها، وكان لدقة نيران مدفعية الجيش ضد احتياطات العدو المتقدمة التي أبلغت عنها عناصر استطلاع الجيش وتابعت تحركها أثر كبير في عرقلة تقدم الاحتياطات المعادية من ناحية، ومن الناحية الأخرى كانت هذه الدقة مؤشراً للقوات الإسرائيلية على وجود عناصر استطلاع مصرية في المنطقة، وبالتالي التفتيش عنها وأسربعضها واستشهاد الكثير من رجالها الأبطال.

وفي الوقت نفسه، بدأ وصول إمدادات الجسر الجوي الأمريكي محملاً بأكثر من 27,800 طن احتياجات حرجة، شملت صواريخ الطائرات والصواريخ المضادة للدبابات من طراز (تو) الحديثة جداً في ذلك الوقت، والدبابات، وذخيرة المدفعية خاصة ذخيرة المدفع 175 مم، وكذا بدأ وصول الجسر البحري الأمريكي محملاً بأكثر من 32,200 ألف طن معظمها من الدبابات، وبدأ دفعها فوراً إلى الوحدات الإسرائيلية المشتبكة مع القوات المصرية<sup>(17)</sup>.

وفي صباح 14 أكتوبر بدأ تطوير الهجوم شرقاً في الساعة 6,15 صباحاً بقصف مدفعي مصري وانطلقت القوات المصرية تحقق أهدافها، لكن العلم المسبق لدى القوات الإسرائيلية بالهجوم وحجم قواته جعلهم يوقعون خسائر عديدة في الدبابات المصرية وصلت لـ 250 دبابة من قوات الهجوم الرئيسية، وهكذا اضطرت قوات التطوير العودة إلى رءوس كباري المشاة للفرق الخمسة وفشل التطوير شرقاً.

بناءً على أوامر تطوير الهجوم شرقاً استخدمت القيادة المصرية 4 ألوية مدرعة ولواء مشاة ميكانيكي في أربعة اتجاهات مختلفة، فهاجم لواء مدرع في اتجاه ممر متلا في القطاع الجنوبي، ولواء مشاة ميكانيكي في اتجاه ممر الجدي في القطاع الجنوبي (نطاق عمليات الجيش الثالث)، ولواءان مدرعان في اتجاه منطقة «الطاسة» في القطاع الأوسط، ولواء مدرع في اتجاه بالوظة في القطاع الشمالي (نطاق عمليات الجيش الثاني)، ونتيجة لسرعة تعويض القوات الإسرائيلية لخسائرها في الدبابات

-التي وصلت إلى 260 دبابة في أيام 8 و9 أكتوبر بفعل الجسر الجوي الأمريكي- أصبح لديها تسعمائة دبابة موزعة على ثمانية ألوية مدرعة يوم 13 أكتوبر، فكانت مواجهة غير متكافئة بين 900 دبابة إسرائيلية متفوقة من حيث مدى المدفعية و400 دبابة مصرية في موقع معركة مناسب للقوات الإسرائيلية وتحت نيران قواتها الجوية، فضلاً عن أن الهجوم جرى مع أول ضوء صبيحة 14 أكتوبر فكانت الشمس في جهة الشرق تغشى عيون المصريين وخلف ظهر الإسرائيليين، وفقد المصريون عنصر المفاجأة نتيجة المعلومات الاستخباراتية الأمريكية المتحصلة من جولة طائرة التجسس الأمريكية يوم 13 أكتوبر فوق خليج السويس والقناة، ومنها علم الإسرائيليون أن الفرقتين المدرعتين غرب القناة عبرتا نحو الشرق، الأمر الذي يعني تحضيراً لهجوم وشيك، أضف إلى ذلك ضعف الدبابات المصرية ت 55 مقابل الدبابات الإسرائيلية من حيث سماكة التدرع، وعتاد المدفع (100 مم مقابل 105 مم لمدافع الدبابات الإسرائيلية)، وزاوية توجيه رمي المدفع التي تجربها على إظهار جزء كبير من جسم الدبابة ما يجعلها أكثر عرضة للإصابة، واعتبرها الكثيرون أنها كانت مقامةً غير محسوبة خسرت فيها القوات المصرية 250 دبابة في يوم واحد، وهو رقم يزيد على مجموع خسائر القوات المصرية في الأيام الثمانية الأولى للحرب، وعلى ذلك، وكما سبق القول، انسحبت القوات المصرية مرةً أخرى إلى داخل رءوس الجسور شرقيّ القناة، وفي هذه الأثناء أصيب قائد الجيش الثاني الميداني بأزمة قلبية استدعت إخلاءه إلى المستشفى بالقاهرة على غير رغبته.

#### 1. ثغرة الدفرسوار وتداعياتها:

طبقاً لخطة الهجوم المصرية عبر الجيشان الثاني والثالث القناة بمجموع 1020 دبابة تقريباً واحتفظ بـ330 دبابة غرب القناة بحوالي 20 كم، وكانت تلك الدبابات ضمن تشكيل الفرقة 21 المدرعة التي كانت تحمي ظهر الجيش الثاني والفرقة الرابعة المدرعة التي كانت تحمي ظهر الجيش الثالث، وكان بقاء الفرقتين في أماكنهما غرب القناة كفيلاً بصد أي اختراق تقوم به القوات الإسرائيلية على طول الجبهة، إلا أن قرار تطوير الهجوم شرقاً ترتب عليه تحرك الفرقة 21 المدرعة ولواء مدرع من الفرقة الرابعة المدرعة إلى الشرق، وبذلك لم يعد لدى القيادة المصرية سوى لواءين مدرعين

غرب القناة، فاختلفت موازين القوى وأضحى الموقف مثاليًا للقوات الإسرائيلية للتسلل غربًا خلف خطوط الجيشين الثاني والثالث.

وفي يوم 15 أكتوبر قامت طائرة الاستطلاع الأمريكية SR-71 نفسها برحلة استطلاعية أخرى فوق الجبهة والمنطقة الخلفية، وبذلك تحققت القوات الإسرائيلية من خلو المنطقة غرب القناة وأنه بات يمكن اختراقها، على ذلك اقترح القادة العسكريون للجيشين الثاني والثالث على وزير الحربية إعادة الألوية المدرعة للفرقتين 21 و4 إلى أماكنها الأصلية غرب القناة لتأمين تلك المنطقة وإعادة التوازن الدفاعي إليها، إلا أن الوزير بناءً على تعليمات سياسية رفض على أساس أن سحب القوات قد يؤثر على الروح المعنوية للجنود، وقد تعتبره القيادة الإسرائيلية علامة ضعف فتريد من ضغطها على القوات المصرية ويتحول الانسحاب إلى فوضى.

▪ **الهجوم الإسرائيلي المضاد<sup>(18)</sup> ركزت القوات الإسرائيلية هجومها يوم 15 أكتوبر ضد الجانب الأيمن للجيش الثاني في منطقة الدفرسوار، وذلك على ضوء المعلومات التي قدمتها طائرات الاستطلاع الجوي الأمريكية، بغرض اختراق الجبهة غرب القناة.** كانت القيادة الإسرائيلية تمتلك فرقتين مدرعتين تعملان شرق الدفرسوار، في مواجهة الفرقة 16 مشاة يدعمها لواء مدرع من الفرقة 21، وتمثلت المهمة القتالية بعبور فرقة لإقامة معبر ورأس جسر في منطقة الدفرسوار لتعبر من خلاله الفرقة الأخرى إلى الضفة الغربية، إلا أن فرقة العدو خلال ليلة 15 أكتوبر لقيت دفاعًا ضارياً جداً من القوات المصرية، مما حد من تقدمها، ولكن لعدم التكافؤ في المواجهة (مدرعات ضد مشاة) تكبدت الفرقة 16 مشاة خسائر جسيمة.

▪ **معركة المزرعة الصينية:** في صباح يوم 16 أكتوبر تصاعدت حدة القتال في منطقة المزرعة الصينية شرق الدفرسوار «وهي مزرعة للتجارب أقامتها وزارة الزراعة»، حيث اضطرت القيادة الإسرائيلية إلى دفع فرقة أخرى في المعركة لدعم الفرقة الأولى وتمكينها من فتح الممر، فاشتبكت الفرقة 16 مشاة معها في معركة شهيرة سميت باسم «معركة المزرعة الصينية» تكبد فيها الطرفان خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات، ونظرًا لضراوة مقاومة الفرقة 16 مشاة نقلت القيادة

الإسرائيلية لواء مظلات إلى المعركة فتكبد هو الآخر خسائر فادحةً، وبدا عالقًا وسط النيران الكثيفة ولم يخلصه إلا تدخل الدبابات الإسرائيلية، وفي النهاية تمكنت بعض الدبابات من الوصول إلى غرب القناة عبر المعديات ومهاجمة كتائب الدفاع الجوي لإعطاء فرصة للطيران الإسرائيلي بضرب الأهداف المصرية. ومن ثمّ بدأت مرحلة أخرى من القتال الضاري.

## 2. الدروس المستفادة من أحداث تطوير الهجوم في اتجاه الشرق<sup>(19)</sup>:

كان الهدف الاستراتيجي من عمليات التطوير شرقاً يومي 14، 15 أكتوبر على طول المواجهة في نطاق مسرح العمليات للجيشين هو تخفيف أعمال قتال العدو وضغطه على الجبهة السورية، وجذب جهده نحو الجبهة المصرية، وعندما تأكد للقيادة العامة أن العدو قد حول مجهوده الجوي والبري فعلاً نحو مصر وسيناء -وهو ما أدى إلى فشل التطوير- أوقفت القوات القائمة بالتطوير، وقامت بتعزيز رءوس الكباري شرق القناة على أن يتم التطوير في اتجاه الممرات الجبلية فيما بعد وطبقاً للتخطيط المسبق، وكان يفضل أن يُعاد النظر في قرار التطوير بعد تغير الموقف على الجبهة السورية بنهاية يوم 13 أكتوبر، وكان من الأفضل على القيادة العامة ألا تفرض أسلوباً محدداً على الجيوش الميدانية للعمل المطلوب؛ لتخفيف الضغط على سوريا، وكان يجب أن تعطي المهمة لقادة الجيوش، ثم يتم معرفة قراراتهم في تنفيذها، وبالتالي يتم دعمهم أو تعديل قراراتهم؛ لتحقيق الهدف المطلوب.

إن ما حققته قواتنا من انتصارات في الأيام الستة الأولى كان نتيجة للدراسة والتخطيط المحسوب والتخطيط الجيد والمسبق للعمليات، إلا أن الموقف الخطير للقوات السورية -التي كانت تشكل الخطر الداهم على العمق القريب لإسرائيل مما أجبر العدو على نقل جهوده الرئيسية تجاهها مع تثبيت الجبهة المصرية- أجبر القيادة السياسية والقيادة العامة على اتخاذ قرارها بالتطوير واستمرار العمل الهجومي للقوات المصرية دون الإعداد الكافي لهذه العملية، وقد نتج عن ذلك أن أصبحت القوات القائمة بالتطوير خارج نطاق الحماية بالصواريخ المضادة للطائرات التي كانت لا تزال في مواقعها غرب القناة فتعرضت بالتالي لهجمات العدو

الجوية المركزة دون حماية من قواتنا الجوية أو عناصر الدفاع الجوي، مما أدى إلى فشل هجماتها، وتكبدها خسائر كبيرة.

من جانب آخر، فقد وضح افتقار قواتنا لعناصر الاستطلاع خفيفة الحركة وضعف المعلومات المسبقة المؤيدة بالصورة الجوية عن حجم وأوضاع العدو بعد ارتداده واتخاذ خطوًا دفاعية جديدة في العمق، فلقد استعان اللواء 3 مدرع أثناء قيامه بالهجوم والتطوير شرقًا بأدلاء من العرب يفتقرون للخبرة في تحديد القوات المتحاربة وأنواع وأعيان الأسلحة المعادية واتجاهات عملها المحتملة، إذ كان الغرض من استخدامهم فقط هو استغلال ما لديهم من معلومات عن طبيعة الأرض في اتجاه الممرات الجبلية، وحتى هذه المعلومات لم تكن بالقدر والكفاءة المطلوبة، ونتج عن ذلك دخول اللواء 3 مدرع في مصيدة معادية من الستائر المضادة للدبابات.

لم تكن القوات المكلفة بالتطوير بالتشكيل والحجم الكافيين لتنفيذ مهام القتال المطلوبة مما أخل بمبدأ الحشد المطلوب للتفوق على العدو، فقد افتقرت هذه القوات لعناصر الصواريخ المضادة للطائرات، والمدفعية ذاتية الحركة، ولعناصر الاستطلاع المستمرة خلف خطوط العدو، علاوة على فقدان الحماية الجوية لتأمين تقدمها، علمًا بأن وحدات المدفعية المرافقة كانت مجرورة، ولا يتفق استخدامها مع طبيعة الأرض خاصة على محور متلا، ونتج عن ذلك تورطها في مناطق الكئبان الرملية وعرزها فتعذر قيامها بتقديم المعاونة النيرانية السريعة أو المناورة بها.

وتجدر الإشارة هنا إلى سياسة الدفاع التي اتخذها العدو بعد سقوط خط بارليف، فقد حصن المداخل الغربية للممرات الجبلية بستائر الأسلحة المضادة للدبابات والقوات المدرعة، باعتبارها مناطق حيوية تركز أجنابها على مناطق جبلية وعرة يصعب المناورة حولها، ومما لاشك فيه أن فشل القوات الإسرائيلية في الاحتفاظ بدفاعات شرق القناة يبين لنا أهمية استمرار العمل الهجومي والسرعة في دفع وحدات خفيفة الحركة وعناصر إبرار جوي أو مظلات؛ للاستيلاء على المداخل الغربية للممرات الجبلية لحرمان العدو من السيطرة عليها، وبالتالي لتسهيل تقدم قواتنا شرقًا فيما بعد.

### 3. محاولة سد الثغرة.. معارك قوات الصاعقة المصرية يوم 17 أكتوبر:

تم إصدار الأوامر إلى الكتيبة 73 صاعقة من المجموعة 129 صاعقة بالتقدم وتدمير قوات العدو على الجانب الغربي للقناة، وتم دفع سرية من تلك الكتيبة إلى تجاه مطار الدفرسوار بهدف تأمين المطار، وفور اقترابها اشتبكت السرية بكتيبة دبابات إسرائيلية تحتل المطار، وتم تدعيم قوة العدو بسرية مظلات وظل الاشتباك قائمًا حتى الليل بدون تحقيق نتائج للجانبين، لكن سرية الصاعقة اضطرت للانسحاب لنفاذ الذخائر، أما باقي سرايا الكتيبة 73 فقد وصلت سرية منهم إلى شاطئ البحيرات المرة واشتبكت مع العدو في قتال شرس، وتم تدمير عدة دبابات للعدو وصدرت الأوامر للسرية بالانسحاب، لكنها لم تتمكن نظرًا لأنها مشتبكة بقوة فقد خسرت أفرادًا كثيرة في الاشتباك.

قوات المظلات المصرية.. صدرت الأوامر إلى الكتيبة 85 مظلات بقيادة عاطف منصف بالتقدم مع كتيبة دبابات من الفرقة 23 ميكانيكي بهدف الوصول إلى مرسى أبو سلطان (أقصى شمال البحيرات) ومطار الدفرسوار، وبدأ التحرك الساعة الرابعة عصريوم 17 أكتوبر.

القوة الأولى: في اتجاه مرسى أبو سلطان، وقعت السرية في كمين واستشهد معظم ضباطها عند وصولها إلى ترعة السويس وفشلت في تحقيق المهمة، أما القوة الثانية: فقد انفصلت عن كتيبة الدبابات نظرًا لفارق السرعة، ووقعت كتيبة الدبابات في كمين آخر ودُمرت عن آخرها، واضطرت قوة المظلات إلى العمل بمفردها والاشتباك مع قوة العدو في مطار الدفرسوار بدون معاونة ثقيلة. وتعرضت الكتيبة لخسائر جسيمة وارتدت باقي الكتيبة إلى وصلة أبو سلطان حيث سُحبت إلى أنشاص لإعادة التجمع.

يتضح لنا من سرد أحداث يوم 17 أكتوبر فشل كل القوات في تحقيق المهام الموكلة لها، وتدمير عدد كبير من الدبابات لسبب واحد "غياب قوات الاستطلاع فقط"، ما أدى إلى وقوع اللواء 25 مدرع واللواء 116 والكتيبة 73 والكتيبة 85 في كمائن محكمة أدت إلى استشهاد المئات وخسارة العشرات من الدبابات والقوات الخاصة

من الصاعقة والمظلات. كذلك غياب الاستطلاع أدى إلى سوء تخطيط العمليات فاللواء 116 اشتبك في كمين على مسافة بعيدة جداً عما توقعه قائد اللواء، فلم يكن قد قام بالفتح لقواته وأعدّها للاشتباك، وغياب الاستطلاع أدى إلى عدم معرفة مواقع العدو للتعامل معها بما يجب، فتم دفع سرية مظلات للتعامل مع كتيبة دبابات في مطار الدفرسوار، وحيث أن القيادة المصرية لم تكن على علم بوجود إلا 7 دبابات فقد اصطدمت القوات غرب القناة بـ 300 دبابة هم قوة مجموعة الجنرال أدان، والتي عبرت صباح يوم 17 أكتوبر. وهربت من يد القيادة المصرية فرصة ذهبية لتصفية الثغرة 17 أكتوبر، لكن الاستخدام الخاطئ للتكتيك العسكري في حرب المدرعات أدى لتلك الخسائر وعدم غلق الثغرة.

كان تصور القيادة المصرية في البداية لأهداف العدو من معركة المزرعة الصينية هو محاولة اختراق الفرقة 16 مشاة بغية تدمير رأس جسرهما، وعندما أقام الإسرائيليون رأس جسر لهم على الدفرسوار وعبروا إلى غرب القناة بعد تأخير دام أكثر من يومين بدأت أهدافهم لدى الأركان المصرية واضحة وإن جاءت متأخرة، وهي محاولة الاستيلاء على إحدى المدينتين الإسماعيلية أو السويس لإنجاز مكسب على الأرض يحقق ضجة إعلامية كبيرة، وهو تقدير موقف أثبتته مجريات الأحداث فيما بعد.

حاولت القيادة المصرية يوم 17 أكتوبر سد الثغرة من الشرق لمنع وصول أي قوات إسرائيلية إضافية وعزل القوات الموجودة في الغرب، وذلك عبر دفع أحد ألوية الفرقة 21 المدرعة جنوباً من قطاع الجيش الثاني، في حين يقوم الجيش الثالث بدفع اللواء 25 مدرع في اتجاه الشمال شرق البحيرات المرة لغلق الثغرة (على مسيرة أكثر من 30 كم خارج مظلة حائط الصواريخ ودون دعم جوي)، في حين يتصدى اللواء 23 مشاة ميكانيكي للقوات الإسرائيلية الموجودة في الغرب، إلا أن اللواء 25 مدرع أثناء مسيره لتنفيذ مهمته القتالية حوَصر من قبل ثلاثة ألوية مدرعة إسرائيلية، وفي الوقت نفسه وقع تحت قصف جوي إسرائيلي شديد مما أدى إلى تدميره، ولم ينج منه سوى عشر دبابات مع قائد اللواء من أصل ست وثمانين، وبالتالي لم تنجح

عملية سد الثغرة من الشرق، واستطاعت فرقة العدو إقامة جسر آخر على القناة خلال ليلتي 17 و18 أكتوبر عبرت عليه فرقتان مدرعتان.

اتجهت إحدى الفرق شمالاً في اتجاه الإسماعيلية لتهديد مؤخرة الجيش الثاني الميداني، إلا أن قوات هذا الجيش أفشلت ذلك الهجوم على محورين بواسطة اللواء 150 مظلات وكتيبتَي صاعقة (الكتيبة 129 والكتيبة 139) ومعاونة فعالة من مدفعية الجيش الثاني، وأمكنها إيقاف تقدم القوات المؤلفة من لواءين مدرعات ولواء مظليين جنوب ترعة الإسماعيلية عند قرية عطوة (جنوب الإسماعيلية 4كم) عقب قتال شرس جداً تداخلت فيه قوات الطرفين، ووصلت المسافة بينهما إلى أقل من 100م، وتصدَّى لواء المظليين وكتيبتنا الصاعقة المصرية بمفردهم لهجمات المدرعات الإسرائيلية طيلة أيام 17 حتى 22 أكتوبر، ونجحوا في منعها من الوصول إلى الإسماعيلية، أو تهديد مؤخرة الجيش الثاني، بينما المسافة بين رأس الجسر الإسرائيلي عند الدفرسوار والإسماعيلية لا تتعدى 25 كم.

4. **وقف إطلاق النار الأول**، بعد تطور الأوضاع وإلقاء أمريكا بثقلها في الحرب بأسلحتها الحديثة لإنقاذ إسرائيل عبر الجسر الجوي الذي أقامته أيقن الرئيس السادات أنه يواجه أمريكا بثقلها في حين لم يلبِّ الاتحاد السوفيتي طلبات مصر من السلاح، فقبل العرض الذي طرحه كيسنجر بالتنسيق مع القيادة السوفيتية في 16 أكتوبر بوقف إطلاق النار، اجتمع مجلس الأمن في مساء 21 أكتوبر وأصدر صباح يوم 22 أكتوبر القرار 338 الذي قضى بوقف إطلاق النار بين جميع الأطراف المشتركة في موعد لا يزيد على 12 ساعة من لحظة صدور القرار، ووافقت كل من مصر وإسرائيل رسمياً على القرار، إلا أن إسرائيل وكعادتها لم تحترمه فعلياً؛ لأنها وجدت نفسها حتى ذلك الوقت لم تستطع تحقيق أية أهداف عسكرية أو استراتيجية، فلم ترغب القيادة المصرية على سحب قواتها إلى غرب القناة مرةً أخرى، ولم تستطع قطع خطوط مواصلات أي من الجيشين الثاني والثالث، وفشلت في احتلال مدينة الإسماعيلية.

## 5. من صمود السويس إلى فض الاشتباك<sup>(20)</sup>:

فور إعلان قرار الموافقة على وقف إطلاق النار اعتباراً من الساعة 18:52 يوم 22 أكتوبر بناء على قرار مجلس الأمن، سارعت كل من القوات المصرية والقوات الإسرائيلية بنشر قواتها؛ لكسب المزيد من الأرض قبل موعد وقف إطلاق النار ووصول قوات حفظ السلام الدولية، ولكن إسرائيل كان لها فيما يبدو هدف أكثر أهمية من مجرد الاستيلاء على المزيد من الأرض للأهداف التكتيكية العادية، لقد كانت تسعى إلى الاستيلاء تحديداً على مدينة السويس، للأسباب التالية:

**السبب الأول:** إن مدينة السويس هي أكبر وأقدم مدن منطقة القناة وأكثرها شهرة عالمية، فهي تلك المدينة التي ارتبط اسمها باسم ذلك الشريان المائي الحيوي قناة السويس، الذي أصبح من أهم طرق النقل البحري منذ إنشائه في القرن الماضي، واسم السويس أيضاً يرتبط بجميع الاستراتيجيات العالمية التي تستخدم مصطلح شرق السويس أو غرب السويس؛ إذن فالاستيلاء على مدينة السويس سيصبح خبراً إعلامياً عالمياً سهل التخيل لا يحتاج من المستمع أو القارئ إلى مراجعة خريطة المنطقة لمعرفة مكان الخبر، وناهيك عما لهذا الخبر من تأثير سلبي على الروح المعنوية للقوات المسلحة المصرية والشعب المصري، بل والحكومات والشعوب العربية، كما أن له تأثيراً إيجابياً على الروح المعنوية للجيش والشعب الإسرائيلي الذي يتوق إلى خبر ساري عوضه عن الأخبار السيئة بالخسائر الفادحة اعتباراً من السادس من أكتوبر، وحتى أثناء معارك الثغرة والقتال غرب القناة، رغم النجاح الإسرائيلي في تحقيق هدف عبور قواته إلى غرب القناة.

**السبب الثاني:** إن الاستيلاء على مدينة السويس يتيح للقوات الإسرائيلية إحكام حلقة الحصار على قوات الجيش الثالث شرق القناة، وبالتالي يتعاظم الضغط على هذه القوات وعلى القيادة المصرية؛ مما قد يؤدي إلى استسلامها أو استخدامها كورقة ضغط رابحة في مفاوضات ما بعد وقف إطلاق النار، وبذلك تثبت إسرائيل ومرة أخرى أنها قد استعادت زمام الموقف.

ولكن أبطال الجيش الثالث الميداني وشعب مدينة السويس كان لهم رأي آخر، فعلى جانب قوات الجيش الثالث، لم تنته المعركة بحصار قوات الشرق، وإنما كانت البداية لمسلسل طويل من الغارات والكمائن بالقوات المتيسرة التي تحيط بالعدو من جميع الأجناب، ولم تمر ليلة واحدة منذ بدأ العدو في التوغل في نطاق الجيش الثالث إلا وكان قد تعرض لإغارة من عناصر الصاعقة ومجموعات اقتناص الدبابات التي كانت تدفعها قوات الجيش في الشرق والقوات التي على اتصال بالعدو غرب القناة، والتي كان يقودها ضباط من كافة الرتب في مهام انتحارية داخل المناطق التي كان العدو قد وصل إليها، وكثيراً ما كان العدو يضطر إلى تجميع قواته تحت ستار الليل؛ لحمايتها من هذه الغارات التي كثيراً ما كانت تعود بدبابة إسرائيلية سليمة أو أسير من الإسرائيليين.

وكما كان القرار المبكر السليم الذي اتخذته قيادة الجيش الثالث يوم 19 أكتوبر، ونفذته عناصر النقل بالجيش بقيادة العميد مصطفى عبد الجواد بدفع كل ما يمكن دفعه من الاحتياجات من طعام ومياه ووقود وذخيرة للقوات شرق القناة قراراً صائباً، كان القرار المبكر بتنظيم الدفاع والمقاومة الشعبية عن مدينة السويس أيضاً قراراً صائباً.

ففي صباح يوم 24 أكتوبر وبناءً على أوامر قائد الفرقة 19 المشاة العميد يوسف عفيفي، التي تقع مدينة السويس في قطاع مسئوليتها، تم فتح المخازن وتوزيع السلاح والذخيرة على أهالي المدينة وبدأ في تنظيم المقاومة الشعبية.

ولكن القوات الإسرائيلية كانت أسبق في الوصول إلى المدينة والبدء في اقتحامها ونجحت المدرعات الإسرائيلية في الوصول إلى مبنى المحافظة ومحاصرته، وقام القائد الإسرائيلي بإذاعة النداءات للقوات والشعب المسلح بالاستسلام، ومنع إراقة الدماء، وصعد أحد الجنود الإسرائيليين إلى مبنى المحافظة محاولاً إنزال العلم المصري من عليه علامة على انتصار القوات الإسرائيلية في الاستيلاء على مدينة السويس، ولم يطق الجنود المصريون المنتشرون حول المبنى هذا المنظر، وأطلقوا عليه النار فسقط قتيلاً، وبعد لحظات انطلقت دعوة الجهاد من مئذنة جامع الشهداء بالمدينة، فانطلق جنود الجيش والشرطة وأفراد المقاومة الشعبية

يهاجمون الدبابات حول مبنى المحافظة، ويدمرونها في شجاعة أسطورية فاضطرت القوات الإسرائيلية إلى الانسحاب بعيداً عن مبنى المحافظة .

وفي الوقت نفسه، حاولت القوات الإسرائيلية اقتحام السويس من ناحية منطقة المثلث التي يتقاطع فيها طريق المعاهدة مع طريق السويس-القاهرة، فواجهتها قوات المقاومة الشعبية، ودمرت لها العديد من الدبابات؛ فانسحبت إلى خارج المدينة مخلفة وراءها عددًا كبيراً من القتلى والجرحى والأسرى.

ومن اتجاه شاطئ القناة شمال مدينة السويس، حاولت القوات الإسرائيلية المدرعة اقتحام المدينة إلا أن قوات الفرقة 19 المشاة التي كانت قد احتلت الساتر الترابي شرق وغرب القناة تصدت لها ومنعتها من اقتحام المدينة.

استمر العدو في دفع قوات جديدة؛ الأمر الذي أدى إلى الاشتباك معه وتدمير دباباته وعرباته المجنزرة، وحاول العدو الاستيلاء على الساتر الترابي خلف الفرقة مشاة خلف السكة الحديد، ولكنه فشل ودُمرت له 9 دبابات و6 مجنزرات، وتم إيقاف تقدمه بأعمال الكمائن ومجموعات اقتناص الدبابات، وأيقن العدو بعد أن وصلت خسائره إلى 36 دبابة ومجنزرة أن محاولته قد فشلت، فقام بإعادة تجميع دباباته في معسكر حبيب الله شمال مدينة السويس، وقام بتجميع 30 دبابة في الأرض المجاورة للمعسكر.

وتم اتخاذ إجراءات تقوية الدفاع عن مدينة السويس؛ لمنع سقوطها في يد القوات الإسرائيلية، التي قد وضحت نواياها في هذا الاتجاه، وخلال هذه المعارك البطولية دأب العدو على استخدام مكبرات الصوت والمنشورات من الطائرات لدفع القوات والشعب إلى التسليم، وكان الرد في كل مرة هو المزيد من الهجمات الانتحارية على قواته والمزيد من الخسائر من القتلى والجرحى والمعدات المدمرة والمحترقة في مشاهد تعكس الوطنية والفداء للمواطن المصري الأصيل.

وفي يوم 25 أكتوبر، تم تعزيز المدينة بالمزيد من مجموعات اقتناص الدبابات التي زادت من نشاط المقاومة وأعمال التسلل إلى مناطق تجميع العدو والإغارة عليها مسببة المزيد من الخسائر، فلجأ العدو إلى قطع المياه عن المدينة؛ لإجبارها على

التسليم، وقام بردم ترعة السويس من جنوب فايد وتحويل المياه إلى البحيرات المرة، ولم تهدأ قوات الجيش الثالث وفدائيو السويس وأفراد منظمة سيناء، وانتهزت مناسبة عيد الفطر الذي وافق يوم 26 أكتوبر، وفاجأت العدو بالهجوم على مواقعه في المثلث ومنطقة الإستاد كما قامت المدفعية بضرب تجمعاته في منطقة الشلوفة.

وإزاء تلك الخسائر المتتالية ووضوح صلابة المقاومة دفاعاً عن مدينة السويس وتدخل مدفعية الجيش من شرق القناة لضرب تجمعات العدو أثناء عملية إعادة تجميع قواته بعد كل فشل في اقتحام المدينة اضطر العدو إلى الانسحاب غرباً بعيداً عن نيران المدفعية وعناصر اقتناص الدبابات، واحتل المناطق المسيطرة على مداخل المدينة، وقامت قواته الجوية بتركيز نيرانها على المدينة والقوات شرق وغرب القناة.

#### 6. التخطيط لتصفية الجيب الإسرائيلي غرب القناة:

توقفت الهجمات الإسرائيلية بالوحدات المدرعة والميكانيكية بعد أن وصلت القوات الإسرائيلية إلى الأدبية، وفشلت في احتلال مدينة السويس، فاكتفت بحصار قوات الجيش الثالث شرق القناة ومدينة السويس والسيطرة على طريق القاهرة-السويس، وإن كانت استمرت في التراشق بنيران الدبابات والمدفعية مع قوات الجيش الثالث المحاصرة في نقطة كبريت بقيادة الشهيد العقيد إبراهيم عبد التواب، وهو آخر شهيد في حرب أكتوبر، والقوات شرق القناة لدفعها إلى استهلاك ذخيرتها وإنهاكها، ولكن قواتنا ازدادت صلابة كعادة الشعب المصري. وبدأت في مبادلة العدو في العمليات الليلية بالإغارة على قواته غرب القناة مما اضطره إلى سحب معظم القوات ليلاً خلف التباب والهيئات لحمايتها، مع ترك قوات لتأمين مواقعه الدفاعية في المناطق المستولى عليها، واكتشفت قواتنا هذا الأسلوب فزادت من هجماتها التي كثيراً ما أسفرت عن قتلى وأسرى والاستيلاء على معدات إسرائيلية.

ومع ثبات القوات في أوضاعها الدفاعية شرق وغرب القناة، بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة في التخطيط لعملية تصفية القوات الإسرائيلية غرب القناة، وفك حصار الجيش الثالث ومدينة السويس.

وقد تطورت الخطط الهجومية لفك الحصار وتصفية الثغرة من حيث القابلية للتنفيذ والواقعية بناء على العوامل الآتية:

- مدى استعادة القوات التي تأثرت بالقتال في الفترة السابقة؛ لكفاءتها القتالية واستعراض ما فقدته من الأسلحة والمعدات والذخيرة بعد أن قام الاتحاد السوفيتي بعمل جسر جوي متصل لإنقاذ الموقف.
- وصول بعض الوحدات من الدول العربية ودفعها إلى ميدان القتال كما حدث مع لواء مدرع جزائري، أو الاحتفاظ بها كاحتياطي ودفع جزء من الاحتياطي إلى الجبهة كما حدث مع لواء مشاة سوداني، أو تكليفها بمهام تأمين ودفاع لسحب القوات المصرية ودفعها لمواجهة العدو في الثغرة، كما حدث مع اللواء المشاة المغربي. أما أهم هذه العوامل جميعًا؛ فقد كانت عودة القيادة السياسية إلى الانشغال بمهامها السياسية والدبلوماسية في المفاوضات الدائرة لإمداد الجيش الثالث ومدينة السويس وعودة القوات إلى الخطوط التي كانت عليها ساعة تنفيذ قرار وقف إطلاق النار، أي الساعة 18:52 يوم 22 أكتوبر، وبذلك تركت القيادة السياسية للقيادة العسكرية التصرف في الموقف وفقًا للاعتبارات الاحترافية، ومن ثم بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة في تجميع شتات فكرها مرة أخرى، والتفكير في كيفية التغلب على الوضع الذي كان يهدد بإجهاض النجاح الأول لحرب أكتوبر، وكان أهم ما بدأت به القيادة العامة عملها في التخطيط هو استطلاع رأي قادة الجيوش ومعرفة تصورهم للتخطيط المناسب لتصفية الثغرة، قبل الأمر بإعداد هذا التخطيط كخطة ملزمة واجبة التنفيذ.

ولاشك أن صمود قواتنا في رأس الكوبري شرق القناة وداخل مدينة السويس، وصمود قوات نقطة كبريت التي حوصرت من جميع الجهات أثناء مرحلة حصار الجيش الثالث، بالإضافة إلى وضوح نية إسرائيل في عدم العودة إلى خطوط يوم 22 أكتوبر، كان لهم جميعًا أثر كبير في إصرار القيادة العامة على تخطيط عملية هجومية حاسمة؛ لتصفية الجيب الإسرائيلي غرب القناة، وفك حصار الجيش الثالث ومدينة السويس.

بعد أن وضحت مMAPلة إسرائيل في تنفيذ إمداد قوات الجيش الثالث شرق القناة، ومدينة السويس، وبعد اكتمال استعداد القوات لتنفيذ خطة شاملة تحدد أول فبراير 1974 للبدء في تنفيذ هذه الخطة؛ للقضاء على قوات الجيب الإسرائيلي غرب القناة واستعادة الضفة الشرقية للقناة حتى الممرات الجبلية، وبناءً على متابعة أجهزة المخابرات الأمريكية للموقف على جبهة قناة السويس، وبعد تصاعد الأزمة الدبلوماسية بين أمريكا وروسيا ووصولها إلى حافة المواجهة المسلحة قبل أن تتراجع روسيا عن نواياها لدفع قواتها إلى المنطقة، ونتيجة لوضوح موقف القوات الإسرائيلية في الجيب غرب القناة وإحاطتها بالقوات المصرية من كل جانب، والنشاط القتالي اليومي الذي استمر في إنزال الخسائر بأفراد العدو ومعاداته غرب القناة، بدأت الولايات المتحدة في متابعة الاتصالات مع مصر والاتحاد السوفيتي بهدف منع أي عملية كبرى لتصفية القوات الإسرائيلية غرب القناة.

انتهت هذه الاتصالات الثلاثية إلى البدء في مباحثات ذات طابع فني لتنفيذ قرار وقف إطلاق النار، وتعرف بمباحثات الكيلو 101، التي بدأت صباح يوم 28 أكتوبر 73،<sup>(21)</sup> حيث نجحت في تثبيت وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى وإمداد الجيش الثالث ومدينة السويس باحتياجاتهما برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، لكن لم تنجح في الوصول إلى نتائج إيجابية لفض الاشتباك بين الطرفين، ففي 6 نوفمبر 1973 أجريت مفاوضات بين الرئيس السادات وهنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي في القاهرة كانت نتيجتها وضع اتفاقية النقاط الست التي وافقت عليها مصر وإسرائيل، ثم أجريت مباحثات أخرى في مصر وأخرى في جنيف في إطار مؤتمر السلام اعتباراً من 21 ديسمبر 1973، وظلت المفاوضات جارية بين جميع الأطراف حتى أعلن كيسنجر في 11 يناير 1974 أنه تمت الموافقة من قبل مصر وإسرائيل على اقتراح أمريكي لفض الاشتباك والفصل بين القوات. وفي 18 يناير 1974 وقعت اتفاقية فض الاشتباك الأولى نتيجة مفاوضات الكيلو 101، وتم تبادل وثائق التنفيذ في 24 يناير 1974 ودخلت حيز التنفيذ منذ ذلك التاريخ، فانسحبت القوات الإسرائيلية من غرب القناة إلى شرقها وتمركزت عند خط الممرات، واحتفظت القوات المصرية بالخطوط التي وصلت إليها خلال الحرب، فيما قامت بتخفيض عدد قواتها في

الشرق، وبقيت منطقة فاصلة بين القوات بين خطوط المواجهة الأمامية للطرفين تعمل فيها قوات الطوارئ الدولية.

#### 7. اتفاقية فض الاشتباك الثانية:

افتتحت قناة السويس للملاحة الدولية في يونيو 1975 وبعد جولات طويلة من المفاوضات بين الجانبين المصري والإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة التي مثلها وزير خارجيتها هنري كسنجر، تم التوصل في الأول من سبتمبر 1975 لاتفاق حول فض الاشتباك الثاني وقعه بالأحرف الأولى عن مصر الفريق محمد علي فهمي رئيس الأركان في ذلك الوقت، وعن إسرائيل الجنرال موردخاي جور رئيس الأركان، ثم وقع بالكامل في جنيف بواسطة اللواء طه المجدوب ممثلاً عن مصر، والجنرال هرتزل شامير ممثلاً عن إسرائيل. وقد نص هذا الاتفاق على استمرار وقف إطلاق النار بين الطرفين، وتقدم القوات المصرية لاسترداد 4500 كم2 من أرض سيناء بعمق بلغ أقصاه 35 كم، وانسحاب القوات الإسرائيلية بحيث يصبح خط قواتها الأمامي يبعد 55 كم عن قناة السويس.

## قائمة المراجع:

1. حول أهمية حرب الاستنزاف بمراحلها الثلاث: الصمود، والدفاع النشط، والتحدي والمواجهة، في رفع كفاءة الجنود المصريين واكتساب مهارات هجومية متنوعة، انظر: الفريق أول محمد فوزي، مذكرات الفريق أول محمد فوزي - حرب الثلاث سنوات 1967/ 1970، طبعة 1990، 407 صفحة، دار المستقبل العربي. وعنده مباشر، إسلام توفيق، حرب الاستنزاف، طبعة 2018، 413 صفحة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
2. مزيد من التفاصيل حول خطة المأذن العالية، انظر جمال حماد، المعارك الحربية على المصرية أكتوبر 1973، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 47 - 49، ومزيد من التفاصيل حول الخطة الدفاعية 200، والخطة جرائيت وتعديلاتها، د. ممدوح أنيس فتحي، مصر من النكسة إلى النصر، المجلد الأول، مرجع سبق ذكره، ص ص 821 - 824.
3. جمال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 60 - 62.
4. المرجع السابق، ص ص 67 - 68.
5. تم الاعتماد في الجزء على: لواء دكتور محمد عبد الخالق قشقوش، حرب أكتوبر بين الحقائق والأكاذيب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2021.
6. الفريق عبد المنعم واصل، الصراع العربي الإسرائيلي.. من مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم واصل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص 179 وما بعدها.
7. الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سبق ذكره، ص ص 200 - 203.
8. حقيقة الضربة الجوية المصرية المركزة 6 أكتوبر 1973، انظر: <https://group73historians.com/> / حرب - أكتوبر / 167 - حقيقة - الضربة - الجوية
9. يقصد بالهجوم الجوي جو / أرض: هو الهجوم الذي تنقض فيه الطائرات على الأهداف الأرضية وتذفها بالقنابل / الصواريخ / المدفع، بينما يقصد بالهجوم الجوي جو / جو: هو هجوم يتم ضد طائرات العدو أثناء الاشتباكات الجوية، ويستخدم في ذلك الهجوم الصواريخ / المدفع، وتختلف الصواريخ المستخدمة في الهجوم جو / جو تماماً عن الصواريخ المستخدمة ضد الأهداف الأرضية.
10. مزيد من التفاصيل عن الضربة الجوية الأولى، انظر: مذكرات الفريق أول محمد عبد الغني الجمسي، حرب أكتوبر 1973، الطبعة الثانية، 1988، واللواء حسن البدري، طه المجدوب والعميد أركان حرب ضياء الدين زهدي، حرب رمضان الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة، طبعة عام 1974، وأحمد سليمان، الضربة الجوية النسوريتكلمون، مدار للنشر، 2002.
11. المشير فخري / محمد علي فهمي، قائد قوات الدفاع الجوي في حرب أكتوبر، القوة الرابعة، 1977، ص ص 135 - 140.
12. لواء طيار محمد زكي شافعي، حديث النسور.. حرب الاستنزاف - أكتوبر 1973، دار العين للنشر، الإسكندرية، 2013، ص 205.
13. المرجع السابق، ص 223.
14. لواء أح / مجدي فؤاد صادق، من مقاتلي الدفاع الجوي في حرب أكتوبر، «محاضرة دور الدفاع الجوي في حرب أكتوبر 1973»، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، أكتوبر 2022، ص 4.
15. لواء أح / مجدي فؤاد صادق، المرجع السابق، ص 6.
16. حول الضغوط السياسية وعلاقة التطورات في الجبهة السورية بقرار تطوير الهجوم المصري شرقاً وتحفظات القيادات العسكرية، انظر جمال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 243 - 244.
17. مزيد من التفاصيل حول أوضاع الجيشين الثاني والثالث حين تقرر تطوير الهجوم شرقاً، وما سبقه من هجمات ومناوشات مضادة لقوات العدو، انظر مذكرات الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سبق ذكره، ص ص 206 - 228.
18. حول أهداف إسرائيل من الهجوم المضاد والعبور إلى غرب القناة، انظر: جمال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 223 - 225، ص ص 231 - 234.
19. الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سبق ذكره، ص 220 وما بعدها.
20. تم الاعتماد في هذا الجزء على: مذكرات الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سبق ذكره، ص ص 315 - 328، وجمال حماد، مرجع سبق ذكره
21. حول الاتصالات السياسية بين مصر والولايات المتحدة والتي أدت إلى مباحثات الكيلو 101، وما تلاها من نتائج ميدانية وأخرى سياسية، انظر الفصل الخاص بالإدارة السياسية المصرية للحرب ونتائجها.



## القوات البحرية.. تخطيط مبتكر ومهام جريئة

12

منذ انتهاء حرب أكتوبر 1973 وعلى مدى خمسين عامًا تلقى الرأي العام المصري والعربي كمًا هائلًا من المعلومات والبيانات والتحليلات عن حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر 1973 من وجهات نظر مختلفة، ومن خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، ومن خلال الدراسات المتخصصة للكليات والمعاهد العسكرية الأجنبية، ومراكز الفكر والبحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية العربية والأجنبية بما فيها الإسرائيلية والمنشورة على الشبكة الدولية، والإصدارات والكتب والمذكرات الشخصية لكبار القادة الذين شاركوا في التخطيط والإعداد والتجهيز لهذه الحرب وبعضهم شارك في التنفيذ أيضًا؛ إلا أن المتلقي لم يستطع أن يُقدر حجم الإنجاز العظيم الذي تحقق كنتيجة مباشرة لأعمال قتال القوات البحرية في الحرين، ومدى

التأثير الاستراتيجي العميق الذي أحدثته هذه الأعمال في كل مراحل الحرب، وخاصة خلال المرحلة الأخيرة من حرب أكتوبر 1973.

بديهي أن تحليل جميع أعمال قتال القوات البحرية في حرب الاستنزاف وحرب 1973 بهذه الطريقة سيحتاج إلى مجلدات، وسيتجاوز حدود عدد الصفحات المخطط لهذه الدراسة، ومن ثم سيتم التركيز على تحليل أعمال قتال القوات البحرية خلال حرب 1973، وذلك لأسباب متعددة أهمها شمول المهام التي نفذتها القوات البحرية خلال هذه الحرب وتدرجها من المستوى التكتيكي إلى التعبوي إلى الاستراتيجي، بالإضافة إلى أن حرب 1973 هي الحرب الوحيدة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي التي شهدت أعمال قتال للقوات البحرية بطول مسرح البحر الأحمر بالكامل (1200 ميل)، ومثلها في منطقة شرق البحر المتوسط من جنوب جزيرة مالطا وحتى السواحل الشرقية للبحر المتوسط، وأيضًا لما أحدثته هذه الأعمال القتالية من تأثير استراتيجي عميق على نتائج الحرب (كما سيتضح في الدراسة)، وهي الوحيدة في تاريخ الصراع التي أبرزت وأوضحت كيف يمكن تحييد نقاط القوة للعدو بقدر الإمكان، واستغلال نقاط الضعف لأقصى حد ممكن بالتطبيق البارع للفن التعبوي (Operation Art)، ومن خلال التخطيط الماهر والمبتكر وغير المسبوق لاستخدام القوات المتاحة والأسلحة غير المتوقعة في السيطرة على مسرح العمليات في البحرين المتوسط والأحمر في أماكن غير متوقعة أيضًا، وذلك على الرغم من قيود العمل في المياه الدولية والتواجد الدائم للقوى البحرية العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي يمكن أن تعقد الأمور في حالة التأثير على حرية الملاحة في أعالي البحار.

هذا بالإضافة إلى أن بعض أعمال قتال القوات البحرية في حرب الاستنزاف قد حظيت بعدد من الأعمال الفنية التي أُلقت الضوء على جسارة واحتراف رجال الضفادع البشرية المصرية عند الإغارة على موانئ العدو، وأعطت للمتلقي صورة قريبة عن طبيعة عمل المقاتل البحري في هذا النوع من العمليات الخاصة. أما العمليات القتالية الرئيسية التي تمت في حرب أكتوبر فلم تنل القدر نفسه من الاهتمام من المنتجين والقائمين على الأعمال السينمائية والتلفزيونية.

وعلى ذلك فسوف تركز الدراسة على:

- إبراز حجم الإنجاز العظيم الذي تحقق نتيجة لإدارة القوات البحرية عمليات قتالية ناجحة على كامل مسرح البحر الأحمر بطول 1200 ميل بحري، ومسرح شرق البحر المتوسط بطول 1200 ميل بحري في ظل الوجود الدائم لأساطيل دول عظمى.
- إبراز التأثير الاستراتيجي العميق لهذه العمليات على نتائج حرب 1973.
- رسم صورة مكتوبة تبرز طبيعة القتال على ظهر سفن السطح وجسارة واحتراف المقاتل البحري المصري، من خلال وصف تحليلي لأداء رجال المدمرات المصرية لمهمة قصف تجمعات العدو شرق بورفؤاد ليلة 8 / 9 نوفمبر 1969 باعتبارها أول عملية هجومية لقواتنا البحرية في حرب الاستنزاف.

### أولاً: المتغيرات الرئيسية في المشهد العسكري البحري 1970-1973

خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 1973 حدث العديد من المتغيرات الرئيسية في المشهد العسكري البحري، وشكلت هذه المتغيرات أوضاعاً مختلفة عما كان عليه المشهد خلال حرب يونيو 1967 وذلك على المستوى الاستراتيجي والتعبوي والتكتيكي. ولقد أثرت هذه المتغيرات ليس فقط على أعمال التخطيط والتنظيم والإعداد والتجهيز لحرب أكتوبر 1973، بل أثرت أيضاً على المهام المسندة للقوات ومسارح تنفيذها طبقاً للقدرات القتالية لقواتنا في كل من مسرحي العمليات في البحرين الأحمر والمتوسط، كما أثرت على نتائج العمليات البحرية على المستوى الاستراتيجي والتعبوي ونتائج المعارك البحرية على المستوى التكتيكي. كل هذا فرض ضرورة إلقاء الضوء على أهم هذه المتغيرات الرئيسية التي سيتم التركيز فيها على ما حدث في القوات البحرية الإسرائيلية وقواتنا البحرية.

#### 1. تطور القوات البحرية الإسرائيلية.. التسليح ونقاط التمرکز:

تمثل التطور الحادث في القوات البحرية الإسرائيلية في كثير من الأبعاد، أهمها:

- أ. حدوث تغير جذري في تسليح القوات البحرية الإسرائيلية: فخلال هذه الفترة حدث متغيران رئيسيان للقوات البحرية الإسرائيلية؛ الأول هو نجاح إسرائيل

في إعادة بناء قواتها البحرية التي كانت تعتمد على المدمرات المبنية في الحرب العالمية الثانية، والمزودة بالمدفعية والتي لا يتجاوز مداها الفعال 7 أميال، وباحتمال إصابة لا يتعدى 1,5 - 2٪ في أحسن الأحوال، إلى قوات بحرية تعتمد على تشكيلات حديثة من لنشات الصواريخ المتطورة المصممة في ألمانيا والمصنعة في فرنسا، والتي تحمل أحدث ما أنتجته الترسانة الغربية من الصواريخ المضادة لسفن السطح والمصنعة في إسرائيل.

أما المتغير الثاني فقد نجحت القوات البحرية الإسرائيلية في الحصول على معدات إلكترونية قادرة ليس فقط على خداع ردارات لنشاتها الصاروخية، بل على خداع وإعاقة نظام التوجيه الراداري الذاتي للصواريخ الروسية المسلحة بها لنشاتها، بالإضافة إلى ابتكار أساليب جديدة لتفادي الصواريخ بمشاركة فعالة من البحرية الأمريكية مما زاد من فاعلية هذه الأساليب، وأثر بصورة مباشرة على نتائج عدد من المعارك التصادمية التي جرت على المستوى التكتيكي، والتي تمت بصفة رئيسية بين اللنشات الصاروخية للجانبين في مسرح البحر المتوسط.

ولأهمية هذين المتغيرين يجدر ذكر كيف حدث هذان المتغيران. ففي خلال هذه الفترة حصلت إسرائيل على 12 لنش صواريخ جاجوار ألماني حديث، كان قد بدأ التعاقد عليها عام 1962 بعد حصول قواتنا البحرية على لنشات الصواريخ من الاتحاد السوفيتي. ولقيود سياسية ارتأتها حكومة ألمانيا الغربية في ذلك الوقت تم بناء هذه اللنشات في فرنسا في ترسانة شيربورج ولكن بتصميمات ومواصفات ومعدات ألمانية وبدون تسليح. وتسلمت البحرية الإسرائيلية منها عدد 7 لنشات قبل حرب يونيو 1967 وبدون تسليح ليتم تسليحها في إسرائيل. أما باقي اللنشات الخمسة فقد انطبق عليها قرار الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول بحظر توريد السلاح إلى إسرائيل باعتبارها الدولة البادئة بالعدوان. إلا أن إسرائيل نجحت في تهريب اللنشات من ميناء شيربورج يوم 26 / 12 / 1969 مستغلة أجازات أعياد الميلاد.

وقد تم بناء عدد 2 لنش صواريخ طراز "ريشف" بإسرائيل بنفس التكنولوجيا، وبمواصفات أكثر تقدمًا وأبعاد أكبر وبقدرة إبحار أعلى، مما يعني دخول القوات

البحرية الإسرائيلية حرب أكتوبر 1973 بعدد 14 لنش صواريخ حديث، حيث تم تسليحها بصواريخ "جبرائيل" المضادة لسفن السطح إسرائيلية.

أحدث الاستخدام الأول في التاريخ البحري لصاروخ مضاد لسفن السطح والذي تم عندما أغرقت لنشاتنا الصاروخية المدمرة إيلات أمام ميناء بورسعيد في 21 أكتوبر 1967 تغييراً جذرياً في استراتيجية الحرب البحرية وفي نمط وأساليب القتال ضد سفن السطح، حيث إنتفضت البحرية الغربية لدراسة خصائص الصاروخ الروسي (ب - 15) الذي استخدمته قواتنا البحرية، وعدلت في استراتيجيتها البحرية ليصبح الصاروخ سطح / سطح هو التسليح الرئيسي لسفن السطح. وفي عام 1971 نشبت الحرب الهندية الباكستانية وخلالها استخدمت القوات البحرية الهندية لنشات صواريخ روسية طراز (أوسا) الذي تملكه قواتنا البحرية، والذي أصبح علامة تجارية اقتنته العديد من دول العالم. وحقق الصاروخ (ب - 15) نفس النجاح ضد السفن الحربية الباكستانية مما دفع الولايات المتحدة إلى سرعة إنتاج وسائل لمقاومة وتحييد هذا الصاروخ، حيث تم تكليف المجمع العسكري التكنولوجي الأمريكي الضخم فابتكر وسائل فنية وأساليب قتال شديدة الفاعلية لتحديد الصواريخ السوفيتية، والتي تشكل خطراً داهماً على بحريات حلف الناتو في أي مواجهة مع دول حلف وارسو. وتعتمد هذه الوسائل على خلق أهداف كاذبة من خلال رقائق معدنية طويلة المدى عند اكتشاف الأهداف المعادية، تليها أعمال إعاقة إيجابية، ثم تنفيذ المناورة العالية للنش مع استخدام الرقائق قصيرة المدى في المرحلة النهائية عند اقتراب الصاروخ من الهدف. وبطريقة أو بأخرى وصلت هذه التكنولوجيات المتقدمة والأساليب الجديدة إلى إسرائيل. وتم تدريب القوات البحرية الإسرائيلية على أساليب القتال الجديدة التي كانت مفاجأة لقواتنا في المراحل الأولى للحرب.

ب. اقتراب القواعد البحرية الإسرائيلية ونقط التمرکز والإيواء من قواتنا: فبعد احتلال إسرائيل لسيناء أنشأت القوات البحرية الإسرائيلية قاعدة في رأس محمد (ملاصقة لشرم الشيخ) والتي تبعد 200 ميل جنوب ميناء إيلات (وهو الميناء الوحيد لإسرائيل على البحر الأحمر) وبذلك أمكن للقوات البحرية

الإسرائيلية إعادة تمركز لوحداتها خارج خليج العقبة، ومضايق تيران، وهي ميزة كبرى بالإضافة إلى زيادة قدرتها على تهديد ميناء الغردقة بوحدات صغيرة. كما أنشأت عددًا من نقاط التمركز والإيواء في رأس مسلة والطور وأبورديس على الساحل الشرقي لخليج السويس، والتي تبعد عن الساحل الغربي - حيث توجد قواتنا - بمسافات تتراوح من 7 - 30 ميلًا فقط.

## 2. القوات البحرية المصرية.. خبرات حرب الاستنزاف والإعداد لحرب أكتوبر 73:

خرجت قواتنا البحرية المجيدة من حرب الاستنزاف محتفظة بقدراتها القتالية كاملة، وبإغلاق قناة السويس تم فصل مسرحي البحر المتوسط والبحر الأحمر مما يعني عدم القدرة على المناورة بالقوات بين المسرحين، وهو عامل مهم في ضوء أن القوات الموجودة في البحر الأحمر تم تواجدها طبقًا لخطة الفتح التعبوي التي تتماشى مع خطة العمليات المطبقة قبل وأثناء حرب 1967.

وقد شكل هذا الفصل تحديًا كبيرًا للقوات البحرية المصرية في البحر الأحمر للأسباب الآتية:

- صعوبة إجراء الصيانات الدورية والإصلاح للوحدات البحرية الرئيسية وخاصة المدمرات والغواصات، فلا توجد أحواض ولا ورش ولا مستودعات ذخيرة لتلبية احتياجات هذه الوحدات المفترض أن تستمر في هذا المسرح لسنوات غير معلوم عددها قبل حرب التحرير.
- صعوبة دعم القوات الموجودة في البحر الأحمر بوحدات إضافية لسد خسائرها.
- قرب المسافة بين سواحلنا والسواحل المعادية في خليج السويس نتيجة لاحتلال العدو لشبه جزيرة سيناء في حرب يونيو 1967، حيث أصبحت نقاط التمركز ونقط الإيواء الموجودة على الساحل الغربي لخليج السويس على خط المواجهة المباشرة مع القوات الإسرائيلية الموجودة على الساحل الشرقي لخليج السويس، وعلى بعد يتراوح من 7 أميال إلى 30 ميلًا فقط.
- إلا أن قواتنا البحرية الباسلة نجحت في التغلب على هذه التحديات وخلقت منها فرصًا لتحقيق النصر كما سيتضح فيما بعد. فعلى سبيل المثال، تم استغلال

التحدي الأخير وهو قرب السواحل المعادية في تلغيم هذه السواحل، ببث خطوط ألغام هجومية أكثر من مرة باستخدام الوحدات البحرية الخفيفة المتوفرة بمسرح البحر الأحمر، والتي كانت من ضمن المفاجآت الرئيسية للقوات البحرية الإسرائيلية. كما سيتم توضيحه لاحقاً.

▪ لم تتسلم القوات البحرية المصرية أي وحدات جديدة، ولكن تم تجهيز بعض الوحدات بمعدات إلكترونية روسية، ولم تستكمل أو تختبر بعد مغادرة الخبراء الروس عام 1971. كما تم تطوير بعض لنشات الطوربيد واللنشات الخفيفة بصواريخ غير موجهة لاستخدامها في قصف موانئ ومراسي العدو لأول مرة في تاريخ الحروب البحرية. ويُشار إلى أن الفكرة والتصميم والتنفيذ لهذا التطوير كان بأيدي مصرية، وتم بمنشآت الورش الرئيسية للقوات البحرية.

### ثانياً: أعمال قتال القوات البحرية في حرب 1973

تمكنت القوات البحرية الباسلة من تنفيذ جميع المهام القتالية المكلفة بها بنجاح. بعض المهام كانت نتاج تنفيذها مبهرة وذات تأثير استراتيجي عميق على سير العمليات في المراحل المختلفة من الحرب. وبعضها تضمن الدخول في معارك تصادمية سجلها التاريخ البحري كأول معارك تستخدم فيها الصواريخ المضادة لسفن السطح من الجانبين، بالإضافة إلى أنها أيضاً أول معارك في التاريخ البحري يستخدم فيها إجراءات وأساليب القتال الجديدة المضادة للصواريخ / سطح.

وقد تحقق هذا النجاح كنتيجة مباشرة للتخطيط العلمي المبني على خبرات القتال المتراكمة، وتحديدًا خلال حرب الاستنزاف، وعلى حسابات دقيقة للقدرات القتالية الحقيقية لقواتنا، وللقدرات القتالية للقوات البحرية الإسرائيلية مع التفهم الكامل لطبيعة مسرح العمليات. حيث تم إسناد مهام للقوات تتناسب مع خصائصها وقدراتها القتالية وتستطيع تحقيقها، ولم تكلف بمهام تتحدى تحقيقها. كما تم تحديد نقاط القوة للعدو وتم تفاديها بقدر الإمكان، ونقاط الضعف وتم استغلالها لأقصى حد.

كما استغل التخطيط للمرة الأولى العمق الاستراتيجي العربي مما مكن القوات البحرية من تنفيذ مهام تبعد آلاف الأميال عن الموانئ المصرية. وتجدر الإشارة والتأكيد أن حرب أكتوبر 1973 كانت هي المرة الأولى التي تم فيها ربط الأهداف السياسية بالقدرة العسكرية، والتي تم فيها إصدار توجيه واضح للقيادة العامة للقوات المسلحة والأفرع الرئيسية بالموقف السياسي العسكري، والذي كان أساسياً في قيام قيادة القوات البحرية بتخطيط مهام فرض السيطرة على مسرح العمليات بالبحر الأحمر بالكامل ولمسافة 1200 ميل بحري لمنع العدو من استخدام البحر (Sea Denial)، والتأثير على حركة النقل البحري من وإلى موانئه، بالرغم من وجود أساطيل غربية في المنطقة، وعلى رأسها الأسطول الأمريكي كما سيتضح فيما بعد.

1. التعرض لخطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية في البحرين الأحمر والمتوسط:

أ. في البحر الأحمر: وسيتم البدء بهذه المهمة التي كان لها تأثير استراتيجي عميق على إسرائيل خلال شهر واحد من تنفيذها. وقد تحدد الهدف الاستراتيجي للمهمة فيما يلي:

- إرباك سلاسل الإمداد (Supply Chain Disruption) لإسرائيل. صياغة هذا الهدف أصبح مألوفاً في الأدبيات البحرية الحديثة في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، ووباء كوفيد 19. والمقصود بالإمداد هنا هو الإمداد بالنفط بصفه رئيسية، وباقي أنواع الواردات المتجهة إلى إسرائيل.
- عرقلة أي أعمال إرراقد تقوم بها القوات الإسرائيلية على الساحل الغربي لخليج السويس. حيث قام رئيس شعبة العمليات البحرية في ذلك الوقت لواء بحري أ.ح / أشرف رفعت بإدراج هذا الاحتمال ضمن أعمال العدو المتوقعة في ضوء قيام العدو بعملية إررار محدودة (صنفت وقتها كعملية تليفزيونية للتأثير المعنوي السلبي على قواتنا) على الساحل الغربي لخليج السويس في سبتمبر 1969.

وبالنسبة لأسلوب تنفيذ المهمة، فقد كانت إسرائيل تعتمد على مصدرين أساسيين لتدبير احتياجاتها من النفط؛ الأول من إيران ويأتي محمولاً بحرًا من الخليج العربي عبر باب المندب إلى خليج العقبة ومن خلاله إلى ميناء إيلات. وكانت

إسرائيل قد أنشأت خط أنابيب بترول (42 بوصة) من إيلات إلى أشدود والبحر المتوسط كبديل مؤقت لقناة السويس التي تم إغلاقها بعد حرب 1967، والمصدر الثاني هو حقول البترول المصرية على الساحل الشرقي لخليج السويس والمستولى عليها بعد احتلالها سيناء.

تم تنفيذ المهمة بفرض الحصار البحري (Naval Blockade) على مسرح البحر الأحمر بالكامل بطول 1200 ميل في 3 مناطق؛ المنطقة الأولى في باب المندب جنوب البحر الأحمر باستخدام المدمرات، والثانية في المنطقة وسط البحر الأحمر شمال خط العرض 22 والذي يحدد حدودنا الدولية الجنوبية مع السودان وجنوب الحد الشمالي لمنطقة العمليات العسكرية المعلن عنها (خط طول 23) وذلك باستخدام الغواصات (أنظر الخريطة). ويشار إلى أن استخدام الغواصات في البحر الأحمر هو الأول في تاريخ البحرية العالمية. أما المنطقة الثالثة فكانت في شمال البحر الأحمر وتحديدًا في منطقة مضيق جوبال جنوب خليج السويس باستخدام خطوط الألغام الهجومية، ومناطق المنصات البترولية في بلاعيم وأبورديس فقد تم استخدام قوات الصاعقة البحرية والضفادع البشرية.

ففي منطقة جنوب البحر الأحمر تم اختيار منطقة باب المندب لتنفيذ المهمة بقوة 3 مدمرات واحتلت مواقعها من يوم 6 أكتوبر حتى 7 يناير 1974. حيث تمركزت المدمرات في عدن والصومال والسودان خارج مدى طيران العدو.

وتم تنفيذ خطوط المرور بواسطة المدمرات أمام جبل الطير على ساحل اليمن لاعتراض السفن العابرة لباب المندب والمتجهة إلى البحر الأحمر وإخطارها بضرورة تغيير خط سيرها وعدم دخول البحر الأحمر لوجود منطقة عمليات عسكرية مُعلن عنها دوليًا. مع استخدام الحد الأدنى المنصوص عليه دوليًا لاستخدام المدفعية الخفيفة والمتوسطة للفت نظر السفن التي لا تستجيب لإشارات الاعتراض الضوئية واللا سلكية، وذلك بإطلاق عدد محدود من الطلقات أمام السفينة للتنبيه.

ويُشار إلى أن القانون الدولي لا يسمح بتدمير أي سفينة في المياه الدولية ضمناً لحرية الملاحة. كما أن أمريكا دفعت حاملة طائرات (هانكوك) وخمس مدمرات

في المحيط الهندي بعد بدء الحرب مباشرة لمراقبة تنفيذ القانون الدولي فيما يخص حرية الملاحة. وكلنا يعلم الآن وبعد 50 عامًا من حرب 1973 معنى تنفيذ هذه المهمة إذا راجعنا كيفية تدخل القوات البحرية الأمريكية من خلال تنفيذ عمليات حرية الملاحة (FONOPS) (Free of Navigation operations) في منطقة بحر الصين الجنوبي، ويُشار إلى قيام الاتحاد السوفيتي وقتها بدفع عدد من وحداته البحرية إلى نفس المنطقة.

وفي منطقة وسط البحر الأحمر تم احتلال إحدى الغواصات منطقة انتظار شمال خط العرض 22 والذي يمثل حدودنا الدولية مع السودان وجنوب حدود منطقة العمليات العسكرية المعلن عنها (خط العرض 23). في حالة عدم رضوخ أي سفينة متجهة إلى إسرائيل وإصرارها على استكمال إبحارها إلى داخل البحر الأحمر يتم إخطار الغواصة لاعتراض السفينة شمال خط العرض 22 ومهاجمتها. (تم بالفعل مهاجمة سفينة متجهة إلى ميناء إيلات بالطوربيدات. وبعدها أخطرت وزارة النقل الإسرائيلية جميع السفن المتجهة إلى إيلات بتغيير خط سيرها وعدم دخول باب المنذب).

وفي منطقة شمال البحر الأحمر وعند مدخل خليج السويس تم بث خطوط ألغام بحرية هجومية، والتي تعتبر من المفاجآت الرئيسية في الحرب، حيث تم استخدام الألغام البحرية الهجومية لأول مرة خلال حرب (1973). وهو ما اعترف به المحلل العسكري الإسرائيلي (شالومو جيته) Shlomo Guetta في دراسته المتعلقة بهذا الموضوع وعنوانها: Shlomo Guetta, The Egyptian Sea Mining Surprise during the Yom Kippur War (October War 1973)

وبالنسبة لأسلوب التنفيذ، فقد تم بث عدة خطوط ألغام هجومية (أمام سواحل القوات الإسرائيلية) باستخدام لنشات الطوربيد في عدة مواقع، منها ممر جوبال في المدخل الجنوبي لخليج السويس، وذلك بغرض التأثير على حركة النقل البحري من وإلى نقط التمرکز والإيواء الإسرائيلية في خليج السويس، حيث تم إغراق السفينة الإسرائيلية «سايرس» حمولة 50 ألف طن، وبعدها اضطرت

القوات الإسرائيلية لاستخدام ممرات ضحلة ومجاورة للساحل، واستخدام سفن ذات حمولات لا تزيد على 5000 طن وتمت إعادة تلغيم هذه الممرات عدة مرات.

وجدير بالذكر أن القوات البحرية الإسرائيلية لم يكن لديها أي قوات أو تجهيزات لمكافحة الألغام أو تبييدها في ذلك الوقت، وهو ما يبرز براعة المخطط المصري في استغلال نقاط الضعف في البحرية الإسرائيلية لأقصى حد. كما أن قرار بث خطوط الألغام الهجومية في هذه المواقع، وأسلوب تنفيذها يعكس تفوقاً مصرياً ليس فقط في التخطيط ولكن في التنفيذ أيضاً، وذلك بوضع النقاط التالية في الاعتبار:

- مدخل خليج السويس مناسب لاستخدام الألغام البحرية.
- استغلال قرب نقط التمرکز والإيواء الإسرائيلية على الساحل الشرقي لخليج السويس لبث خطوط ألغام هجومية أمام سواحل العدو، باستخدام الوحدات البحرية الخفيفة ليلاً.
- قرار استخدام هذا السلاح في مدخل خليج السويس والذي يعتبر ممراً ملاحياً دولياً، كان مثالياً من وجهة نظر القوات البحرية المصرية التي لا تريد انتهاك القانون الدولي، وذلك لأن الحركة الحرة للسفن من وإلى خليج السويس ضرورية لإسرائيل لمرور السفن العسكرية، ونقل النفط الخام بسبب غلق قناة السويس في ذلك الوقت. كما كان الخليج نفسه يُعد نوعاً من البحر الداخلي الذي يخدم مصر وإسرائيل فقط (أي بدون تهديد لطرف ثالث أو طرف محايد)، وكان هذا التوصيف واضحاً للمخططين في القوات البحرية المصرية، وكان بمثابة فرصة مناسبة للاستخدام الأول للألغام البحرية الهجومية. ولذا لم يتم استخدام الألغام في مدخل خليج العقبة لوجود ميناء العقبة الأردني. وكذلك لم يتم تلغيم باب المنذب لتأثير حركة النقل البحري من وإلى الموانئ السعودية والسودانية، ولتفادي إثارة القوى العظمى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة.
- بالإضافة إلى الأضرار المادية التي ألحقتها الألغام بالسفن، والتي قد تبدو محدودة إذا نظرنا إلى عدد الخسائر الواقعة على سفن العدو (عدد 2 سفينة تجارية فقط)، إلا أن الألغام لها تأثير حيوي على حركة النقل البحري في المنطقة،

فبمجرد انفجار ألغام في سفينة أو 2 يتم إلغاء حركة المرور من وإلى المنطقة حتى يتم مسح المنطقة وإزالة الألغام.

• تعد الألغام البحرية سلاحًا فعالًا للغاية من حيث التكلفة والعائد، فتكلفة بث لغم بحري لا تكاد تذكر مقارنة بتكلفة كسحه (إزالته) أو تحييده. فيمكن أن يكون الوقت اللازم لتحديد خط من الألغام البحرية والتخلص منه 200 ضعف الوقت اللازم لبثه. حيث يتطلب ذلك تخصيص أعداد ضخمة من السفن المتخصصة في مكافحة الألغام للعمل ليلاً ونهارًا، ولأسابيع وربما لشهور، طبقًا لاعتبارات فنية متعددة.

وبالنسبة لحقول بلاعيم وأبورديس داخل خليج السويس، فقد تم تنفيذ عدة إغارات على مناطق أبورديس وبلاعيم باستخدام قوات الصاعقة البحرية لضرب المنصات البترولية والتنكات والبيئة الأساسية الفوقية، وقامت الضفادع البشرية بتدمير البنية التحتية وأنابيب تحت المياه أكثر من مرة أثناء العمليات.

وفيما يتعلق بنتائج تنفيذ المهمة في البحر الأحمر: ففى الفترة من يوم 6 أكتوبر 1973 وحتى 7 يناير 1974 حققت نتائج مبهرة على المستوى الاستراتيجي كالآتي:

- تم منع 197 سفينة متجهة من باب المندب إلى إسرائيل، مع السماح بمرور 22 سفينة فقط إلى السودان والسعودية.
- خط النفط بين إيلات وأشدود كان فارغًا بعد شهر من بدء تنفيذ المهمة، ولم تكن هناك كميات نפט كافية، حيث طلبت إسرائيل من أمريكا إمدادها بالبترول على سفنها، وخشيت أمريكا من رد الفعل العربي لو تحقق هذا المطلب، وطلبت جولدمايررئيسة وزراء إسرائيل في ذلك الوقت تعتيمًا إعلاميًا.
- وفي نوفمبر 1973، أخطر وزير الخارجية الأمريكي هنري كسنجر الزعيم الراحل أنور السادات بأن إسرائيل لها مطلبان خلال مفاوضات الكيلو 101؛ الأول هو فك الحصار عند باب المندب، والثاني هو تبادل الأسرى (مذكرات الرئيس الراحل أنور السادات، ومذكرات المشير عبد الغني الجمسي عن حرب أكتوبر 1973)، وهو ما يعكس التأثير الاستراتيجي العميق لتنفيذ هذه المهمة على إسرائيل.

- أن منطوق المهمة كما تم صياغتها عسكرياً بمعرفة قيادة القوات البحرية آنذاك، وكما تم شرحها، فهي من الناحية الاستراتيجية البحرية يمكن صياغتها كالاتي "فرض الحصار البحري (Naval Blockade) على الموانئ الإسرائيلية في البحر الأحمر"، وقد تم تفادي هذه الصياغة لأسباب جيوسياسية وقتها، مع الوضع في الاعتبار التواجد البحري الدائم للأساطيل الأمريكية والسوفيتية في منطقة المحيط الهندي والتي تمثل منطقة الجوار القريب للبحر الأحمر، وهو ما يعكس إلمام قيادة القوات البحرية بجميع الاعتبارات السياسية والعسكرية المرتبطة بدور ومهام القوات البحرية، وذلك كنتيجة مباشرة للتنسيق السياسي العسكري الذي حدث لأول مرة في التخطيط لحرب 1973.
- يُعد منع الإبرار على الشاطئ الغربي لخليج السويس، ثاني أهم التأثيرات الاستراتيجية العميقة على مسار المرحلة الأخيرة من الحرب. فعند قيام الجانب الإسرائيلي باختيار بدائل للعبور إلى منطقة غرب القناة بقوات رئيسية لمحاولة حصار أحد الجيوش الميدانية، والوصول إلى مشارف خط السويس القاهرة، ومحاولة الاستيلاء على مدينة السويس كهدف حيوي له أهمية استراتيجية، كان لديه بديلان:

**البديل الأول:** هو إحداهن الثغرة في منطقة الدفرسوار واختراق دفاعاتنا، وإنشاء كوبري لعبور قواته إلى الضفة الغربية أو إلى أفريقيا كما صورتها أجهزة دعايته، وهو ما سيعرض قواته لخسائر فادحة. فقواتنا على طول القناة تمثل النسق الأول الاستراتيجي للقوات المسلحة المصرية الممثلة في الجيشين الثاني والثالث، والتي تعمل تحت ستر نيران شبكة دفاع جوي معقدة وشديدة الفاعلية بالتعاون مع القوات الجوية.

**البديل الثاني:** هو تحميل قوات من إحدى نقط الإيواء التي احتلها على الساحل الشرقي لخليج السويس، ونقلها بحرًا لتنفيذ إبرار على الساحل الغربي لخليج السويس، حيث كثافة الدفاع أقل بكثير من الدفاعات على طول القناة، والاندفاع السريع شمالاً للاستيلاء على مدينة السويس، ومحاصرة الجيش الثالث من الجنوب إلى الشمال، والوصول إلى مشارف القاهرة، حيث إن هذا الاختيار سيكون

أسرع في التنفيذ، ويحقق الهدف الاستراتيجي من المهمة بخسائر أقل كثيرًا من الاختيار الأول.

ومع ذلك اختارت رئاسة الأركان الإسرائيلية تنفيذ الخيار الأول (ثغرة يوم 16 أكتوبر) على الرغم مما تعرضت له القوات الإسرائيلية من خسائر فادحة، وذلك لعدم ثقتهم في قدرة قواتهم البحرية على حماية وتأمين وحدات نقل القوات أثناء مرحلة التحميل ومرحلة الإبحار، والتي لا تتجاوز مسافة 9 - 10 أميال فقط تقطعها الوحدات في زمن يزيد على الساعة بدقائق معدودة. وكانت هذه الحالة من عدم اليقين (Uncertainty) لدى قيادات الجانب الإسرائيلي نتيجة مباشرة لأعمال قتال قواتنا البحرية خلال معارك الاستنزاف وخلال المراحل الأولى من حرب 1973، وضمنها حقول الألغام المحتملة أمام المناطق الصالحة للإبرار على الساحل الغربي لخليج السويس. وللقارئ أن يتخيل ما الذي ستكون عليه النتائج إذا اختارت القوات الإسرائيلية الاختيار الثاني.

## 2. النتائج الاستراتيجية لمهمة الاعتراض البحري في البحر الأحمر:

لقد عكست هذه المهمة التخطيط المبتكر والفكر اللامع غير المسبوق والتنفيذ الكفاء المنضبط الذي كان من السمات الرئيسية لقواتنا البحرية المجيدة في حرب 1973 للأسباب الآتية:

- أن باب المندب كان في منطقة الظل من منظور اهتمامات القوى الإقليمية في ذلك الوقت، فلم ينل أي اهتمام إلا من القوى العظمى فقط (ملاحظة: الموقف الآن مختلف فمنطقة باب المندب تموج بالتواجد البحري الإسرائيلي والإيراني والتركي والإماراتي والسعودي والصيني والياباني والفرنسي والأمريكي.. إلخ).
- لم يكن من الممكن تنفيذ هذه المهمة في منطقة شمال البحر الأحمر أو في منطقة وسط البحر الأحمر في ضوء التفوق الجوي الإسرائيلي على قواتنا الجوية (خارج مدى صواريخ الدفاع الجوي التي تم تركيز مواقعها لحماية الجيوش الميدانية العاملة على طول قناة السويس وبعض الأهداف الاستراتيجية في العمق مثل القاهرة وميناء الإسكندرية، وبعيدًا عن مسرح عمليات البحر الأحمر بصفة

عامة). هذا بالإضافة إلى ضعف منظومات الدفاع الجوي للمدمرات العاملة في تنفيذ هذه المهمة نتيجة لتصميمها في الحرب العالمية الثانية، وبنائها بعد الحرب مباشرة في عام 1949، واعتماد هذه المنظومات على المدفعية التي توجه بالتنشيد المكشوف أي بالنظر فقط، وبالتالي لا يتم هذا التوجيه إلا نهاراً. وتغلب المخطط على كل ذلك بتحريك مسرح العمليات بعيداً عن إمكانيات القوات الجوية الإسرائيلية التي تمثل التهديد الرئيسي للمدمرات المنفذة للمهمة، وكذا عن قواتها البحرية باختيار منطقة باب المنذب لتنفيذ المهمة.

- أنه لم يخطر على بال القيادات العسكرية في إسرائيل أن تذهب العمليات جنوباً إلى هذا الحد (ترجمة لنص ما قاله شارون في أحد لقاءاته التليفزيونية).
- كذلك تم اختيار موقع انتظار الغواصة في وسط البحر الأحمر. وعلى الرغم من قربه النسبي لمطارات العدو في سيناء وقواعده البحرية في رأس محمد، إلا أن العدو لم يكن يملك أي إمكانيات لمكافحة الغواصات. وهذا أيضاً يعكس تفوق المخطط المصري في استغلال نقاط ضعف القوات الإسرائيلية لأقصى درجة في ذلك الوقت. كما أن قواته الجوية لا تشكل أي خطورة على الغواصات التي تعمل غاطسة. هذا بالإضافة إلى أن هذا الموقع يمكن الغواصة من الاشتباك بما لا يتناقض مع القانون الدولي تفادياً لاستفزاز أي قوى عظمى، فهي تعمل داخل منطقة العمليات الحربية المعلن عنها داخل حدودنا البحرية وأمام مياهنا الإقليمية.

- حطمت هذه المهمة جزءاً مهماً من نظرية الأمن الإسرائيلية التي كانت مبنية على أن السيطرة على شرم الشيخ ومضائق تيران واحتلال شرم الشيخ سيضمن للقوات البحرية الإسرائيلية السيطرة البحرية في منطقة خليجي السويس والعقبة. وتعني السيطرة البحرية القدرة على استخدام البحر (Sea Use) لصالح قوتها ومنع الطرف الآخر (قواتنا) من استخدام البحر لقواتنا (Sea Denial).
- براعة خطط الخداع التعبوي التي أمنت فتح هذه القوات الكبيرة إلى مناطق عملياتها، حيث تم فتح أكثر من 50 وحدة بحرية إلى مناطق عملياتها بالبحر المتوسط والأحمر والتي بدأت قبل بدء العمليات بشهر تقريباً دون لفت نظر العدو، وما سبق هذا الفتح من أنشطة لوجيستية تتعلق بمعاينة الموانئ والأرصنة

والتجهيزات الملاحية، وبناء تكديسات الوقود الخاص بالمدمرات والذخائر، وغيرها دون لفت أنظار العدو، أو أي من القوى العظمى المتواجدة في المنطقة.

### ب. في البحر المتوسط:

تم اتباع الأسلوب نفسه، حيث قامت المدمرات بالمرور جنوب جزيرة كريت واحتلت الغواصات أماكن انتظار في شرق البحر المتوسط، وذلك وسط تواجد كثيف لوحدات الأسطول السادس الأمريكي والمجموعة الخامسة من الأسطول السوفيتي. وقد ارتكزت المدمرات المشاركة في تنفيذ المهمة على الموانئ الليبية.

وتتضح نتائج تنفيذ المهمة في البحر المتوسط، فيما نشرته صحيفة "جيزوراليم بوست" الإسرائيلية من أن عدد السفن التي دخلت ميناء حيفا وأشدود في شهر نوفمبر 1973 كان 17 سفينة بدلاً من 198 سفينة في الشهر نفسه من عام 1972.

3. دعم أعمال قتال القوات البرية على المحاور الساحلية في البحرين المتوسط والأحمر:

### وقد تم تنفيذ هذه المهمة على النحو التالي:

#### أ. في البحر المتوسط: حيث تم تنفيذ عدد من المهام على النحو التالي:

- تدمير وحدات العدو في رأس بيرون ليلة 6 - 7 أكتوبر 1973، والتي تقع على رأس بحيرة البردويل على مسافة 80 كم من بورسعيد، كان بها 2 سرية مشاة وسرية ناحال وسرية دبابات ومدفعية عيار 175 مل ومخازن شئون إدارية، وبها تجهيزات لاستقبال عدد من الوحدات البحرية التي يمكن أن تهدد قوات الجيش الثاني الميداني العاملة على المحور الساحلي.

وتعد الوحدات المثلى لتنفيذ هذه المهمة هي المدمرات باستخدام مدفيعيتها عيار 130 مل، إلا أنه يتعذر دفع المدمرات إلى هذا العمق داخل أراضٍ مُسيطر عليها بمعرفة العدو في ضوء تفوقه الجوي، وضعف الدفاعات المضادة للطائرات لهذه السفن، خاصة وأن فترة القصف ستكون في حدود 25 دقيقة مما يعرض هذه الوحدات لخطر الهجمات الجوية قبل تنفيذ مهمتها. كما أن الوحدات الصغيرة

السريعة لا يمكن استخدامها أيضاً نتيجة لصغر عيار المدفعية المسلحة بها هذه الوحدات (25 مل، 30 مل).

وكان الحل في تنفيذ فكرة مبتكرة، حيث تم استخدام لنشات الطوربيد بعد إجراء تعديل رئيسي عليها، بتغيير تسليحها ونزع أنابيب الطوربيد، وتركيب عدد 2 قاذف مدفعية صاروخية طراز BM21 المستخدم في القوات البرية على كل لانش يمكن إطلاقهما خلال زمن 40 ثانية. وكان هذا الاستخدام الأول للنشات الطوربيد في أعمال قصف الساحل. وقد تطلب هذا التعديل إجراء تعديلات فنية رئيسية للانش وقامت به الورش الرئيسية بالقوات البحرية.

بعد تمام القصف تدخلت القوات الجوية الإسرائيلية، واستخدمت طائرات الهليكوبتر المسلحة بالصواريخ الموجهة بالسلك المضادة للدبابات، وتصدت لها مجموعة لنشات الصواريخ التي تقوم بأعمال التغطية والحماية، وكانت خسائرها عدد 1 لانش صواريخ.

• اشترك المدفعية الساحلية البحرية في التمهيد النيرانى، حيث تم قصف النقطة الحصينة في الكيلو 10 جنوب بورفؤاد وطوال فترة العمليات، حيث تكرر مشاركتها في العديد من المهام النيرانية.

ب. في البحر الأحمر: حيث تم قصف قاعدة رأس محمد (شرم الشيخ) بالصواريخ الموجهة ليلة 6 - 7 أكتوبر. حيث تم توجيه هجمة صاروخية باستخدام صواريخ سطح / سطح الموجهة لقصف الوحدات البحرية الإسرائيلية المتمركزة في قاعدة شرم الشيخ وتنكات البترول ومناطق الشئون الإدارية.

كما تم قصف أهداف العدو البحرية في رأس مسلة ورأس سدر، حيث تم تنفيذ عدة هجمات بالصواريخ غير الموجهة والمحملة على لنشات خفيفة في رأس مسلة ورأس سدر، كما تم القيام بعددٍ من أعمال الإغارة بقوات الصاعقة على المواقع نفسها عدة مرات.

4. حماية جانب القوات البرية العاملة على المحاور الساحلية في البحرين المتوسط والأحمر: ويتضح ذلك كما يلي:

أ. معركة بلطيم ليلة 8 / 9 أكتوبر: فعقب النجاح الباهر الذي حققته قوات الجيش الثاني الميداني بالاسلة يوم 8 أكتوبر بصد الهجوم الإسرائيلي المضاد وتدمير 90 دبابة، كلفت القوات البحرية الإسرائيلية بتنفيذ مهمة قصف مواقع عسكرية للجيش الثاني الميداني غرب القناة (المصدر: الشبكة الدولية عن المعارك البحرية في حرب 1973)، فتم دفع تشكيل مكون من 6 لنشات إسرائيلية طراز «سعر» شمال بورسعيد فتصدت لها 4 لنشات صواريخ مصرية مبحرة من الإسكندرية، واشتبكت معها في معركة استخدمت فيها الصواريخ سطح / سطح المضادة للسفن، واستخدمت إسرائيل الإجراءات الإلكترونية السلبية والإيجابية وأساليب المناورات لتفادي صواريخنا (والتي سبق الإشارة إليها)، وكانت هذه المعركة هي المعركة الثانية في تاريخ البحرية العالمية بين وحدات تحمل صواريخ سطح / سطح مضادة للسفن.

وتمثلت نتاج المعركة في منع اللنشات الإسرائيلية من الاقتراب من جانب قواتنا العاملة على المحاور الساحلية، وتدمير لانش صواريخ إسرائيلي، وتدمير وإصابة عدد 2 لانش صواريخ مصري.

ب. معركة دمياط ليلة 9/10 أكتوبر: ففي ليلة العاشر من أكتوبر قامت إسرائيل بدفع 6 لنشات صواريخ أمام دمياط، وتصدت لها لنشات الصواريخ المصرية، وتم منع اللنشات الإسرائيلية من تنفيذ مهمتها وحدثت خسائر من الجانبين.

ج. معركة يوم 17 أكتوبر: حيث جرت معركة تصادمية أخرى اشترك فيها عدد من التشكيلات البحرية، وحدثت خسائر في الجانبين.

5. تأمين النطاق التعبوي للقوات البحرية في البحرين المتوسط والأحمر:

تحدد الهدف الرئيسي من هذه المهمة في تأمين حركة النقل البحري من وإلى الموانئ الرئيسية، وفي هذا الصدد يجدر إلقاء الضوء على الموانئ العاملة في مسرحي البحر المتوسط والأحمر.

ففي البحر المتوسط لم تكن هناك موانئ عدا ميناء الإسكندرية، وهو الميناء الرئيسي لتداول البضائع الواردة والصادرة من الشمال، حيث لم يكن قد تم إنشاء ميناء دمياط، أما ميناء بورسعيد فوجوده على خط الجبهة في مواجهة العدو قلل من استخدامه إلى الحد الأدنى ولأغراض خاصة. أما ميناء مطروح فلم يكن مجهزاً أصلاً لاستقبال سفن تجارية.

وفي مسرح البحر الأحمر لم تكن هناك موانئ عاملة عدا ميناء سفاجا وبطاقة محدودة للغاية لقربه من قواعد العدو البحرية في رأس محمد والشاطئ الشرقي لخليج السويس. أما ميناء الأدبية فوجوده على الجبهة في مواجهة العدو منع استخدامه في أغراض النقل البحري إلا في عمليات خاصة. وينطبق ذلك على ميناء الغردقة.

وفيما بأسلوب تنفيذ المهمة، وفي نطاق قاعدة الإسكندرية البحرية، قامت قوات القاعدة العضوية والمدعومة باحتياطيات قيادة القوات البحرية من المدمرات ولنشات الصواريخ بتأمين النطاق التعبوي، مع تنفيذ جميع أنواع الدفاع والحماية عن ميناء الإسكندرية كالآتي:

- مهمة الدفاع ضد الغواصات: حيث تم تغطية جميع المناطق المحتملة لاقتراب الغواصات بوحدات مرور سطحية مجهزة للبحث عن واكتشاف ومهاجمة الغواصات (قنصات وكاسحات ألغام) بإجمالي 166 طلعة طوال فترة الحرب، وكذا بطائرات هليكوبتر مجهزة للبحث واكتشاف الغواصات بإجمالي 205 طلعة طائرة. كما تم إلقاء قذائف الأعماق دورياً في الأماكن الأكثر احتمالاً لتواجد الغواصات المعادية وعلى خطوط الاقتراب للميناء لإبعادها. وتم أيضاً تكثيف البحث الراداري واللاسلكي في الأماكن المحتمل أن تستخدمها الغواصات المعادية لشحن البطاريات.
- مهمة الدفاع ضد الألغام: حيث تم مسح جميع الممرات الملاحية بكاسحات الألغام بصفة دائمة لاكتشاف أي ألغام في هذه الممرات مع تنفيذ الكسح الميكانيكي الاستطلاعي في الممر الرئيسي.

• **مهمة الدفاع ضد سفن السطح:** تم تنفيذها باستخدام نقط المراقبة الفنية والبصرية المنتشرة على الساحل ومراكز استطلاع لا سلكي للبحث عن واكتشاف العدو بالرادارات حتى مدى الأفق الراداري وبأجهزة استطلاع لا سلكي ما بعد هذا المدى، وحتى مسافة 40 ميلاً تقريباً. كما استخدمت وحدات المرور القريبة والبعيدة لتأكيد الأهداف والاشتباك معها باستخدام لنشات الصواريخ من أوضاع الكمان ومدفعية المدمرات والمدفعية الساحلية.

**وقد يتساءل القارئ:** كيف يتم السماح باقتراب وحدات العدو من ميناء الإسكندرية لدرجة تواجدها داخل مدى المدفعية الساحلية؟. والإجابة تعكس خبرة وكفاءة قادة القوات البحرية في تقدير الموقف. فقد تلاحظ أن الوحدات الإسرائيلية تقترب إلى الميناء متخذة خطوط سير داخل مناطق اكتشاف راداراتنا الساحلية، ولم يتخذ أي إجراء لإخفاء وحداته أو محاولة خداع قواتنا. بل قام بتشغيل أجهزة الاتصال اللا سلكي ورادارات وحداته وهو واثق من أن قواتنا ستقوم باكتشاف هذه الوحدات. وعند تقدير الموقف أيقنت قيادة القوات البحرية أن الغرض من اقتراب وحداته بهذه الطريقة هو دفع قواتنا البحرية السطحية للخروج من الميناء للتصدي له، والدخول في معركة تصادمية بالصواريخ الموجهة سطح / سطح، مما يستدعي سحب الوحدات القائمة بمهام مكافحة الغواصات وهي القنصات وكاسحات الألغام لداخل الميناء لعدم تعرضها لضربات العدو الصاروخية، وبالتالي يتم تهيئة أنسب الظروف لعمل غواصاته والاقتراب من الميناء لتنفيذ مهامها. وعلى ذلك فقد تم التصدي لهذه المحاولة باستخدام لنشات الصواريخ من أوضاع الكمان والمدفعية الساحلية ومدفعية المدمرات كما سبق ذكره.

• **مهمة الدفاع الجوي:** تم تنفيذ المهمة بواسطة قوات الدفاع الجوي الباسلة (دفاع جوي دولة) وتكثيف النيران فوق الميناء بمدفعية المدمرات المضادة للطائرات.

• **مهمة الدفاع ضد الضفادع البشرية والمتسللين:** تم تنفيذ انتشار الوحدات البحرية في أماكن مخططة مع تغييرها بصفة دورية مع قيام وحدات تأمين الميناء بإلقاء العبوات المضادة للضفادع البشرية، وإنشاء نقط مراقبة على طول حاجز

الأمواج مجهز بكشافات ضوئية ضخمة وأجهزة سطح لا سلكي لاكتشاف أي عمليات تسلل إلى الميناء.

• وفي نطاق قاعدة بورسعيد البحرية: قامت قوات قاعدة بورسعيد البحرية العضوية والمدعومة باحتياطيات قيادة القوات البحرية من منشآت الصواريخ وبنشآت المدفعية بتأمين النطاق التعبوي مع تنفيذ جميع أنواع الدفاع والحماية عن ميناء بورسعيد، وتطبيق الأسلوب المتبع في ميناء الإسكندرية.

أما نتائج تنفيذ المهمة في البحر المتوسط، ففي ميناء الإسكندرية تحقق التالي:

- لم يقترب العدو من ميناء الإسكندرية.
- لم تتأثر حركة النقل البحري من وإلى الميناء طوال فترة الحرب وقبلها وبعدها.
- لم يحدث أي نقص في أي سلعة استراتيجية.

وبالنسبة لميناء بورسعيد، فقد تعرض الميناء لإغارة بالضفادع البشرية الإسرائيلية يوم 11 / 10، ونتيجة لفاعلية إجراءات الدفاع ضد الضفادع البشرية والمتسللين، فقد فشلت الضفادع الإسرائيلية في إغراق أو إصابة أي وحدات بحرية داخل الميناء، وفقدت القوات البحرية الإسرائيلية عدد 15 من رجالها. وفي هذا الصدد، حدث في أعقاب زيارة الزعيم الراحل أنور السادات إلى إسرائيل، أن بعض أسرهؤلاء المفقودين قد أرسلت خطابات إلى السيدة جيهان السادات للسؤال عن ذويهم، وتفضلت السيدة الأولى بإرسال برقيات تعزية لهم.

وإجمالاً، لم تتأثر حركة النقل البحري من وإلى الميناء طوال فترة الحرب وما بعدها.

أما نتائج تنفيذ المهمة في البحر الأحمر، فلم يكن للعدو غواصات في البحر الأحمر ولم تكن له قدرة على أي عمليات لكسح الألغام أو تحييدها، وعلى ذلك فقد اقتصر التهديدات على سفن السطح المعادية والضفادع البشرية والمتسللين بالإضافة إلى قواته الجوية.

وبالنسبة لأسلوب التنفيذ، فقد قامت قوات البحر الأحمر البحرية العضوية والمدعومة باحتياطيات قيادة القوات البحرية بتنفيذ الآتي:

- مهمة الدفاع ضد سفن السطح: وتم تنفيذها باستخدام لنشات الصواريخ من أوضاع الكمانن بالاشتراك مع لنشات المدفعية داخل موانئ الغردقة وعلى مشارف ميناء سفاجا.
- مهمة الدفاع الجوي: تم تنفيذ المهمة بواسطة قوات الدفاع الجوي (الدولة) بالأسلة، وتكثيف النيران فوق الميناء بمدفعية الوحدات البحرية المتمركزة داخل الميناء.
- مهمة الدفاع ضد الضفادع البشرية والمتسللين.  
وفي ضوء ما سبق، تجدر الإشارة إلى أبرز الدروس المستفادة على النحو التالي:
- من الأخطاء الجسيمة التي تقع فيها الجيوش المنتصرة أن الحرب القادمة ستكون مشابهة للحرب السابقة، وخاصة بعد التطور التكنولوجي الهائل في نظم القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب الإلكترونية ودمجها مع نظم الاستطلاع والمراقبة والمخابرات (C5ISR)، والتطور الهائل في الأسلحة والمعدات والمسيرات الآلية وباقي تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.
- كان البحر ولا يزال وسيظل مسرحاً للاحتكاك والمواجهة وإظهار القوة والمنافسة الإقليمية. ومع وجود مصر في موقعها الفريد وسط الشرق والغرب والشمال والجنوب وسواحلها الممتدة على البحرين المتوسط والأحمر، وملكيتها وسيطرتها على قناة السويس، ووجودها في بؤرة الصراع الجيوسياسي والجيواستراتيجي الدائم والمستمر بين القوى العظمى والقوى الإقليمية على مدى التاريخ الإنساني الحديث؛ كل ذلك يفرض ضرورة بناء قوات بحرية قادرة على مواجهة التحديات، والمنافسة وردع العدوان قبل وقوعه، وتحقيق النصر في حالة فشل الردع.

## قائمة المراجع:

1. NAVAL WAR COLLEGE , ARAB-ISRAELI WAR OCTOBER 1973 LESSONS LEARNED, LESSONS FORGOTTEN.
2. TIMELESS LESSONS FROM THE OCTOBER 1973 ARAB-ISRAELI WAR Soviet Policy in the October 1973 War (May 1976)
3. Yom Kippur War Summary, causes, combatants & Fact (Britannica Encyclopedia, Aug. 15, 2023)
4. The Yom Kippur war and the shaping of the united states air force (defense technical information center, 2016)
5. Yom Kippur War (Wikipedia)
6. Military lessons of the Yom Kippur War (JSTOR, 1974)
7. The 1973 Arab-Israeli War: Insights for Multi Domain Operations (Association of the united States Army, Dec. 16, 2022)
8. Surprise Attack: the case of the Yom Kippur War (Homeland Security digital library.
9. The impact of insignificance naval development from the Yom Kippur War (Cimsec, Feb. 19th, 2019)
10. How the Egyptian Navy Fought the October War (U.S naval institute, 1995)
11. Battle of Baltim, Wikipedia
12. THE EGYPTIAN STAFF SOLUTION: OPERATIONAL ART and) PLANNING FOR THE 1973 ARAB-ISRAELI WAR.



## حرب أكتوبر 73.. دروس مستفادة ميدانيًا واستراتيجيًا

تذكر حرب أكتوبر بالعديد من الدروس المستفادة على الصعيدين الميداني العملياتي والاستراتيجي. فنتيجة لأسلوب التفكير والتخطيط غير المعتاد الذي تم به إعداد القوات المسلحة، ومن ورائها أجهزة ومؤسسات الدولة المصرية لخوض الحرب وإدارتها عسكريًا وسياسيًا، تبلورت عدة نتائج كبرى، حفزت بدورها لاستنتاجات مهمة.

وقد تشكل نوعان من الدروس، الأول: دروس تتعلق بالحرب كوسيلة لتغيير الواقع الجيوسياسي، وأداء الجنود وتوظيف المعدات والأسلحة مهما كانت قدراتها في مواجهة أسلحة أكثر حداثة وتطورًا وإمكانيات في ظل توجيهه استراتيجي يراعي كل المدخلات الوطنية والدولية والحقائق التي فرضت نفسها، وبات من الضروري العمل على تغييرها كمقدمة للانطلاق إلى مرحلة أخرى لاستكمال مهمة تحرير الأرض بدون أي تنازلات.

أما الثاني: فيتعلق بالدروس المستفادة من أداء الفروع المختلفة للقوات المسلحة كل على حدة، ومدى التكامل في الأداء والالتزام بالخطط الموضوعية وتوقع رد فعل العدو ومواجهته.

والنوعان معًا يشكلان خبرة كبرى ليس فقط للقوات المسلحة المصرية، وإنما أيضًا للمدارس العسكرية المختلفة التي تسود في العديد من البلدان، الأمر الذي غير في الفكر الاستراتيجي العسكري ونظرياته المتعارف عليها، والتي تأثرت بنتائج تلك الملحمة الكبرى.

وفيما يلي تفصيل لأهم تلك الدروس، كما سطرها العديد من القادة العسكريين الذين شاركوا في الحرب ووردت في العديد من المصادر التي اعتمد عليها في الموسوعة.

### أولاً: الدروس المستفادة للقوات البرية والجيش الميدانية

كانت حرب أكتوبر 73 ولا تزال تحتوي على دروس تظهر كلما تم الرجوع والخوض في دراسة تفاصيل وظروف حدوثها، فقد كان التخطيط والتنفيذ في ظل قلة الإمكانيات وتوابع الهزيمة غير المتوقعة في حرب 1967، التي تمت في ستة أيام، وهي فترة قصيرة جدًا بالنسبة للحروب، والتي لم تكن متوقعة حتى من الإسرائيليين أنفسهم، خصوصًا أحداثها المفاجئة، كانت كفيلة بتحطيم معنويات أي دولة وشعبها وخصوصًا قواتها المسلحة، ولكن حدث العكس وهذه كانت إحدى وأولى مفاجآت هذا الشعب.

فطريقة وأسلوب قتال الجيش المصري واستبسال المصريين في مدن القناة، والتي كانت مفاجئة وفوق القدرات البشرية المتعارف عليها، بالإضافة إلى الوسائل والمعدات المبتكرة التي استخدمت، هو الحدث والأمر الذي غير في الفكر الاستراتيجي العسكري ونظرياته المتعارف عليها، والتي تأثرت بنتائج تلك الملحمة.

لقد أصبحت معارك الأسلحة المشتركة الحديثة هي السائدة، والتي تشترك فيها جميع عناصر القوات المسلحة بأفرعها الرئيسية (حرب الخليج الأولى والثانية)، علاوة على الفكر الاستراتيجي المتبع في خطط الخداع الاستراتيجي وربطه بالمستوى التعبوي.

وما كان لنتائج حرب أكتوبر أن تتحقق بهذا القدر العظيم على أرض المعركة إلا بعد جهد وتدريب وتجارب كثيرة وعظيمة مع استمرار التطوير في هذه الجهود والتجارب، وكان لحرب الاستنزاف التي فرضتها القيادة المصرية على أعمال القتال في منطقة القناة بعد يونيو 1967 مباشرة الأثر الأكبر في ذلك، كما أن حُسن الإعداد والتجهيز للثأر من الهزيمة واسترجاع الأرض في أقرب فرصة، والتخطيط العلمي، لعب دورًا مهمًا في تحقيق النصر الذي كان يبدو مستحيلًا.

لقد خططت القيادة المصرية منذ العودة إلى منطقة القناة واحتلال الضفة الغربية تحت سائر المانع المائي لقناة السويس، وقررت أنه يجب ألا يهنا العدو بما حققه، ويجب وضعه تحت ضغط الحرب يوميًا وذلك بما عرف بعد ذلك بحرب الاستنزاف بمراحلها الثلاثة، وأن يتم الإعداد سواء للقوات أو مسرح العمليات الجديد تحت سائر هذه الحرب واتضح ذلك من خلال الآتي:

6. على المستوى العسكري فقد تم الكثير من الخطوات المدروسة على النحو التالي:

▪ تنفيذ أكبر عملية إعادة تجميع قوات "مهزومة"، وتنظيمها في ميدان المعركة وتحت ضغط العدو: حيث تم إحلال وحدات وتشكيلات للقطاعات والمناطق الدفاعية لها على المحاور الرئيسية والمهمة غرب القناة بالإضافة إلى تشكيل وحدات وتشكيلات جديدة وإعادة التسليح للجميع في ميدان المعركة.

▪ تجهيز مسرح العمليات: من خنادق أفراد، ومرابض مدفعية، ودبابات، ودشم أسلحة خفيفة ومتوسطة، وتحصينات الردرات والصواريخ والمطارات وأراضي الهبوط، بداية بالجهود الذاتية والإمكانيات المحلية وبالأفراد المقاتلين أنفسهم، حتى وصول الدعم بالمواد والتجهيزات الهندسية من القيادة العامة.

▪ التدريب على مهام العمليات: حيث تم ضغط العام التدريبي وهو عام ميلادي إلى ستة أشهر مع تنفيذ الالتزامات التدريبية المخططة للعام الكامل، أي مضاعفة التدريب، اقتصار التدريب على كل ما هو ضروري للحرب، أي الموضوعات والدروس التي ستنفذ في الحرب مثل: أسلوب فتح الثغرات في السواتر الترابية والموانع الهندسية لإقامة ممرات العبور - اقتحام مانع مائي - أسلوب مهاجمة النقط الحصينة - أسلوب صد وتدمير الاحتياطيات المدرعة والميكانيكية، كما تم تجهيز مناطق تدريب مشابهة لقطاعات الهجوم للوحدات طبقاً لمهمتها بدءاً من قطاع العبور والسائر الترابي والموانع الهندسية والنقط الحصينة وطرق ومحاور الاقتراب للاحتياطيات والطرق الإدارية، ثم التدريب عليها باستمرار نهائياً وليلاً، مع فرض المواقف المتنوعة الطارئة، والتي يمكن أن تؤثر على تنفيذ المهمة والتدريب على حلها ومجابتها، فكان هذا التدريب يتم على تنفيذ الخطة الدفاعية عن غرب القناة لجميع الوحدات والتشكيلات طبقاً للمهمة المكلفة بها الوحدة أو التشكيل، خاصة الأهداف الحيوية المهمة داخل نطاق المسؤولية وفي نطاق الجبهة الداخلية و لرفع الروح المعنوية المتبادلة بين الجيش والشعب. وكان يتم ذلك دورياً حتى اعتاد العدو الإسرائيلي على هذا الروتين، مما ساعد بعد ذلك في خطة الخداع الاستراتيجي بكثرة التحركات للقوات وفي اتجاهات مختلفة.

وتحت سائر هذه الترتيبات كان يتم تدريب آخر لعناصر من الوحدات المدافعة عن القناة مباشرة، بمهمة التدريب على العبور لقناة السويس ليلاً، ويتم السباحة وفي هدوء، ويتم اختراق الموانع والتسلل إلى النقطة الحصينة، ويتم فتح ثغرة أو ممر في الموانع الهندسية ويُسْتَوْلَى على أي متاع للجنود الإسرائيليين والعودة به حتى يُفاجأ الجنود الإسرائيليون في الصباح بفقد أمتعتهم ويجدون آثار المتسلل، فتم زرع الرعب في قلوبهم وزاد الهلع لديهم، وتطور الأمر إلى أن وصل التدريب على التنفيذ بعبور كتيبة مشاة كاملة بدعمها، لمهاجمة موقع حصين في القنطرة شرق وتم

السيطرة عليه وعزله من الإمدادات لمدة ستة ساعات كاملة، والعودة إلى مواقعها بخسائر لا تذكر بالنسبة لمثل هذا النوع من العمليات.

استمر هذا التدريب مع زيادة عدد الأفراد كل فترة زمنية حتى اعتاد المقاتلون المصريون على العبور ومفاجأة الإسرائيليين، وإحداث الخسائر المباشرة من قتل أو أسر أحد الجنود أو زرع الألغام للدوريات الإسرائيلية أو عمل الكمائن لها، وكان هذا التدريب يتم لجميع تخصصات الأسلحة للوصول إلى درجة الاحتراف، وكان للخبرة المكتسبة من حرب الاستنزاف دور مهم، حيث أصقلت الكفاءة القتالية لدى الجميع، وأعطت الثقة بالنفس على جميع المستويات، بالإضافة إلى استرجاع ثقة الشعب في قواته المسلحة، وكانت المحصلة هذا النصر العظيم.

- صعوبة تكرار المفاجأة والخداع الاستراتيجي: حيث إن المفاجأة والخداع الاستراتيجي الذي نفذته القوات المصرية ضد إسرائيل وحلفائها من الصعب تكراره، نظراً للتطور التكنولوجي لوسائل الاتصال والتصوير والتنصت والأقمار الاصطناعية، ولكن يمكن تكرار الخداع التكتيكي، بسلاح أو تكتيك جديد أو فكرة جديدة، كالأسلحة الخفيفة المضادة للطائرات، أو المضادة للدبابات من الأرض أو من المروحيات، أو فتح الساتر الرملي الضخم بالمياه المضغوطة، وهكذا.
- تغيير بعض تكتيكات القتال الصغرى، وظهر ذلك في: أسلوب قيادة قادة قوات الوحدات الصغرى لعناصرهم، وذلك اقتداءً بأن القائد المصري كان في الأمام، وخاصة في المستويات الصغرى، لإعطاء المثل ورفع الروح المعنوية لرجاله، رغم زيادة نسبة الخسائر، وهو ما اتبعه معهد المشاة الأمريكي في جورجيا، وجسده بتمثال ضخم لقائد يشير لرجاله أن يتبعوه وكتب أسفله اتبعني (FOLLOWME).
- إغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات خلال حرب الاستنزاف: باستحداث تكتيك جديد حيث تمكن قارب صواريخ مصري من تدمير المدمرة إيلات الإسرائيلية في شمال بورسعيد بالبحر المتوسط، وكان ذلك أسلوباً جديداً لتعامل قارب مع مدمرة، وكان هذا مخالفاً لقوانين القتال في القتال البحري، مما غير التكتيكات البحرية الدولية، وأدى إلى التوجه إلى القطع البحرية الأخف ومتعددة المهام (ملاحظة:

سمحت مصر لإسرائيل -من خلال وسيط- بانتشال الجثث والمفقودين داخل مياه مصر الإقليمية، بروح الفروسية والإنسانية، أكثر منها كمعاهدة جنيف).

## ثانياً: خبرات التضامن على المستوى العربي والإقليمي

فقد أثبتت حرب أكتوبر إمكانية التكاتف والتنسيق العربي الفعال، فقد دفعت حرب أكتوبر الدول العربية

إلى التكاتف والتعاون من أجل تحقيق النصر، فضلاً عن التنسيق القتالي بين مصر وسوريا، وتنسيق الدعم القتالي العربي لكل من مصر وسوريا (للأقرب جغرافياً) بتفعيل اتفاقية الدفاع المشترك، وحظر النفط الخليجي المؤثر (خاصة السعودي) عن حلفاء إسرائيل في الولايات المتحدة وغرب أوروبا، المتزامن مع فصل الشتاء، مما كان له شديد الأثر.

كما أثبتت وقائع الحرب على الصعيد السياسي إمكانية حدوث تعاون وتنسيق إقليمي عربي أفريقي، حيث اقتنعت لجنة الحكماء العشرة من الرؤساء الأفارقة، برفض إسرائيل لكل المبادرات السلمية ورفض تخليها عن الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، وأن للعرب حق تحرير أراضيهم بشتى السبل، وقطع العديد من الدول الأفريقية علاقاتهم بإسرائيل.

## ثالثاً: أهمية إعداد المستوى الداخلي وفق مفاهيم إدارة الأزمات والتفاوض

تجلى إعداد المستوى الداخلي للحرب في العديد من الأبعاد على النحو التالي:

- التطبيق العملي لعلم إدارة الأزمات والتفاوض: طبقاً للدراسة المتخصصة (التي قدمها المستشار- حينئذ- "أسامة الباز" للرئيس السادات) بشكل عام، وخاصة مع الشخصيات المهمة التي يتم التعامل معها لأول مرة، كما تم قبل أول زيارة لـ "كيسينجر" إلى مصر في 6 نوفمبر عام 1973، وهو ما روعي في مفاوضات فض الاشتباك بمراحلها المختلفة.

- أهمية تنويع مصادر السلاح: فقد ثبتت ضرورة عدم الاعتماد بشكل عام على أحد أنظمة التسليح (روسيا - أمريكا)، وذلك لإعطاء حرية للقرار السياسي ودعم معادلات التوازن، رغم ما يشكله ذلك من صعوبة الدعم الفني والتسليحي والإداري نظراً لتعدد المصادر والمدارس العسكرية.

### رابعاً: خبرات المستوى العسكري الميداني

- إبعاد التجمعات السكانية عن خط المواجهة لتأمينها: تم تهجير سكان مدن القناة الثلاث لعدم استهدافها بواسطة مدفعية العدو شرق القناة، وإطلاق يد القوات المصرية للرد والعقاب بحرية، حيث كانت اليد مغلولة نسبياً قبل التهجير (تم تهجير مليون و600 ألف إلى شرق ووسط الدلتا).
- الدراسة الدقيقة للعدو كمثال (كروكيات مراحل إنشاء خط بارليف من الداخل): الأمر الذي أدى لسهولة التعامل مع خط بارليف ومما جعله ككتاب مفتوح، وهو ما سهل أعمال الإغارات خلال الاستنزاف (نموذج موقع المعديّة رقم6) ومهاجمته وتخطيطه خلال الحرب بشكل عام.
- الاستجواب الميداني للأسرى: ضرورة الاستجواب الفوري داخل الميدان خاصة الرتب الكبيرة - قبل إخلانهم للخلف - بما يفيد أعمال سير القتال، كما تم مع العقيد "عساف ياجوري" قائد ثاني "اللواء 90 مدرع"، بما أفاد عن موقف باقي قوات الهجمات المضادة على طول الجبهة يوم 8 أكتوبر، مما ساهم في صدها وتدميرها.
- تجنب إنزال القوات الخاصة بالمرحيات خلف خطوط العدو نهائياً إلا للضرورة القصوى: على أن يتم تحت ستر مظلة جوية من الطيران المقاتل، والأنسب أن يتم الإنزال ليلاً إذا سمح الموقف وتيسر الوقت.
- استخدام التشكيلات المدرعة بحشد: ضرورة التوسع في استخدام مبدأ الحشد دون تفتيت، لتحقيق قوة الصدمة والتفوق كأحد مبادئ قتال الوحدات والتشكيلات المدرعة.

- قدرة القوات المصرية على القتال تحت الحصار دون استسلام عكس القوات الإسرائيلية: حيث قاومت قواتنا المحاصرة في موقع كبريت لقراية (110) أيام مع القتال النشط، بينما استسلم أحد أهم مواقع خط بارليف في لسان بورتوفيق بعد حصار (3) أيام.
- عدم ترك فواصل بين التشكيلات الميدانية دون تغطيتها بخطة نيران متكاملة: حيث ظهر ضرورة تأمين الفواصل بين القوات والتشكيلات بشكل كامل مع دعم خطة النيران في مناطق الفواصل بالقوات بما فيها مظلة الدفاع الجوي، وعدم الاعتماد فقط على الموانع والألغام منفردة حتى مع وجود موانع طبيعية (كالبحيرة المرة الكبرى).
- المتابعة الاستطلاعية على كافة المستويات للأهداف المعادية المهمة: عن طريق التوسع في أعمال الاستطلاع بكافة الوسائل والمستويات مع تحقيق الاستمرارية والمتابعة، والتنسيق مع السكان المحليين لسرعة كشف أسلحة العدو المخفية بالزراعات العالية مع بدء الثغرة وسهولة تدميرها، حتى بقوات المظلات والصاعقة الخفيفة بأعمال الكمان والإغارات دون إضاعة الوقت وتقليل التعرض.
- إعادة دعم القوات الخاصة بكتائب صواريخ مضادة للدبابات: خاصة بعد خبرة ما حققته من نجاحات في المراحل الأولى من قتال دبابات العدو في سيناء، مما يعطي تفوقاً نوعياً مبكراً للقوات الخاصة في قتال دبابات العدو في الثغرة.
- دعم التصنيع العسكري المحلي والمشارك، وتوطين التكنولوجيا، على المستوى العربي أو القطري، كتجربة الهيئة العربية للتصنيع، مع دعم التجارب الناجحة للتصنيع المشترك (مثال مصر والسعودية) مع الدول المتقدمة لتوطين التكنولوجيا، وصولاً للاكتفاء الذاتي تدريجياً.
- أهمية التوثيق الإعلامي: إذ تمت التوضيحية بالتوثيق الإعلامي الحي المهم، الذي لا تدانيه الأعمال السينمائية اللاحقة، وخاصة مرحلة اقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف ورفع أعلام مصر، وذلك حفاظاً على السرية والمفاجأة وخطة الخداع الاستراتيجي.
- الأهمية الاستراتيجية لغلاق باب المنذب: حيث تسبب إغلاقه في إيقاف إمداد إسرائيل بالوقود في وقت حرج ولمدة أربعة أشهر حتى فض الاشتباك، مما

أريك إسرائيل، وكادت دباباتها تنفذ من الوقود حالة استمرار القتال، لذلك كان مطلب فك الحصار من أولويات إسرائيل في مباحثات فض الاشتباك تحت علم الأمم المتحدة.

### خامسًا: الدروس المستفادة للقوات الجوية

**الروح المعنوية للجنود:** التي كانت متأثرة بهزيمة يونيو، وجاء الخروج من تلك الأزمة عبر سلسلة من العمليات العسكرية الناجحة في أعقاب الهزيمة، ومنها معركة رأس العش وإغراق المدمرة إيلات بالقرب من شاطئ بورسعيد، والتي كانت تعد بداية حرب الاستنزاف ضد القوات الإسرائيلية، والعديد من الاشتباكات الجوية، فضلًا عن التدريب الشاق للطيارين، وهو ما شكل أفضل السبل لرفع الروح المعنوية.

**أهمية التحليل والدراسة العلمية:** للأسباب التي أدت للهزيمة في يونيو 1967، والاستفادة منها في التخطيط المستقبلي، وكيفية إدارة المعركة، فقد تعلم الطيارون من خلال الاشتباكات الجوية، أسلوب العدو في نصب كمائن لطائراتنا، "إذا وجدت طائرة معادية أمامك فانظر خلفك ستكون هناك طائرة أخرى للعدو خلفك على وشك إصابتك"، وأيضًا في بداية معركة المنصورة، لقد تمركزت للعدو 8 طائرات عند بورسعيد وكانت تتمنى أن تسحب مقاتلاتنا إليها وتشتبك معها، وعند ذلك كانت ستمكن باقي الطائرات المعادية في الدخول وضرب مطاراتنا.

أيضًا لا بد من ابتكار أساليب مرنة لتنفيذ المهام بما يتناسب مع العدائيات الموجودة، إضافةً إلى ابتكار الأدوات غير التقليدية لحل المشاكل الفنية التي قد تواجه التشغيل.

**التدريب الواقعي:** فقبل حرب أكتوبر كان يُمنع تمامًا الطيران على ارتفاعات منخفضة، نظرًا لخطورته البالغة على الطيار والطائرة، بسبب صعوبة اكتشاف وتفادي أسلاك الضغط العالي والهوائيات المرتفعة، ولكن بدراسة العدو ووسائل الإنذار والكشف الراداري فكان لديه مشكلة في كشف الأهداف على ارتفاعات

منخفضة على مسافات كبيرة، فتم عمل تدريب مكثف للطيارين على الطيران على ارتفاعات منخفضة بأسلوب علمي مدروس.

**التخطيط الواقعي:** وظهر ذلك عند التخطيط للضربة الجوية، وبالنظر إلى تشكيل أنساق الضربة، وتوفير الحماية لكل القاذفات والمقاتلات القاذفة، والاحتفاظ باحتياطي للتأمين، حيث تم اختيار أهم الأهداف طبقاً للإمكانيات المتيسرة من أعداد الطائرات المختلفة، وليس كل الأهداف الحيوية للعدو.

**تجهيز مسرح العمليات:** فمن خبرة حرب 1967، كان لابد من بناء حظائر منيعة للطائرات "دشمة خرسانية"، تقي الطائرات من قذائف العدو والشظايا الناتجة من الانفجارات، كذلك دشم لغرف العمليات المشتركة مع قوات الدفاع الجوي.

**تطبيق مبادئ الحرب، وأهمها عنصر المفاجأة:** فالمفاجأة التي حققتها القوات المسلحة المصرية، على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي، لم تكن متوقعة من قبل العدو، حيث جاءت الضربة الجوية في افتتاحية الحرب، قوية، وسريعة، ومؤثرة، ولم تتم أية اتصالات لاسلكية بين الطائرات أو مع مراكز القيادة، حتى عبور قناة السويس، مما أدى إلى تحقيق المفاجأة بنسبة 100٪ للعدو.

ففي خلال التدريب على تنفيذ مهام العمليات كانت تقلع 16 طائرة من طراز ميغ - 21 من المنصورة وتؤدي التدريب المعتاد، وعند العودة لمطار المنصورة مع البلاغات المعتادة، وبمجرد استعداد التشكيلات للنزول وتكون على ارتفاع منخفض، يتم وقف الاتصالات اللاسلكية، والتوجه إلى مطار أنشاص وإعادة الملء، والإقلاع والتوجه إلى مطار بلبيس الذي يُقلع منه تشكيلات السوخوي، مُشكلة الحماية الجوية لهم، والتوجه إلى التبة التكتيكية لقذف القنابل، والعودة والنزول في مطار المنصورة بلا أي بلاغات لاسلكية، وهذا الأسلوب يحتاج إلى تدريب وكفاءة عالية جداً، وهو ما ساعد كثيراً جداً في تحقيق المفاجأة.

**عنصر الحشد:** أي تجميع القوات اللازمة للهجوم، ونلاحظ استخدام القوات الجوية لـ 220 طائرة في ضربة جوية مركزة على معظم الأهداف الحيوية للعدو في

توقيت واحد، مما شتت دفاعات العدو، ولذلك جاءت خسائر الطائرات المصرية أقل بكثير مما هو متوقع.

## سادساً: الدروس المستفادة في مجال الدفاع الجوي

ثمة الكثير من الدروس المستفادة في مجال الدفاع الجوي، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب: (7)

- الهالة القصوى التي تم رسمها عن جيش الدفاع الإسرائيلي بصفة عامة وقواته الجوية بصفة خاصة بعد ما حدث في حرب يونيو 1967، مما جعل صورة الجيش المصري أقل مقارنة بجيش الدفاع الإسرائيلي.
- كانت حرب أكتوبر هي أول الحروب التي تستخدم فيها الصواريخ المضادة للطائرات في عمليات هجومية شاملة باتساع جبهة القتال، حتى إن بعض المحللين أطلق عليها (حرب الصواريخ).
- تعتبر حرب أكتوبر 1973 أول حرب إلكترونية بالمعنى الكامل في تاريخ الحروب، ويرجع ذلك إلى ما شهدته الصراع الذي دار خلال هذه الحرب بين القوات الجوية الإسرائيلية وقوات الدفاع الجوي المصرية، والذي تمثل في استخدام أعقد أنواع الأسلحة والمعدات وأكثرها تطوراً من الناحية الإلكترونية في ذلك الوقت.
- لم تكن العملية الهجومية المصرية تقليدية من ناحية طبيعة الأرض، ولكنها كانت من خلال مانع مائي هو قناة السويس، ويصل طولها إلى حوالي 190 كم، وعرضها يتراوح بين 160-170م، ويصل عمقها إلى حوالي 20م، ولا شك أن صعوبة العملية زادت نظراً لعبور المانع على طول القناة وطبيعة الدفاعات الإسرائيلية.

جدير بالذكر أن الدروس المستفادة من الحروب تكون إما بسبب نجاح كبير حققته بعض القوات ولم يكن مسبوقاً من قبل (مثل دور قوات الدفاع الجوي في حرب أكتوبر 1973، والكثير من الأدوار التي قامت بها باقي الأفرع الرئيسية وأسلحة القوات المسلحة المصرية)، وبالطبع فإن مثل هذه الدروس تحاول جميع جيوش العالم تطبيقها والاستفادة من خبرات من قاموا بها، وقد تكون هذه الدروس

المستفادة بسبب إخفاقات أو أخطاء كبيرة حدثت في أحد أو بعض المعارك (مثل خطأ القوات الجوية الإسرائيلية في عدم تقدير قوة الدفاع الجوي المصري، أو خطأ القوات البرية المصرية في عدم تأمين أجناب الجيوش الميدانية الذي نتجت عنه الثغرة). وهو ما يتضح في نوعين من الدروس ذات الصلة بقوات الدفاع الجوي على النحو التالي.

### 1. الدروس العامة ذات الصلة بقوات الدفاع الجوي:

**على المستوى الاستراتيجي:** من الأهمية بمكان اتباع سياسة تنويع مصادر السلاح لأن هذه السياسة لها العديد من المكاسب، أبرزها عدم احتكار أي دولة مصدرة للسلاح للدولة المستوردة له، وذلك يمنع الدولة المستوردة أن تكون صاحبة القرار بنسبة كاملة، أما إذا تعددت الدول الموردة للسلاح لأي دولة فإنها تكون صاحبة قرار كامل في الحرب؛ لأنه من غير المعقول أن تختلف مع جميع الدول التي تستورد منها السلاح. وعلى مستوى قوات الدفاع الجوي فإن هذا الدرس ينطبق عليها كما أنه يحقق هدفاً آخر وهو تنوع نظريات عمل وسائل الدفاع الجوي، وتنوع أساليب وتكتيكات الاستخدام وما يمثله ذلك من صعوبة للعدو الجوي.

وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن وحدة القيادة هي أحد الأسباب الرئيسية لنجاح الجيوش في تحقيق مهامها، ونرى العائد من ذلك واضحاً في الاختلاف بين مستوى أداء وسائل الدفاع الجوي قبل إنشاء قوات الدفاع وبعدها. ولقد ظهر هذا واضحاً منذ حرب الاستنزاف، ثم زاد أهمية في حرب أكتوبر 1973، وظهر من الأداء المنظم والمتناسق لقوات الدفاع الجوي في تعاون تام مع القوات الجوية وباقي تشكيلات القوات المسلحة.

**على المستوى التعبوي:** فمن الضرورة القصوى الاحتفاظ باحتياطيات للقوات المنفذة للعملية حتى يمكن دفعها واستخدامها في الوقت المناسب مع وضعها تحت القيادة التامة للتشكيل الذي ستعمل في نطاقه، وظهر أهمية هذا الدرس المستفاد لقوات الدفاع الجوي والذي يتطلب لطبيعة عملها الاحتفاظ باحتياطيات على جميع المستويات من مستوى قيادة قوات الدفاع الجوي حتى مستوى الكتيبة.

وتكون هذه الاحتياطات في صورة وحدات أو معدات كاملة أو قطع غيار، كما يجب أن توزع هذه الاحتياطات على أنساق بغرض عدم تعرضها لأي عدائيات تدمرها بالكامل وتمنع وصولها للتشكيلات، أو الوحدات الفرعية التي تحتاجها في التوقيتات المناسبة المتتالية، فمنها ما يصل بعد دقائق مثل قطع الغيار الموجودة في مواقع القتال، ومنها ما يصل بعد ساعات مثل المعدات الكاملة، ومنها ما يصل بعد 1-2 يوم مثل الوحدات الفرعية الكاملة، التي يتم الاحتفاظ بها على الاتجاهات الثانوية لتكون جاهزة لدعم الاتجاهات الرئيسية عند الحاجة إليها.

من جانب آخر، فقد أثبتت قوات الدفاع الجوي المصري "نظرية جديدة في الحروب"، وهي أن وسائل الدفاع الجوي الأرضية يمكنها تحييد القوات الجوية، ويعتقد العديد من الخبراء العسكريين في العالم أن أبرز دروس حرب أكتوبر 1973 هو تلك الحقيقة التي أثبتتها قوات الدفاع الجوي المصري، ويقول الجنرال "أندرية بوفر" وهو من أبرز قادة الفكر العسكري في ندوته التي عقدها بأكاديمية ناصر العسكرية بالقاهرة يوم 15 نوفمبر 1973، "لقد أدى توفير الصواريخ المضادة للطائرات إلى تقديم وقاية فعالة للقوات البرية حتى في غياب الحماية بواسطة الطائرات، وقد أدى ذلك إلى خلق موقف جديد تمامًا لم يسبق ممارسته في الحروب السابقة، وأعني بذلك التوازن بين القوات الجوية لدى الطرفين".

كما يمكن لقوات الدفاع الجوي أن تشارك في تحقيق المفاجأة، فقد كان في الحروب السابقة لحرب أكتوبر 1973 من المتعارف عليه أن القوات الجوية على المستوى التعبوي وبعض عناصر القوات البرية على المستويين التعبوي والتكتيكي هي التي تستطيع أن تحقق المفاجأة. أما حرب أكتوبر فلقد أثبتت حقيقة جديدة، وهي أن وسائل الدفاع الجوي يمكن أن تحقق المفاجأة في مجالات استخدام أسلحة وأنظمة صواريخ جديدة، ثم تحرك كتائب الصواريخ بعد تنفيذ كل اشتباك في استخدام جيد للمواقع التبادلية والمؤقتة والهيكلية. كذا المفاجأة في أسلوب تنظيم الدفاع الجوي حول الأهداف الحيوية، والمفاجأة في أسلوب التعاون بين المقاتلات ووسائل الدفاع الجوي لوضع العدو تحت الضغط المستمر، والمفاجأة الكبرى في أسلوب تعامل المقاتل مع المعدات الحديثة.

ومن أهم النتائج والدروس المستفادة في حرب أكتوبر 1973 أن الحرب الإلكترونية يمكن مقاومتها، وأحد أهم الظواهر التي أثبتت ذلك حين واجهت قوات الدفاع الجوي المصري أحدث ما أنتجته الترسانة الأمريكية من معدات الإعاقة الإلكترونية بكافة أنواعها، وتشهد النتائج التي أحرزتها قوات الدفاع الجوي بأن هذه الإعاقة لم يكن لها التأثير أو الفعالية المنشودة منها، وبذلك أمكن لقوات الدفاع الجوي تحقيق المبدأ الذي يقول (كما أن أي جهاز رادار يمكن إعاقة، فإن أي إعاقة يمكن مقاومتها).

يضاف إلى ما سبق، أهمية تنفيذ مبدأ الإخفاء والخداع، فقد كان تطبيق هذا المبدأ مجالاً خصباً للمخطط والمقاتل المصري لاستخدام علوم وفنون الإخفاء والخداع وباستخدام الذكاء الفطري للمقاتل المصري، ولقد حفل العمل في هذا المجال بالعديد من المبادرات الفردية أو الجماعية المنسقة التي حققت بتكاليف زهيدة نتائج رائعة، وكان لها الفضل في امتصاص مجهود العدو الجوي الذي ضاع في مهاجمة المواقع التبادلية والهيكلية. كما كان لأعمال الخداع الإلكتروني دور بارز في إرباك الطيارين الإسرائيليين وأفقدتهم الثقة في معداتهم وأسلحتهم.

## 2. الدروس الخاصة بالدفاع الجوي:

الدروس المستفادة لعناصر الدفاع الجوي منها ما هو على المستوى التعبوي (قيادة القوات وقيادات التشكيلات)، ومنها ما هو على المستوى التكتيكي الأدنى من التشكيلات. كما أن هذه الدروس المستفادة كانت في مجالات العناصر المختلفة للدفاع الجوي (استطلاع وإنذار - مراكز قيادة - وسائل دفاع جوي إيجابية - عناصر التأمين الفني والإداري). ونظرًا لأن معركة الدفاع الجوي تشترك فيها جميع العناصر على كافة المستويات بدءًا من مستوى مراكز القيادة في قيادة القوات والتشكيلات، ووصولاً إلى مستوى الوحدة الفرعية والفرعية الصغرى، فإنه لا يمكن تقسيم الدروس المستفادة لكل عنصر على حدة إلا في المسائل الفنية والتكتيكية الصغيرة جدًا، وهي ليست مجالنا الآن، وسيتم الحديث عن الدروس المستفادة التي نتجت عن معارك قوات الدفاع الجوي مع العدو الجوي والتي كان من أبرزها الدروس التالية:

- الجاهزية القتالية لعناصر الدفاع الجوي بصفة دائمة: نظرًا لسرعة العدو التي تواجهه قوات الدفاع الجوي، والمتمثل في طائرات وأسلحة هجوم جوي سرعتها تفوق سرعة الصوت وقد تصل إلى ثلاثة أضعافها. ومن هنا أصبح من المحتم أن تكون جميع العناصر والوحدات المشتركة في صد الهجمات الجوية دائمة الاستعداد للاشتباك مع العدو الجوي، والترجمة العملية لهذا الأمر هي أن تظل جميع عناصر ومراكز وأجهزة ومعدات الدفاع الجوي في وضع استعداد كامل ليس في وقت الحرب فقط، ولكن في السلم والحرب. ويعتبر هذا غير طبيعي في استخدام القوى البشرية وغير اقتصادي في استخدام المعدات؛ لذا أوجدت قوات الدفاع الجوي ما يسمى بأوضاع الاستعداد القتالي، وهي أربعة أوضاع، أولها: العناصر الجاهزة للعمل والاشتباك الفوري. وثانيها: أن تكون جاهزة للاشتباك بعد عدة دقائق. وثالثها: أن تكون جاهزة للاشتباك خلال أقل من 30 دقيقة، ورابعًا: وضع الراحة بحيث تصل إلى الوضع الأول خلال 1-2 ساعة، وقد أمكن بذلك التغلب على مشكلة ضرورة جاهزية وسائل الدفاع الجوي بصفة دائمة.
- التكامل بين عناصر الدفاع الجوي: فالمقصود بالتكامل هو أن استثمار نقاط القوة في كل نظام لتغطية نقاط الضعف في نظام آخر؛ لذا تتكامل عناصر المنظومة بما يحقق الاشتباك مع الطائرات المعادية على مسافات بعيدة بواسطة المقاتلات، مع استمرار الاشتباك معها إذا تخلصت من المقاتلات بواسطة الصواريخ بعيدة المدى، ثم متوسطة المدى، ثم الصواريخ الفردية ثم المدفعية المضادة للطائرات وهكذا، فإن التكامل يضع العدو الجوي تحت الضغط المستمر لتدميره أو منعه من تحقيق مهامه.
- الدور المهم للمقاتل في تحقيق أهداف الحرب: ذلك أن قدرة المقاتل المصري على استيعاب التكنولوجيا الحديثة في المعدات القتالية قد نتج عنها مفاجأة كبيرة للعدو لا تقل عن مفاجأته بالسلح المستخدم في الحرب. ولا يقتصر الأمر فقط على وجود نوعية مناسبة من المقاتلين القادرين على استيعاب الأسلحة والمعدات؛ بل إن الأمر يتطلب الكثير من التدريب العملي على هذه المعدات. وقد وصل مستوى تفهم الضباط والأفراد للمعدات إلى قيامهم ببعض التعديلات الفنية التي كان لها ثمار عملياتية كبيرة. كما ترتب على ارتفاع مستوى المقاتل

استخدام للمعدات بطريقة جديدة، سواء للاشتباك مع الأهداف المعادية أو للتغلب على أعمال الإعاقة الإلكترونية. ولم يكن هذا المستوى للمقاتلين يقتصر على وسائل الدفاع الجوي الإيجابية كالمقاتلات والصواريخ؛ بل كان أيضًا فيما يخص أجهزة الرادار ونقاط المراقبة الجوية بالنظر، ومراكز القيادة، وأسلوب تنظيم التعاون بين وسائل الدفاع ببعضها، أو بين وسائل الدفاع الجوي مع المقاتلات المكلفة بمهام الدفاع الجوي.

- **التكامل بين جميع عناصر المنظومة:** فلا أدوار رئيسية وأدوار ثانوية، فكل العناصر لها دور مهم في تحقيق النصر. ولقد أثبتت قوات الدفاع الجوي هذه الحقيقة في استثمار وتنمية دور عناصر المدفعية المضادة للطائرات، وكذا دور نقاط المراقبة الجوية بالنظر في تغطية الثغرات في الحقل الراداري في مناطق طبيعة الأرض فيها لا تصلح لاستخدام أجهزة الرادار.
- **الالتزام بمبدأ التوازن في قوات الدفاع الجوي:** ساعد على تحقيق النتائج المبهرة التي حققتها قوات الدفاع الجوي، فالتوازن في مفهومه الأول كان بين عناصر المنظومة الرئيسية المقاتلة، وعناصر الدفاع الجوي الإيجابية، وتخصيص الأهداف المعادية لكلا العنصرين طبقًا لأقصى إمكانيات فنية لها. وأما التوازن في مفهومه الثاني فقد كان في توزيع وسائل الدفاع الجوي على الأهداف الحيوية المنتشرة على مساحة الدولة بالكامل، بالإضافة إلى جبهة القتال بطول قناة السويس، حيث قامت قوات الدفاع الجوي بعمل تجميعات مختلفة من الصواريخ ذات المديات المختلفة والمدفعية ذات الأعيان المختلفة حول الأهداف الحيوية. واحتلت هذه العناصر مرابض نيرانها في أماكن تسمح لها بالاشتباك مع الطائرات المعادية منذ لحظة اكتشافها وحتى قبل قيامها بإطلاق أسلحة الهجوم الجوي، مما حقق مفاجأة كاملة للعدو الجوي وكان أحد أهم الدروس المستفادة في مجال الدفاع الجوي.

### 3. النتائج المترتبة على الدروس المستفادة لقوات الدفاع الجوي:

بناء على الدروس المستفادة السابق شرحها، فقد ترتب عليها مجموعة من السياسات والتحديثات على النحو التالي:

- على مدار السنوات السابقة منذ 1973 حتى الآن نجحت قوات الدفاع الجوي في تنويع مصادر السلاح، وحصلت على العديد من أنظمة الصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات وأجهزة الرادار من العديد من دول العالم الشرقية والغربية.
- استمرار إعادة التنظيم لقوات الدفاع الجوي وتشكيلاتها بما يحقق وحدة القيادة وتوفير الدفاع الجوي عن جميع الأهداف الحيوية القديمة والمستحدثة.
- تطوير مراكز القيادة والسيطرة على جميع المستويات بما يسمح لها بالسيطرة على جميع عناصر المنظومة، واستخدام الطريقة الآلية في تخصيص المهام للقوات الجوية والدفاع الجوي من خلال مراكز القيادة الآلية المشتركة، مع عدم إهمال أو إغفال دور مراكز القيادة اليدوية لمجابهة أعمال الحرب السيبرانية والإلكترونية.
- إنشاء كلية الدفاع الجوي لتدريس علوم الدفاع الجوي، وقد تخرجت أول دفعة من هذه الكلية عام 1975، وتقوم كلية الدفاع الجوي بتخريج ضباط مقاتلين مسلحين بالعلم الهندسي والعسكري اللازم لهم لاستخدام أسلحة ومعدات الدفاع الجوي الحديثة والمتطورة تكنولوجياً، وتمنح كلية الدفاع الجوي لخريجها بكالوريوس علوم الدفاع الجوي وبكالوريوس الهندسة / إلكترونيات، وذلك بالتعاون مع كلية الهندسة جامعة الإسكندرية سابقاً، ومع كلية الهندسة جامعة القاهرة اعتباراً من العام الدراسي 2023 / 2024، بعد انتقال الكلية إلى العاصمة الإدارية ضمن الأكاديمية العسكرية المصرية.

#### 4. المفاهيم الجديدة المترتبة على حرب أكتوبر في مجال الدفاع الجوي:

- الدفاع الجوي يمكنه تحييد القوات الجوية، كانت تلك الحقيقة الجديدة التي أثبتتها الدفاع الجوي المصري في حرب أكتوبر 1973، فقد نجح في حرمان السلاح الجوي الإسرائيلي من التفوق الجوي.
- يمكن لقوات الدفاع الجوي أن توفر للقوات المسلحة بالكامل أفضل الظروف لإجراء تحضيراتها في أمان، وذلك بتصدي الدفاع الجوي لطائرات الاستطلاع المعادية.
- وحدة القيادة، فقد أثبتت حرب أكتوبر أن الأسلوب الأمثل للقيادة هو وحدة القيادة لضمان استخدام كل الإمكانيات بكفاءة عالية.

- إن أسلوب الاستخدام الفني والتكتيكي للمعدات لا يقل أهمية عن مدى كفاءة الأسلحة والمعدات، ولقد تأكد ذلك من خلال قيام مقاتلي الدفاع الجوي بالتعامل مع المعدات الجديدة والمتطورة تكنولوجياً، وكذا استخدامها بأساليب غير نمطية سواء لرفع كفاءتها وإمكانياتها القتالية، أو لمجابهة بعض العدائيات مثل الصواريخ الموجهة والتغلب على أعمال العدو الإلكتروني.
- الدور المهم لعناصر المراقبة الجوية بالنظر، ويؤكد هذا أنه علمياً وعملياً، فإنه من الصعب توفير حقل راداري مستمر مؤمن على جميع الارتفاعات في محيط الدولة بالكامل، وخاصة في المناطق الوعرة والجبلية، أو في المناطق المتاخمة للبحار والمحيطات، والتي يمكن أن تطير فيها طائرات العدو على سطح البحر ولا يمكن اكتشافها رادارياً.

### خاتمة

بعد مرور نصف قرن، فقد طوى الزمان صفحة من التاريخ، واكتشفنا أنها طويت زمنياً فقط، ولكن لاتزال أصدائها ودروسها المستفادة حاضرة وبقوة، ولنقارن درساً عالمياً واحداً فقط، وهو اقتحام الموانع المائية التي تُعد من أكبر الإشكاليات التي تواجهها الجيوش، فخلال ثمانية عقود قبل وبعد حرب أكتوبر، نجد مثال عبور الحلفاء لنهر «الراين» في ألمانيا قرب نهاية الحرب العالمية الثانية، ومؤخراً العبور المتبادل لنهر «الدينبرو» خلال الحرب الروسية الأوكرانية، وكلا (النهرين) لا يقارنان بقناة السويس من حيث الاتساع وتغير اتجاه التيار والمد والجزر الكبير، كما لا يوجد على الشاطئ المعادي للنهرين سائر ترابي مهال إلى الماء بارتفاع (7-8) طوابق، يتركز عليه خط «بارليف» أقوى الخطوط الحصينة في العالم حتى الآن، وتُغطى صفحة الماء بالنابالم الحارق، والأهم أن اقتحام قناة السويس -رغم كل تلك العوائق- كان في افتتاحية الحرب، حيث قوة واكتمال خطط القتال والنيران المعادية.

وقد أثبتت معركة النفط واستخدامه كسلاح استراتيجي، أن النظام الدولي انعكاس لواقع موازين القوى الحقيقية، فقد اعتبر رفع أسعار النفط في عام 1973/1974، بمثابة انتصار جماعي للعالم الثالث، كما ظهرت قدرة المصريين على إنجاز عمل جسور، الأمر الذي يرجع إلى شجاعة القرار، ودقة الإعداد والتخطيط، وبسالة

الأداء والتنفيذ، بالإضافة إلى تأكيد استحالة سياسة فرض الأمر الواقع، واستحالة إجبار شعوب المنطقة، كما أثبتت أيضًا أن الأمن الحقيقي لا يضمنه التوسع الجغرافي على حساب الآخرين، علاوة على رفع شعار المفاوضات وليس السلاح، فقد ظهر التكاتف بين الجيش المصري والشعب الذي نجح في بناء بنية تحتية لمصر، من أجل رفع قدرات الدولة واستعادة الأرض المحتلة.

ويعد عنصر السرية مهمًا ورئيسيًا لنجاح العمل، والذي يجب أن يوجد في بعض الأوقات من أجل إتمام عنصر المفاجأة وتحقيق المراد، مع الالتزام والتخطيط الذي يجب أن يوجد في حياة كل إنسان من أجل الوصول لما يرغب فيه، وعدم السير وراء الإحباط، والإيمان بالعميقة والنجاح مهما كانت الظروف، مع وجود الروح العالية.



## شهادات.. بطولات وتضحيات

14

في الحروب تكتشف المهارات الفائقة، والأفكار الجريئة، والتضحيات التي لا حدود لها. الإيمان بالوطن، والعمل من أجل كرامته وحرية وسيادته، والتضحية بالجهد والنفس من أجل رفعة؛ جزءٌ عضوي من تكوين المصريين.

ما يلي من مواقف جسورة، مجرد نماذج محدودة، هي غيض من فيض من التضحيات والبطولات، أقدم عليها جنود وقادة مخلصون لوطنهم بكل رحابة نفس، لم يهابوا فكرة مواجهة العدو وجهًا لوجه، ولم يتراجعوا عن المشاركة في مهام يُحيط بها الخطر من كل جانب. حب الوطن واسترداد هيبته وكرامته، كانا زادًا لدى الجميع، ومحفزًا من أجل العطاء بالفكرة والحركة، والإقدام على مواجهة الخطر أيًا

كان حجمه المتصور. وقد تم رصد هذه النماذج من مصادر عديدة وردت جميعها في الفصول الثلاثة الأولى من هذا المجلد.

وما يلي هي مجرد نماذج محدودة جداً مقارنة بما حدث في الواقع، تعطينا لمحة عما ما دار في الحرب ومعاركها، وعن الجسارة والإقدام التي نسجها وجسدها جنود مصر وقادة عظماء، وضعوا نصب أعينهم مصر ومكانتها قبل أي شيء آخر، الكثير منهم أرتقى إلى السماوات العلى شهداء عند ربهم يرزقون.

### أولاً: "الشفرة النوبية" وهزيمة الغطرسة الإسرائيلية

المساعد أحمد محمد أحمد إدريس، الشهير بـ "أحمد إدريس"، أحد أبطال حرب أكتوبر 1973، ابن القوات المسلحة، صاحب فكرة "الشفرة النوبية" أو اللغة النوبية التي استخدمت في الحرب، ووقف أمامها العدو الإسرائيلي عاجزاً بكل ما يمكنه من إمكانيات، فقصة المساعد أحمد إدريس، كما رواها قبل وفاته، بدأت عندما تطوع بالجيش المصري في سلاح حرس حدود في عام 1954 وحتى عام 1994، وأثناء فترة تولي الرئيس الراحل محمد أنور السادات الرئاسة، كانت توجد هناك بعض المشاكل في تحقيق سرية الاتصالات الإشارية (سلاح الإشارة)، ومن أهمها عملية فك الشفرات، فأمر القادة العسكريين لإيجاد حلول جذرية لتلك المشكلة، ومن حُسن الحظ كان منتدباً مع رئيس الأركان "أحمد محمد أحمد تحسين شنن"، وفي أحد الأيام سمع ما دار بينه وبين العقيد "عادل سوكة" بخصوص ذلك الموضوع، فاقترح عليه استخدام اللغة النوبية كشفرة غير معروفة، لكونها في الأساس لغة تنطق ولا تكتب، ولن يستطيع أحد فك طلاسمها غير النوبيين فقط، فكان كلامه هذا أحد أسباب استدعائه إلى رئاسة الجمهورية لمقابلة الرئيس محمد أنور السادات، بعدما علم بمدى أهمية ما ذكره بطريقة قد تبدو عفوية، وبالفعل توجه إلى قصر الرئاسة وقابل الرئيس وشرح له بالتفصيل قصة هذه اللغة وكيفية توظيفها واستخدامها لتصبح شفرة غير مفهومة، وذكر له أيضاً النوبيين الذين يتحدثونها بطلاقة تامة على خلاف غيرهم من الذين تم تهجيرهم بعد عام 1964، وقد أعجب بالفكرة الرئيس.

تم جمع العديد من الأفراد النوبيين، ووضعهم في معسكر مغلق، تدريبوا خلاله على استخدام جهاز صغير مع معرفة كيفية إصلاحه، فكانت مهمتهم هي العبور خلف خطوط العدو عن طريق قوارب مطاطية والتمركز في أبيار "صهاريج المياه" التي تتجمع فيها مياه السيول، وذلك لمتابعة تحركات العدو من حيث أعدادهم وأماكن تنقلهم، وبدأوا العمل على نقل أخبارهم، فضلاً عن حصر عدد مركباتهم حيث كانوا لا يسيرون على أقدامهم، بل كانوا يستخدمون المدرعات أو الدبابات في السير، وبناءً على حصر أعدادها كان من الممكن معرفة أعداد هؤلاء الجنود الإسرائيليين الموجودين هناك، وفي أحد الأيام وقت الظهر، سمعوا تحركات شديدة وأصوات الدبابات التي كانت تسير فوق الأبيار، فتسللوا لمعرفة ذلك عند الغروب، فوجدوا أكثر من 200 حاملة دبابات محملة بالكثير من الدبابات الإسرائيلية الجديدة وهي في طريقها إلي القطاع الأوسط، فتم الإبلاغ عن هذه المعلومة، وتم التعامل معها بواسطة القوات الجوية وتدميرها.

## ثانياً: عناصر الاستطلاع خلف العدو.. مهام خطيرة وبطولات نادرة

### 1. مجموعة النقيب "أسامة المندوه" .. ستة أشهر خلف العدو :

كُلفت مجموعة الإستطلاع خلف خطوط العدو بقيادة النقيب "أسامة المندوه" وأربعة جنود (من أحد كتائب الإستطلاع خلف خطوط العدو) بتنفيذ مهمة إستطلاع في عمق سيناء، كان مخطط لها حوالي 9 أيام ولكن نظراً لنجاح المجموعة ظلت تعمل لمدة 6 أشهر خلف خطوط العدو الإسرائيلي أثناء وبعد حرب 6 أكتوبر 1973م. وقد دُفعت المجموعة جواً إلى مكان قريب من منطقة العمل في عمق سيناء. انطلقت المجموعة في التحرك من منطقة الإنزال بوثبات محسوبة أو السير ليلاً تحت ضوء القمر، في حذر وصمت، واتخاذها أشكالاً مختلفة في التحرك مرات على شكل مستقيم وأخرى على شكل مثلث، وعلى ظهر كل فرد منهم حمولة 50 كيلو جراماً تضم السلاح الشخصي والذخيرة والتعيين الجاف والمياه، وتم الوصول إلى محيط مطار المليز الجوية (المطار الرئيسي وسط سيناء) وتم التحصن بنقطة

جبلية، واستطلاع مكان جيد لتثبيت وتأمين المجموعة، وإرسال أول رسالة إلى قيادة الجيش المصري لإعلامهم بوصول المجموعة.

بدأ العمل للمجموعة في اليوم السادس من أكتوبر على الأهداف المحددة لجمع المعلومات والمتابعة الدقيقة لقاعدة الميزالجوية التي تعتمد عليها إسرائيل في مواجهة القوات المصرية، والأهم أنه بجانب القاعدة يوجد مركز القيادة والسيطرة المركزي (الرئيسي) في جبل «أم رجم» والمركز التبادلي في جبل «أم مخصة». تحدد هدف المهمة في رصد كافة أعمال وتحركات العدو بالمنطقة في ذلك التوقيت (سواء وقت الحرب أو بعد وقف إطلاق النار)، وهي عملية كانت تتابع من القيادة على أعلى مستوى، وقد ساعد المجموعة على نجاح عملياتهم انشغال القوات الإسرائيلية بالمعارك الدائرة، لكن هذا الوضع استمر في الأيام الأولى فقط للحرب، إذ سرعان ما خرجت إسرائيل من حالة الدفاع الأولية، وعادت لتركز على العمق لكشف أماكن الاستطلاع المحتملة التي يمكن أن تخترق مؤخرة قواتهم، بما أدى بالتالي إلى تغيير المجموعة لتكتيكاتها.

عاشت المجموعة ظروفًا معيشية ومناخية ولوجستية صعبة، تحملها أفراد العملية ببسالة (الأرض في هذه المنطقة غير صالحة في معظمها لسير المركبات، كما أنه لا توجد مياه عذبة في هذا المحور)، ودعمهم في مهمتهم الوطنية أهالي سيناء عبر وسيط من قبائل سيناء (دليل)، رافقهم في المهمة منذ انطلاقها حتى عودتها إلى السويس، ومن هنا فإن مهمة المجموعة تكشف حجم التلاحم الوثيق بين الجيش والمواطنين المصريين من قبائل سيناء في مواجهة العدو الإسرائيلي.

وقد واجهت المجموعة أثناء تنفيذ مهامها مشكلات عديدة تحتاج إلى ذكاء وعزيمة وإرادة وحسن تصرف، وقوة تحمل لمواصلة تنفيذ مهامها في جمع المعلومات عن العدو الإسرائيلي. ومن أبرز المشكلات انقطاع الاتصال أحياناً، أو الشك في وقوع الاتصال تحت قيادة العدو الذي يمكن أن يعطي معلومات تضليلية، بالإضافة إلى صعوبات تأمين صعود ونزول دليل المجموعة، والذي ينخرط في النهار في حياة طبيعية حتى لا يلفت الأنظار، ثم يلتقي بالمجموعة حين يقترب الليل بعد أن تتم مشاهدته وهو يجمع الحطب كما يقضي اتفاق المجموعة، ومشكلات تأمين الحد

الأدنى من الطعام والشراب، إذ لم يكن لدى المجموعة أكثر من تعيين تسعة أيام، واضطرار المجموعة للحصول على جوال دقيق وبعض الشاي والسكر والسجائر، وتأمينهم في مكان بعيد عن مخرات السيول ومياه الأمطار وعبث الزواحف والحيوانات، ليصبح غذاءها الوحيد طوال 6 أشهر هي فترة العملية.

وانطلاقاً من خبرة عناصر الاستطلاع في تقييم وتحليل المعلومات المتحصل عليها، نجحت المجموعة في تقدير وتحليل بعض المواقف التي تظهر قدرات مجموعات الاستطلاع في تحليل المعلومات المتحصل عليها، منها:

- تحديد المجموعة عدد الطائرات الإسرائيلية التي سقطت في الفترة الأولى للحرب عبر متابعتها عدد الطائرات الخارجة من مطار المليز والعائدة إليه، ومطابقة عدد هذه الطائرات بالعدد الذي تعلنه القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية وإذاعة «بي بي سي»، وملاحظته عدم تحرك بعض رادارات مطار المليز وهذا يعني أن الضربة الجوية المصرية الأولى نجحت في إصابتها بالشلل، وغير ذلك من التفاصيل.

- متابعة مجموعة الاستطلاع لوصول رئيس الأركان العامة الإسرائيلية الجنرال «ديفيد بن إيعازر» وبرفقته رئيس هيئة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي الجنرال «إسحاق رابين» إلى مقر القيادة المركزية الإسرائيلية في «أم مرجم»، ورصد المجموعة تأخر حضور الجنرال «إرئيل شارون» (قائد فرقة مدرعة) لمدة ساعتين لتعطل طائرته الهليكوبتر أثناء إحضاره لذلك الاجتماع، والذي وضع فيه «بن إيعازر» خطة الهجوم المضاد على رؤوس الجسور في يوم 8 أكتوبر لوقف الهجوم المصري، وهو الهجوم الذي فشل نظراً لنجاح الجيشين الثاني والثالث في صدّه، وقد استطاعت المجموعة رصد هذا الفشل بملاحظتها سيل عربات الإسعاف القادمة من الشرق، رغم وجود المستشفيات الميدانية، واندفاع التعزيزات الإدارية إلى مطار المليز.

- وضعت مجموعة الاستطلاع يدها على تطورات خطيرة نوعية عن الوضع العسكري على الجبهة الإسرائيلية، نقلتها بدورها إلى القيادة المصرية، ومنها رصدهم محاولة الجنود القادمين في الدبابات الإسرائيلية من العريش التقاط

صور في سيناء مع البدو والجمال، وهو سلوك غريب على الجندي الإسرائيلي المعتاد على هذا المكان، الأمر الذي جعل البدو يشكون في أن يكون هؤلاء الجنود أميركيين وليسوا إسرائيليين.

بعد ستة أشهر من القيام بهذه المهمة الخطرة، صدر قرار من قيادة الجيش المصري يوم 16 مارس 1974 للمجموعة بانتهاء مهمتها والرجوع من سيناء، هي ومجموعة أخرى مشابهة كانت موجودة في نقطة أخرى، وقد تم تجميع الفريقين وتكليف الشيخ حسب الله بإحضار (10) جمال تم التحرك بها عبر دروب سيناء بقيادة عددٍ من الأدلة من إحدى قبائل سيناء، ليجدوا عربات جيب تنقلهم إلى مكتب مخابرات السويس، حيث تم استقبالهم بالأفراح، وكانت بالصدفة ليلة عيد الأضحى المبارك، ثم إلى مقر الكتيبة حيث استقبلوا بالزيينات، ثم زاروا أسرهم ليلة واحدة، والتقوا بعدها بال قائد العام للقوات المسلحة وقتها المشير أحمد إسماعيل، الذي منح قائد المجموعة «نجمة سيناء».

## 2. مجموعة الاستطلاع بقيادة ملازم أول «نصر سالم»:

تم تكليف مجموعة استطلاع خلف خطوط العدو بقيادة الملازم أول «نصر سالم» يوم السادس من أكتوبر 1973، وقبل بدء الحرب بساعات تم دفع المجموعة بمهمة استطلاع خلف خطوط العدو في منطقة وسط سيناء وعلى عمق 60 كم، ولمدة حوالي 6 أيام؛ إلا أن مفاجأة الحرب وعبور الجيش المصري القناة جعل المهمة تمتد إلى 6 أشهر كاملة حتى مارس 1974.

انطلقت المجموعة من منطقة دفعها، وما إن تحركت من نقطة الانطلاق بساعات، حتى تمت الضربة الجوية الأولى ضد حصون العدو، وهو ما جعلها تقرر اختصار الوقت لسرعة الوصول إلى الهدف. ونجحت المجموعة في الوصول إلى المكان المخصص لها في وسط سيناء، وبدأت تستطلع المنطقة فكان بها مطار ولواء مدرع إسرائيلي، حيث تم إنشاء قاعدة للمجموعة، ونقط مراقبة للقيام بمتابعة دقيقة للعدو وتحصيناته وتمركز قواته وتحركاته وإبلاغ القيادة العامة بكافة المعلومات

وكل الترتيبات والتفاصيل الإسرائيلية في المنطقة، وفي ضوء ذلك تم قصف المنطقة والمطار بالطائرات المصرية.

وارتباطًا بتركيز المجموعة في تنفيذ مهمتها بكل دقة فقد كانت في حالة عزلة عن العالم، وما يحدث بالشارع المصري بعد عملية العبور التي حققتها القوات المصرية. وفي يوم 26 أكتوبر 1973، استطاعت الحصول على جهاز راديو لكي تعرف ما يتم تداوله من أخبار، فسمعت حينها أغنية «وأنا على الرابطة بغنة» وغيرها من الأغاني الوطنية، فعرفت أن كل شيء تغير، وأن القوات المسلحة المصرية لم تترك ثأرها ونجحت في عبور القناة وحطمت خط بارليف، وتوارت آثار هزيمة 67 من نبرات صوت الأغاني والمواطنين، الذين عرفوا أن قواتهم المسلحة حققت نصرًا عسكريًا تاريخيًا بكل معاني الكلمة.

مع نجاح المجموعة في تنفيذ مهامها تم عودتها يوم 12 مارس 1974، وفور وصولها تم تكريم المجموعة وقائدها الملازم أول «نصر سالم»، وحصل على نوط الشجاعة من الدرجة الأولى، بالإضافة إلى سابق حصوله على وسام النجمة العسكرية، وسام الجمهورية.

### ثالثًا: بطولات طياري القوات الجوية

يروى اللواء طيار/ حسن محمد حسن عن أعمال قتال يوم 8 أكتوبر 73، أنه «في يوم 8 الساعة 7 صباحًا، كلفنا بمهمة لضرب الموقع الحصين شرق بور فؤاد، فتم تجهيز 8 طائرات ميغ-21، وقد تم إحضار صور الهدف، وشرحت للطيارين الهدف وطريقة الضرب، وأقلعت المجموعة بالطائرات، ووصلنا للهدف بطيران منخفض جدًا، ونفذنا الهجوم، والحمد لله كان ناجحًا.

الساعة 4 عصرًا طلب منا ضرب نفس الهدف مرة أخرى، أقلعنا 8 طائرات وهاجمنا الموقع بنجاح، وجاءنا خطاب شكر من وزير الحربية مساء اليوم نفسه، لأن قوات الصاعقة استطاعت الوصول للموقع بعد تنفيذ ضرباتنا.

استمرت تشكيلات القوات الجوية بتنفيذ جميع مهام القذف الجوي، وتقديم المعاونة للقوات البرية، وتنفيذ عمليات إبرار القوات الخاصة في عمق سيناء، إضافةً إلى أعمال الاستطلاع الجوي، وتوفير الحماية الجوية للقوات والأهداف الحيوية للدولة. ونظرًا للنجاح المستمر لأعمال قتال القوات الجوية، فقد ركز العدو هجماته على القواعد الجوية، وجرى التصدي له من خلال معركة المنصورة الجوية يوم 14 أكتوبر.

موقف آخر وقصة أخرى، يقول اللواء طيار / مدحت لبيب<sup>(27)</sup>: «كنت في يوم 11 أكتوبر أكثر حظًا وسعادة، ولن أنساه طوال عمري، فقد كان لدينا موجه أرضي رائع اسمه: علي مجاهد، وآخر ممتاز اسمه: الطباخ. وجهنا علي مجاهد كتشكيل رباعي من طائرات ميغ-21 نحو الطائرات المعادية، وكنت أنا رقم 2 في التشكيل وأحدث طيار فيه.

تم توجيهنا نحو 4 طائرات فانتوم إسرائيلية، وفي البداية ألقى هذه الطائرات قنابلها في المزارع بمجرد أن شاهدتنا، واضطرت للدخول في اشتباك معنا لأنها لو حاولت الهرب كنا سنتمكن منها ونسقطها كلها، وحدث الاشتباك، وجرى كل طيار خلف طائرة إسرائيلية دون الكلام في اللاسلكي، دخلت في المناورة مع «الفانتوم»، وكان قراري منذ البداية: الطيار ده لازم يقع، كان أهم ما يشغلني ألا أجعل الطائرة المعادية خلفي، حتى لا يسهل ضربي، وفي سبيل ذلك كنت أقوم بكل المناورات، وكانت المعركة سجالاً بيننا، حتى جاءت اللحظة الحاسمة، وكان يمر أمامي في الوضع المناسب للضرب، حيث أطلقت المدفع بكل «غل» و«انتقام» فأصاب جناحه الأيمن، وكان المدفع قام بعمل المقص وقطع الجناح الذي تطاير، ووجدته طائرًا من فوق إلى الخلف، بينما طائرته تهوي إلى الأرض في شكل حلزوني حتى انفجرت.

لقد نفذت 50 طلعة عمليات جوية منها الضربة الأولى، وثلاثة اشتباكات وإسقاط طائرة فانتوم، وأعتبر هذا المجهود وسامًا على صدري في حرب 1973. وقبل نهاية الحرب بخمسة أيام كنت أنا قائد التشكيل بعد أن كنت أحدث أعضائه، وذلك بعد استشهاد زملائي الثلاثة على مدى أيام الحرب، وهم: رائد عماد عبد الشفيق، والنقيب إسماعيل إمام، والنقيب محمود نبيل.. رحمهم الله.

من جانبه، يروي العميد طيار/ عبدالعزيز عبده عيسى، أن مطار المنصورة كان بأسرابه الثلاثة شوكة في حلق الطيران الإسرائيلي، تقف لهم بالمرصاد في أي هجوم قادم من شمال الدلتا، وقد تعرض لهجمات مدمرة يوم 8 أكتوبر، ولكن قام المهندسون العسكريون بأعمال تصل إلى الإعجاز في استعادة صلاحية حقل الطيران، ونظرًا لتوالي الهجوم على مطارات شمال الدلتا، تم الإعتماد على تنفيذ الحماية الجوية واعتراض طائرات العدو من وضع المظلات الجوية، وقد حدث اشتباك عنيف جدًا.

ففي «أثناء المظلة كنت أطيّر على جناح قائد السرب «طيار/ أميراضي»، ولمحت تشكيلات من طائرات العدو الفانتوم تطير على ارتفاع منخفض قادمة من الشمال، فطلبت من قائد التشكيل أن ينفذ دورانًا قويًا للشمال، فوجدنا 4 تشكيلات فانتوم كل منها 3 طائرات، فأبلغت عنها، وبدأنا اعتراض تلك الطائرات، فلما رأونا أسقطوا حمولاتهم على الحقول واشتبكوا معنا.

وحدث، وفقًا لرواية العميد طيار/ عبدالعزيز عبده عيسى، أن انفصلت بالتشكيل، ونفذت مناورة لأصبح في وضع الإطلاق خلف إحدى طائرات العدو، وقبيل الضرب نادى عليّ زميل قائلاً: انتبه خلفك طائرة، فلمحتها في جهاز الرؤية الخلفية، فوجدت طائرة معادية خلفي تستعد لإطلاق صاروخ على طائرتي، وقد تمكن مني، فكان قراري أن أطلق الصاروخ على الهدف أمامي حتى ولو لم أتمكن من التخلص من الطائرة خلفي. وبعد تدمير الفانتوم أمامي ناورت بأقصى قوة ممكنة، ولكن استمرت الفانتوم الأخرى خلفي وأصيبت طائرتي، واشتعلت النيران، فقفزت بالكرسي المنطلق، ونُقلت إلى مستشفى المنصورة العام، ووصل بعدي 5 طيارين إسرائيليين إلى المستشفى.

ومن بطولات طياري الهليكوبتر أثناء الثغرة، يروي الطيار / أحمد بديع أبو شهبه، أحد طياري الهليكوبتر أثناء الحرب، أنه كُلف في الساعة الخامسة والنصف مساءً، أي بعد الضربة الجوية بثلاث ساعات تقريبًا، بمهمة كان مخططًا لها أن تتم تحت ستر غطاء جوي من الطائرات المقاتلة في الضربة الجوية الثانية التي تم إلغاؤها، ومن ثم نفذت الهليكوبتر طلعتها بمفردها وحققت بطولات، وتحددت مهمته في تنفيذ

طلعات خاصة جداً، حيث سيتم نقل أول مجموعة من قوات الصاعقة المدربة تدريباً عالياً جداً من مجموعة الشهيد إبراهيم الرفاعي -رحمه الله- لإنزالهم خلف خطوط العدو في عمق كبير، وهم يعلمون جيداً أنه لا توجد قوات مصرية أخرى ستلحق بهم أو تعود إليهم حتى وإن حدث تطوير للهجوم



ويقول الطيار أحمد بديع أبو شهبه: «كانت التعليمات أن يُقلع قبلي سرب هليكوبتر وينفذ إبراراً لقواتنا خلف خطوط العدو في منطقة «تمادا»، ثم أقلع أنا وراء هذا السرب الساعة حوالي الخامسة والنصف وأكمل إلى جنوب العريش. أقلع هذا السرب في تشكيل من 9 هليكوبتر. وأنا وراءه بمسافة قليلة، وقبل منطقة الإبرار في تمادا بحوالي 15 كم، فوجئنا بطائرتين إسرائيليتين تضريان آخر طائرتي هليكوبتر من التشكيل أمامي، لكن الحمد لله لم نُصَبْ لأننا كنا على ارتفاع منخفض، وعندما رأيتهم بعيني أعطيت إنذاراً لقائد التشكيل، ففرقت الطائرات الهليكوبتر لتفادي طائرات العدو.

كانت نقطة الإنزال في جنوب العريش في منطقة جبال "بركة" وهي منطقة فيها كهوف ومغارات لتكون لديهم فرصة للاختباء عن عيون العدو، وكان دورهم الرئيسي استطلاع خلف خطوط العدو وتبليغ القيادة المصرية بتحركات العدو البرية من مدرعات وخلافه، وكذلك التبليغ عن خروج أى طائرات من مطار العريش، وتم التنفيذ بنجاح.

أيضاً أثناء الثغرة، أمددت، الجيش الثالث بالدم والبلازما، فكانت هذه الطلعة مميزة لأن خطورتها عالية جداً، وكان الطريق المخطط للطيران على ارتفاع عال (حوالي 2000 قدم) لأتفادي جبل عتاقة، خاصة أنني ليس في طائرتي رادار ولكي أصل للجيش الثالث بدون أجهزة ملاحية للمساعدة فكانت هذه العملية بها صعوبة كبيرة بالإضافة إلى وجود طائرات إسرائيلية في الجو كانت تلقى قنابل مضيئة لتحديد مكاني وضربي، لكن الحمد لله نفذت المهمة بنجاح وتوفيق من الله تعالى.

بعد أن نزلت في موقع الجيش الثالث، استقبلني قائد الجيش الثالث، استفسرت منه عن الأحوال فطمأنتني، وعرضت عليه أن أخذ جرحي معي للإسعاف بدلاً من أن أعود بالطائرة بمفردي فرفض، وقال أن الجرحي لا يريدون أن يتركوا مواقعهم، فقد كانت روحهم القتالية عالية جداً.

في طريق عودتي قابلتني طائرة معادية وأطلقت علي نيرانها وأصابت طائرتي لكنها إصابة خفيفة كانت بعيدة عن خزان الوقود والمروحة، وأكملت رحلة العودة في شكل "زجاج" متعرج حتى لا أكون هدفاً سهلاً للطائرات الإسرائيلية، وبالنسبة للطيران الليلي فالطائرة كانت غير مجهزة للطيران الليلي، ولكن في العمليات كان يتم تحديد مواعيد الطلعات في الليالي القمرية حتى تسهل الرؤية ليلاً.

#### أدوار كبرى للملاحين والموجهين الجويين:

بداية، لنا أن نعلم أنه في وقت الحرب لم تكن هناك آلات حاسبة أو حواسيب آلية، فقط كانت الحسابات اليدوية التي يقوم بها ملاحو القوات الجوية، مثل حسابات إختراق الدفاع الجوي المعادي، حسابات خطوط إعتراض الطائرات المعادية وتحديد خط الإقلاع للمقاتلات من على الأرض، وحسابات تأثيرالقنابل على الأهداف، وعدد القنابل المطلوبة، وبالتالي عدد الطائرات لحمل القنابل مع إعتبارنسبة أخطاء التنشين، إضافةً الى حسابات الوقود على الإرتفاعات المختلفة بالحمولات المختلفة، بطريقة يدوية تماماً. وهو ما يوضح أهمية الادوار التي كان يقوم بها الملاحون الجويون والموجهون للطيارين أثناء طلعاتهم المختلفة.

معلوم أن جميع طائرات القوات الجوية في حرب 73 لا تملك رادارا خاصا بها للكشف عن الأهداف الجوية المعادية، ولكن هناك رادارات أرضية تستطيع كشف الأهداف الجوية من مسافات بعيدة، تزيد مسافة الإكتشاف كلما كان حجم الهدف كبيرا أو كان يطير على إرتفاعات عالية، والعكس صحيح فالكشف الرادارى هام جداً في أعمال الدفاع الجوى سواءً بإستخدام المقاتلات أو الصواريخ والمدفعية.

الموجه محمد الطباخ "كنترول الضربة الجوية" كما لقبه نسور الجو المصريين، يقول الطباخ "كنت القاسم المشترك في معظم الاشتباكات الجوية التي حدثت في حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر وحصلت علي نوط الجمهورية من الدرجة الثانية في أحد الاشتباكات".

وعن أحداث معركة المنصورة الجوية يوم 14 أكتوبر، قال محمد الطباخ "معركة جوية لم ولن تحدث مرة أخرى، حيث كانت إسرائيل تريد تنفيذ ضربة جوية شاملة كما فعلناها يوم 6 أكتوبر، حيث فوجئت بشاشة الرادار مليئة بالأهداف المعادية، ولك أن تتخيل عدد الطائرات القادمة، فكل نقطة تعادل رأس الدبوس عندما تظهر علي الشاشة فإنها تعني 4 طائرات، واكتشفت بعد ذلك أن عدد الطائرات الاسرائيلية أكثر من 80 طائرة.

وأقلعت من عندنا طائرات من جميع القواعد والمطارات وكانت ملحمة، وأقلع تشكيل من 4 طائرات بقيادة "حسن خضر" وتشكيل آخر لـ "نصرموسي" ، وتشكيل ثالث بقيادة "رضا إسكندر" ، وتوليت انا توجيه هذه الطائرات الاثني عشرة، كانت الطائرات المعادية منتشرة في شمال رأس البر إلى بورسعيد وبلطيم.

وعملنا شغلا جيدا، لقد كانت العناية الإلهية مع القوات الجوية وعندما جاءت الطائرات الإسرائيلية وجدت الطائرات المصرية في انتظارها فألقت حمولاتها، وفي هذا اليوم أسقطنا طائرات عديدة وأسرنا طيارين إسرائيليين كثيرين، تشكيل "رضا إسكندر" وحده أسقط 4 طائرات، ورضا صقر وحسن خضر أسقطوا العديد من الطائرات، حيث كانت هذه العملية حياة أو موت بالنسبة لنا جميعاً.

وهناك العديد من نسور القوات الجوية الذين شاركوا في حرب أكتوبر سواءً في تشكيلات ميغ-17 / ميغ-21 / ف-16، ومنهم اللواء طيار أح / نصر موسى، الذي نال وسام نجمة الشرف العسكرية، فقد كان في السرب 46 المخصص لأعمال القتال الليلي حتى يوم 8 أكتوبر، وفي يوم 14 أكتوبر، في معركة المنصورة وإثناء الإشتباك وجد أمامه طائرة فانتوم وقبل أن يعدل وضعه للإطلاق تذكر المدرس "انظر خلفك"، وبالفعل وجد طائرة تستعد لاصابته فقام بالمناورة الحادة، وتفادى الطائرة العادية، وعاد إلى الطائرة الأولى التي حاولت بشتى المناورات الإفلات، ولكن عاجلها بصاروخ حقق إصابة مباشرة للطائرة الفانتوم فوق مطار المنصورة، وكان بعض الزملاء على الأرض يتابعون ما حدث في الإشتباك.

في اليوم التالي 15 أكتوبر، هاجم العدو مطار المنصورة مُصرّاً على تدمير مطار المنصورة وإخراجه من العمل وتدمير طائراته، وكان نصر موسى ضمن تشكيل الإقلاع الفوري (حالة استعداد رقم واحد)، وأقلع التشكيل، وأشتبك مع الطائرات وللمرة الثانية، يطلق صاروخاً على طائرة فانتوم فتهدى للأرض حطاماً.

يوم 16 أكتوبر، أقلع نصر موسى ضمن تشكيل لتعزيز إشتباك جاري مع طائرات ميراج معادية، وإستمرت المناورة بينه وبين طائرة ميراج معادية، حتى وصلوا لإرتفاع منخفض جداً فقام كلٍ منهم في نفس الوقت بعمل مناورة للتخلص من الإشتباك.

### رابعاً: أعمال قتال السرب 15 (ميغ - 17) في سوريا

في إطار قيام مصر بدعم أعمال القتال على الجبهة السورية، كان تواجد السرب المصري (34)، في إطار اتفاقات عسكريه في أوائل السبعينيات بتواجد سرب مصري مقاتلات قاذفة بشكل دائم في سوريا، وكان التمركز في قاعدة "المزه" الجوية وهي قاعدة متقدمة جنوب مدينة دمشق، وانضم السرب إلى لواء مقاتلات قاذفه سوري تحت قيادة العميد طيار/ صبيحي حداد وسمى بسرب البعث "الخامس عشر".

وفي مقابلة مع العميد طيار يوسف حجاج، أحد أبطال السرب 15 في سوريا قال "وصلنا الى سوريا في مايو 1973م، من خلال المأمورية (صقر)، فكانت مجموعتنا

المأمورية رقم 5، وواصلنا القتال على الجبهة السورية كمأمورية رقم 6 نظراً للخبرة التي إكتسبناها خلال حرب الاستنزاف، وبناء على طلب الجهات السورية، وقد عدنا إلى مصر بعد وقف إطلاق النار على الجبهة السورية، وتم تنفيذ المأمورية صقر 7 التي كانت آخر مأمورية.

ونظراً لقلّة المعلومات المتوفرة عن أعمال قتال السرب 15 في سوريا، سيتم الاعتماد على معلومات مختصرة من مذكرات اللواء طياراً ح / فكري الجندي، والعميد طيار يوسف حجاج، في سرد أحداث حرب أكتوبر للقوات الجوية المصرية على الجبهة السورية.

مقدمات الحرب على الجبهة السورية: في الثاني من أكتوبر 1973 صدرت تعليمات عمليات جديدة باسم كودي جديد بخطة جديدة، وبدأنا دراسة الخطة الجديدة، كانت التحركات فوق طريق المزه - القنيطرة تزداد حجماً يوماً بعد يوم، وكانت الدبابات والمدفيعيات ومنصات إطلاق الصواريخ فوق حماياتها تتدفق تبعاً نحو الجبهة، وكان واضحاً أن تلك التحركات العسكرية في طريقها إلى الجبهات.

في الساعة الرابعة صباحاً في اليوم الخامس من أكتوبر 1973، أعلن عن رفع حالات الاستعداد للحالة القصوى (قاهر 40)، وصدر استدعاء لقادة الأسراب إلى مكتب قائد اللواء، وتسلمنا أمر القتال والتنفيذ يوم السبت السادس من أكتوبر، وبدأ تجهيز الطائرات، ومراجعة الخطط.

كان "الرف" الأول بقيادتي وتم الإقلاع من المطار على إرتفاع منخفض جداً، وصدرت لنا الأوامر من غرف العمليات بقذف تجمعات العدو عند بحيرة "مسعده" في الجولان وقذفناها واشتعلت بها النيران، وعادت التشكيلات مستقرة إلى قاعدة المزة الجوية.

في اليوم السابع من أكتوبر توجهنا بكامل قوتنا إلى السرب قبل أول ضوء للفجر، وبدأ تجهيز الطائرات بالقنابل والصواريخ لأعمال المعونة الجوية، وانطلق أول "رف" من سرينا لتقديم أول طلعة معاونة جوية، وكانت طائرات العدو الميراج تندفع بكثافة في سماء المطار ومدينة دمشق، وكانت صواريخ الدفاع الجوى في

استقبال العدو الجوى، بالإضافة إلى اشتراك مقاتلات ميغ 21، وبدأت الطائرات الميراج تتساقط بكثافة.

كان جحيماً فوق المطار، صواريخ الدفاع الجوى تنطلق بكثافة ضد طائرات العدو، في الوقت الذي كانت تطاردهم طائرات الميغ - 21، ولكن انطلق صاروخ من الدفاع جوى وأسقط طائرة مصرية واستطاع قائدها أن يقفز من طائرته في آخر لحظة، ثم انطلق صاروخ ثاني أفلتت منه الطائرات الثلاث بصعوبة، وانطلق صاروخ ثالث أصاب قائد التشكيل، وكان على وشك الهبوط فانفجرت طائرته في الحال، وهو بداخلها وهبط الطياران الباقيان.

وفي اليوم الرابع قتال قمنا بتنفيذ 2 طلعه عمليات وتقديم المعاونة للقوات البرية، وتصدينا لـ 12 دبابة للعدو، دمرنا منها 4 دبابات ثم اكتشفنا موقع صواريخ هوك معادي قمنا بتدميره بمبادرة خاصة وهذا يرجع لتقديرنا للموقف.

اليوم الخامس قتال: قمت بقيادة تشكيل أربع طائرات وتعاملت مع ثماني دبابات في موقع أظنه كان مركز قيادة وسيطرة حيث كان مدافعاً عنه بمدفعيه مضادة للطائرات بكثافة، أصابت طائرتنا إصابات غير خطيرة، وتلقينا أمراً بتنفيذ طلعة دفاع جوى فوق المطار للتصدي لمحاولة العدو الجوى مهاجمة المطار، ثم صدرت أوامر بطلعة رابعة بإقلاع "رف" (4 طائرة) فوراً لتقديم الدعم الجوى للقوات البرية على محور خسفين - فيق، وأقلعت الطائرات بقيادةي وتم تدمير ما لم يقل عن ثلاث دبابات، ولاحظنا أننا لأول مرة لا نتلقى معلومات تحدد خط الجبهة، ولاحظنا أن نشاط العدو البري يتزايد وبدأت مقاتلاته تنشط وتحتل مناطق مظلات، وبدأ مركز القيادة والسيطرة للرئيس السوري يصدر تحذيراته للمقاتلات القاذفة من العدو الجوى، كما لاحظنا النشاط المكثف من دفاعات العدو الأرضية.

اليوم السادس قتال - الحادي عشر من أكتوبر 73 الساعة السابعة صباحاً بعد إقلاع "رف" من السرب السوري بجوالي ثلاثين دقيقة، وتعرض المطار لأول غاره جوية بقوة ثلاث طائرات فاتتوم وألقت الطائرات حمولتها وأصابت موقع مدفعية بالقرب منا، وصدرت الأوامر بنقل مركز قيادة السرب، واستمرت الغارات طوال

اليوم على المطار، وكان المطار مدافعاً بكثافة غير عادية من المدفعية التي منعت الطائرات المهاجمة من الاقتراب بالحد الذي يوفر لها إصابة المطار بدقة وأسقطت معظم حمولاتها خارج القاعدة.

وفي الساعة الثالثة عصراً، أنطلقت بقيادة 4 طائرة لعمل مظلة دفاع جوي فوق المطار للحماية، وفي ساعة 5 مساءً اشتبكت مدفيعتنا مع طائرات ميراج للعدو فوق المطار، وكادت تحدث كارثة أثناء هبوط تشكيل سوري على المطار، وأصبح واضحاً أن مركز الثقل بدأ ينتقل لصالح العدو، وأصبح قيامنا بدعم قواتنا البرية يتراجع.

وأصبحنا نتجه إلى حدودنا القديمة قبل 6 أكتوبر، وتوقف تدفق ما تحتاجه من معلومات وأصبح مؤكداً أن قواتنا (القوات البرية السورية) تتعرض لمتاعب في الجبهة، وأصبح واضحاً فقد السيطرة الجوية على الجبهة، وأصبح من الصعب تقديم المعاونة بدون توفر غطاء جوي وأصبح العدو الجوى يعترض كل طلعاتنا.

اليوم السابع / الثامن للقتال: كلفت بقيادة "رف" (4 طائرة) لتقديم المعاونة عند مزرعة "بيت جن" ولم يتم استكمال الهجمة لإعترضنا بطائرات فانتوم، وتم تكليفي بعد ذلك بإقلاع 4 طائرة لتقديم المعاونة الجوية في منطقة "بيت جن" وتم تدمير أربع دبابات، وعادت الطائرة سليمة إلا من إصابات بسيطة، ثم تلقيت أمراً بطلعة أخرى إلى نفس المكان وأصبنا فيها أربع دبابات. وفي اليوم التالي اشتبكنا مع الميراج، وأستشهد أحد طياري السرب وأصبح عدد الطائرات سبعة فقط.

واستمر السرب في القيام بالمهام المختلفة، حتى وقف إطلاق النار على الجبهة السورية، حيث وقعت سوريا وإسرائيل اتفاقية فك الاشتباك في 31 مايو 1974 في جنيف، بعد اشتباكات حرب الاستنزاف المتواصلة التي خاضتها القوات السورية عقب احتلال القوات الإسرائيلية لهضبة الجولان مرة أخرى، وعاد طيارو السرب إلى مصر في يونيو عام 1974م بعد وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية بحوالي 5 أشهر.





## مصر.. الإدارة السياسية للحرب والعلاقات مع موسكو وواشنطن

يظهر تاريخ الحروب وجود علاقة وثيقة بين وقائع العمليات العسكرية على الأرض، وبين أسلوب ومنهج إدارة النتائج السياسية لتلك العمليات، والمتأثر أساساً بالأهداف السياسية والاستراتيجية التي اندلعت من أجلها تلك الحرب، ويسعى - أي المنهج السياسي - إلى تحقيقها، سواء أثناء القتال أو ما بعد القتال. وتمثل حرب أكتوبر بكافة مراحلها نموذجاً لمثل هذا الترابط الوثيق بين تحركات الجنود، سواء أخذت مساراً هجومياً أو وقفة تعبوية أو مواجهة للثغرة، وبين التحركات السياسية التي أدارها الرئيس السادات في العديد من الاتجاهات الداخلية والخارجية، بهدف تحقيق الهدفين المركزيين وراء الحرب، وهما: كسر نظرية التفوق الإسرائيلي، وتأكيد قدرة مصر على الحرب وإنهاء كل نتائج نكسة يونيو 1967 عسكرياً وسياسياً.

وثانيًا بناء توازن قُوَى جديد يقود إلى مسارات سياسية تهدف إلى تحرير سيناء، عبر عمل دبلوماسي وتفاوضي مكثف بالتعاون مع القوى الدولية المهيمنة آنذاك، وهما: الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة.

تطلب منهج الإدارة السياسية للرئيس السادات ممارسة العديد من الضغوط تجاه الاتحاد السوفيتي من أجل الاستمرار في تعويض مصر عن الأسلحة التي فقدت أثناء العمليات، فضلًا عن توريد أسلحة أحدث لمواجهة الأسلحة الأحدث التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة، ومن ثم تطلب الأمر الحفاظ على قدر مناسب من التواصل مع قادة الكرملين بالرغم من الخلافات بشأن وقف إطلاق النار، ولا سيما في الأيام الستة الأولى التي حققت فيها القوات المصرية إنجازات مشهودة، وهو خلاف لم يمنع مصر من التنسيق مع الكرملين في مرحلة تالية لإصدار أكثر من قرار دولي لوقف إطلاق النار، وتثبيتته، واحتواء المناورات الأمريكية التي قادها وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر لإعطاء فرصة زمنية أكبر تحقق فيها القوات الإسرائيلية بعض المكاسب على الأرض، بالرغم من صدور القرار 338 القاضي بوقف القتال وفقًا لخطوط 22 أكتوبر.

تطلب منهج الإدارة السياسية الكثير من الاتصالات مع الجانب الأمريكي في الوقت الذي ظل فيه الاتصال مع موسكو نشطًا، فضلًا عن التحرك في اتجاه الدول العربية، ولا سيما الخليجية للتباحث في شأن الحظر النفطي واللحظة الزمنية المناسبة لرفعه، وبما لا يفقد مصر إحدى أوراق التفاوض المهمة مع الولايات المتحدة لصالح المكتسبات الاستراتيجية العسكرية.

وتمثل المرحلة التالية لوقف إطلاق النار حالة نموذجية في نجاح الرئيس السادات في استقطاب الدور الأمريكي لصالح تثبيت المكاسب الاستراتيجية التي حققتها القوات المصرية على الجبهة، ومن ثم دفع القوات الإسرائيلية للانسحاب من غرب القناة إلى الشرق بمسافة بعيدة عن القناة، مع احتفاظ القوات المصرية بمواقعها في شرق القناة، والتي جسدت نتائج المباحثات المعقدة بين العسكريين المصريين وآخرين من إسرائيل في الكيلو 101 بداية من 28 أكتوبر 1973، والتي انتهت بتوقيع اتفاق فض الاشتباك الأول في يناير 1974. وهو الاتفاق الذي سبقته لقاءات

مباشرة مع وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر، ومشاورات مكثفة مع الجانب السوفيتي. ومع توقيع الاتفاق فُتح الباب مشرعاً أمام العديد من التغييرات الكبرى عسكرياً على الجبهة المصرية، وسياسياً تمثلت في بدء مرحلة لبناء الثقة بين القاهرة وواشنطن، وعودة العلاقات بينهما تمهيداً لمباحثات سياسية أشمل تنهي الاحتلال الإسرائيلي لاحقاً، وفي الآن نفسه انزواء تدريجي للعلاقة المصرية السوفيتية.

### أولاً: مساعي الحفاظ على العلاقات مع السوفييت

بعد قرار طرد الخبراء السوفييت، توترت العلاقات السوفيتية المصرية بعض الشيء، خاصة في ظل الإصرار الروسي على ضرورة الاستمرار في المساعي السلمية، وتجنب الحرب. وكان الرئيس السادات قد أوفد الدكتور "عزيز صدقي" رئيس الوزراء إلى الاتحاد السوفيتي، وعرض إصدار بيان مشترك بخروج الخبراء وشكرهم على ما أدوه من خدمات، ولكن السوفييت رفضوا البيان، مفضلين أن يكون قراراً من جانب واحد، أي من جانب مصر. وقد كان مبعث غضب السوفييت ليس في القرار في حد ذاته، وإنما في أسلوب إصداره. وفي هذا السياق، أبلغ السوفييت صدقي استمرارهم في تنفيذ تعهداتهم، حيث قدروا ما قد يحمله مثل هذا القرار من انعكاس على وضعهم في الشرق الأوسط. ولذلك، كان الاتفاق على حصر نتائج القرار في إطاره، واستمرار العلاقات الأخرى.

وفي يوم التاسع والعشرين من أغسطس 1972، أرسل السادات رسالة إلى الاتحاد السوفيتي، ويعتبرها من العلامات الأساسية في تاريخ العلاقات المصرية السوفيتية. حملت الرسالة توصيفاً كاملاً لكل ما بين مصر والاتحاد، حيث اشتملت على مصارحة كاملة للقادة السوفييت بكل أسباب الأزمة، وتأكيد على أن المعركة هي المحرك الأول في علاقة مصر معهم، وتقديم شرح وافٍ لتنامي حجم ونوع الأسلحة الأمريكية لإسرائيل، الأمر الذي يتطلب تزويد القوات المسلحة المصرية بالأسلحة الهجومية الرادعة، مع التنبيه بأهمية الاتفاق على أسلوب جديد للعمل من شأنه مواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية - الأمريكية في المنطقة، والتي تستهدف

تصفية القضية العربية نهائياً، وتفرض شروط إسرائيل وتضمن بها الولايات المتحدة تفوقها وتساعد نفوذها. (1)

وبالرغم من الدعاية السوفيتية المسيئة لمصر وللرئيس السادات شخصياً، فقد استمرت مصر في الاحتفاظ بتوازن علاقاتها، وقررت عدم الدخول في أي معركة سياسية أو إعلامية مع الاتحاد السوفيتي، كما أصدرت اللجنة المركزية بياناً سياسياً لإيضاح الموقف، جاء فيه: حرص مصر على الصداقة الحقيقية والمصالح المشتركة للبلدين، والتحذير من استغلال العدو للموقف، وأن مصر تريد علاقات صريحة وواضحة مع الاتحاد السوفيتي في إطارها الصحيح، توضح حدود الدعم العسكري السوفيتي بلا غموض (2).

ويشير المشير الجمسي إلى أن حرص السوفييت على استمرار الصداقة مع مصر، لعلمهم التام أنه لو انهار موقفهم في مصر، فلا بديل لهم في سوريا أو العراق أو غيرهما، كما أنه لم يحدث من أيام القياصرة أن تحصل روسيا رسمياً من الولايات المتحدة على حقوق في الشرق الأوسط، وذلك في ضوء اعتراف الرئيس نيكسون ذاته بوجود مصالح للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط. ومن ثم، كان هناك حرص سوفيتي على استمرار الاستفادة من التسهيلات البحرية الممنوحة له في كل من الإسكندرية وبورسعيد، باعتبار أنها تمثل نقط ارتكاز مهمة للأسطول السوفيتي في البحر المتوسط - مع الموانئ البحرية السورية - لمواجهة نشاط الأسطول السادس الأمريكي هناك. (3)

وفي هذا السياق، وبناءً على عدم إلغاء الجانب المصري لاتفاقية التسهيلات البحرية المذكورة، طلب الاتحاد السوفيتي تمركز ثلاث ناقلات جنود بميناء بورسعيد كما كان متبعاً من قبل، فوافقت مصر على هذا الطلب. وفي يوم 5 أكتوبر 1972 دخلت الناقلات الثلاث الميناء، فكانت ظاهرة طيبة على بدء تحسن العلاقات بين الدولتين. هذا فيما قام رئيس الوزراء المصري وقتها الدكتور عزيز صدقي بزيارة موسكو في 12 أكتوبر 1972، محققاً نجاحاً كبيراً حيث وعد السوفييت بتقديم أسلحة متقدمة لم يسبق إمداد مصر بها، كان من بينها سرب ميغ 23، وسرب سوخوي 20، ولواء صواريخ سطح ذات مدى 300 كم، ثم تلتها زيارة وفد عسكري سوفيتي

للقاهرة في 5 فبراير 1973 برئاسة الجنرال لاشنكوف، سافر بعدها وزير الحربية الفريق أحمد إسماعيل إلى موسكو لتوقيع اتفاقية جديدة شملت أصنافاً من سرب ميغ 23، ولواء صواريخ R 17 E وفوج كوادرات، و200 عربة قتال مدرعة BMP، والعديد من قطع مدفعية الميدان، بما في ذلك المدافع 180 ملم.<sup>(4)</sup>

وكانت مصر قد بادرت في ديسمبر 1972 بتمديد العمل باتفاقية للتسهيلات البحرية في البحر المتوسط، كان وافق عليها الرئيس "جمال عبد الناصر" عام 1968 لمدة خمس سنوات، وكان الباقي منها في ذلك الحين ثلاثة شهور فقط. لذلك، طلب السادات من اللواء "أحمد إسماعيل" إبلاغ السفير السوفيتي قرار مصر بتجديد الاتفاقية لمدة خمس سنوات تنتهي عام 1977. وقد كان هدف السادات من القرار إثبات أنه برغم قرار خروج الخبراء، فإنه لا يرغب في مقاطعتهم. وفي أواخر فبراير 1973، سافر وزير الدفاع المصري إلى موسكو، وعقد معهم أكبر اتفاقية عقدت بينهم وبين مصر، تضمنت مد مصر ببعض أنواع الأسلحة المتقدمة المطلوبة. ولأول مرة، بدأ السوفييت توريد بعض أجزاء الصفقة في زمن قياسي، إلا أنهم توقفوا بعد ذلك عن إتمام الجزء الباقي منها باستثناء بعض المواد التي أرسلوها عام 1975.<sup>(5)</sup>

وفي أبريل 1973، صرح رئيس الوزراء السوفيتي "كوسيجن" بأن بلاده تعتقد أنه يجب أن يكون لمصر جيش قوي لكي تدافع عن نفسها ضد المعتدي وتحرر أراضيها. وقبل تصريح كوسيجن بيومين، أوضح السادات أن الاتحاد السوفيتي يمد مصر بكل شيء يستطيع الإمداد به، وأنه راضٍ تمامًا عن ذلك.<sup>(6)</sup>

وفي نهاية يونيو 1973، أجرى حافظ إسماعيل زيارة إلى موسكو، التقى فيها مع بريجنيف، الذي أكد استمرار الدعم العسكري لمصر، وحق القيادة المصرية في تقرير ما تراه بالنسبة للعمل العسكري، ولو أن الاتحاد السوفيتي يفضل أن يكون الحل دون إراقة الدماء. وفي ذلك اللقاء، طلب بريجنيف من إسماعيل إبلاغ الرئيس السادات أنه اتخذ قراراً - على عكس ما أوصى به العسكريون السوفييت - بإمداد مصر بصواريخ سكود لتكون بمثابة سلاح ردع قادر على الوصول إلى عمق إسرائيل.<sup>(7)</sup>

وفي يوم الثالث من أكتوبر، وحسب اتفاه مع الأسد في أواخر أغسطس 1973، استدعى السادات السفير الروسي، وأبلغه أن مصر وسوريا قد قررا بدء العمليات العسكرية ضد إسرائيل، وأن لمصر تساؤلًا ترغب من القادة السوفييت الإجابة عنه في أقرب وقت، وهو: ما موقف الاتحاد السوفيتي؟. وقد سأل السفير عن موعد الهجوم، وأخبره السادات بأنه لم يتحدد بعد. وفي اليوم التالي، بحسب الاتفاق المشار إليه، استدعى الأسد السفير السوفيتي لدى دمشق وأبلغه بالموعد.

وفي الرابع من أكتوبر، طلب السفير تحديد موعد عاجل للقاء السادات، الذي اعتقد أن الرد على استفساره قد جاء من موسكو، ولكنه تفاجأ بطلب القيادة السوفيتية موافقة الرئيس على وصول أربع طائرات ضخمة لحمل العائلات السوفيتية من مصر، حيث كان لا يزال يوجد في مصر عائلات المدنيين السوفييت العاملين في المصانع والقطاع المدني. واستطرد السفير برغبة قادة بلاده رحيل العائلات من مطار عسكري وليس مدنيًا حتى لا يراهم الناس في المطار الدولي، وأن هذه الطائرات ستصل صباح الخامس من أكتوبر. وافق السادات على المطلب الروسي والذي كان - حسب وجهة نظره - ينم عن عدم ثقة في القدرة المصرية على كسب المعركة. والأسوأ من هذا بحسب السادات هو أن كان هناك سفينة سوفيتية في طريقها إلى الإسكندرية تحمل بعض الإمدادات، وكان لدى مصر إخطار بموعد قيامها وأنها ستصل الإسكندرية يوم الخامس من أكتوبر، ولكن صدرت الأوامر السوفيتية والسفينة في عرض البحر بأن تتجول في البحر الأبيض. وبالفعل، تجولت السفينة في عرض البحر مدة ستة أيام إلى أن تأكدوا من انتصار مصر ورسد بالإسكندرية. وبسؤالهم عن سبب التأخير، قالوا وفقًا للرئيس السادات: إن السفينة قد تاهت في البحر.<sup>(8)</sup>

لقد شكلت هذه التطورات مجتمعة نوعًا من العلاقات الحذرة بين الطرفين المصري والسوفيتي، وفي الوقت ذاته حرصًا متبادلًا على إبقاء تلك العلاقات قائمة على الحوار والعمل على احتواء أي مشكلات تظهر أولًا بأول، والتخفيف من نتائج أي خلافات في الرؤية حول ما يجب فعله، ومنبع الحرص المتبادل أن استمرارية العلاقات تحقق لكل منهما مصالح مهمة، يصعب الاستغناء عنها.

## ثانياً: الاستجابة السوفيتية للحرب.. الدعم والتحرك المشترك مع هنري كيسنجر

مع اندلاع الحرب، تشكك بعض أعضاء المكتب السياسي، وعلى رأسهم وزير الدفاع والخارجية في قدرة كل من مصر وسوريا على تحقيق أهدافهما<sup>(9)</sup>. لكن هذا التشكك لم يمنع السوفييت من الاستمرار في تقديم الأسلحة لكل من مصر وسوريا. ويشير الشاذلي إلى أنه خلال الحرب، قام الاتحاد السوفيتي بإقامة أكبر جسر جوي في تاريخه الحربي إلى مصر وسوريا، عبر تنفيذ 900 رحلة جوية بواسطة طائرات أنتنوف 22، نُقل خلالها 1500 طن من المعدات الحربية إلى الدولتين. وعلى الرغم من أن هذا الجسر لم يكن مُعداً له من قبل، وبُدئ فيه على عجلة بعد 3 أيام من بدء العمليات، إلا أنه بلا شك يُعد مفضرة للاتحاد السوفيتي من حيث الحجم والسرعة والكفاءة في التنفيذ والتخطيط، وفي الوقت نفسه لمصر وسوريا من حيث السرعة في الفرز والتفريغ والدفع إلى الجبهة، بالنسبة إلى هذا الحجم الكبير من الإمدادات. وعلاوة على ذلك، قام السوفييت بعملية نقل بحرية واسعة النطاق، بلغت حتى وقف إطلاق النار 63 ألف طنًا من المعدات الحربية. وكانت طريقة تسوية ثمن تلك الأسلحة متفقاً عليها من أيام الرئيس عبد الناصر، وخلصتها أن تكلفة السلاح بالنسبة لمصر تساوي تقريباً 25٪ من ثمنه في السوق العالمية، كما أنها تُسدد بالجنيه المصري، ووفق نظام تقسيط طويل ومريح. حتى أضحى يمكن القول، بحسب الفريق الشاذلي: إن «الاتحاد السوفيتي كان أفضل صديق في الساحة العالمية» حينذاك.<sup>(10)</sup>

وفي هذا السياق، تذكر عدة وثائق بريطانية، جرى الكشف عنها لاحقاً، أن السوفييت هم الذين نصحوا الرئيس السادات باختيار السادس من أكتوبر عام 1973 لعبور قناة السويس وبدء الهجوم على الجيش الإسرائيلي الذي كان يحتل سيناء، وأن حجم الدعم السوفيتي لمصر وسوريا حتى «قبل الحرب وخلالها» كان أكبر بكثير مما يُعتقد.<sup>(11)</sup> وبحسب الدراسة، فإن السوفييت أدوا دوراً مؤثراً ساعد المخططين المصريين في أن ينفذوا بإحكام خطة الخداع، التي جاءت بعد دراسة دقيقة لتجربة الهزيمة أمام إسرائيل في حرب يونيو 1967، بكل تفاصيلها. وأن التحليل العربي

المصحوب بإرشاد من جانب مستشاريهم الروس، لحرب يونيو 1967، أظهر أنه إذا أراد العرب تحقيق أي نوع من النجاح ضد الإسرائيليين، فلا بد أن يضمنوا أن تكون المفاجأة كاملة عن طريق أمرين:

الأول: إخفاء نواياهم "العدائية" عن طريق تهيئة موقف سياسي وعسكري، لا يؤدي إلى شن هجوم إسرائيلي استباقي وقائي.

الثاني: شن هجومهم قبل استكمال "التعبئة الإسرائيلية".

وتشير معلومات الناتو الاستخباراتية، في ذلك الوقت، إلى أنه "خلال دراسة المصريين لحرب يونيو، أوصى المستشار الروسي الكبير الجنرال فاسيليفيتش بفترة يوم كيبور باعتبارها أفضل وقت للهجوم لتحقيق المفاجأة". واستندت النصيحة إلى أنه في هذا اليوم تتوقف الحياة بشكل شبه تام وفقاً للتعاليم اليهودية المتبعة. وكان رأي السوفييت صائباً؛ إذ أريكت المفاجأة إسرائيل التي لم تستطع انتزاع المبادرة على الجبهة الجنوبية (المصرية) إلا يوم 15 أكتوبر، أي بعد 9 أيام من بدء العمليات، قامت خلالها الولايات المتحدة بعمل جسر جوي لنقل أسلحة ومعدات حديثة بطواقهما الأمريكيين، فضلاً عن معلومات بشأن توزيع القوات المصرية في شرق القناة، ما وفر لإسرائيل القدرة على إحداث الثغرة والوصول إلى غرب القناة.

ووفقاً لدراسة الناتو، فإن أقمار الاستخبارات السوفيتية الاصطناعية التي "تُطلق عادة بمعدل 2 أو 3 مرات كل شهر، ولكن في الأيام الـ 17 بداية من 3 أكتوبر، أُطلقت 7 أقمار لتغطية الشرق الأوسط، ووضعت القمر الأول في المدار قبل الهجوم بثلاثة أيام". وكانت الولايات المتحدة قد استخدمت أقمارها الاصطناعية، كما كشف لاحقاً وزير الخارجية الأمريكي آنذاك هنري كيسنجر، في إرشاد الإسرائيليين إلى وجهة الضربات المصرية الرئيسية، وخريطة انتشار دفاعات صواريخ سام، والأهم نقطة الضعف في المسافة بين الجيشين الثاني والثالث، التي اخترقها الإسرائيليون في النهاية وعبروا إلى غرب القناة.

وأضافت الدراسة ذاتها أن "الولايات المتحدة تمتلك طائرات نقل بحمولة أكبر من حمولة الطائرات السوفيتية. وكان باستطاعتها حمل معدات أثقل بكثير بما فيها

دبابات إم -60 ومدافع 175 مم و155 مم. غير أن فاقد المعدات في حرب أكتوبر تجاوز بكثير توقعات الولايات المتحدة... وأرسلت أيضًا 92 طائرة سكاي هوك وفانتوم إلى إسرائيل". وتقول معلومات الناتو الاستخباراتية إنه: "بداية من مساء يوم 11 أكتوبر، وصلت سفن الشحن السوفيتية بمواد حربية من (مدينة) أوديسا (في أوكرانيا) إلى ميناء اللاذقية السوري، بعد اندلاع الحرب بـ 5 أيام". وخلص خبراء الناتو من هذا إلى أن السوفييت كانوا على علم مسبق بموعد الحرب، ما أتاح لهم الفرصة لإعداد الدعم العسكري للعرب عن طريق البحر.

حيث أشار خبراء الناتو وفقًا للدراسة إلى أنه "لو أخذ في الاعتبار أن هذه السفن السوفيتية تحتاج 4 أيام للقيام برحلة من أوديسا إلى اللاذقية، وأنه يجب أن تُحمّل السفن قبل هذا، فإن النتيجة هي أن السوفييت بدأوا عملية التحميل في أوديسا مع اندلاع الحرب إن لم يكن قبلها". وأضافوا "إجمالاً، وصلت حوالي 50 سفينة شحن في موانئ اللاذقية وطرطوس والإسكندرية في الفترة من 10/11 أكتوبر إلى 21 أكتوبر بجمولات من الذخيرة والمواد الحربية". ولم يكن الدعم السوفيتي عن طريق الجو، باستخدام الطائرات العسكرية والمدنية، أقل من الدعم عن طريق البحر. إذ ذكرت الوثائق أنه "بين يومي 6 و21 من شهر أكتوبر 1973، هبطت 296 طائرة في مصر تحمل أسلحة ومعدات (244 طائرة أنتينوف-12 تحمل كل واحدة 12 طنًا و40 طائرة أنتينوف-44 كل منها يحمل ما بين 60 إلى 70 طنًا و12 أخريات). ولمدة شهر، بقي جسر جوي بين الاتحاد السوفيتي وسوريا نفذت خلاله قرابة 900 رحلة، وصلت ذروتها يوم 17 أكتوبر بعدد رحلات بلغ أقصاه 100 رحلة". ووفق حسابات الناتو، فإنه بهذا يكون الاتحاد السوفيتي "قد نقل جوا ما بين 800 إلى 1000 طن يوميًا عبر 3000 كيلومتر عبر يوغوسلافيا ومن البحر الأسود فوق تركيا". ويشير تقييم استخبارات الناتو إلى أنه في خريف عام 73، كان عدد العمليات الجوية، التي نفذتها مجموعة القوات السوفيتية المتمركزة في ألمانيا الشرقية، التي كانت معروفة باسم GSFG، لإمداد العرب بالدعم العسكري، غير مسبوق في تاريخها.<sup>(12)</sup>

ومع التقدير للدعم العسكري الهائل الذي قدّمه الاتحاد السوفيتي لمصر، إلا أن بسالة المقاتل المصري وكفاءته وتضحيته بنفسه، والتدريب المكثف الذي حصل

عليه وتوفر الدافع والتخطيط الجيد لمجمل العمليات العسكرية، على نحو يفوق بكثير ما حدث في الحروب السابقة، كل ذلك عوامل لعبت دوراً كبيراً في تحقيق النصر المصري في أكتوبر 1973، في معركتها العادلة أمام المحتل، حتى إن الجيش الإسرائيلي قد فوجئ تماماً بتدريب وكفاءة الجندي المصري، وذلك باعتراف وتأكيده محللين إسرائيليين وغربيين كثر.<sup>(13)</sup>

### ثالثاً: الدور السوفيتي في التوصل إلى قرارات مجلس الأمن ووقف القتال

لم يتوقف الدور السوفيتي عند حد تقديم الأسلحة لكل من مصر وسوريا بعد بدء القتال؛ بل لعب دوراً في الاتصالات السياسية في أكثر من اتجاه، حيث حافظ الكرملين على الاتصال بالقيادة المصرية، كما تبادل الاتصالات مع الولايات المتحدة من أجل التعامل مع الحرب وتداعياتها. وهنا تجب الإشارة إلى أن بعض المطالب السوفيتية لم تجد الصدى الإيجابي لدى الرئيس السادات، والذي كان حذراً في قبول ما يمكن وصفه بالنصائح السياسية السوفيتية بالقول بوقف القتال، لا سيما في الأيام الستة الأولى لبدء الحرب، الأمر الذي اعتبره الرئيس السادات يضر بما حققته القوات المصرية من إنجازات عسكرية كبرى.

ووفقاً لما أورده الدبلوماسي السوفيتي، السفير فيكتور إسرائيليان، والذي كان واحداً من أربعة مسؤولين شكلوا فريق معالجة الأزمة برئاسة نائب وزير الخارجية، فحين بدأ القتال تشكك بعض أعضاء المكتب السياسي ومنهم وزير الخارجية أندريه جروميكو ووزير الدفاع أدريه جريشكو، في قدرة كل من مصر وسوريا على تحقيق أهدافهما، غير أن النجاحات التي بدأت تتوالى أخبارها كانت بمثابة مفاجأة كبيرة وسعيدة لكل القادة السوفييت، لذلك بدأ الجسر الجوي العسكري السوفيتي لدعم مصر وسوريا خلال الحرب اعتباراً من 8 أكتوبر، حيث كانت طائرات الشحن الضخمة من طراز أنتينوف تهبط في المطارات المصرية بمعدل طائرة واحدة كل ثلاثين دقيقة، بالإضافة إلى الإمدادات عن طريق البحر.<sup>(14)</sup>

ويشير الدبلوماسي السوفيتي إلى أن الرئيس السادات لم يستجب للطلبات الروسية بقبول وقف إطلاق النار، نظراً للتطورات المعاكسة على الجبهة السورية،

في الوقت ذاته فقد نجح القادة السوفييت في إقناع القيادة العراقية بإرسال قوات لدعم الجبهة السورية.<sup>(15)</sup>

كان السفير السوفيتي قد حمل رسالة في 8 أكتوبر 1973 من الرئيس بريجنيف يتساءل فيها حول ما إذا كان الوقت قد حان لتوطيد النجاح العسكري الذي أحرزته مصر، وتحويله إلى قاعدة قوية لمواصلة "النضال السياسي" من أجل تسوية القضية ومدى إمكانية القبول بوقف إطلاق النار على الخطوط الراهنة للقوات. وفي هذا السياق، أبدى السفير قلق بلاده إزاء التطورات على الجبهة السورية، بعد تقدم القوات الإسرائيلية في الشمال والجنوب من مدينة القنيطرة، ثم استعادتها جميع الأراضي التي فقدتها منذ بداية الهجوم في 6 أكتوبر. ويتسق ذلك مع ما أشارت إليه الوثائق الأمريكية عن الحرب، حيث أشار إحداها إلى أنه "إدراكاً لخطورة الموقف على العلاقات بين القوى العظمى، قام السوفييت خلال الأيام الأولى من الحرب بالضغط على أتباعهم من المصريين والسوريين من أجل وقف إطلاق النار". وتضيف الوثيقة أنه "بالرغم من ذلك، فإن بريجنيف أراد، في الوقت نفسه، الإبقاء على النفوذ السوفيتي في المنطقة".<sup>(16)</sup>

غير أن الرئيس السادات، ظل على رفضه وقف إطلاق النار قبل أن يتحقق انسحاب إسرائيل. وفي سياق ضغوط السوفييت لوقف إطلاق النار عاد السفير السوفيتي برسالة أخرى في 9 أكتوبر، يشير إلى أن الأوضاع متدهورة على الجبهة السورية، الأمر الذي دفع الرئيس السوري لطلب السوفييت العمل على وقف إطلاق النار. وأضافت الرسالة أن فشل الجيش السوري سيشجع لإسرائيل تركيز قواتها على جبهة سيناء وحدها، مما يؤدي إلى تعقيد الوضع على الجبهة المصرية. وفي منتصف ليلة 12 أكتوبر استقبل الرئيس السادات السفير السوفيتي للغرض ذاته، ولم يكن الرئيس على استعداد لقبول قرار وقف إطلاق النار.

ووفقاً للرئيس السادات فبعد انقضاء الست ساعات الأولى من الحرب، فقد طلب السفير السوفيتي مقابلته، وأنه تفاجأ بقول السفير: إن الرئيس حافظ الأسد طلب من الاتحاد السوفيتي العمل على وقف إطلاق النار بعد 48 ساعة على الأكثر من بدء العمليات يوم 6 أكتوبر، وهو الأمر الذي شكك في حدوثه السادات،

وطلب منه إبلاغ القيادة السوفيتية أنه حتى إذا كان هذا مطلب سوريا، فإن مصر لن توقف إطلاق النار إلا بعد الانتهاء من الأهداف الأساسية للمعركة. وبمجرد مغادرة السفير، أرسل الرئيس برقية شفرية إلى الرئيس الأسد أبلغه فيها بما قاله السفير، ورد مصر، وجاء الرد من الأسد بأن ما طرحه السفير السوفيتي لم يحدث.

وفي يوم السابع من أكتوبر، أصدرت حكومة الاتحاد السوفيتي بياناً رسمياً حملت فيه إسرائيل المسؤولية الكاملة عن انفجار الحرب في الشرق الأوسط، وأكدت أن المعارك اندلعت نتيجة أعمال إسرائيل العدوانية ورفضها الدائم التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في الشرق الأوسط.<sup>(17)</sup>

وفي اليوم ذاته، اجتمع الرئيس السادات مجدداً مع السفير السوفيتي الذي أعاد طرح المطلب نفسه، على أنه مطلب سوري، وجاء رد الرئيس السادات مؤكداً على عدم قبوله لهذا المطلب، وأنه تواصل بالفعل مع القيادة السورية التي أوضحت أن هذا الأمر لم يحدث، وأن ما هو مطلوب الآن من الاتحاد السوفيتي هو إرسال الدبابات فوراً، فالمعركة سوف تكون أكبر معركة دبابات في التاريخ. وهنا، أبلغه السفير بأن بلاده قد قررت إقامة جسر جوي لإرسال الذخائر والمعدات المتأخرة التي كان لا بد من تسليمها خلال عام 1973، وفقاً للاتفاقية التي عقدها معهم المشير أحمد إسماعيل، وأوائل عام 1973، الأمر الذي رحب به السادات واعتبره أن هكذا يجب أن يكون شكل العلاقة بين مصر والاتحاد. ومنذ ذلك الحين، استمر السفير السوفيتي في زيارة الرئيس يومياً لتبادل المعلومات ولتجديد مطلب وقف إطلاق النار، ليقابله السادات بالرفض والتأكيد أنه لن يحدث قبل أن يتحقق الهدف، وهو ضرب نظرية الأمن الإسرائيلي.

وفي هذه الأثناء، اتصل بريجينيف بالرئيس "تيتو" وطلب منه أن يتوسط لدى مصر لتقبل وقف إطلاق النار، لأن سوريا كانت قد أرسلت للاتحاد السوفيتي - كما أبلغ بريجينيف تيتو- ثلاث مرات تطلب وقف إطلاق النار، وقال له: إن مصر رفضتها وأن الرئيس السادات بإصراره هذا سوف يكون السبب في كارثة تودي بالعالم العربي والنظم التقدمية والعالم بأجمعه. أوضح تيتو أنه لا يسمح لنفسه بالتدخل فيما يفعل السادات، فهو أمامه الصورة كاملة للأمور ويتصرف على هذا الأساس. وكان

تيتوقد أتم تجهيز 140 دبابة كان السادات قد طلبها على وجه السرعة، وذلك لخبرته السابقة في التعامل مع السوفييت. وبالفعل، أرسل تيتو الدبابات وهي محملة بالذخيرة والبنزين لكي تدخل إلى ميدان المعركة مباشرة.<sup>(18)</sup>

وفي السادس عشر من أكتوبر، أجرى رئيس الوزراء السوفيتي «كوسيجين» زيارة إلى القاهرة، وكان مطلبه الأساسي هو وقف إطلاق النار على الخطوط الحالية، الأمر الذي قوبل برفض من جانب السادات موضحاً أنه غير مستعد لتكرار هدنة 1948 التي كانت سبباً في خسارة الحرب (حينها طلب الإسرائيليون هدنة، واستجاب العرب، فاسترد اليهود أنفاسهم وأجهزوا على كل شيء). فأوضح كوسيجين أن الاتحاد سيكون ضامناً للهدنة، فأكد السادات أن إسرائيل لا ضمان لها، وأن مصر كانت قد طلبت دبابات منذ اليوم الثاني للمعركة ولم تصل، وأن الجسر الذي أقاموه يمد مصر فقط بالمعدات التي تأخر الاتحاد السوفيتي في تسليمها، وكان لا بد من توريدها قبل المعركة، بل أن الكباري التي أرسلوها ورُكبت على قناة السويس، يحتاج الكوبري الواحد منها خمس ساعات تركيب، وهي كباري الحرب العالمية الثانية، هذا في الوقت الذي يمتلك فيه الاتحاد السوفيتي كوبري B.M.P والذي يُجرى تركيبه في خلال نصف ساعة فقط. واستطرد السادات أن كل المعدات التي يوردها الاتحاد متأخرة، بما كان يضع مصر خلف إسرائيل عشر خطوات، ومع ذلك دخلت مصر إلى المعركة ونجحت في الانتصار فيها.

وأثناء وجود كوسيجين في مصر، حدثت الثغرة، ما دفعه إلى الطلب من الرئيس السادات قبول وقف إطلاق النار، نظراً لتدهور الوضع على الجبهة السورية، التي فقدت 1200 دبابة في يوم واحد، الأمر الذي لم يعترض عليه السادات، فلا بد من نجدة سوريا بكل الطرق، ولكن هذا لا يمنع من أهمية إرسال الدبابات إلى مصر، وأن وقف إطلاق النار لن يتم إلا بعد إتمام المرحلة النهائية من الخطة<sup>(19)</sup>.

جدير بالذكر أنه في صباح اليوم الذي وصل فيه كوسيجين، عرض الرئيس السادات في خطاب له أمام مجلس الشعب استعداد مصر للسلام، محدداً في الخطاب المبادئ الأساسية لتسوية سلمية نهائية. وبعد المباحثات بين السادات ورئيس الوزراء السوفيتي أليكسي كاسيجين، التي استمرت ثلاثة أيام، استمرت ثقة

الرئيس السادات في إمكان السيطرة على الثغرة في منطقة «الدفرسوار»، وانعكس ذلك بوضوح على طرح وثيقة مصرية سوفيتية كأساس للمنطلق السياسي للمرحلة التالية، تتلخص في الآتي:

- دعوة الأطراف إلى وقف إطلاق النار فوراً، ووقف كل العمليات العسكرية مع توقف القوات المقاتلة في مواقعها.
- طلب البدء من دون تأجيل، بمجرد وقف إطلاق النار، في انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة بموجب قرار مجلس الأمن 242، بحيث تنتهي عملية الانسحاب في أقصر وقت ممكن.
- البدء فوراً، وفي آن واحد مع وقف إطلاق النار، في المشاورات بشأن التمهيد لمؤتمر السلام بما يسمح بإقرار السلام العادل والوطيد في الشرق الأوسط.

وفي صباح 19 أكتوبر غادر كاسيجين القاهرة، مُحَمَّلاً بانطباع بأن الرئيس السادات غلب عليه العناد، ولم يقدر العواقب تقديراً صحيحاً، نظراً لرفضه وقف إطلاق النار. ولم يكن الخلاف حول وقف إطلاق النار الخلاف الوحيد، إذ طالب كوسيجين يوم 16 أكتوبر الرئيس السادات بضرب مطار العريش وحشد المدفعية المصرية على المنطقة التي بدا أن الإسرائيليين يريدون إقامة رأس كوبري عليها، لكن الرئيس السادات قلل من أهمية الثغرة، ورفض ضرب مطار العريش لأنه لا يريد استفزاز أمريكا والمواجهة معها، الأمر الذي وفر فرصة لإسرائيل للحصول على الدعم الأمريكي والتقدم لإحداث الثغرة، وهو الأمر الذي اعتبره مراد غالب ثغرة سياسية، نفذت منها الولايات المتحدة لبدء سيطرتها على مقدرات الصراع، بل مقدرات المنطقة بكاملها.<sup>(20)</sup>

وقد قام الرئيس السوفيتي بريجنيف في اليوم ذاته، أي 19 أكتوبر، بتوجيه رسالة إلى نظيره نيكسون لإيفاد كيسنجر إلى موسكو لمناقشة التوصل إلى قرار وقف إطلاق النار تمهيداً للعمل السياسي. وقد ذهب كيسنجر إلى موسكو بالفعل، إلا أنه كان يعلم التراجع الحاصل على الجبهة المصرية. وفي الساعات الأولى من صباح 21 أكتوبر قرر الرئيس السادات طلب وقف إطلاق النار في ضوء تطور الموقف على

الجهة العسكرية، وقام بإبلاغ الطلب إلى السفير السوفيتي وإلى كيسنجر الذي كان موجوداً في موسكو بالفعل، وبعد مباحثات السوفييت وكيسنجر، اتفق الطرفان على مشروع قرار لوقف إطلاق النار. وبالفعل أبلغ السفير السوفيتي الرئيس السادات رسالة بريجينيف إليه، تتضمن:

- الاتفاق مع الوفد الأمريكي حول اقتراح تتقدم به القوات في مجلس الأمن، ويقضي بوقف إطلاق النار وتنفيذ القرار 242، وإتمام المحادثات تحت الإشراف المناسب. (وقد تم تجنب الإشارة إلى أن المحادثات ستكون تحت إشراف القوتين العظميين، حتى لا تعترض الصين الشعبية).
- الاتفاق حول الضمانات بحيث تضمن القوات تنشيط المحادثات لتنفيذ القرار 242 وانسحاب القوات الإسرائيلية. ومع ذلك لم يسجل الجانبان ذلك الاتفاق لتجنب ما قد يترتب عليه عالمياً.

وفي نيويورك دُعي مجلس الأمن للاجتماع مساء 21 أكتوبر، حيث أصدر القرار 338 صباح يوم 22، على أساس المشروع السوفيتي / الأمريكي، والذي نص على:

1. دعوة الأطراف المشتركة في الحرب إلى إيقاف إطلاق النار وإنهاء كل النشاط الحربي فوراً في موعد لا يزيد عن 12 ساعة من لحظة صدور هذا القرار، وذلك في المواقع التي تحتلها الأطراف الآن.
2. دعوة الأطراف المعنية إلى البدء فوراً، عقب إيقاف القتال، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 بجميع أجزائه.
3. البدء فوراً، بالتزامن مع إيقاف القتال، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وفور صدور قرار مجلس الأمن، قام كيسنجر بإبلاغ الجانب المصري بموافقة إسرائيل على وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم 22 أكتوبر، والذي حمل رقم 338. غير أن إسرائيل تجاهلت القرار عملياً، واستأنفت التقدم نحو السويس، وبدأ أن هناك نوعاً من التواطؤ الإسرائيلي الأمريكي، ومن ثم أجرت القاهرة اتصالاً عاجلاً

مع موسكو وواشنطن لدعوتها بالعمل على فرض وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى الخطوط التي توقف عندها القتال يوم 22 أكتوبر. في الوقت ذاته كان السوفييت يقومون باتصالات عاجلة بالولايات المتحدة على مستوى رئيسي البلدين. وقد تبين أن واشنطن، وتحديدًا هنري كيسنجر، خلال الاتصالات الدبلوماسية بالجانب السوفيتي، يسعى لكسب الوقت حتى يتيح لإسرائيل الفرصة لاستكمال تحقيق هدفها العسكري غرب القناة، ذلك أنه غاب عن السوفييت مغزى الرسالة الأمريكية التي اقترحت فيها الولايات المتحدة إجراءات لوقف إطلاق النار، كانت تتجاوز ضمناً عن انسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت تقف عندها عند بدء سريان قرار مجلس الأمن يوم 22 أكتوبر. وتشير برقية سرية من كيسنجر، أرسلها من السفارة الأمريكية في موسكو إلى السفير الإسرائيلي في واشنطن، إلى «أننا سنبتدي تفهّمًا إذا شعر الإسرائيليون أنهم يحتاجون المزيد من بعض الوقت من أجل ترتيب المواقع العسكرية». (21) وهو ما توصل إليه السوفييت وفقًا لرواية الدبلوماسي السوفيتي فيكتور إسرائيليان. (22)

ومع ذلك، كان السفير السوفيتي قد ذكر خلال لقائه بالرئيس السادات، لاطلاعه على اتصال بريجينيف بنيكسون، إنه لا يستبعد، من الناحية النظرية، أن يحاول الأمريكيون خداع السوفييت، إلا أن القيادة السوفيتية تعتبر أنه «يمكن الوثوق بهم»، خاصة وأن كيسنجر أكد لهم قبول جولدا مائير للضمان المشترك. ومع تعقد الموقف العسكري خلال يوم 23 أكتوبر، طلب الرئيس السادات من السفير السوفيتي أن تقوم قوات تابعة للقوتين العظميين بالتفريق بين القوات المتحاربة، وأن يتمسك السوفييت بإعادة القوات الإسرائيلية إلى مواقع 22 أكتوبر. كما قرر السادات أن يجري اتصالًا شخصيًا ومباشرًا بالرئيس نيكسون، غير أن رد الأخير لم يكن إيجابيًا. (23)

وبناءً على طلب مصر، عقد مجلس الأمن اجتماعًا، مساء يوم 23 أكتوبر، أصدر فيه قراره رقم 339 بتأكيد مضمون قراره السابق، وحث الأطراف على العودة إلى الخطوط السابقة. ووافقت مصر وإسرائيل على القرار والالتزام به اعتبارًا من السابعة صباح 24 أكتوبر. وفضلاً عن تأييد موقف مصر في مجلس الأمن، أصدر

الاتحاد السوفيتي في ليلة 23 - 24 أكتوبر بياناً رسمياً حذر فيه إسرائيل من «العواقب الوخيمة» التي ستترتب، فيما لو لم تتوقف أعمالها العدوانية.

في الوقت ذاته، وخلال يوم 24 أكتوبر، وبينما تدور معركة السويس، واصل السوفييت ضغطهم على الإدارة الأمريكية ومطالبتها بالوفاء بتعهداتها والإفادة عن الخطوات التي ستتخذها لضمان التزام إسرائيل المحدد والفوري بقراري مجلس الأمن 338 و339. ودعمًا لموقفهم توقفت عمليات النقل الجوي إلى مصر وسوريا، واعتبر ذلك تمهيداً للقيام بعملية نقل عدد من الفرق المحمولة جواً اعتباراً من صباح 25 أكتوبر. فضلاً عن ذلك رفعت درجة التأهب لقوات ألمانيا الشرقية، مع تعزيز الأسطول الخامس في شرق البحر الأبيض المتوسط. (24) ومع ذلك، لم يكن الرد الأمريكي إيجابياً. وتبين لاحقاً أن هنري كيسنجر كان يعد ردًا عسكرياً أمريكياً على مستوى التحركات السوفيتية.

وفي ليلة 24 - 25 أكتوبر، تقدمت مصر رسمياً إلى مجلس الأمن بطلب إيفاد قوات أمريكية سوفيتية إلى منطقة السويس. وكان المندوب السوفيتي مستعداً لتأييد هذا المطلب، كما أبلغت موسكو واشنطن بذلك، مطالبةً بإرسال هذه القوات المشتركة على نحو عاجل إلى المنطقة لتطبيق قرار وقف إطلاق النار، ولضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وتضمنت رسالة السوفييت استعدادهم لبحث اتخاذ إجراء منفرد، إذا ما وجد الأمريكيون استحالة مشاركتهم، حتى لا تصبح إسرائيل هي «الحكم».

وقد رفضت الولايات المتحدة مطلب مصر وموقف الاتحاد السوفيتي. وبدلاً من ذلك، طرحت واشنطن اقتراحاً بإسهامها في قوة دولية للإشراف على الهدنة، تضم أفراداً من غير المحاربين، وعلى أساس مؤقت، وتكون مهمتها الوحيدة توفير المعلومات التي تتعلق بالالتزام الطرفين بشروط وقف إطلاق النار دون الإشارة إلى الالتزام بالعودة إلى خط 22 أكتوبر. وفي مساء 25 أكتوبر صدر قرار مجلس الأمن رقم 340، على أساس مشروع تقدمت به الدول غير المنحازة، بزيادة عدد مراقبي الأمم المتحدة وإنشاء فوري لقوات طوارئ دولية تحت سلطة مجلس الأمن، وتأكيد قراره

بعودة القوات إلى خطوط وقف إطلاق النار يوم 22 أكتوبر. وقد وافقت مصر على هذا القرار وأبلغت موسكو واشنطن بأنها لا تحتاج إلى مراقبي القوتين العظميين.

وكما سبق بيانه في الفصل الرابع، فقد استمرت انتهاكات إسرائيل لوقف إطلاق النار إلى ما بعد 25 وحتى 29 أكتوبر، من أجل حسم موقف الجيش الثالث. وفي هذا الصدد يشير محمد حافظ إسماعيل إلى أن هناك ثلاثة اعتبارات عجلت بهذه النتيجة «المأساوية»، كان من بينها بجانب التطورات على الجبهة السورية والقوة الاقتصادية العربية التي لم تمارس ضغوطها بما يكفي حتى يوم 20 أكتوبر أي بعد أسبوعين من بدء القتال. وفي ذلك يقول حافظ: «وربما كنا مسئولين بقدر مسئولية السوفييت عن عدم إقحامها في التوقيت وبالتنسيق الصحيح، فقد بدأنا الحرب بالندى اليسير من التفاهم المشترك من منطلق علاقات تداعت منذ منتصف 1972 (بعد إنهاء عمل الخبراء)، واكتفينا قبيل الحرب بإنذار السوفييت بنشوبها، وكان هذا القدر اليسير من المعلومات غير كافية كأساس للتنسيق بين السوفييت ومصر». ويضيف حافظ: «ولهذا فقد اقترب السوفييت من الحرب في تردد.. فرضه خوفهم على الوفاق وخوفهم من انتكاسة عربية أخرى، ومن هنا كان تساؤلهم حول وقف إطلاق النار، فتوصيتهم بذلك، ثم إصرارهم عليها.. خاصة وقد بدت علامات إنهاك سوريا واستنفاد طاقة مصر، حتى مجيء أليكسي كوسيجين إلى القاهرة بعد 10 أيام من نشوب الحرب». ويختتم حافظ تقييمه لمهمة كوسيجين بالقول: إنها لم تكن مهمة ناجحة؛ «فلم يواجه كوسيجين مهمته الدبلوماسية العسكرية الدقيقة.. على نحو يعكس دقة ظروف المعركة السريعة الدائرة.. وأمام بداية تحول خطيرة، فأمدت المهمة أكثر من ستين ساعة!! كانت كل ساعة منها تقربنا من حافة الخطر، قبل أن يعود كوسيجين إلى موسكو بمشروع تسوية كان قد فات وقت صلاحيته.. وتراجعت مصر يوم 25 أكتوبر عن طلب قوات مشتركة لتنفيذ القرار، وتراجع السوفييت فلم يعد هناك سند لمبادرتهم».<sup>(25)</sup>

## رابعًا: موافقة مصر على وقف إطلاق النار

مع بدء اليوم الرابع، وفقًا للرئيس السادات، فقد أدرك كيسنجر هزيمة إسرائيل بالحرب، لا سيما مع طلب تل أبيب أربعمائة دبابة بصفة عاجلة، وقد كان هذا هو مجموع ما خسرت إسرائيل على الجبهة المصرية إلى ذلك التاريخ. أضيف إلى ذلك تقرير البنتاجون الذي أكد أن المعركة على الجبهة المصرية تسير في غير صالح إسرائيل، إضافة إلى تصريح ديان أمام مراسلي الصحف العالمية بأن الإسرائيليين لن يستطيعوا أن يزحزحوا المصريين بوصة واحدة، وأن الطريق مفتوح إلى تل أبيب<sup>(26)</sup>.

ومن ثم، دخلت الولايات المتحدة في المعركة عبر جسرها الجوي وأقمارها الصناعية التي كانت تنقل إلى تل أبيب المعلومات ساعة بعد ساعة، وكان أخطر تلك المعلومات هو نقل الفرقة 21 المدرعة المصرية من الضفة الغربية للقناة إلى الضفة الشرقية في محاولة لتخفيف الضغط على الجبهة السورية، تلبية لمطلب الرئيس الأسد. وقد نصح البنتاجون الإسرائيليين بإحداث ثغرة لإنقاذ الموقف الإسرائيلي المنهار.

تمثل عامل الخطورة الثاني في الجسر الجوي الأمريكي الذي حمل الدبابات وكل الأسلحة الحديثة. وقد لوحظ في معركة الدبابات التي اعترف الإسرائيليون أنفسهم بكفاءة المصريين في إدارتها، أنه كلما أصيبت لإسرائيل عشرة دبابات تظهر المزيد من الدبابات البديلة. فيما كان عامل الخطورة الثالث يتمثل في إمداد الولايات المتحدة إسرائيل بصاروخ جديد يسمى «القنبلة التليفزيونية» تم تطويره في اليابان لحساب الولايات المتحدة، وكان لا يزال تحت الاختبار، ولكن أرسلته الولايات المتحدة لإنقاذ إسرائيل، وقد تمثلت خطورة هذا الصاروخ في قدرته على تعطيل بطاريات الصواريخ تعطيلًا كاملًا. لقد تأكد بذلك دخول الولايات المتحدة في الحرب لإنقاذ إسرائيل، وتأكد أيضًا أنه كان بإمكانها القضاء على الدفاع الجوي بأكمله باستخدام القنابل التليفزيونية، وبهذا تعود سماء مصر مفتوحة أمام الإسرائيليين كما حدث عام 1967، بحسب السادات، فقد استمرت مصر على مدار عشرة أيام في محاربة الولايات المتحدة وحدها بأسلحة حديثة، لم يستخدم أغلبها من قبل.

ومع توسع الثغرة واستمرار الولايات المتحدة في عمليات الإمداد والدعم، قرر السادات قبول وقف إطلاق النار، ليلة التاسع عشر من أكتوبر، وأبلغ الرئيس الأسد بقراره موضحاً أن موقفه هو عدم الخوف من إسرائيل، وأنه مستعد لمحاربتها مهما طال الوقت، لكن وفقاً لإمكانياته وقدراته، فهو غير مستعد على الإطلاق لمحاربة الولايات المتحدة، وأنه لن يسمح بتدمير القوات المصرية مرة أخرى، وأنه مستعد للمحاسبة أمام شعبه في مصر وأمام الأمة العربية عن هذا القرار. أعقب هذا إبلاغ السادات السفير السوفيتي بقبوله وقف إطلاق النار وفقاً للخطوط الحالية، وعلى الدولتين العظميين أن تضمنا وقف إطلاق النار والتنفيذ الفوري لقرار 242.<sup>(27)</sup>

وعلى الرغم من قرار وقف إطلاق النار وصعوبة الموقف على الجبهة، فقد حقق التحرك العسكري المصري عدداً من الأهداف الاستراتيجية على النحو التالي:

- إصلاح ما تعرضت له مصر في حرب يونيو 1967.
- تحطيم النظرية الإسرائيلية القائلة بأن إسرائيل لا تقهر وأسطورة الحدود الآمنة، مما جعل إسرائيل تدرك أن القوة وحدها لا يمكن أن تكون السبيل للتعامل مع العرب.
- إنهاء سياسة لا سلم ولا حرب.
- أن النصر في حرب أكتوبر 1973 ساعد السادات على أن يصبح زعيماً شعبياً في حد ذاته، وكان لهذا تأثير هائل على سياساته اللاحقة.<sup>(28)</sup>

### خامساً: التحركات السوفيتية الأمريكية لوقف إطلاق النار وتطبيقه

على صعيد التحركات السوفيتية تجاه واشنطن، فقد سبق قرار السادات بقبول وقف إطلاق النار إرسال بريجنيف رسالة إلى نيكسون، مساء الثامن عشر من أكتوبر، تضمنت إعداد السوفييت مشروع قرار لتقديمه إلى مجلس الأمن ينص على ثلاث نقاط: وقف إطلاق النار، ونداء بانسحاب إسرائيل فوراً من الأراضي العربية المحتلة تنفيذاً للقرار 242، ونداء لإجراء مشاورات ملائمة بهدف التوصل إلى سلام عادل. وفي رسالة أخرى، طالب بريجنيف إيفاد وزير الخارجية الأمريكي

إلى موسكو يوم 20 أكتوبر، بسلطات كاملة للتشاور في الموقف، ولم يتردد نيكسون في قبول المطلب السوفيتي.

وعند طرح السوفييت مشروع قرارهم مجددًا على كيسنجر، أوضح الأخير أوجه معارضة الولايات المتحدة، فواشنطن توافق على البند الأول من المشروع المتعلق بوقف إطلاق النار، إلا أنها تعترض على البند الثاني المطالب بانسحاب إسرائيل إلى خط الرابع من يونيو 1967، موضحًا أنه لم يحدث اتفاق بين العرب وإسرائيل على مثل هذا الخط. وأخيرًا، فيما يتعلق بضرورة إجراء "مشاورات ملائمة" الواردة بالبند الثالث، طلب كيسنجر تطوير المعنى بحيث يصبح التزامًا واضحًا على العرب بالتفاوض المباشر مع إسرائيل.

عقب ذلك، قدم كيسنجر مشروعًا جديدًا من ثلاث نقاط يتضمن: وقف إطلاق النار، مطالبة الأطراف ببدء تنفيذ قرار مجلس الأمن السابق رقم 242 بكل أجزائه (وذلك دون أي ذكر لكلمة "انسحاب")، وطلب التفاوض العاجل بين الأطراف المعنية في ظل الإشراف الملائم. وبالفعل، وافق السوفييت على المشروع<sup>(29)</sup>، واجتمع مجلس الأمن وقرر أن يكون وقف إطلاق النار في الساعة السابعة مساء يوم الثاني والعشرين من أكتوبر على خطوط القتال القائمة آنذاك. وهو ما وافقت عليه مصر كما سبق القول.

بعد ساعتين من صدور قرار 338، نقضت إسرائيل وقف إطلاق النار، وكان الهدف هو توسيع الثغرة لتمتد قواتهم خلف الجيشين الأول والثاني، وبذلك يقطعون خط إمداد الجيشين ويتراجع خط الدفاع الجوي المصري إلى الخلف، فتحرم القوات التي في المقدمة من الحماية، وبذلك يتمكنون من الاستيلاء على الإسماعيلية والسويس، وينقذون سمعتهم أمام العالم، وهو ما لم يستطيعوا تحقيقه<sup>(30)</sup>.

ومع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية، أصدر الكرملين 24 أكتوبر بيانًا حمل توقيع ليونيد بريجنيف جاء فيه: "إن استمرار العدوان الإسرائيلي سيسفر عن عواقب وخيمة إذا لم يتوقف هذا العدوان على الفور، ونظرًا لأن إسرائيل لم تلتزم بقرارات مجلس الأمن، ونظرًا لأن الولايات المتحدة تنقصها الرغبة في التعاون

بغرض تطبيقه، فإن الاتحاد السوفيتي سوف يقرر لنفسه منفردًا الخطوات الضرورية العاجلة لتأكيد وقف إطلاق النار، فلا يمكن لإسرائيل أن تفلت من مسئولية انتهاكاتاتها لها". ووفقًا لهنري كيسنجر، فقد كان عليه القيام بعدة مناورات سياسية تجاه إسرائيل عبر تنبيه سفيرها في واشنطن بأن أمريكا فعلت كل شيء من أجل إسرائيل، وعليها أن تضع في الاعتبار أن هناك حدودًا في العلاقات الدولية يجب مراعاتها، وأن أحد هذه الحدود هو عدم التسبب في إحراج أو المساس بهيبة زعيم إحدى القوتين العظميين. وجاء هذا التنبيه على خلفية استمرار القوات الإسرائيلية في التحرك نحو إحراز تقدم أكبر في اتجاه الجيش الثالث.

كما تحرك كيسنجر تجاه موسكو بغرض إحداث وقعة بينها وبين القاهرة، خاصة في ضوء التطورات التي شملت وضع موسكو ثلاث فرق سوفيتية محمولة جواً في حالة طوارئ، وتحرك قطع الأسطول السوفيتي في البحر الأبيض، الأمر الذي اعتبره كيسنجر نذير خطر، قد يدفع الجميع إلى حافة الهاوية. في الآن نفسه أبلغ كسينجر السفير السوفيتي في واشنطن بأن هناك اتصالات سرية بين الرئيس السادات والرئيس نيكسون، وأن آخر رسالة للرئيس السادات لم تكن بنفس درجة الغضب الذي ظهر في بيان الرئيس بريجنيف. والإشارة هنا إلى أن آخر رسالة من الرئيس السادات إلى الرئيس نيكسون تضمنت التراجع عن طلب استقدام قوات سوفيتية أمريكية مشتركة لضمان وقف إطلاق النار، والالتزام بالمواقع التي يتمسك بها كل طرف ليلة 22 أكتوبر وفقاً للقرار الدولي 339، الصادر يوم 25 أكتوبر. وهو الطلب الذي تضمنته رسالة خاصة من الرئيس بريجنيف إلى نظيره الأمريكي 25 أكتوبر، بناءً على رسالة من الرئيس السادات تضمنت دعوة مصر لكل من القوتين العظميين بإرسال قوات مشتركة لمسرح العمليات لضمان تطبيق قرار وقف إطلاق النار. حيث جاء في رسالة بريجنيف لنيكسون "إن الاتحاد السوفيتي يرى أن الوقت قد حان لكي تعمل القوتان الكبريان معاً، وأن يقوموا على وجه الاستعجال بإرسال وحدات من قواتهما المسلحة إلى منطقة الصراع، وتكون مهمة هذه القوات أن تتأكد من تطبيق قرار مجلس الأمن بتاريخ 22 و23 أكتوبر، وبغرض احترام وقف إطلاق النار وإيقاف كل العمليات العسكرية، وأنه من الضروري الاستجابة لهذا الطلب بدون تأخير، وإنني لأقول صراحة: أنه إذا لم يكن في مقدوركم التصرف معنا بطريقة

مشتركة لمواجهة هذا الموقف، فإننا سوف نرى ما يمكن عمله منفردين، وفي كل الأحوال، فنحن لا نقبل أن نتصرف إسرائيل بطريقة تعسفية معتمدة على تأييد الولايات المتحدة".

ومن وجهة النظر الأمريكية فقد كان أخطر ما في هذا الإنذار السوفيتي أنه جاء مصحوبًا بتحركات عسكرية سوفيتية تسترعي الانتباه، منها أن أسطول النقل السوفيتي يعاد تجميعه لمهمة أخرى، وأن قوات ألمانيا الشرقية وضعت في حالة استعداد، وأن وحدات بحرية سوفيتية تصل إلى 12 وحدة، بينها قطعتان برمائيّتان تتجه بأقصى سرعة إلى ميناء الإسكندرية.<sup>(31)</sup>

جاء رد الفعل الأمريكي على الصعيد العسكري لينذر بمواجهة خطيرة بين القوتين العظميين، إذ لم يتوقف عند رفض فكرة إرسال قوات مشتركة سوفيتية أمريكية رفضًا قاطعًا، بل تطور إلى اتخاذ موقف عسكري على الصعيد العالمي كله، تمثل في إعلان حالة التأهب من الدرجة الثالثة، والتي تعني وضع الاستعداد للعمليات، ووضع القوات الاستراتيجية الجوية في حالة الإنذار وإخطار الفرقة 82 الأمريكية المحمولة جواً والمتمركزة في ألمانيا بأن تستعد للحركة، وتوجيه حامللة الطائرات فرانكلين روزفلت أن تقلع من ميناء نابولي في إيطاليا، وتنضم إلى حامللة الطائرات "إندبندنس" جنوب كريت. وهي القرارات التي اتخذت بناءً على اقتراح كسينجر مع مجموعة العمل الأمريكية الخاصة في البيت الأبيض، والتي اعتبرها كسينجر إشارة قوية إلى القيادة السوفيتية تؤكد على الرفض القاطع للمقترح الذي طرحه بريجنيف في رسالته المشار إليها. رافق ذلك إرسال الرئيس نيكسون إلى نظيره السوفيتي يعلمه فيها رفض مقترحه من جانب باعتباره غير مناسب، مع تأكيد الاستعداد لاتخاذ الخطوات الضرورية لضمان تطبيق وقف إطلاق النار، ولكن دون أن يحدد طبيعة هذه الخطوات الضرورية.<sup>(32)</sup>

لقد كان دافع المعارضة الرئيسي للولايات المتحدة متمثلاً في عدم قبولها، وجود أي قوة عسكرية سوفيتية بالشرق الأوسط، إلا أن السوفييت قد مضوا قدماً في تنفيذ اقتراحهم. فقد أفادت المخابرات الأمريكية بتوقف الجسر الجوي السوفيتي إلى مصر وسوريا، الأمر الذي فُسر بأن موسكو تقوم بعملية حشد وتجميع الطائرات

لنقل بعض الفرق المحمولة جواً. كما ارتفع وفقاً للاستخبارات الأمريكية، عدد قطع الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط إلى 85 قطعة ثم إلى مائة قطعة، وأشارت معلومات إلى أن أسطولاً سوفيتياً من 12 سفينة، ويتضمن سفينتي إنزال برمائيتين، يتجه نحو الإسكندرية. كما ارتفعت درجة الاستعداد للقوات السوفيتية في ألمانيا الشرقية. وأخيراً، وردت معلومات إلى الولايات المتحدة تفيد بأن ثمان من طائرات النقل السوفيتية الضخمة "أنتينوف - 22" أصبحت مستعدة للإقلاع من بودابست إلى مصر خلال ساعات قليلة، وقدرت المخابرات الأمريكية أن السوفييت أصبحوا قادرين على نقل خمسة آلاف جندي بالجو إلى مصر يومياً.

والجدير بالذكر أن الرؤية السوفيتية للتحركات العسكرية على النحو الذي رصدته الاستخبارات الأمريكية، تؤكد أنها لم تكن بهدف القيام بإجراء انفرادي، وهو ما يؤكد السفير السوفيتي فيكتور إسرائيليان، بل كانت إجراءات احترازية فقط لحماية الجسر الجوي السوفيتي، والإمدادات البحرية لمصر وسوريا، وأنه لم تُناقش في المكتب السياسي السوفيتي يوم 25 أكتوبر إرسال هذه الفرق البحرية للقيام بعمل منفرد.<sup>(33)</sup>

بيد أن الجانب الأمريكي، وبناءً على تحليل الاستخبارات، قررو وفقاً لمقترحات هنري كيسنجر رفع حدة التصعيد على النحو المشار إليه. وقد كان إعلان التأهب النووي أحد أكثر الأمور التي أثارت جدلاً ليس من قبل الاتحاد السوفيتي؛ وإنما من جانب حلفاء الولايات المتحدة بأوروبا الغربية، لا سيما أن قرار واشنطن قد تم اتخاذه دون الرجوع إليهم، أو استئذانهم، أو حتى التشاور معهم، علماً بأنهم قد يصبحون بعد هذا الإجراء في قلب مواجهة نووية مع الاتحاد السوفيتي في مواجهة لم يكونوا سبباً، أو طرفاً فيها منذ البداية.

وفي ظل ارتفاع احتمالات المواجهة بين القوتين العظميين، قررت مصر سحب طلب قوة سوفيتية أمريكية مشتركة، والموافقة على إرسال قوة دولية، وجاء ذلك في رسالتين منفصلتين إلى كل من واشنطن وموسكو،<sup>(34)</sup> الأمر الذي مهد عملياً إلى صدور قرار مجلس الأمن رقم 340 يوم 26 أكتوبر بناءً على مشروع من دول عدم الانحياز، وبموافقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ينص على زيادة عدد مراقبي

الأمم المتحدة وتشكيل قوة دولية لمراقبة وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية، مع ضرورة عودة القوات المتحاربة إلى خط 22 أكتوبر.

أمام التصعيد العسكري السوفيتي الأمريكي، بالرغم من احتوائه جزئياً، كان الرئيس السادات قد هدد بعدم استقبال وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر الذي كان مزمعاً زيارة القاهرة، وتهديده باللجوء لإجراءات أخرى لفتح طريق أمام إمداد الجيش الثالث، ما دامت إسرائيل لا تلتزم بما يصدره مجلس الأمن من قرارات برعاية أمريكية سوفيتية مشتركة. الأمر الذي دفع كيسنجر إلى مخاطبة رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير لوقف تحركات القوات الإسرائيلية على الجبهة المصرية، وقبول إجراء مباحثات مع مصر لوقف إطلاق النار، وهو ما أخطره كيسنجر عبر رسالة خاصة يوم 27 أكتوبر إلى مستشار الأمن القومي حافظ إسماعيل بقبول إسرائيل إجراء محادثات مباشرة لوقف إطلاق النار. ومن ثم جاء الرد المصري بالموافقة على إجراء مباحثات مباشرة بين الضباط المصريين والإسرائيليين لمناقشة النواحي العسكرية في تنفيذ قراري مجلس الأمن 338 و339، وأن المفاوضات يجب أن تتم تحت إشراف الأمم المتحدة، عند الكيلو 101 من طريق القاهرة - السويس، وأن يكون وقف إطلاق النار كاملاً قبل الاجتماع بساعتين، ومرور قافلة واحدة من الإمدادات غير العسكرية إلى الجيش الثالث تحت إشراف الصليب الأحمر والأمم المتحدة.<sup>(35)</sup>

عند هذه اللحظة توقفت المواجهات العسكرية لصالح المواجهة السياسية، وباتت مصر في وضع يسمح لها عرض مطالبها سياسياً، وكان هدفها تحقيق تسوية شاملة تشمل الأراضي العربية المحتلة والقضية الفلسطينية، أما إسرائيل فسعت إلى مفاوضات مباشرة منفصلة مع مصر بغية التوصل لاتفاق منفرد لا يتضمن الأراضي العربية المحتلة كافة.

لم يكن الوصول إلى أسلوب تطبيق قرار وقف إطلاق النار مسألة عسكرية فنية وحسب؛ بل كان نتيجة عملية سياسية مكثفة تضمنت رسائل واتصالات ذات طابع خاص لم تكن معلنة في وقتها، فضلاً عن تدخلات وضغوط ومطالب متنوعة ومناورات وعمليات تصعيد سياسي وعسكري، شاركت فيها موسكو إلى جانب

واشنطن، كما كان للرئيس السادات دور رئيسي في الإصرار على تطبيق وقف إطلاق النار والالتزام بخطوط 22 أكتوبر، وتظهر الأحداث المتتالية السابق ذكرها أن التداخل والتشابك بين المنافسة الحادة بين كل من موسكو وواشنطن مع الاتجاه للحفاظ على سياسة الوفاق الدولي بينهما، أثر كثيراً على طبيعة الخطوات والمناورات بينهما سياسياً وعسكرياً. وتظل النتيجة النهائية في صالح الإصرار المصري على التطبيق الكامل لقرار وقف إطلاق النار، الأمر الذي مهد لاحقاً للاتصالات المباشرة بين العسكريين المصريين والإسرائيليين، وفي الآن نفسه فتح الباب أمام اتصالات مصرية أمريكية قادت إلى بناء علاقات شراكة متعددة المستويات تطورت تدريجياً، لعبت دوراً رئيسياً في تغيير العديد من اتجاهات السياسة المصرية عربياً ودولياً في السنوات اللاحقة.

### سادساً: مفاوضات فك الاشتباك الأول

لم يكن التوصل إلى اتفاق فك الاشتباك الأول أمراً يسيراً، خاصة في ضوء المراوغات الإسرائيلية ومحاولتها الحصول على تنازلات مصرية كبرى سياسياً وعسكرياً مقابل إنهاء الحصار على الجيش الثالث، كذلك أدت الدبلوماسية التي اتبعها هنري كيسنجر إلى تشجيع إسرائيل على التسوية، وعلى ابتزاز الجانب المصري، وهو ما مثل تحدياً كبيراً أمام القيادة المصرية التي أصرت على أن يكون هدف المباحثات أولاً وأخيراً إنهاء وجود القوات الإسرائيلية غرب القناة، وعدم التراجع عن المواقع التي تقدمت إليها القوات المصرية في الضفة الشرقية للقناة، مع تراجع القوات الإسرائيلية إلى الشرق في حدود 10 إلى 20 كم عن قناة السويس، على أن يتم بحث انسحاب القوات الإسرائيلية كاملاً من سيناء في مراحل لاحقة. وهي ما عنى أن القيادة المصرية سعت إلى تثبيت وقف إطلاق النار ورسم خريطة جديدة لتوزيع القوات، مع الدخول لاحقاً في مفاوضات الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء، معولة على دور أمريكي رئيسي.

المؤكد أن النجاح الاستراتيجي المصري كان هو الأساس في تحريك الأوضاع وإعادة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وبما أدى إلى انزواء تأثير هزيمة 67 إلى حد كبير في علاقات الطرفين.

تمت الاتصالات المصرية مع الولايات المتحدة تحت ضغط الوجود الإسرائيلي غرب البحيرات، ورغم كل صعوبات المعركة واللحظات القائمة، ومع نهاية الصدام المسلح فقد نجحت مصر في فرض معادلة جديدة على الجيش الإسرائيلي فقد فيها الكثير من قدراته العسكرية ولم يعد هو العنصر المهيمن على الموقف مثلما كان الأمر بعد 67، كذلك قد انتهى الصدام ولدى مصر قدرات عسكرية كبيرة، سواء في الشرق من القناة أو في الغرب منها، كما كانت القوات الجوية المصرية نشطة وذات تأثير طوال المعركة وما بعدها، وأخيراً وجود القوات البحرية المصرية التي أغلقت مضيق باب المندب وفرضت على إسرائيل عدم استخدام ميناء إيلات، وبما أدى إلى إلغاء وتجميد الوجود الإسرائيلي في شرم الشيخ، فضلاً عن أن القوات المصرية المسلحة، وبعد تجربة الصدام المسلح مع إسرائيل وفي ضوء معنوياتها العالية، أصبحت قادرة على تكرار العمل العسكري إذا ما لم تستجب إسرائيل لمنطق الانسحاب والتسوية.<sup>(36)</sup>

كان «هنري كيسنجر»، وزير خارجية الولايات المتحدة خلال مراحل كثيرة في هذا الصدام الذي امتد عسكرياً على مدى ثلاثة أسابيع يمسك بالكثير من الخيوط، كما أنه في الفترة التالية لوقف العمل العسكري وحتى خروجه من السلطة في 20 يناير 78، مع وصول إدارة كارتر إلى البيت الأبيض، يسيطر على كل جهود التسوية السياسية، ويمسك أيضاً بإيقاعها ويسعى للوصول بها إلى نتيجة تحقق السلام والاستقرار بالشرق الأوسط ويؤمن للولايات المتحدة اليد العليا في مستقبل ومقدرات المنطقة.

من هنا فقد أبقى الرئيس السادات على الاتصال الوثيق مع الجانب الأمريكي، وكلف «حافظ إسماعيل» بالاستمرار في تبادل الرسائل بشكل مكثف. كما لم يفت الرئيس السادات أيضاً أن يكتب هو كذلك ويتحاور مع نيكسون، وهي حوارات ورسائل أتاحت الفرصة للجانبين التقييم الواقف تقييماً مفيداً لكل منهما. جاءت

الأيام التالية، وبالذات يوما 23/ 24 بالصدمة الكبرى التي هزت الجميع ألا وهي توسع الوجود الإسرائيلي حتى جنوب مدينة السويس، ثم محاولة دخول السويس، وحصار المدينة وفرقتي الجيش الثالث في الشرق من القناة.

في الآن نفسه طالب الرئيس السادات مع برجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعي وزعيم الاتحاد السوفيتي بالتدخل الفوري طبقاً لتعهدات السوفييت وضماداتهم التي قدموها إلى مصر، وأدت إلى قبول وقف إطلاق النار، وأنه يجب وقف العمليات العسكرية من جانب إسرائيل وإلزامها بذلك من قبل السوفييت والولايات المتحدة، كما أرسل السادات إلى الرئيس نيكسون يطالبه بالموقف نفسه في ضوء التعهدات نفسها المقدمة لمصر عبر كيسنجر.

ونظراً لأن الأمريكيين كانوا متبهمين إلى أن السماح بنجاح إسرائيل فيما يتجاوز الحدود المرسومة لها يمكن أن يكون له عواقبه على إهدار فرصة كبيرة، أو تاريخية لإمساك أمريكا بالموقف في الشرق الأوسط، وتحويله إلى صالحها بشكل كامل؛ من هنا جاءت رسالة نيكسون الأخيرة يوم 25 أكتوبر لكي تؤكد أن واشنطن ستفرض على إسرائيل وقف إطلاق النار، وكانت المعلومات المتواردة إلينا على مستوى الإمداد العسكري لنا أن القوات المسلحة بدأت في تلقي أعداداً طيبة من الدبابات، حيث وصلت مائة دبابة من يوغسلافيا T55، كذلك كان من المنتظر وصول مائتي دبابة T62 خلال ساعات في نهاية يوم 25 أكتوبر وهي معدات ومدركات كانت ضرورية لإعادة تسليح وتأهيل وحداتنا التي تعرضت لخسائر كبيرة خلال ثلاثة أسابيع من القتال، كذلك وردت دبابات من ليبيا، وكميات أخرى من الأسلحة والمعدات من الجزائر.

واستمر الضغط المصري السياسي على الطرفين السوفيتي والأمريكي طوال يوم 26، وكذلك 27 أكتوبر. وتحت الضغط السوفيتي / والأمريكي / والدولي وصلت رسالة من «كيسنجر» فجر يوم السبت 27 أكتوبر ينقل فيها وجهة نظر حكومة مائير حول وقف إطلاق النار ووضع الجيش الثالث الذي كان من الواضح أنه نجح في إجهاد محاولات دفعه، أو فرض الاستسلام عليه، واقترحت جولدا مائير في رسالة إلى كيسنجر، إيضاح ضابط مصري عالي المستوى لكي يقابل رئيس

الأركان الإسرائيلي، أو حتى وزير الدفاع الإسرائيلي، والاجتماع في الزمان والمكان الذي يتم اختياره لبحث موضوع الجيش الثالث. وقد جاء الرد المصري 27 أكتوبر متضمناً اقتراح أن مصر ستوفد ضابطاً مصرياً برتبة لواء إلى النقطة 110 على طريق السويس للاجتماع وبحث تفاصيل تنفيذ القرارين 339 و338 الصادرين عن مجلس الأمن، وكذلك اقتراح إيقاف القتال كلية ساعة 13:00 يوم السبت 27 أكتوبر، وأضافت الرسالة المصرية أن موعد اللقاء سيكون ساعة 15:00 من بعد ظهر اليوم نفسه، وسوف يصحب الوفد المصري إلى الاجتماع قول إداري لسيارات تموين للجيش الثالث ومدينة السويس، حمولة 60 طنناً فوراً.

كان «حافظ إسماعيل» قد أبلغ الرئيس السادات أن الجيش وقياداته مصممون على أنه في حالة عدم سماح إسرائيل بسريان قوافل الإمداد إلى السويس، وفرق الجيش الثالث شرق القناة، فسوف تقوم بتوجيه ضربة قوية لفتح الطريق بالقوة، خاصة وقد بدأت إمدادات القوات المصرية بالمدرعات القادمة من الأصدقاء والأشقاء تصل وتتسلمها الوحدات. وكان المنطق المصري أن هناك وحدات دولية تابعة لقوة الطوارئ والمراقبين بدأت تصل إلى مواقعها وأنه يمكن في ظل هذه القوات العودة إلى فتح الطريق بالقوة، وكشفت الساعات التالية استمرار توتر الموقف بين القوى العظمى، واستمرت مصر تطالب الطرفين الأمريكي والسوفيتي بعودة إسرائيل إلى خطوط وقف إطلاق النار المفترض في 22 أكتوبر.

ومن المهم في هذه المرحلة من التحليل لمجريات هذه الأيام في ختام الحرب، الإشارة إلى أن رسالة مائير عبر كيسنجر لم تأت من فراغ؛ بل سبقها اقتراح جاء من الجانب البريطاني قدم للسوفييت ونقله السفير السوفيتي للرئيس السادات فجر 26 أكتوبر ويقضي الاقتراح البريطاني بأن تقوم مصر بتسليم الأسرى الإسرائيليين إليها، وأن ترفع المدمرات والوحدات المصرية الموجودة في مدخل باب المنذب التي تفرض حصارها على تجارة إسرائيل وسفنها واستخدامها لميناء إيلات، وفي المقابل فإن إسرائيل على استعداد للانسحاب إلى مسافة معقولة، وبما يتيح للجيش الثالث اتصالاً مباشراً مع بقية الجيش المصري.

وقد أكد السفير السوفيتي أن بريطانيا أبلغت موسكو أن إسرائيل ستوافق إذا ما عرض عليها الأمر، وأن الجانب البريطاني في طرحه للفكرة أشار إلى أنها تمثل اتفاقاً منفصلاً ومستقلاً بين مصر وإسرائيل، وبعيداً عن تسوية شاملة، ولكي تحل مسألتى إغلاق مضيق باب المندب، وبالتالي مضيق تيران وإيجاد صلة أرضية بين القوات في السويس وبقية القوات المصرية.

وصلت إلى القاهرة رسالة من كيسنجر يقترح حضوره في زيارة لمصري يوم 6 نوفمبر ولمدة يوم للبحث في كل عناصر التسوية، وتنفيذ قرارات وقف إطلاق النار، وقد رحبت مصر بالزيارة، ووفقاً لأوراق حافظ إسماعيل ومقابلاته مع الرئيس السادات، فقد تبين أن الرئيس السادات ينوي أن يعرض على الجانب الأمريكي وقبل مجيء كيسنجر أفكاراً محددة تدور حول انسحاب إسرائيلي إلى خطوط 22 التي تجاوزتها إسرائيل، وضربت بها عرض الحائط في عدم الالتزام بوقف إطلاق النار طبقاً للقرار 338، وذلك مقابل قيام مصر بتسليم الأسرى الإسرائيليين لديها، وأن تفتح مضيق باب المندب، وأن يتم انسحاب إسرائيلي تالٍ بعد ذلك بفترة وجيزة إلى شرق ممرات سيناء مقابل قيام مصر بالبدء في تطهير قناة السويس، وعند استكمال انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية للقناة يبدأ مؤتمر السلام، ويمكن لمصر أن ترسل ابتداءً من الآن مقدمة للوفد المصري إلى جنيف، أو نيويورك للبحث في الجوانب الإجرائية الأولية للمؤتمر.

في ظل هذه القنوات المصرية والاتصالات مع الجانب الأمريكي، عقدت الجلسة الأولى لما بات يعرف بمباحثات الكيلو 101، ليلة 28 أكتوبر، وكان الهدف المقرر للاجتماع وبنصوص الوثائق الدولية هو: <sup>(37)</sup>

- تحديد خطوط وقف إطلاق النار يوم 22 أكتوبر، وهي خطوط لم يكن فيها الجيش الثالث محاصراً أو قريباً من حالة الحصار.
- بحث وسائل تموين الجيش الثالث بالاحتياجات اللازمة له، إلى حين الاتفاق على تحديد خطوط 22 أكتوبر.

غير أن الجنرال ياريف ممثل إسرائيل، ذكر في بداية الاجتماع أنه ليس مخوّلًا بالبحث في هاتين النقطتين تحديداً، فيما عدا قافلة واحدة سبق عليها اتفاق سياسي من قبل. وقد فصل ياريف مطالبه في الإفراج عن أسرى الحرب بأسرع ما يمكن، والإبقاء على وقف إطلاق النار، وتبادل الأسرى والبحث عن القتلى وترتيب تسليم جثثهم، ورفع الحصار عن مضيق باب المنذب، وأن تبقى خطوط وقف إطلاق النار كما هي الآن، واصفاً إياها بأنها خطوط مؤقتة سيتم التراجع عنها لاحقاً في المفاوضات، كما طرح بأن يسحب كلا الطرفين قواته كل على مسافة 10 كم من القناة، وبذلك تتوفر منطقة عازلة تحتلها قوات الطوارئ الدولية.

في المقابل طرح اللواء عبد الغني الجمسي رؤية مصر في مناقشة الجوانب العسكرية لتطبيق قرار مجلس الامن 338 و339، تحت إشراف الأمم المتحدة، مع التأكيد على سريان وقف إطلاق النار نهائياً بين الجانبين اعتباراً من الساعة الواحدة ظهراً يوم 27 أكتوبر 1973. وأكد الجمسي على أن أول خطوة يجب أن تكون تنفيذ القرار 339 فيما ينص العودة إلى خطوط وقف إطلاق النار للقرار 338 في الساعة الإثماني دقائق مساء يوم 22 أكتوبر 73، ومن المفهوم أننا سنمد قواتنا في الضفة الشرقية للقناة بالمؤن والمياه والمطالبات الطبية، وكذلك تموين مدينة السويس باحتياجاتها اللازمة، وأن تعود القوات الإسرائيلية إلى مواقعها يوم 22 أكتوبر، باعتبار أن ذلك سيحل كافة المشاكل الأخرى، التي أثارها الجنرال ياريف والتي سيتم بحثها، مثل: الأسرى، والقتلى، وباب المنذب، وخلافه.

وفي رد الجنرال ياريف، أنه ليس مخوّلًا بالبحث في مسألة خطوط وقف إطلاق النار، وأنه مفوض في بحث ترتيباً قول تموين اليوم فقط، وليس ترتيبات دائمة للتموين، هو ما أصر عليه الوفد المصري.

وفي هذا اللقاء الأول ظهرت نقاط الاختلاف أكثر من نقاط الاتفاق، وفي اليوم الثاني عقدت جولة أخرى، جمعت بين الوفدين، كما تضمنت لقاءً منفرداً بين اللواء الجمسي والجنرال ياريف بناءً على توجيه الرئيس السادات للواء الجمسي، بهدف أن يدور حديث شخصي بين رجل لرجل، وفيه كرر الرجلان ما تم طرحه في

الاجتماع الأول، إضافة إلى طرح ياريف أن يعقد لقاء سياسي على مستوى بين مصر وإسرائيل، وأن هذا وحده السبيل لحل كل المشاكل.

وفي الاجتماع الثاني تم التركيز على موضوع الأسرى، والجرحى الأسرى، وجرحى مدينة السويس، مع تأكيد الوفد المصري على أهمية استمرار الجيش الثالث بالإمدادات. وفي تعليق اللواء الجمسي على مناقشات الجلستين معا، ذكر أن هناك اتفاقاً على مبدأ فض الاشتباك، لكن وجهة النظر الإسرائيلية تهدف إلى تصفية المكاسب العسكرية المصرية والتفاوض من موقف قوة. أما وجهة نظرنا فهي الاحتفاظ بمكاسبنا العسكرية، وثقلها على الجانب السياسي، مع تقليل قيمة وجود العدو في الغرب، وأن الجانب الإسرائيلي يربط استمرار إمداد الجيش الثالث بالتبادل الكامل للأسرى، وبعودة القوات الإسرائيلية إلى منطقة ما حول الدفرسوار وإخلاء منطقة السويس، ولذلك يجب حل الموضوعات الثلاثة في صفقة سياسية واحدة، وأخيراً فقد تحسنت معدلات تدفق إمدادات الجيش الثالث، ويحتمل باستمرار الاتصالات السياسية والعسكرية أن تكون هناك فرصة لمزيد من الإمداد.

وقد اقترح اللواء الجمسي، أولاً الموافقة على إعطاء المباحثات صفة سياسية، وثانياً الموافقة على تبادل الأسرى الجرحى مقابل حصولنا على أسرانا الجرحى، وإخلاء جرحى الجيش الثالث من رأس الكوبري الذين في حاجة إلى رعاية طبية أفضل، وثالثاً تسليم الأسيردان أفيدان شمعون كدعم شخصي للجنرال ياريف والتيار الذي يمثله، ورابعاً أن يتم الاجتماع الثالث في أسرع وقت ممكن، علماً بأن تحديد الموعد والمكان متروك للمصريين.

وقد رأى الرئيس السادات أن تتم ترقية اللواء الجمسي مساعداً لوزير الحربية، بما يمنحه صفة سياسية، والتي بدأ بها الاجتماعات اللاحقة، والتي ظلت تدور حول تحديد خط الانسحاب للقوات الإسرائيلية والإجراءات التي تتحملها مصر فيما يتعلق بعودة الحياة إلى مدن القناة وتطهير القناة وفتحها للملاحة، مع التأكيد على أن أي خط انسحاب هو خط مؤقت، وأن الخط الدائم والنهائي يرتبط بالمفاوضات السياسية، وهو الأمر الذي دفع اللواء الجمسي إلى التوصية لاحقاً بتكثيف الضغط السياسي لقبول إسرائيل المطلب المصري الخاص بفض الاشتباك، وأن يتم الربط

بين موضوع الأسرى والجرحى والموتى بخطوط الانسحاب التي يجب الوصول إليها، وليس بالموضوعات الفرعية، وأنه قد تنشأ الحاجة إلى تشكيل ضغط عسكري على العدو، في صورة مقاومة شعبية من سكان المناطق التي يسيطرون عليها غرب القناة، مع الإعداد وتخطيط من الآن لاستئناف القتال.

وقد كشفت توصيات اللواء الجمسي على أن المباحثات لا تحقق التقدم المطلوب، وأن الطرف الإسرائيلي يناور ويراوغ وبيتعد عن الجوهر الرئيسي لتلك المباحثات، وهو فض الاشتباك وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى شرق القناة وفق خطوط يوم 22 أكتوبر 1973. ومن ثم ركزت القيادة المصرية في اتصالاتها اللاحقة مع الجانب الأمريكي بهدف الضغط على إسرائيل لتطبيق ما تم التوصل إليه في اتفاق النقاط الستة.

على الجانب الآخر، استمر الرئيس السادات في الاتصال مع السوفييت، فيما كان حافظ إسماعيل قد اقترح توجيه ضربة قوية بغرض فتح طريق السويس إذا ما لم تتبين جدية في الموقف الأمريكي / أو الإسرائيلي. وتثبت وقائع المقاومة الشعبية العسكرية المشتركة ضد محاولات القوات الإسرائيلية دخول مدينة السويس، وتكبدها خسائر كبيرة وانسحابها بعيداً عن المدينة، أن عمليات التحضير المصرية لضربة أقوى بعد ورود الكثير من الدبابات والمعدات للقوات المصرية المحيطة بالقوة الإسرائيلية غرب القناة، كان لها الدور الأكبر في إقناع كلا من الإسرائيليين والأمريكيين أن إسرائيل لن تستطيع القيام بالمزيد الهجمات، وأنها وصلت إلى مرحلة من الإنهاك، ما يجعلها أقرب إلى قبول الالتزام بوقف إطلاق النار بضغط أمريكي، وهو ما استغله كيسنجر لاحقاً في إحداث نقلة جوهرية في مسار الحرب.

والمؤكد أنه رغم هذا الوجود الإسرائيلي العسكري في منطقة غرب قناة السويس، فقد كانت القيادة المصرية تعي أنها حققت إلى حد كبير الأهداف الاستراتيجية للحرب، إذ فرضت على الولايات المتحدة وخلفها إسرائيل حتمية التعامل مع المطالب المصرية في تحريك عملية تفاوضية، حتى لو امتد إطارها الزمني لسنوات؛ لاستعادة السيطرة المصرية الكاملة على شبه جزيرة سيناء.

وجدير بالذكر أن هذه المرحلة شهدت بوضوح شديد نقطتين مفصليتين في نزاع الشرق الأوسط، أولاهما: استمرار الانزواء التدريجي للعلاقة المصرية السوفيتية، وبدء اضمحلال الدور السوفيتي بالنسبة لجهد السلام أو الحرب، والنقطة الثانية: كانت بزوغ علاقة مصرية أمريكية أدت إلى وقوع تحول استراتيجي للسياسة الخارجية المصرية في السعي لصداقة الولايات المتحدة والاعتماد عليها في مهمة تسهيل المفاوضات، التي تستهدف تخليص الأرض المصرية من براثن الاحتلال الإسرائيلي.

بالإضافة إلى ذلك، صاحب هذين التطورين افتراق عميق بين مصر وسوريا شريكا الحرب في فلسفة ومفهوم هذه المعركة وأهدافها الاستراتيجية، وهو افتراق كان يطفو ويغوص بين الحين والآخر، وعلى مدى السنوات التالية لعام 73.

وفي الوقت الذي كانت تجرى فيه مباحثات الكيلو 101، قام إسماعيل فهمي مبعوث الرئيس «السادات» بزيارة إلى واشنطن 30 أكتوبر، وقد أعلن عن تعيينه وزيراً للخارجية المصرية وهو موجود في العاصمة الأمريكية، حيث عرض تصور مصر للخطوات المقبلة وتتمثل في المطالبة بـ:

- انسحاب إسرائيل إلى خط 22 أكتوبر.
- التصور المصري في فك الاشتباك (الانسحاب من الغرب إلى شرق الممرات / مسألة باب المندب / الأسرى).
- موعد إعلان عودة العلاقات الدبلوماسية المصرية الأمريكية.
- موعد البدء بتطهير قناة السويس.
- توقيت عقد مؤتمر السلام وعناصره كافة، والمرحلة التي يعقد خلالها، وعلاقة ذلك بالانسحاب الإسرائيلي من غرب القناة.
- الانسحاب النهائي وأهمية إتمامه في مرحلة واحدة، وليس على مراحل متدرجة.
- إنهاء حالة الحرب مع الانسحاب الكامل ومرور سفن إسرائيل بالقناة.
- وضعية شرم الشيخ وهل سيوجد بها قوات دولية أم لا؟.

▪ النظر في فكرة اقتراح وجود شخصيتين سياسيتين من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لمراقبة وقف إطلاق النار.

وهي رؤية أقرب إلى جدول أعمال لمرحلة كاملة لا تتعلق فقط بالالتزام الإسرائيلي بقرار وقف إطلاق النار ورفع الحصار عن الجيش الثالث، بل بكل الخطوات اللاحقة التي تصر عليها مصر وتتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من كل سيناء، نظير صياغة علاقة جديدة معها برعاية أمريكية مباشرة.

وفي اللقاء بين إسماعيل فهمي كوزير للخارجية وهنري كسينجر، أوضح الأخير اهتمامه بمسألة الجيش الثالث، وأنه سيبحث الأمر مع الرئيس نيكسون للنظر في تبني موقف أمريكي حازم بشأنه، كما تطرق كيسنجر إلى موضوع الحظر البترولي العربي، وأن هذا الحظر يضعف من قدرة الإدارة الأمريكية في الداخل. وبالتالي يجعل من الصعب عليها الضغط على إسرائيل مضيماً اقتناعه بأنه ليس في صالح أي من الأطراف استسلام الجيش الثالث». وتدل العبارة الأخيرة على عدم إدراك الجانب الأمريكي للبدائل التي كانت أمام القوات المصرية، وأهمها الإعداد لضربة جديدة لفتح الطريق لوحدة الجيش الثالث بالقوة، والسعي لغلق الطريق أمام انسحاب الجيش الإسرائيلي عن طريق الوصول إلى المعابر الإسرائيلية على القناة.

وجدير بالذكر أن تعليمات الرئيس «السادات» لوزير الخارجية أثناء وجوده في واشنطن أكدت عليه أن يطرح بالكامل الأفكار المصرية في فض الاشتباك المشار إليها سابقاً، وعدم الموافقة على تبادل الأسرى إلا مقابل الانسحاب إلى خط 22 أكتوبر، وهي الأفكار نفسها التي تحدث بها اللواء الجمسي مع ياريف في مباحثات الكيلو 101. وقد تضمنت إحدى برقيات إسماعيل فهمي المرفوعة للرئيس السادات 2 نوفمبر، أن الرئيس نيكسون سيرغم إسرائيل على تنفيذ طرح مصر في فض الاشتباك من خلال تأكيد وقف إطلاق النار، وتسكين قوات حفظ السلام الدولية، والانسحاب الإسرائيلي إلى خط 22 أكتوبر، وفتح طريق للجيش الثالث مع عدم دخول معدات عسكرية. كما قال «نيكسون» للوزير «فهمي» أثناء المقابلة بينهما إن الطرح، أو المشروع المصري يعتبر «بناءً» في حين اعتبره «كيسنجر» معقولاً.

ومرة أخرى أكد كسينجر للوزير فهمي أن الولايات المتحدة هي القادرة على تحقيق الأهداف المصرية في الوصول إلى سلام عربي إسرائيلي وضرورة رفع الحظر البترولي وإنهائه، وأن يتبادل الطرفان المصري والأمريكي الاتصالات بصورة مباشرة وبدون وسطاء، ويظهر الطلب الأخير رغبة أمريكية في إخراج السوفييت من أي أمر يتعلق بالخطوات اللاحقة سياسياً وعسكرياً.

غير أن كيسنجر أبلغ إسماعيل فهمي بأنه بحاجة إلى مزيد من الوقت لإقناع الجانب الإسرائيلي بقبول الأطروحات المصرية من حيث فض الاشتباك، وبدا الأمر كمناوره يستهدف بها كيسنجر أن تنتظر مصر زيارته لها وللمنطقة المحدد لها 7 نوفمبر، بحيث يعلن تحقيق أي تقدم نتيجة لجهوده، مع احتمال أن يتم التحدث للقيادة المصرية بشأن مؤتمر السلام فوراً ودون النظر إلى مسألة خط 22 أكتوبر. ما عكس مناورة للفصل بين إنهاء وجود الجيش الإسرائيلي غرب القناة وبين أي تحركات سياسية قد يتفق عليها لاحقاً، وهو ما رفضته مصر من حيث المبدأ.

### سابعاً: الاتصالات مرة أخرى مع السوفييت

كان الرئيس السادات قد طلب من الجانب السوفيتي إيفاد شخصية سوفيتية عالية المستوى لمناقشة المستجدات المختلفة، بما فيها الإعداد لمؤتمر السلام بعد تحقيق الانسحاب الإسرائيلي إلى شرق القناة معنا، وقد وصل بالتالي فاسيلي كوزنتسوف نائب وزير الخارجية السوفيتية، حيث أجرى محادثات مع الرئيس السادات ومع حافظ إسماعيل بهدف الاتفاق على مجموعة من التفاهات والعناصر المتعلقة بالإعداد لمؤتمر السلام الذي استقر الأمر عندئذ على عقده في جنيف.

أدى التشاور المصري السوفيتي إلى استمرار تمسك الرئيس السادات بعدم عقد مؤتمر السلام ما دامت مسألة خطوط 22 أكتوبر لم تُحل، إلا أن الرئيس السادات قرر أثناء مشاوراته مع كوزنتسوف القبول، أو الاستعداد للقبول بالبدء في تحضيرات عقد مؤتمر السلام لحين إمكان التزام إسرائيل بالانسحاب إلى خط 22 أكتوبر ثم يبدأ المؤتمر فوراً. كما أكد السادات على أهمية استمرار الإمداد العسكري

لمصر، وقد حددت مصر مطالبها في مقابلة مع السفير السوفيتي يوم 5 نوفمبر بإمداد مصر بشكل عاجل بمقاتلات ميغ 21، كما طلب كميات كبيرة من القواذف المضادة للدبابات المالتوكا ودبابات T62 وصواريخ كتف مضادة للطائرات [ستريلا]، وسلم السفير السوفيتي الرئيس السادات في المقابلة نفسها رسالة من برجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي يجي فيها بطولة الجيش المصري، وأن هذا الجيش قام بمعجزة مستخدمًا أسلحة متطورة وحديثة للغاية، ومضت رسالة برجنيف تحذر مصر من كيسنجر وما سماه برجنيف ألعابيه مع وصفه بأنه خادم الإمبريالية، وضرورة ألا تخدع مصر بما يقول. وهو ما عكس هواجس سوفيتية بأن تتجه مصر كلية إلى الجانب الأمريكي، وبما يفقد الاتحاد السوفيتي موقعًا مهمًا لنفوذه في الشرق الأوسط ككل.

في هذا الصدد، أشار حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي في مذكراته إلى أن الرئيس السادات استمر يمارس الضغط على السوفييت من أجل استكمال تسليح قواتنا - مثلما جاء ذكر ذلك في مقابله مع السفير السوفيتي - وحتى نكون في وضع يمكننا من فتح طريقنا عنوة إلى قواتنا في شرق السويس، فيما لوفشلت جهودنا السياسية، ولهذا لم يعد الرئيس يخفي ضيقه بموقف السوفييت عندما لم تأت استجابتهم لمطالبنا مستوى تطلعاتنا».

لقد حرص الرئيس السادات على التواصل مع السوفييت باعتبارهم المصدر الوحيد المتاح للحصول على إمدادات السلاح الضرورية للحفاظ على حالة توازن قوى تحفظ المكاسب المصرية التي تحققت منذ السادس من أكتوبر، وتساعد في معالجة الثغرة عسكريًا إن لم يتم حسم الأمر سياسيًا. ولذلك استمر السادات في لقاء المبعوثين السوفييت، حيث استقبل يوم 6 نوفمبر - اليوم السابق للقائه مع كيسنجر - للجنرال لاشنكو كبير الخبراء السوفييت وقت الرئيس عبد الناصر، حيث طلب الرئيس وبإلحاح مرة أخرى مقاتلات ميغ 21 وقد ألمح «لاشنكو بشكل غير مباشر إلى عدم وجود كفاية لديهم من هذا الطراز، كما طلب الرئيس صواريخ كوادرات سام 6 معدل لمواجهة مقذوفات شرايك التي كانت المقاتلات القاذفة الإسرائيلية تستخدمها بكثافة ضد رادارات بطاريات الصواريخ المصرية، وإذا

بلاشنكو يجيب أن السوفييت ليس لديهم أي أنواع جديدة، أو معدلة عما هو لدينا من بطاريات، وطلب الرئيس ثلاثين طائرة بشكل فوري من طراز ميج 21 وأجابه «لاشنكو» أن عدد 30 طائرة لن يكون مؤثرًا، وهي ردود عبرت عن رفض غير مباشر للمطالب المصرية، ولتخفيف المعنى، عقب الجنرال السوفيتي بقوله إن خبراءه سيدرسون مطالب مصر واحتياجاتها وسيعملون جهدهم لقبولها والاستجابة لها. وأضاف أنه يرى أن قوات إسرائيل في غرب القناة في وضع خطير للغاية، ويمكن القضاء عليها بعملية عسكرية.. وأنه لا يعرف - أي لاشنكو - من هو المحاصر ومن هو المحصور. وقد وافقه الرئيس على تلك القراءة وهذا المفهوم مضيئًا أن «أحمد إسماعيل» قد جهز لعملية كبيرة لتنفيذها إذا ما اقتضى الأمر.. وتساءل «لاشنكو» بالتالي وردًا على رؤية الرئيس «السادات»: «ولماذا لا تنفيذونها بدعوى تنفيذ القرار 242، وكذلك فرض العودة إلى خطوط 22 أكتوبر؟»، وفي المقابل ربط السادات هذه الاحتمالية بالحصول على معدات عسكرية وطائرات كالتى تم الحديث عنها.

وفي محاولة أخرى لإقناع السوفييت بضرورة الحصول على المعدات والأسلحة والطائرات في أقرب وقت، للحصول على ما يمكن له الاستحواذ عليه منهم، استقبل السادات مرة أخرى السفير السوفيتي يوم الأحد 11 نوفمبر وعاود المطالبة بالمقاتلات الميج 21 م ف، خاصة أن تقديره أن حالة الطيران المصري بعد الخسائر والتضحيات أصبحت حساسة. وبهدف الدفاع عن مطالبه في المقاتلات أوضح الرئيس السادات للسفير السوفيتي أن مصر لديها تفوقًا واضحًا في الدبابات في الغرب، والعدو متوتر فعلاً بسبب ذلك وقد يحاول العدو ضربنا بقواته الجوية.. من هنا يجب أن نكون على استعداد لملاقاته.. وعاد الرئيس إلى التأكيد على قدرتنا على تصفية الجيش بالغرب. واختتم الرئيس حديثه بالتعبير عن الضيق من الموقف والتصرفات السوفيتية معنا وطلب موافاته بتفسير للموقف والتصرفات السوفيتية، مؤكدًا أن امتناعهم عن إرسال المقاتلات يمثل رسالة واضحة لنا.. ووعد السفير السوفيتي بإبلاغ بريجنيف فورًا بالموقف واستفسر عما إذا كنا نقبل بأنواع أخرى من المقاتلات، الأمر الذي دفع الرئيس لإنهاء المقابلة بقوله إنه يرفض الشكوك السوفيتية في مصر وتصرفاتها.

وفي تقييم الموقف السوفيتي، ذكر حافظ إسماعيل في مذكراته أن التصرفات السوفيتية معنا أسهمت في أن تفلت من بين أيديهم المبادرة، فتنقل إلى الأمريكيين الذين كانوا على استعداد للاستجابة للاحتياج المصري المباشر بفتح طرق الإمداد إلى شرق السويس، وإن استبعدوا إعادة القوات الإسرائيلية إلى خط 22 أكتوبر، وبذلك تأكد أن الولايات المتحدة أصبحت وحدها المعنية بتحقيق التقدم بممارسة ضغطها على إسرائيل، ولم تدع الولايات المتحدة المبادرة تفلت بعد ذلك من يدها، حتى نهاية الطريق.

### ثامناً: مساعي الحفاظ على علاقة قوية مع سوريا

أدت التحركات المصرية المكثفة تجاه الولايات المتحدة، في الوقت الذي بدأ فيه تراجع تدريجي في العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، أدت إلى إثارة الكثير من الشكوك لدى بعض الدول العربية، وفي مقدمتها سوريا التي أبدت الكثير من الاعتراضات على الخطوات المصرية، رغم أن مصر حرصت في اللقاءات مع هنري كيسنجر على ضرورة التحرك في الجبهة السورية كما هو الحال في الجبهة المصرية، وبما ينهي حالة التوتر ويجاصر احتمال العودة مرة أخرى للقتال. وقد جاء حرص مصر على تسوية الأوضاع في الجبهة السورية استناداً للقناعة بأهمية الحفاظ على وحدة شركاء القتال، خاصة وأن الأداء السوري من وجهة نظر الكثير من المسؤولين المصريين كان إما بالتشدد، وإما برفض أي تحرك سياسي لمتابعة النتائج الإيجابية في المواجهة المسلحة بعمل سياسي واع.

ومن المهم الاعتراف بأن هذه الفترة حملت الكثير من الصعوبات بين القاهرة ودمشق، ووفقاً لمحمود رياض أمين عام الجامعة العربية وقتها، فإن الشكوك كانت تنتاب القيادتين تجاه بعضهما بعضاً، وكان هناك اقتناع لدى القيادة السورية بأن مصر تحركت بسرعة وبمفردها، وعلى الجانب المصري كان الاقتناع أن سوريا لم تتفهم متطلبات العمل السياسي فور انتهاء الصدام المسلح، كما أن سوريا تصورت أنها لم تكن مضطرة للقبول بوقف إطلاق النار. لقد مرت العلاقة بين الشريكين بفترات بالغة الصعوبة.

وقد تواصلت تلك الشكوك في إطار الإعداد لمؤتمر جنيف، نتيجة فقدان الفهم المشترك لأهداف العمل العسكري من ناحية، وعدم الاتفاق بين الشريكين على الإطار السياسي والتحرك في اتجاهه في الفترة التالية من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى تعقيد الاتصالات والابتعاد التدريجي بين الرئيس السادات ونظيره حافظ الأسد، إلى أن تبلور افتراق نهائي مع مبادرة الرئيس السادات في نوفمبر 77. وذلك رغم محاولات حقيقية وجادة للرئيس السادات، على مدى عدة سنوات تلت وقف القتال في أكتوبر 73، حاول خلالها تحقيق مصالح سوريا والدفاع عن مطالبها في مواجهة إسرائيل ومع الأمريكيين.

### تاسعاً: اتفاق النقاط الست وعودة العلاقات مع الولايات المتحدة

في ظل هذه التقييمات السلبية للمواقف السوفيتية بعدم إمداد مصر بالأسلحة الضرورية التي تمكنها من التعامل عسكرياً مع الثغرة الإسرائيلية إذا فشلت الجهود السياسية لإنهاء حصار الجيش الثالث والانسحاب إلى خطوط 22 أكتوبر، كانت زيارة كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأولى للقاهرة، 7 نوفمبر، وهي زيارة افتتاحية تلتها زيارات عديدة أدت إلى وقوع تطورات رئيسية في منحنى العلاقة الأمريكية المصرية، وأسلوب تناول مسألة التسوية، سواء على المستوى المصري / الإسرائيلي أو السوري الإسرائيلي.. وأخيراً كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية.

وبعد لقاء الرئيس السادات مع كيسنجر، تم التوصل إلى اتفاق عرف بالنقاط الستة، تم إرساله إلى إسرائيل عن طريق سيسكو مساعد كيسنجر بالخارجية الأمريكية وينص على:

- يتعين على مصر وإسرائيل أن يلتزما بدقة بوقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن في قراراته التي بدأت بالقرار 338.
- تبدأ المحادثات فوراً بين البلدين بهدف تسوية مسألة العودة إلى خطوط 22 أكتوبر ضمن خطة الاتفاق لفك الاشتباك، وفصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة. يتعين أن تحصل مدينة السويس على إمدادات يومية من الطعام والماء والأدوية ونقل الجرحى منها.

- لا تفرض أي عوائق تمنع نقل إمدادات غير عسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة.
- تحل مراكز تفتيش تابعة للأمم المتحدة محل مراكز إسرائيل على طريق القاهرة السويس. وفي نهاية الطريق من ناحية السويس يمكن للضباط الإسرائيليين أن يشتركوا مع مسؤولي الأمم المتحدة في التفتيش والتأكد من طبيعة الإمدادات غير العسكرية.
- وفور إتمام إقامة نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة السويس يبدأ تبادل أسرى الحرب بمن فيهم الجرحى.

وفي اللقاء أيضًا طرح كسينجر عدة نقاط؛ من قبيل انسحاب الجيش الثالث إلى الغرب من القناة إلى مواقعه الأصلية قبل بدء العبور في مقابل انسحاب الجيش الإسرائيلي بشكل كامل من الجيش في الغرب، والعودة إلى شرق القناة في مواقع الجيش الثالث. وهو نفس الطرح المرفوض مصريًا الذي قدمه الجنرال ياريف الإسرائيلي إلى اللواء الجمسي في الاجتماعين الأوليين لمحادثات الكيلو 101 على طريق مصر / السويس الصحراوي. كما طرح كيسنجر للرئيس السادات فكرة ربط تسوية خطوط 22 أكتوبر بموضوع التوصل إلى اتفاق لفك الاشتباك، أو فصل القوات المصرية الإسرائيلية وبدء الانسحاب الإسرائيلي التدريجي إلى الشرق من القناة، وأن تنظر الأطراف في عقد مؤتمر السلام المشار إليه في القرار 338 في أوائل ديسمبر وحضور كل من أمريكا والسوفييت المؤتمر ومشاركتها في كل اللجان، وكذلك استجابته لطرح مصري بأهمية تنفيذ فض اشتباك مواز أيضًا بين إسرائيل وسوريا، وعلى نمط ما بدأ بحثه بالنسبة للجبهة المصرية، كما أثار مسألة إغلاق مصر مضيق باب المندب أمام السفن والتجارة الإسرائيلية، داعيًا إلى غض الطرف بهدوء عن هذا الحصار. وكانت مصر قد تعافت عمدًا عن مرور سفينة ترفع علم ليبيريا ناقلة للبترول عبر باب المندب يوم أول نوفمبر في طريقها إلى ميناء إيلات، كإشارة إلى مرونتها إذا ما كانت مواقف الولايات المتحدة إيجابية، وكذلك إذا ما قامت إسرائيل بالاستجابة للمطالب المصرية بخصوص الجيش الثالث. غير أن الرئيس السادات بعد عودته من زيارة إلى كل من الكويت والسعودية في 2 نوفمبر، أصدر تعليماته المشددة باعتراض جميع السفن المتجهة إلى إيلات مرة أخرى. مع إبلاغ الأمريكيين باحتفاظنا بمواقفنا وحقوقنا في التعرض للسفن مستقبلًا.

ولم ينس كيسنجر أن يعيد طرح إنهاء حظر البترول المفروض على الصادرات إلى أمريكا، وكذلك عدم استمرار الدول البترولية في تخفيض إنتاجيتها حسب قراراتها منذ 20

أكتوبر.. وهو اليوم الذي اتجهت فيه هذه الدول إلى فرض هذه المواقف. وفي المقابل تمسك الرئيس السادات بأن العودة إلى مستوى الإنتاج السابق - قبل الحظر - والعودة إلى التصدير مرتبطان في الحقيقة بانسحاب إسرائيل.. ودون تحديد مفهوم دقيق لذلك الأمر.

واتفق أخيراً على إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين مصر والولايات المتحدة منذ عام 67. ووفقاً لما ذكره حافظ إسماعيل، فإن الرئيس السادات لخص نتائج زيارة كيسنجر في اجتماعه بمعاونه بقوله: إنه أمضى أغلب وقت المحادثات مع الوزير الأمريكي من أجل فض الاشتباك مع الولايات المتحدة وليس إسرائيل، وأن الرئيس السادات اعتبر أنه بدأ بذلك صفحة جديدة مع الولايات المتحدة. وكان تقديره أنها وحدها القادرة على تحريك الموقف بدون التعاون مع الاتحاد السوفيتي.

وقد عبر هذا الاستنتاج بوضوح عن طبيعة التوجه المصري المقبل، ويمكن القول إن ردود الفعل السوفيتية، كما سبق بيانها لاسيما في اللقاء بين السادات والجنرال لاشنكو، أظهرت عدم نية الاتحاد السوفيتي في المضي بعيداً في تقوية مصر، أو بناء قدراتها الإبتكاريات صارمة لم يكن الرئيس السادات على استعداد لتقديمها، أو حتى التفكير فيها في تلك الظروف. ومرة أخرى حسم الأمر واتجهت مصر إلى طريق الخطوة بخطوة، والتدرج وبناء الثقة مع أمريكا، والابتعاد تدريجياً عن الاتحاد السوفيتي.

## عاشراً: مساعي تطبيق النقاط الست

بعد إقرار النقاط الست وتوقيعها يوم 11 نوفمبر - أصدر الرئيس السادات تعليماته إلى اللواء الجمسي بالبدء في تناول موضوع فك الاشتباك مع الجنرال «ياريف»، حيث عاودا اجتماعاتهما في اليوم التالي مباشرة. غير أن اللقاءات بينهما لم تخلُ من جدل حول تفسير النقاط الستة، أو مفهوم فض الاشتباك ونقل التسوية إلى مرحلة سياسية بدلاً من التحركات العسكرية.

وطرح الجنرال ياريف يوم 15 نوفمبر في الاجتماع الحادي عشر للجانبين أفكاراً تقوم على أهمية عدم ظهور غالب أو مغلوب نتيجة لهذه المحادثات، وتحقيق فض الاشتباك، مع أهمية تحريك مصر لإعادة السكان إلى مدن ومناطق القناة، واستعادة

الحياة المدنية إلى هذه المناطق، وأن تنسحب إسرائيل إلى خطوط دفاعية قوية تردع العدوان، وتغني عن بناء خطوط جديدة مؤقتة، مع تسكين قوات حفظ سلام دولية بين الجانبين مستقبلاً مع تطور الانسحابات.

كما أكد ياريف أهمية وضرة تأمين الاتصالات المباشرة بين مصر وإسرائيل، وهي نقطة كانت إسرائيل تعطيها تركيزها واهتمامها المحوري. واستفسر اللواء الجسمي: «هل يعني ذلك أن إسرائيل تعرض الانسحاب إلى الشرق من القناة لمسافة بعيدة مع عدم تأثر أو انسحاب القوات المصرية إلى الغرب؟، فأجابه «ياريف» بالإيجاب. وإن أضاف مع تخفيف للوجود المصري على طول القناة نحو الشرق؛ حتى تستطيع إسرائيل أن تثق في صدق النوايا المصرية، وبالتالي التحرك معاً للمزيد من التسويات والانسحابات في فترة تالية.

ورغم هذا الحديث من جانب ياريف فإن جلسات المفاوضات التالية كشفت مرة أخرى عن تراجع الجانب الإسرائيلي، ودار جدل بين الجانبين، وبدأ الصبر المصري في النفاد، ما أثار مرة أخرى أولوية التحرك العسكري، لإنهاء الثغرة، في حين طرح آخرون أن لا غضاضة في الذهاب إلى مؤتمر جنيف، وهي موجودة بالغرب في الجيش، حيث إن أوضاعها العسكرية الضاغطة وطول وامتداد خطوط مواصلاتها واتصالاتها تضعفها كثيراً وتفرض عليها المرونة السياسية في المؤتمر.

وفي ظل هذا الجدل رأى وزير الخارجية إسماعيل فهمي أنه يجب حث كيسنجر على إنهاء مسألة الوجود الإسرائيلي في غرب القناة قبل بدء مؤتمر جنيف حتى تكون المفاوضات ذات توجه إيجابي واستراتيجي. في المقابل، استمر كيسنجر يضغط بالنسبة لمسألة المرور البريء في باب المندب. وقام الجانب الأمريكي بإبلاغ مصر بأن عددًا من السفن المتجهة إلى إيلات ستمر في المضيق خلال أيام حول 20 نوفمبر، أو ما بعدها، وأجاب الجانب المصري: «عليكم أن تبلغونا مقدّمًا باسم كل سفينة. وكان الهدف بطبيعة الأحوال محاولة الإبقاء على شكل من أشكال السيطرة على المضيق رغم أن القرار المصري عندئذ كان رفع الحصار بهدوء».

وعقد الاجتماع الثاني عشر بين الجمسي وياريف يوم الثلاثاء 20 نوفمبر، وفيه عرض الإسرائيليون انسحاباً إلى الشرق في مقابل تخفيف قوات الجيش الثالث، وبقاء الجيش الثاني على ما هو عليه، وهو ما رفضته مصر. ووضح أن الجانب الإسرائيلي يسعى لإضاعة الوقت.

وقد جاءت رسالة من كيسنجر إلى حافظ إسماعيل يوم الأربعاء 21 نوفمبر، كشفت عن محاولات كيسنجر لتطويع مواقف الطرفين بشكل يحقق في النهاية المصالح الأمريكية، ومضى الجمسي وياريف في العمل لمحاولة الإسراع بخطوات فض الاشتباك، حيث عقدا اجتماعين بينهما يومي 22 و23 نوفمبر، حيث طرح ياريف الانسحاب إلى الشرق، وإلى مسافة 12 كم من الحد الأمامي لقواتنا في سيناء، مع وجود ستارة رمزية لقواتنا في الشرق. في حين طرح الجمسي انسحاب إسرائيل إلى مسافة 60 كم من الحد الأمامي لقواتنا، وقد رفضه ياريف. وفي ظل هذا المقايضات والمناورات المتبادلة، تجمد الموقف تمامًا، وتم الذهاب إلى مؤتمر جنيف دون أي نتائج.

وعاد كيسنجر إلى المنطقة مرة ثالثة في يناير 74. وكشفت الأوراق والكتب التي نشرت بعد ذلك في الأعوام التالية أن كيسنجر تدخل مع الإسرائيليين وفرض إبطاء الإيقاع، ولكي يقوم هودون الأطراف بصياغة الاتفاق الأول بفض الاشتباك، والذي تم توقيعه في 21 يناير 1974.

## حادي عشر: التوصل إلى اتفاق فضّ الاشتباك الأول

جاءت مرحلة جديدة من المباحثات حيث تمت في أسوان بين الرئيس السادات ووزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، الذي كان يقوم بجولات مكوكية بين أسوان والقدس حيث تقيم جولدا مائير، وقد استغرقت هذا المباحثات أسبوعاً في الفترة من 11 يناير 1974 إلى 18 يناير 1974، قدم فيها كيسنجر مقترحات للفصل بين القوات لكلا الطرفين للرد عليها، وحين اتفق على بنودها، اجتمعت اللجنة العسكرية في الكيلو 101 يوم 18 يناير 1974 للتوقيع على وثيقة الاتفاق، التي وقع عليها من الجانب المصري رئيس الأركان الفريق عبد الغني الجمسي، وعن إسرائيل رئيس أركانها الجنرال ديفيد أليعازر، والجنرال سلاسيفو ممثلاً للأمم المتحدة، وتم

تبادل وثائق التنفيذ يوم 24 يناير 1974، ليتم التنفيذ اعتباراً من اليوم التالي، وانتهت آخر الخطوات يوم 5 مارس 1974.

وقد نصت الاتفاقية على مراعاة وقف إطلاق النار، وفض الاشتباك وإيقاف جميع الأعمال العسكرية وشبه العسكرية في البر والبحر والجو. وحدد الاتفاق الخط الذي ستسحب إليه القوات الإسرائيلية على مسافة 30 كم شرق القناة، خطوط منطقة الفصل بين القوات التي سترابط فيها قوات الطوارئ الدولية، وبذلك ظلت القوات المصرية محتفظة بالخطوط التي وصلت إليها، بل وتجاوزتها في بعض القطاعات. وأكدت الاتفاقية أنها لا تعد اتفاق سلام نهائي، ولكنها تشكل خطوة أولى نحو سلام نهائي عادل ودائم طبقاً لقرار مجلس الأمن في إطار مؤتمر جنيف للسلام»، وقد التزم الجانب الإسرائيلي بالامتناع عن تخريب أو تدمير أي منشآت مدنية واقعة غرب القناة وتسليمها سليمة، مع ضمان توفير مستلزمات الحياة الطبيعية للسكان المدنيين، وعدم القيام بأي محاولة لإرباكها.<sup>(38)</sup>

ولا شك أن التزام إسرائيل بتنفيذ هذه الاتفاقية بحرص كامل، كان نابغاً من رغبتها الملحة في التخلص من الأوضاع الحرجة لقواتها غرب القناة، وللبدء فوراً في تسريح قواتها الاحتياطية التي ظلت معبأة أربعة أشهر، الأمر الذي أضرب ضرراً بالغاً للاقتصاد الإسرائيلي، وشكل عبئاً اقتصادياً ومالياً ضخماً على إسرائيل. وإجمالاً تعتبر هذه الاتفاقية انعكاساً طبيعياً لما حققته القوات المصرية من نصر مشهود له، فقد اضطرت إسرائيل إلى سحب كل قواتها الموجودة غرب القناة، والانسحاب شرقاً بعيداً عن القناة لمسافة 30 كيلومتر، وهي مسافة كافية لتأمين القناة ومدنها بدرجة مناسبة، الأمر الذي شكل دافعاً للقيادة السياسية للبدء فوراً في تعمير مدن القناة وعودة المهجرين إليها، وعودة الحياة الطبيعية إلى المنطقة مرة أخرى.

وبالرغم من أن الاتفاق صبغته عسكرية بالأساس، إلا أنه جلب تأثيرات سياسية مهمة، فقد عبر عن نقطة تحول في علاقات القوتين العظميين بأزمة الشرق الأوسط، حيث انفردت الولايات المتحدة بإيجاد حل سياسي لمشكلة تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، كما بدأت علاقات مصر بالولايات المتحدة في التقارب، بينما سارت علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتي في الاتجاه المضاد.

## قائمة المراجع:

1. نص الرسالة التي وجهها السيد الرئيس لبريجنيف في 30 أغسطس 1972. في: أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، مرجع سبق ذكره، ص 415-431.
2. موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، مرجع سبق ذكره، 253-255.
3. المشير محمد عبد الغني الجمسي. مذكرات الجمسي: حرب أكتوبر 1973. مرجع سابق، ص 221-222.
4. مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي. حرب أكتوبر: الجزء الأول (68-1973). مرجع سابق، ص 274-276.
5. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، مرجع سبق ذكره، ص 315-316.
6. أحمد فارس عبد المنعم، الاتحاد السوفيتي والصراع العربي الإسرائيلي منذ حرب تشرين أول / أكتوبر 1973، شئون عربية، جامعة الدول العربية - الأمانة العامة، العدد 27، 1983، ص 65.
7. إيهاب وهبة، نظرة من الداخل على ما جرى داخل الكرملين في أثناء حرب أكتوبر المجيدة، الشروق، 27 أكتوبر 2012، متاح إلكترونيًا: <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=27102012&id=953acc8f-4274-4fef-b257-27f500b6085b>
8. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، مرجع سبق ذكره، ص 324-326.
9. إيهاب وهبة، نظرة من الداخل على ما جرى داخل الكرملين في أثناء حرب أكتوبر المجيدة، مرجع سبق ذكره.
10. المرجع السابق، ص 286-289.
11. يُشار إلى أن تلك الوثائق كانت ضمن دراسة أعدها أجراها حلف شمال الأطلسي لحرب أكتوبر بعد انقضائها بعدة أشهر، بهدف «استخلاص الدروس» تحسبًا لاندلاع صراع عسكري مع دول حلف وارسو في ذلك الوقت، بقيادة الاتحاد السوفيتي، على المسرح الأوروبي. ولقد كلفت قيادة الحلف لمنطقة وسط أوروبا، التي كانت تحت رئاسة بريطانيا ومقرها ألمانيا، وإدارة الاستخبارات في المنطقة نفسها بإجراء الدراسة، التي قُدِّمت لقيادة الحلف في أول مارس عام 1974 واعتُبرت إحدى وثائق الحلف البالغة السرية. انظر: عامر سلطان، «حرب أكتوبر: اختيار يوم الغفران لبدء مصر وسوريا الهجوم على إسرائيل» كان نصيحة جنرال روسي»، BBC عربي، 6 أكتوبر 2021، متاح في: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58778739> ( وانظر ايضا: «وثائق بريطانية تكشف معلومات غير مسبوقة عن دور السوفييت في تحديد موعد هجوم مصر وسوريا على إسرائيل»، Russia Today عربي، 7 أكتوبر 2021، <https://ar.rt.com/rgcc>).
12. المرجع السابق.
13. المشير محمد عبد الغني الجمسي. مذكرات الجمسي: حرب أكتوبر 1973. مرجع سابق، ص 448-449.
14. د. ممدوح أنيس فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 1172-1173
15. المرجع السابق، ص 1173
16. ويليام بير. أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية. مرجع سابق، ص 95.
17. الهيثم الأيوبي، الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة: جولة على طريق التحرير والعودة، شئون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، العدد 27، نوفمبر 1973، ص 27.
18. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، مرجع سبق ذكره، ص 332-336.
19. المرجع السابق، ص 339-342.
20. مراد غالب، مذكرات.. مع عبد الناصر والسادات سنوات الانتصار وأيام المحن، القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط 1، 2001، ص 214
21. أنور السادات، البحث عن الذات... مرجع سبق ذكره، ص 95.
22. انظر: أمين هويدي، الفرض الضائعة.. القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 1، 1992، ص 453، نقلًا عن د. ممدوح أنيس فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 1173
23. محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات. مرجع سبق ذكره، ص 352.
24. المرجع السابق، ص 354.
25. المرجع السابق.
26. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي مرجع سبق ذكره، ص 339.
27. المرجع السابق، ص 348.
28. Anxtush B. Sawan, Recent changes in Egypt's foreign policy, India Quarterly: A Journal of International Affairs, vol 35, p 27.

- .29. محمود عوض ، وعليكم السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 315-325.
- .30. أنور السادات ، البحث عن الذات .. قصة حياتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 349.
- .31. د. ممدوح أنيس فتحي ، (بتصرف ) مرجع سبق ذكره ، ص ص 1331 - 1332
- .32. مزيد من التفاصيل : انظر المرجع السابق ، ص 1333 ، وويليام بير ، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 374 - 375
- .33. د. ممدوح أنيس فتحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 1175
- .34. وفقاً لأحمد أبو الغيط ، تبادل الرئيس السادات والرئيس نيكسون 15 رسالة في الفترة من 7 إلى 28 أكتوبر 1973 ، وتبادل المستشار حافظ إسماعيل وهنري كيسنجر حوالي 20 رسالة ، كان يصوغها أحمد ماهر ، المستشار الدبلوماسي لحافظ إسماعيل : أحمد أبو الغيط ، شاهد على الحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 49
- .35. محمود عوض ، وعليكم السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 329-350.
- .36. يعتمد هذا الجزء تحديداً على : مذكرات أحمد أبو الغيط ، شاهد على الحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 121 وما بعدها ، وأيضاً د. ممدوح أنيس فتحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 1360 وما بعدها ، وسعد الشاذلي ، مذكرات سعد الشاذلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 452 وما بعدها .
- .37. تم الاعتماد في هذا الجزء المتصل بمباحثات الكيلو 101 ، وتوصيات اللواء الجمسي ، في : د. ممدوح أنيس فتحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 1361 - 1382
- .38. حول ملابسات التوصل إلى اتفاق فض الاشتباك الأول ، تم الاعتماد على نبيل فهمي ، في قلب الاحداث . الدبلوماسية المصرية في الحرب والسلام سنوات التغيير ، القاهرة دار الشروق ، ط 1 ، 2022 ، وأيضاً د. ممدوح أنيس فتحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 1400 - 1403



## الدور العربي.. مشاركة عسكرية وحظر نفطي

تمثل حرب أكتوبر 1973 نموذجًا فريداً في التضامن العربي، عبّر عن نفسه في مشاركات عربية متعددة المستويات وفي اتجاهات مختلفة، سياسية واقتصادية وعسكرية. وبينما تحملت مصر وسوريا العبء الأكبر عسكرياً ومادياً وبشرياً، تحملت العديد من الدول العربية أعباءً أخرى اقتصادية وعسكرية كان لها دور مهم في تعزيز جهود المقاتلين على الجبهتين المصرية والسورية، وفي الضغط على العديد من الدول التي كانت تدعم إسرائيل ولا تفكر في ممارسة أي ضغوط عليها لإنهاء احتلالها للأراضي العربية بعد عدوان 1967، ومن ثم لعب الحظر النفطي التي فرضته الدول العربية دوراً مهماً في تغيير الكثير من المواقف الدولية، وخاصةً إقناع الولايات المتحدة بمراعاة الحقوق العربية بشكل عام، وبذل المزيد من الجهد السياسي للضغط على

إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي العربية. وذلك بالرغم من التهديدات التي ألمحت إليها الولايات المتحدة للدول النفطية.

لقد أكدت المشاركات العربية عسكرياً في الجبهتين المصرية والسورية على أن المصير العربي واحد، وأن دعمه وتعزيزه مرتبط أساساً بالتضامن وتفعيل آليات التعاون المشترك، كما جسدت الحظر النفطي بُعداً مهماً لكيفية توظيف الموارد العربية كشق عضوي في الالتزام بإزالة آثار العدوان، والأكثر من ذلك دعم حقوق الدول النفطية في تملك الأصول التي أنشئت على أراضيها، وحققها في تعديل الأسعار وفقاً لمتطلبات السوق، واستكمال سيادتها على مواردها، الأمر الذي شكّل سابقة تاريخية ودولية مهمة، لم تكن لتحدث قبل اندلاع الحرب بقرار استراتيجي مصري سوري مشترك.

وتدل الخبرة العربية كما ظهرت في أكتوبر 1973، على أن الخلافات العربية التي سبقت بدء الهجوم المصري السوري المشترك، كانت امتداداً لشكوك نتجت عن خبرة فترة ما قبل العدوان الإسرائيلي يونيو 1967، وهي الشكوك التي سعت مصر للتعامل معها وإزالتها تدريجياً، ونجحت في ذلك عبر العديد من المواقف والقرارات وإعادة صياغة العلاقات مع العديد من القادة العرب على أرضية التضامن والشفافية والمصالح المشتركة، مما أنتج مناخاً إيجابياً كان له الأثر المباشر في كل مظاهر وآليات التضامن العربي التي صاحبت الحرب.

### أولاً: السادات وإعداد الساحة العربية للمعركة

تضمنت خطة الإعداد للمعركة إعداد الساحة العربية والدولية لدعم مصر إذا ما قررت البدء بعمل عسكري هجومي ضد إسرائيل. وعربياً كانت هناك اتصالات وتفاهمات بين الرئيس السادات والعديد من القادة العرب، الأمر الذي أصبح معه الاصطفاف العربي مع مصر أمراً لا جدال بشأنه<sup>(1)</sup>.

لقد كانت هناك مخاوف عربية، خلال السنوات الأولى من حكم السادات، بشأن عدم جدية الموقف المصري في الاستعداد العسكري لتحرير الأرض، ولا سيما بعد طرح مبادرة 4 فبراير 1970 التي اقترحت فتح قناة السويس والانسحاب الإسرائيلي

جزئياً بعيداً عن القناة، وكذلك انقضاء عام الحسم 1971 الذي أعلن عنه الرئيس السادات مراراً، فضلاً عن تطور الاتصالات مع الجانب الأمريكي بقدر من الحذر والبطء، مما دفع بعض القادة العرب إلى توجيه انتقادات لما اعتبروه تراجعاً مصرياً عن الالتزام بتحرير الأرض<sup>(2)</sup>، ووصل الأمر بالرئيس الجزائري "هوارى بومدين" لإعلان استعداده تقديم بلاده أية معونات ومساعدات تحتاجها مصر إذا بدأت المعركة وليس قبلها، وهو ما عكس شكوكاً جزائرية. لكن التطورات اللاحقة، لا سيما ما تم بيانه بشأن ضرورة الإعداد للعمل العسكري وفق أعلى درجات من السرية، يجعل تحديد وقت معين للمعركة أمراً يضر مصر وسوريا ويخدم العدو الإسرائيلي، ومن ثم أخذت التعهدات العربية بتقديم مساعدات عسكرية تتوالى تدريجياً إلى الجبهتين المصرية والسورية قبل وقت قصير من بدء الحرب، وزادت وتيرتها بعد اندلاع القتال.

وفي هذا الإطار، ويهدف وضع أسس للتنسيق المصري العربي أثناء القتال حال اندلاعه، اعتمد الرئيس السادات على توطيد أسلوب الاتصالات الثنائية مع القادة العرب، اعتماداً على الصداقة الشخصية التي تربطه مع العديد من هؤلاء القادة، ولا سيما قادة دول الخليج والجزائر وليبيا، لضمان تأييدهم ومساندتهم لأي تحرك يقوم به السوريون والمصريون معاً.

لقد شهدت العلاقات المصرية العربية في الفترة من 1970 إلى 1973 نوعاً من التعديل، تمثل في إحياء الرئيس السادات علاقات طيبة وذات طابع شخصي مع الملك فيصل ملك السعودية، ولا سيما بعد التطورات التي شهدتها مصر في أعقاب حركة مايو 1971، التي أدت إلى إقصاء جماعة علي صبري عن سدة السلطة في مصر، مما اعتبر من وجهة النظر السعودية، دليلاً على رغبة الرئيس السادات في "عدم الارتقاء كلية في أحضان الشيوعية"<sup>(3)</sup>.

وخلال زيارته إلى السعودية (أغسطس 1973) كشف السادات عن نية العمل العسكري وملامح الخطة التي سوف تعتمد عليها مصر بالاشتراك مع سوريا، دون تحديد وقت محدد، وذلك إلى الملك فيصل، الذي أبدى اقتناعه بالخطة، وأوضح أن مطلبه الوحيد هو أن تستمر المعركة بما يسمح ببناء موقف عربي موحد، الأمر الذي أكدته

السادات بأن الخطة وضعت لكي تستمر، وأنه لن يوافق مطلقاً على وقف إطلاق النار بعد وقت قصير مهما كانت الظروف.<sup>(4)</sup> وثمة جدل يُثار بشأن إخبار الرئيس السادات للملك فيصل بموعد بدء العمليات العسكرية الهجومية، والأكثر منطقية أن ما تمت مناقشته بين الرئيس السادات والملك فيصل تعلق بمدى التزام السعودية بمساعدة مصر وسوريا إذا قامت الحرب، وبمبدأ العمل العسكري والتزام مصر به، بهدف كسر حالة الجمود السائدة على الجبهتين المصرية والسورية، وإنهاء حالة اللا حرب واللا سلم التي كانت إسرائيل والولايات المتحدة تعملان على فرضها على مصر وسوريا، دون أي التزام بتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، وذلك دون تحديد تاريخ محدد أو موعد بذاته، وهو ما يتفق مع الخطة العامة التي طبقتها مصر بشأن الخداع الاستراتيجي للعدو الإسرائيلي ومن يدعمونه.

وكان الرئيس السادات في خطاب عيد العمال في أول مايو 1973، ألمح إلى أن الدول العربية المنتجة للنفط، وعلى رأسها السعودية "وعدت باستخدام إمدادات النفط سلاحًا بمجرد بدء مصر عمليات عسكرية لتحرير الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967"، وهو التلميح الذي أثار قلقاً لدى بعض دوائر السياسة الخارجية البريطانية على وجه التحديد، غير أن التقييم النهائي الذي توصل إليه المحللون البريطانيون -آنذاك- انتهى إلى أن ما يقوله الرئيس السادات هو نوع من المبالغة، وأن العرب لن يجروا على استخدام النفط كسلاح، وتم إبلاغ ذلك للجانب الأمريكي الذي وافق على هذا التقييم<sup>(5)</sup>، وهو ما ثبت عكسه بعد اندلاع العمليات العسكرية بالفعل، ومثّل صدمة أخرى لكل الداعمين لإسرائيل، على نحو ما سيأتي شرحه.

ومع اقتراب "ساعة الصفر"، ولضمان تأمين الجبهة السورية أثناء اندلاع القتال، اتجهت مصر وسوريا نحو تجاوز الخلاف مع النظام الأردني حول رغبة الأخير في تأسيس "المملكة العربية المتحدة" (والتي بمقتضاها تنضم الضفة الغربية لنهر الأردن وأية أراضٍ فلسطينية يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إلى الضفة الشرقية تحت مظلة المملكة العربية المتحدة)، وهو ما تمثل في اجتماع الرئيسين

السادات والأسد مع الملك الحسين في سبتمبر 1973. وفي هذا الاجتماع، تقرر عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن. ونظراً لقصر الفترة المتبقية على المعركة، فقد كان من المستحيل إشراك الأردن عسكرياً، وإنما كان للاجتماع أثره في تقديم الأردن أثناء القتال أقصى دعم يمكن تقديمه لسوريا.<sup>(6)</sup>

مع بدء الهجوم العسكري المصري والسوري المشترك في السادس من أكتوبر، تجلّى أحد أكثر مراحل التضامن العربي وضوحاً، فقد دفعت الحرب العرب إلى إعادة اكتشاف ذواتهم، وإعادة تقييم قدراتهم الذاتية وكيفية توظيفها واستخدامها.

لقد أسس الترابط العربي قبل الحرب وأثناءها عمقاً استراتيجياً للدول العربية وبعضها بعضاً. لقد صارت ليبيا والسودان (التي نُقلت إليها الكلية الحربية المصرية في فترة حرب الاستنزاف تجنّباً للضربات الإسرائيلية) عمقاً لمصر، كما كان العراق عمقاً لسوريا. ووفرت اليمن عمقاً إضافياً للمعركة عندما ساعدت القوات البحرية المصرية على إغلاق مضيق باب المندب بالتزامن مع بدء العمليات العسكرية في السادس من أكتوبر، مما أفقد إسرائيل ميزة سيطرتها على مضائق خليج العقبة.

وفي ضوء مجمل التطورات السياسية التي سبقت الحرب، يتضح حقيقة أن الحرب كانت حرباً مصرية سورية بالأساس، سواء من حيث تحديد هدفها السياسي أو اتخاذ القرار الاستراتيجي بشأنها / أو التخطيط أو الإعداد لها أو البدء فيها، وتحمل العبء الرئيسي في تنفيذها مادياً وبشرياً، وكذلك في تحمل نتائجها المباشرة وخسائرها المادية والبشرية الرئيسية<sup>(7)</sup>.

## ثانياً: الدعم العسكري العربي

كما سبق القول، أسست الجهود المصرية حالة تضامن عربي لمبدأ العمل العسكري لتحرير الأرض، وهو ما تجسد عملياً أثناء القتال، فقد أرسل المغرب وحدات مُدرعة ووحدات برية إلى سوريا ومصر، واستُخدمت الموائج الجزائرية في هذا الغرض، وهو ما يعكس مدى الدعم الجزائري الذي قُدم في سبيل تحرير الأرض. لم يتوقف أمر الجزائر عند هذا الحد، فخلال اشتداد المعركة، زار الرئيس بومدين الاتحاد السوفيتي في زيارة سرية لشراء سلاح. وهناك هاجم الاتحاد السوفيتي سياسة السادات، إلا أن بومدين أكد أنه لم يأت إلى موسكو لمناقشات سياسية، وإنما جاء لشراء سلاح للبلدين الشقيقتين، وقدم للاتحاد مائة مليون دولار لمصر ومثلها لسوريا، لإمدادهم بالأسلحة التي يطلبونها<sup>(8)</sup>. كما انضمت قوة طيران جزائرية (طائرات وطيارون) إلى القوات الجوية المصرية، وعندما طلبت مصر مدرعات لحظة ضرب الإسرائيليين للضفة الغربية بعد الثغرة، أرسلت الجزائر في أسرع وقت 150 دبابة وأفراداً من قواتها وتموين الدبابات ومدفيعيتها<sup>(9)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن المساهمة الجزائرية كانت حاسمة في مواجهة القوات الإسرائيلية بعد عبورها غرب القناة. وكانت القوات الجزائرية قد وصلت مبكرة إلى مصر، وكُلفت بالدفاع عن مدينة القاهرة بحضور وحدة المدرعات الثامنة، وثلاثة أسراب من الطائرات. وقد تضمنت المشاركة الجزائرية من القوات البرية اللواء الثامن مدرع وقد وصل إلى مصر في 17 أكتوبر 1967، وهو مكون من حوالي 2000 مقاتل، و800 عربة، و50 شاحنة وقود قطعت حوالي 3000 كم من الأراضي الجزائرية إلى مصر. أما القوات الجوية فشملت: 3 أسراب مقاتلة (سرب طائرة سوخوي قاذفة، سرب ميغ - 17، سرب ميغ - 21) بإجمالي حوالي 50 طائرة، والمشاركة من القوات الجوية كانت كبيرة بالنسبة للقوات التي دخلت الحرب ووصلت في الفترة من 9 إلى 11 أكتوبر.

كان وصول القوات الجزائرية إلى مصر في توقيت حرج للغاية، فالقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية كانت في هذا الوقت قد دفعت باحتياطاتها إلى الجبهة بغرض تخفيف الضغط على الجبهة السورية، ولم يكن لدى القيادة

العامّة قوات كافية للتعامل مع القوات الإسرائيليّة التي نجحت في العبور إلى غرب القناة في الخامس والعشرين من أكتوبر 1973، حيث تحركت القوات الجزائريّة إلى قطاع الجيش الثالث الميداني للمشاركة في تأمين مؤخرة الجيش، وشاركت في قتال القوات الإسرائيليّة في منطقة الزيتية، وأبّلت بلاء حسنًا في القتال المباشر مع القوات الإسرائيليّة التي عبرت إلى غرب قناة السويس، ولا سيما في منطقة الأدبية، حيث نصبت فخًا محكمًا أوقع أكثر من 900 قتيل من جنود العدو، وإصابة 172 دبابة من قواته، وهروب عشرات الجنود الإسرائيليين مذعورين تحت غطاء نيران الدبابات المحترقة، وفقًا لما اعترف به في مذكراته دافيد إيلعازر رئيس الأركان العامّة الإسرائيليّة أثناء الحرب.

فيما قامت ليبيا بشراء طائرات ميراج من فرنسا، وذهب الطيارون المصريون -بجوازات سفر ليبية- ليعودوا بها، وشارك العراق على الجبهة المصريّة بسرب من طائرات الهوكر هانتر وصلت إلى مصر في مارس 1973 والتي أثبتت فاعليتها الكبيرة في المعركة، حتى إن بعض الوحدات المصريّة البرية كانت تطلب تلك الطائرات بالذات لتغطيتها جويًا أثناء العمليات العسكريّة. كما تقدم العراق أيضًا بأربعة أسراب جوية وفرقة مدرعة وفرقة مشاة على الجبهة السوريّة.<sup>(10)</sup> وفي اليوم العاشر للمعركة، أعلن الأردن مشاركة قواته على الجبهة السوريّة<sup>(11)</sup>.

لقد تنوعت المشاركات العسكريّة العربيّة التي قدمت في الجبهتين المصريّة والسوريّة، ويوضح الجدول المرفق طبيعة هذه المشاركات، وما نُفذ منها وما تمت زيادته أثناء القتال.

## جدول يوضح حجم الدعم العسكري المقرر من الدول العربية لمساندة دول المواجهة، وما نُفذ منه

الدولة	الدعم المقرر	الدعم المنفذ	ملاحظات
الجمهورية العربية والعراقية	2 سرب هوكر هنتر (الأردن)	1 سرب هوكر هنتر* (مصر)	
	3 سرب ميغ 21 (سوريا)	3 سرب ميغ 21 (سوريا)	
	1 سرب ميغ 17 (سوريا)	1 سرب ميغ 17 (سوريا)	
	1 فرقة مدرعة (الأردن)	1 فرقة مدرعة (سوريا)	
	1 فرقة مشاة (الأردن)	1 فرقة مشاة (سوريا)	
المملكة العربية السعودية	2 سرب لاينتج** (الأردن)	1 لواء مشاة* (الأردن)	شارك مع الجبهة السورية بعد الحرب
الجمهورية الليبية	1 سرب ميراج 3 (مصر)	3 سرب ميراج* (مصر)	أحدهم بدون طيارين
		1 لواء مدرع* (مصر)	
الجمهورية الجزائرية	2 سرب ميغ 21* (مصر)	1 سرب ميغ 21 (مصر)	
	2 سرب ميغ 17* (مصر)	1 سرب ميغ 17 (مصر)	
		1 سرب سوخوي* (مصر)	
		1 لواء مدرع* (مصر)	
المملكة المغربية	1 سرب إف 15* (مصر)	1 لواء مدرع (سوريا)#	
	1 لواء مدرع# (مصر)	1 لواء مشاة* (مصر)	
المملكة الأردنية		2 لواء مدرع* (سوريا)	
دولة الكويت		1 كتيبة* (مصر)	
جمهورية تونس		1 كتيبة مشاة* (مصر)	
جمهورية السودان		1 لواء مشاة*	
* ناقص عن المقرر. ** لم يكن مقرراً (زيادة). # تغير مكانه دون سبب.			

المصدر: موسوعة مقاتل الإلكترونيات بشبكة الإنترنت، حرب أكتوبر 1973، نقلاً عن: د. ممدوح أنيس فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 1439.

## ثالثاً: البترول العربي سلاح يدعم معركة التحرير

بينما تحملت مصر وسوريا العبء الأكبر عسكرياً وبشرياً، وفي ضوء توزيع المسئوليات بين العرب وبعضهم، فقد تحملت دول الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات، الجزء الأكبر من العبء المالي لإسناد دول المواجهة، اقتصادياً أو عسكرياً، وذلك إلى جانب الدعم العسكري المقدم خلال الحرب. وقد بلغت هذه الإسهامات ما يقترب من ثلاثة مليارات دولار في السنوات التالية للهزيمة، وملياراً رابعاً خلال الفترة التي شهدت الإعداد للحرب. على أن أهم إسهام قدمته هذه المجموعة الأخيرة يظل الاستخدام الناجح والفعال لسلاح النفط، وتوظيفه في المعركة بصورة أثبتت تأثيرها الكبير<sup>(12)</sup>.

حقيقة الأمر أن استخدام البترول كسلاح في الحروب العربية-الإسرائيلية لم يبدأ بحرب أكتوبر، وإنما تميز استخدامه في هذه الحرب بالتخطيط المسبق تماماً كما هو الحال في المجال العسكري، فلم يكن التعاون العسكري العربي، وكذلك توظيف النفط كسلاح في حرب أكتوبر هو أول الأمثلة في هذا الصدد، وإنما كان أكثرها تخطيطاً وأشملها أبعاداً. ويمكن القول إن سلاح البترول قد استخدم للمرة الأولى في الصراع العربي-الإسرائيلي في مواجهة العدوان الثلاثي على مصر 1956، ففي إطار التلاحم بين الشعبين المصري والسوري والتوافق في توجهات السياسة الخارجية لكل من مصر وسوريا في مواجهة التحديات الخارجية قام ضباط المخابرات السورية بتفجير خط أنابيب التابلاين الذي ينقل البترول العراقي إلى أوروبا الغربية، ويُلاحظ أن هذا الاستخدام يمكن وصفه بأنه عمل شعبي على الرغم من أن من قام به كانوا ضباطاً سوريين، لأنهم أقدموا على ما فعلوه دون توجيه من قيادتهم الرسمية أو استشارة هذه القيادة. كذلك كان لهذا العمل تأثيرات سياسية واسعة في الأوساط الأوروبية الغربية شعبياً وقيادات نظراً لما سببه من أزمة حادة في إمدادات الطاقة، وبالتالي أثرت تداعيات هذا العمل إيجابياً على المقاومة المصرية للعدوان على نحو واضح.

وفي عدوان 1967 قام عدد من الدول العربية، كان العراق في طليعتها وشملت السعودية والكويت وقطر والبحرين وإمارة أبوظبي (قبل نشأة دولة الإمارات) والجزائر وليبيا، بحظر تصدير البترول سواء للولايات المتحدة وبريطانيا بالذات

بالنظر لموقفهما الداعم لإسرائيل، ولم يكن الحظر شاملاً للجميع تفادياً لحساسيات اتهام دول بعينها بمساعدة إسرائيل وفرض عقوبات عليها، غير أن سرعة انتهاء العمليات العسكرية في أيام معدودات لم يجعل لهذا الحظر بغض النظر عن مدى قوته وإحكامه تأثير يذكر على مجرى العمليات العسكرية وبعدها. وعلى الرغم من أن مؤتمر وزراء النفط العرب في بغداد الذي انعقد بعد العدوان بأيام قليلة (9-18 يونيو 1967) قد قرر الاستمرار في الحظر، بل وهدد بأن تخضع أصول شركات ومواطني الدول الداعمة لإسرائيل لقوانين الحرب، غير أن جدلاً واسعاً دار في قمة الخرطوم حول جدوى استمرار الحظر انتهى إلى التوافق حول رفعه على أساس توظيف العائدات من إعادة التصدير في دعم دول المواجهة، وانعكس هذا الموقف بوضوح في البيان الختامي للقمة الذي صدر في 1 سبتمبر 1967 وتضمن التأكيد على أهمية النفط كمورد يمكن استخدامه عوائده كسلاح إيجابي لدعم الدول العربية المتضررة من جراء العدوان من أجل الوقوف بحزم في وجه أي ضغوط اقتصادية، وبالتالي تقرر استئناف ضخ النفط<sup>(13)</sup>.

وكما مثلت تجربة العمل العربي العسكري المشترك في أكتوبر سابقة هي الأولى من نوعها فإن توظيف سلاح البترول في حرب أكتوبر كان عملاً فريداً إذا قورن بسوابق هذا التوظيف في 1956 و1967. وقد بدأت القصة - كما سبق القول - بزيارة سرية قام بها الرئيس السادات للملك فيصل في أغسطس 1973، حيث أخبر الملك فيصل بنيته خوض الحرب لتحرير سيناء، دون تحديد زمن معين لبدء العمليات العسكرية، وطلب منه وقف تصدير النفط إلى الدول الغربية التي تمد إسرائيل بالسلاح، وأن الملك فيصل كان له شرط وحيد هو أن يطول أمد القتال بما يُعطي الفرصة لكي يحدث الحظر النفطي تأثيره، وهو ما وعد به الرئيس السادات.

ومن الناحية البنيوية، يُلاحظ أن اقتراب ساعة الصفر لحرب أكتوبر قد تزامن مع السعي الحثيث من قِبَل الدول المصدرة للبترول لزيادة أسعاره بالضغط على الشركات المستخرجة، وذلك نظراً لتآكل هذه الأسعار، ورغم أن المعركة كانت بين الدول المنتجة والشركات، إلا أن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون لم يتردد في تحذير القادة العرب بصورة علنية في مؤتمره الصحفي بالبيت الأبيض يوم 5 سبتمبر

1973 من أنهم سيخسرون أسواقهم إذا استمروا في المطالبة بزيادة الأسعار، مذكراً إياهم بمصير رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق عندما قام بتأميم البترول الإيراني في مطلع خمسينيات القرن الماضي، ومع ذلك تواصلت جهود الدول المصدرة للبترول من أجل قضيتها العادلة وتحدد يوم 8 أكتوبر لبدء المفاوضات بين مجموعة الدول الخليجية والشركات في فيينا، وكانت العمليات العسكرية قد بدأت على الجبهتين المصرية والسورية، وأظهرت مؤشرات الأولى أن الجانب العربي في طريقه لاسترداد كرامته فاشتدت عزيمة المفاوضين العرب، وأدركت الشركات تغيير الموقف على جبهات القتال فأخذت تبدي مرونة أكبر ولكن ليس إلى الدرجة التي ترضي الدول العربية المصدرة للبترول، وعند هذا الحد طلبت الشركات يوم 12 أكتوبر تأجيل المفاوضات لمدة أسبوعين لإجراء مشاورات أخرى مع حكومات الدول المستهلكة للبترول، وعند هذا الحد بدأت عملية استرداد سيادة الدول المنتجة على صناعة البترول، ففي 16 أكتوبر عُقد في الكويت اجتماع حضره كل من السعودية والكويت والعراق والإمارات وقطر بالإضافة إلى إيران، إذ تقرر ولأول مرة في تاريخ صناعة البترول زيادة الأسعار من جانب واحد بحيث ارتفع السعر من 3 دولارات إلى 12,5 دولاراً للبرميل، غير أن القصة لم تتم فصولها عند هذا الحد وإنما امتدت إلى الحظر العربي للنفط على الدول المؤيدة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي اليوم التالي لقرار أوبك برفع الأسعار من جانب واحد (17 أكتوبر) عقدت الدول العشر الأعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوبك) وبينها مصر اجتماعاً تقرر فيه خفض إنتاج البترول فوراً بنسبة 5٪ شهرياً، تلاه اجتماع ثانٍ يوم 4 نوفمبر تقرر فيه أن يكون الحد الأدنى للخفض 25٪ حتى ذلك التاريخ مع الاستمرار في الخفض الشهري بنسبة 5٪، ولأن إنتاج دول أوبك كان عند الطاقة الإنتاجية القصوى خلال سبتمبر 1973 فلم يكن بمقدور الدول غير العربية في المنظمة تعويض الخفض في الإنتاج العربي، وكان الهدف المعلن لهذا الحظر هو أن يستمر إلى حين إزالة آثار العدوان بالكامل، لكن التطورات اللاحقة ربطت إنهاء المفاوضات فض الاشتباك بين كل من مصر وسوريا من جانب وإسرائيل من جانب آخر، حيث أصرت الإدارة الأمريكية على عدم الضغط على إسرائيل في المفاوضات قبل إنهائه، وثمة جدل سياسي حول تقييم هذه الخطوة لا يؤثر على القيمة التاريخية لتوظيف

سلاح البترول في حرب أكتوبر، سواءً في مجال استرداد الدول المنتجة لسيادتها على صناعة البترول، أو استخدامه كسلاح سياسي في الصراع العربي-الإسرائيلي<sup>(14)</sup>.

على الصعيد العملي، فمع تنامي حجم الجسر الجوي الأمريكي إلى إسرائيل، لدعم قواتها في سيناء، والذي أكد كيسنجر على أن بلاده قد عملت على أن يكون أكبر من الجسر السوفيتي بنحو 25٪، اتجه العرب نحو ممارسة الضغط على الجانب الأمريكي. إذ أرسل الملك فيصل، يوم 17 أكتوبر، رسالة إلى نيكسون يطالب فيها بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، ووقف كل شحنات الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل، وأنه إذا لم تُنه الولايات المتحدة دعمها لإسرائيل، فستصبح العلاقات الأمريكية السعودية علاقات «فاترة».

لم يأخذ الجانب الأمريكي هذه الرسالة على محمل الجد المطلوب، فمسألة فتور العلاقات ليس بالأمر الذي من أجله قد يتوقف الدعم لإسرائيل. وفي اليوم التالي، توجه أربعة من وزراء الخارجية العرب إلى واشنطن، السعودية والجزائر والمغرب والكويت، حيث اجتمعوا مع كيسنجر ثم مع الرئيس نيكسون. وبينما حذر كيسنجر من السعي للحصول على التزام إسرائيلي مسبق بالعودة إلى حدود 1976، أوضح نيكسون اهتمامه وحرصه على وقف إطلاق النار.

ما لم يكن متصورًا لدى الجانب الأمريكي هو قرار وزراء البترول العرب بتخفيض إنتاج البترول العربي بنسبة 5٪، ثم بنسبة مماثلة شهريًا، ورفع سعر البترول بنسبة 70٪ للبرميل الواحد، وذلك إلى أن تنسحب إسرائيل إلى حدود 1967.

وفي الثامن عشر من أكتوبر، وجه الملك فيصل رسالة جديدة إلى الولايات المتحدة يخطرهم فيها بقرار تخفيض إنتاج بلاده من البترول بنسبة 10٪ وليس 5٪ فقط<sup>(15)</sup>، وهذا قبل أن تعلن السعودية مع الإمارات والكويت والبحرين وقطر والجزائر وليبيا وقف تصدير البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقرر معدل الخفض في وقت قصير إلى أقصى السقف المحدد له (25٪). وتكمن فاعلية استخدام هذا السلاح في أنه ميز بوضوح بين الأعداء والأصدقاء ومن هم على الحياد، وبصورة تمنح الدول حافزًا لتغيير مواقفها، وهو ما حدث بالفعل مع بعض دول أوروبا الغربية واليابان.

لذلك فقد عاود العرب رفع سقف الإنتاج في يناير 1974 ليصل إلى 15٪ لتعزيز وتشجيع المواقف الأكثر اعتدالاً بين دول أوروبا الغربية على وجه الخصوص<sup>(16)</sup>.

لقد تفردت تجربة استخدام البترول في حرب أكتوبر بالجماعية أولاً، والانتقائية ثانياً، بمعنى أنها اتجهت للدول المساندة لإسرائيل بفرض حظر على إمدادها بالبترول مع تخفيض الإنتاج حتى لا يمكن للدول التي فُرض عليها الحظر أن تعوض العجز في إمداداتها من فائض السوق العالمية، والارتباط ثالثاً بمعركة الدول المنتجة للبترول من أجل استرداد سيادتها على صناعته، سواء بمبادرتها للمرة الأولى برفع الأسعار من جانب واحد، أو باستخدامه كسلاح من أجل تحقيق أهدافها السياسية.

ولقد ساعدت هذه التطورات على انتقال السيادة على صناعة النفط الاستراتيجية كاملة للدول المنتجة، منذ ذلك التاريخ. وأدى نجاح دول أوبك في رفع أسعار النفط المصدر للخارج، إلى تنبيه آخرين من دول العالم الثالث، المصدر للمواد الأولية، الهامة لاقتصاد الدول الصناعية بإمكان تكرار التجربة. واعتباراً من بداية عام 1974، رفعت الدول المنتجة للنفط حصتها في المشاركة (التملك) إلى 60٪ بدلاً من 25٪ التي كانت تتيحها لها اتفاقيات المشاركة المبرمة عام 1972 (قبل الحرب بعام على الأقل) والتي كانت تنصّ على رفع الحصة إلى 50٪ بعد عشر سنوات (أي عام 1982). وفي سلسلة متتالية من القرارات والإجراءات تملك الدول المنتجة كامل المنشآت النفطية على أراضيها.

لقد أدى الضغط الاقتصادي على الدول الغربية والولايات المتحدة إلى تغيير نسبي في سياسة الدول الأوروبية تجاه المنطقة العربية، حيث طالبت في بيان مشترك بضرورة وقف إطلاق النار، والعودة إلى خطوط 22 أكتوبر وفقاً لما تضمنه القرار الدولي 338، كما طالبت الدول الأوروبية حليفها الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وأن تكون أكثر اعتدالاً في خلال المباحثات التي ستجري بعد ذلك<sup>(17)</sup>.

واقع الحال أنّ الحظر العربي للنفط أثار لدى الولايات المتحدة مزيجاً من التهديدات للدول العربية، والتلويح بخطط لاحتلال آبار النفط في الخليج. فبالرغم

من تعرضها للانتقادات بسبب تعمد إعطاء المزيد من الوقت لإسرائيل لتغيير الوضع الميداني على الجبهتين المصرية والسورية، حتى بعد صدور قرار وقف إطلاق النار في 22 أكتوبر، ومطالبة أطراف الصراع بالالتزام بعدم تغيير مواقعها القتالية في هذا اليوم، فضلاً عن مطالبات الدول الأوروبية بالضغط على الحكومة الإسرائيلية؛ فقد اتخذت الولايات المتحدة مساراً عدائياً تجاه الدول العربية التي قررت خفض الإنتاج النفطي وفقاً لما تم الاتفاق عليه، وتمثل هذا المسار العدائي في إعلان هنري كيسنجر، في 22 ديسمبر، أن الولايات المتحدة لديها خطط للسيطرة العسكرية على حقول النفط العربية بسبب ما أسماه النزاع حول أسعار النفط، وحصول عملية اختناق فعلي للعالم الصناعي. كما تبين لاحقاً أن الكونجرس الأمريكي كان قد أعد منتصف عام 1975، خطة لاحتلال آبار النفط في منطقة الخليج، بحجة حمايتها وترميم المعدات المتضررة، وتشغيل جميع المنشآت النفطية بصورة مباشرة مع عزلها عن الحكومات الخليجية. كما بحث كيسنجر عام 1974 فكرة تكوين قوة أمريكية-أوروبية مشتركة لما أسماه حماية مصادر النفط. إلا أن هذه الفكرة رُفضت من الجانب الأوروبي<sup>(18)</sup>.

ومع مجيء الرئيس جيمي كارتر للبيت الأبيض بُعثت فكرة التدخل السريع من جديد، وتبلور مفهوم قوة الانتشار السريع، لكنّ أياً منها لم يُستخدم عملياً. وقد عُرف لاحقاً أن المسؤولين السعوديين قد هددوا بتفجير آبار النفط إذا ما حاولت الولايات المتحدة غزو بلادهم والاستيلاء على ممتلكاتهم النفطية<sup>(19)</sup>، وهو التهديد الذي يُعتقد أنه تسبب في تراجع التفكير الأمريكي عن القيام بمثل هكذا مغامرة خطيرة ستؤدي إلى تدمير الاقتصاد الغربي كله.

وبينما كانت الدوائر الأمريكية تفكر وتجهز خطط الاستيلاء على آبار النفط العربي في الخليج، كان كيسنجر يضغط ويساوم من أجل إقناع القادة العرب، ولا سيما الرئيس السادات والملك فيصل والرئيس هواري بومدين، برفع الحظر النفطي كبادرة طيبة يمكن توظيفها في استكمال المفاوضات الخاصة بفك الاشتباك على الجبهة السورية.

ومن جانبه، سعى الرئيس السادات إلى مخاطبة العديد من القادة العرب لرفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة، كبادرة لدفع الولايات المتحدة لإعلان الالتزام بالتطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن، ولذا قدم وزير البترول المصري مشروع الاقتراح برفع الحظر رسمياً في اجتماع وزراء البترول العرب الذي عقد في طرابلس يوم 14 فبراير 1973<sup>(20)</sup>. وبالفعل، اتخذ القرار خلال اجتماع بالجزائر في 18 مارس 1974، وحينها طلب الملك فيصل من الرئيس السادات إصدار خطاب يقول فيه: «إن رفع حظر البترول في صالح المعركة، وإن دول المواجهة هي التي تطلبه». وقد حرص السادات على القيام بزيارات لعددٍ من الدول العربية شملت السعودية والإمارات والكويت وقطر والجزائر والمغرب والأردن وسوريا هدفت بالأساس لتوضيح وجهة النظر المصرية إزاء عملية السلام بقيادة الولايات المتحدة، وقد أسهمت جولاته في قرار رفع حظر النفط العربي، وتليين الموقف السوري إزاء الحوار مع الولايات المتحدة<sup>(21)</sup>، مما أسهم لاحقاً في التوصل إلى اتفاق فك الاشتباك على الجبهة السورية.

ووفقاً للعرض السابق، يتضح أن قرار تحرير الأرض عبر عمل عسكري لم يكن بالأمر اليسير، فقد تطلب إعداد الكثير من الترتيبات الداخلية والعربية، وإزالة الكثير من الشكوك التي عبر عنها بعض القادة العرب، وهذه الترتيبات السياسية والعسكرية والدعائية هي التي أسست شكل المساهمات العربية، سواء بالمشاركة العسكرية المباشرة أو غير المباشرة، فضلاً عن الإسهام بدعم العمل العسكري من خلال حظر النفط عن الأطراف التي كانت تدعم العدوان الإسرائيلي، بغية تغيير مواقفها، ومراعاة الحقوق العربية، ولا سيما إنهاء آثار عدوان يونيو 67.

## قائمة المراجع:

1. أنور السادات، البحث عن الذات، مرجع سبق ذكره، ص -317 316.
2. حول تأثير التطورات الداخلية المصرية والاتصالات المبكرة مع الولايات المتحدة، وشكوك بعض الدول العربية في جدية الاستعدادات المصرية عسكريًا، انظر: Mohamed Heikal, *The Road To Ramadn*, London, Collins, 1975, p. 119 and pp. 139-140
3. أبو سيف يوسف، عبد الناصر وإزالة آثار العدوان، الطليعة القاهرية، عدد نوفمبر 1971، ص 59.
4. موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، مرجع سبق ذكره، ص 31.
5. مزيد من التفاصيل حول الجدول الأمريكي البريطاني بشأن احتمال استخدام العرب النفط كسلاح، انظر: د. ممدوح أنيس فتحي، المجلد الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 1187 - 1191.
6. محمود رياض، مذكرات، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1978-48، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 229، نقلًا عن: حسن أبو طالب، «المقدمات السياسية لحرب أكتوبر، تشرين أول 1973: قراءة جديدة لبعض وقائع ما قبل الحرب»، مرجع سبق ذكره، ص 17.
7. المرجع السابق، ص 17.
8. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، مرجع سبق ذكره، ص 347-346.
9. موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، مرجع سبق ذكره، ص 318-319.
10. د. ممدوح أنيس فتحي، مصر من النكسة إلى النصر، المجلد الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 1311 - 1312
11. أحمد أبو الغيط، انتصار أكتوبر.. لحظة تضامن عربي قابلة للتكرار، الأهرام، 4 أكتوبر 2017، متاح إلكترونيًا: <https://gate.ah-ram.org/daily/News/616326.aspx>
12. حرب أكتوبر 1973، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، متاح إلكترونيًا: [https://www.jaf.mil.jo/Contentstem-plateC/War\\_of\\_1973ar.aspx](https://www.jaf.mil.jo/Contentstem-plateC/War_of_1973ar.aspx)
13. أحمد أبو الغيط، انتصار أكتوبر.. لحظة تضامن عربي قابلة للتكرار، مرجع سبق ذكره.
14. قرارات قمة الخرطوم، الجامعة العربية، مرجع سبق ذكره.
15. د. حسين عبد الله، استخدام البترول في حرب أكتوبر 1967، في: الندوة الاستراتيجية.. حرب أكتوبر بعد 25 عامًا - المحور الاقتصادي، جمهورية مصر العربية: وزارة الدفاع، 1998، ص 120-114، ود. أحمد يوسف أحمد، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى 1985، ص 97-79.
16. محمود عوض، وعليكم السلام، مرجع سبق ذكره، ص 311-313.
17. أحمد أبو الغيط، انتصار أكتوبر.. لحظة تضامن عربي قابلة للتكرار، مرجع سبق ذكره.
18. د. ممدوح أنيس فتحي، مصر من النكسة إلى النصر، المجلد الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 1433-1432.
- ص 1193 - 1195.
20. صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، «تركي الفيصل يروي كواليس خلاف 1973 مع أمريكا»، 4 نوفمبر 2022.
21. «ذات يوم.. نيكسون وكيسنجر يطلبان تدخل السادات لإلغاء حظر البترول العربي ضد أمريكا»، اليوم السابع، 28 ديسمبر 2016، متاح أونلاين: <https://shortly.at/vcovK>
22. Henry Tanner, "Sadat, on tour, asks Arab unity", *The New York Times*, 20 January 1974, available online: <https://www.nytimes.com/1974/01/20/archives/sadat-on-tour-asks-arab-unity-egyptian-president-presses-other.html>.





## الأداء العسكري الإسرائيلي .. والهزيمة الاستراتيجية

17

تأكدت إسرائيل من أن العرب لن يتركوا أراضيهم لها لتحتلها، وأن مصر التي خاضت حربًا من أطول الحروب (حرب الاستنزاف) سعيًا لاسترداد سيناء لن تستسلم، لكن نجحت خطة الخداع الاستراتيجي التي قامت بها مصر في تحقيق مفاجأة كبرى لإسرائيل، أربكت قادتها السياسيين والعسكريين أيضًا، ولم يتم تدارك الهزيمة التي لحقت بهم في الأيام الأولى من الحرب، إلا بالدعم الأمريكي اللا محدود عسكريًا ودبلوماسيًا واقتصاديًا وإعلاميًا.

لقد ساد الجدل داخل النخبة السياسية والعسكرية في إسرائيل قبيل حرب أكتوبر حول الحاجة إلى توجيه ضربة استباقية للقوات السورية أو للقوات المصرية الموجودة غرب قناة السويس، وانقسم الرأي إلى فريقين، الأول يرى أن استعراض القوة الإسرائيلية لن يكون ذا نفع لصورة إسرائيل في المجتمع الدولي الذي تأثر بالدعاية الإسرائيلية والأمريكية بعدم قدرة العرب على الحرب بعد خسائرهم في حرب 1967. أما الفريق الثاني فيرى أنه يمكن توجيه هذه الضربة لوجود بعض المعلومات التي تشير لتحركات غير واضحة للقوات المصرية والسورية على السواء.

كان الرأي الأرجح حينها هو للفريق الأول، فالغرور والصلف الذي ميز الإدراك الإسرائيلي كان هو المفضل الأكبر والأكثر تأثيراً في المفاجأة التي واجهتهم ببدء الحرب في حدود الثانية ظهراً في العاشر من رمضان الموافق السادس من أكتوبر عام 1973، والتي علموا أنها واقعة في فجر اليوم نفسه، وتوقعوا أنها لن تبدأ قبل السادسة مساء اليوم نفسه. لكنها اندلعت وفاجأتهم وعبر المصريون للضفة الشرقية من قناة السويس، وعبر معهم العزم لاسترداد كل شبر تم احتلاله من سيناء، وإجبار إسرائيل على الانسحاب، وقد كان. استمرت الاشتباكات العسكرية مستمرة وعنيفة حتى يوم 22 أكتوبر 1973، مع صدور قرار مجلس الأمن رقم 388 لوقف إطلاق النار بين الطرفين، لم تنته الاشتباكات لكنها أخذت تتناقص تدريجياً حتى اتفاق فك الاشتباك الأول في يناير 1974.

إن المرحلة الزمنية التي شهدت حرب أكتوبر 1973 قد لا تكون طويلة في عدد أيامها، لكنها عميقة في تأثيرها، وعكست الكثير من خصائص السياسات الإسرائيلية. وفي هذا الفصل يكون التركيز على الأداء العسكري لإسرائيل في أيام الحرب، مع التوقف عند بعض المواقف الهامة التي مثلت عوامل محورية في تطور الأحداث خلالها.

## أولاً: مقدمات الحرب لم تدركها إسرائيل

لم تتوقع إسرائيل اندلاع الحرب على الجبهتين المصرية والسورية في وقت واحد وفي التوقيت الذي تمت فيه، وكان للمفاجأة أثر كبير في تخبط الأداء العسكري

لإسرائيل، لكنّ هذا لا يعني غياب بعض الدلائل على النوايا العربية للهجوم. ومن أبرز هذه الدلائل<sup>(1)</sup>:

1. أعطى قسم البحوث في المخابرات العسكرية تقريراً في أبريل 1973 يؤكد مصداقية كبيرة للأخبار التي أيدت التأكيد بأن مصر سوف تشن حرباً، ولكن ليس قبل أن تتحقق الشروط العسكرية التي حددتها لنفسها (الحصول على طائرات متقدمة وصواريخ سكاك)، وأعاد التأكيد في أغسطس 1973، عندما علم أن مصر تتلقى أول مجموعة من صواريخ أرض / أرض. وفقاً لتقدير مخابرات سلاح الطيران فإنه مطلوب على الأقل ستة أشهر لتدريب وإعداد أطقم مصرية لاستخدام الصواريخ سكاك، لأنه من الصعب أن يقوم المعلمون السوفيت أنفسهم بإطلاق الصواريخ صوب أهداف في إسرائيل.

2. في منتصف أبريل 1973 وردت تقارير تحذر من نية مصر وسوريا لبدء حرب في إسرائيل. تم دمج المعلومات الواردة في النشاط العملي، والذي انعكس في وصول 16 طائرة مقاتلة عراقية إلى مصر ونقل 18 طائرة ميراج من ليبيا إلى مصر، وفي ضوء ذلك انعقد منتدى الأركان العامة لأول مرة في 16 أبريل لتلقي مراجعة استخباراتية حول الموضوع، وبعد يومين أجريت مشاورة في منزل رئيسة الوزراء جولدا مائير بمشاركة الوزراء إسرائيل جليلي وموشيه ديان، ورئيس الأركان دافيد أليعازر، ورئيس شعبة المخابرات ألوف إيلي زعيرا، ورئيس الأركان، ورئيس الموساد تسفي زامير. ورأى وزير الدفاع ديان ورئيس الأركان ورئيس الموساد أن هناك فرصة لأن إسرائيل تواجه الحرب، في حين كان رئيس شعبة الاستخبارات من الأقلية وقدر أن فرصة ذلك منخفضة، وتمسك بمجموعة من التقييمات المعروفة بالمفهوم، والتي بموجبها لن تبدأ مصر حرباً طالما أنها لا تمتلك القدرات للهجوم في عمق إسرائيل.

3. في 23 و24 أبريل 1973، التقى رئيسا مصر وسوريا في سلسلة من الاجتماعات في برج العرب بالقرب من الإسكندرية، حيث قررا الذهاب إلى الحرب بحلول نهاية العام. وكان في التقدير الإسرائيلي أن الرئيس المصري يبدو أنه أراد خوض الحرب بالفعل في شهر مايو، كما أشارت المعلومات الاستخباراتية، لكنه وافق على تأجيلها حتى

الخريف. أحد الاعتبارات لذلك أن نظام الدفاع الجوي السوري لم يكن جاهزاً بعد، والحرب في هذا الوقت كانت ستترك الجيش السوري على الجبهة معرضاً لضربات سلاح الجو الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، علم السوفيت بالنية المصرية لخوض الحرب فتدخل الاتحاد السوفيتي لتأخير الأمر، إذ استعدت قيادة الاتحاد السوفيتي لمؤتمر قمة في واشنطن، كان من المقرر عقده في يونيو 1973 بين الرئيس بريجنيف والرئيس الأمريكي نيكسون، من أجل دفع العملية إلى الأمام، لتهدئة العلاقات بين القوتين العظميين، وكانت الحرب في الشرق الأوسط في ذلك الوقت تتعارض مع المصلحة السوفيتية التي سعت إلى الحد من التقارب بين الصينيين والأمريكيين، وفي الوقت نفسه تعزيز اقتصاد الاتحاد السوفيتي من خلال قبول الائتمان وتشجيع الاستثمارات وتوقيع الاتفاقيات التجارية.

4. وفي شهري يونيو ويوليو 1973 بدأت صواريخ «سكاد» تصل إلى مصر، وكان تقدير المخابرات الحربية هو أنه في القريب سيقوم السوفيت أيضاً بتزويدهم بالطائرات المتقدمة، وأن تحديد توقيت الحرب سيتأثر بعملية تدريب أطقم الـ«سكاد» والطائرات.

5. في أغسطس 1973، وردت أنباء إلى المخابرات الحربية الإسرائيلية بأن الرئيس السادات قد سافر سراً إلى السعودية، لإبلاغ ملك السعودية بالحرب الوشيكة جداً، لكن لم يرد مضمون محادثاتها في المعلومات، كجزء من خطة الخداع الاستراتيجي التي نفذتها مصر.

6. في سبتمبر 1973، تأكدت المعلومات التي وصلت إلى أجهزة المخابرات الإسرائيلية عن وجود حشود سورية على طول الحدود، ويجري تعزيزها، تأكدت عن طريق ما كشفه وزير الدفاع موشي ديان عند زيارته لمستوطنات هضبة الجولان في 26 سبتمبر، بالكشف عن شبكة من صواريخ الدفاع الجوي قد أقامها السوريون على مقربة من الحدود، وأن هذه الشبكة قد كبرت بشكل متزايد مؤخراً وأصبحت لا تقل كثيراً عن مثيلتها في مصر.

اقتصر رد فعل إسرائيل على توجيه ديان تحذير إلى نظام الحكم في دمشق بأن جيش الدفاع الإسرائيلي سوف يرد بشدة وبقوة إذا تعرض له السوريون، وذلك رغم محاولة قائد المنطقة الشمالية الجنرال "حوفي" إقناع القيادة الإسرائيلية، بأن الخطر الكبير على إسرائيل يتوقع في الجبهة الشمالية بصفة خاصة، وليس من تجاه مصر؛ لأن الحدود مع سوريا خطيرة للغاية، باعتبار أنه ليس هناك عائق طبيعي على الجبهة مع سورية مثل وجود قناة السويس على الجبهة مع مصر، وأن الجيش السوري القائم أساساً على المدرعات والوحدات الآلية يوجد بالفعل بجوار خط وقف النار، ويكفيه أن ينقل الدبابات وينطلق، والانتقال من تشكيل دفاعي إلى تشكيل هجومي هو أمر بسيط، ومن الصعب الإحساس به. كما أن الجيش السوري في السنتين الأخيرتين ازدادت قوته وأصبح لا يقل حجمًا عن الجيش المصري. وبينما في الجنوب توجد صحراء سيناء، والتي تفصل بين الجيش المصري والمراكز السكانية في إسرائيل، فإننا نجد في الشمال أن الجيش السوري قريب من مستوطنات الجليل، فإذا نجح في دفع جيش الدفاع الإسرائيلي عن هضبة الجولان فإنه سينقل الحرب إلى قلب إسرائيل، كما أن سوريا تمتلك صواريخ أرض / أرض، من نوع فروج، التي تستطيع قصف منطقة الجليل.

7. تُشير الوثائق الإسرائيلية الرسمية، إلى أن قسم "مصر" في أبحاث شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية توصل إلى معلومات كان مصدرها عميلاً مصرياً تحت اسم كودي "جالوت" بأن هناك مناورة مصرية قوية تصلها تعزيزات كبيرة تنذر باقتراب الحرب. ففي 1 أكتوبر 1973، تقدم رئيس قسم التجميع "العقيد مناحيم دجلي" بتوصية إلى قائد وحدة جمع المعلومات في أمان "يونييل بن بورات" بضرورة تفعيل الإنذار واليقظة الكاملة، وتفعيل أجهزة التنصت الإسرائيلي في عمق شبه جزيرة سيناء لمراقبة التحركات المصرية. لكن رفض إيلي زعيرا، رئيس شعبة أمان، التوصية مذكراً بأن "الأجهزة الأمنية تعمل على ضبط أعصاب الدولة وليس إثارتها أو صدمة المجتمع والاقتصاد، ولا أسمح لك حتى بالتفكير في تجنيد ربع شخص، ربع جنود الاحتياط". وسمح زعيرا بفتح جهاز واحد فقط من الجهازين المدفونين في سيناء، وحتى الأقل أهمية منهما

لإجراء الاختبار فقط في ليلة 5/4 أكتوبر، قبل يومين من الحرب، وأمر بإغلاقه خلال ساعات قليلة<sup>(2)</sup>.

يوثق بن بورات شهادته بأنه كان عليه تقديم المعلومات إلى رئيس الأركان "دافيد أليعازر" لمنع الفرصة أمام الجيشين المصري والسوري لمفاجأة الجيش الإسرائيلي على الجبهتين. وتذكر الوثائق أن بن بورات وصف سلوك زعيرا أمام المعلومات التي تقول بأن مصر تتجهز عسكرياً للحرب ضد إسرائيل، بالتحيز.

8. في الرابع من أكتوبر، أي قبل اندلاع الحرب بحوالي أربعين ساعة، تم تلقي نبأ من مصدر يعتبر عليماً وصادقاً، يفيد بأنه من المتوقع نشوب حرب في القريب. هذا النبأ نُقل مباشرة إلى مكتب رئيس الموساد. ويؤكد إيلي زعيرا في مذكراته حول هذا الأمر، إذ يقول: "هنا حدث خلل في الموساد في الاهتمام بهذا النبأ، ولن أخوض هنا في هذا الخلل الذي سبق مناقشته في الماضي، سواء في لجنة أجرانات وسواء بواسطة عناصر أخرى. الشيء الهام الذي تجدر الإشارة إليه هنا هو أنه في حالات سابقة وصلت «معلومات» عن تواريخ متوقعة للحرب قبل نشوبها بأسابيع وأيام، وبالذات قبل حرب يوم الغفران وصل النبأ قبل شن الحرب بأربعين ساعة، ومن الضروري أن أُؤكد بأنه في صباح يوم الجمعة الخامس من أكتوبر، قبل الحرب بيوم واحد أرسل الموساد إنذاراً إلى رئيسة الوزراء وإلى وزير الدفاع. ومع هذا هل فهم «الموساد» معنى الإنذار الذي أرسل إليه؟. التقرير الأخير الذي تلقاه (الموساد) قبل حرب يوم الغفران كان في ليلة السبت بين الخامس والسادس من أكتوبر. وكما أُعلن في الماضي سلم التقرير شخصياً إلى رئيس الموساد تسيقي زامير الذي قام بإبلاغه تليفونياً إلى إسرائيل صباح السادس من أكتوبر في الرابعة صباحاً تقريباً، هذا التقرير كان «القشة» الأخيرة التي أمالت كفة الميزان ناحية القرارات الخاصة بتعبئة الاحتياط"<sup>(3)</sup>.

9. وفقاً للوثائق التي كشف عنها موقع "أرشيف حرب يوم الغفران"، التابع لوزارة الدفاع الإسرائيلية، أنه في يوم 5 أكتوبر 1973، أفاد جمع المعلومات الاستخباراتية عن سرعة إجلاء نساء وأطفال سوفيت من مصر وسوريا يومي 4 و5 أكتوبر. وهو ما يشير إلى احتمالين رئيسيين، إما اتخاذ قرار سوري بطرد المستشارين والخبراء

السوفييت كما فعلت مصر. أو تقييم أو توافر معلومة للاتحاد السوفيتي بأنه من المتوقع اندلاع حرب بين سوريا وربما مصر وكذلك إسرائيل، وتعززت هذه الاحتمالية في ظل الأنباء عن تحليق 5 طائرات إيروفلوت إلى مصر في نفس وقت تحليق الطائرة إلى سوريا.

10. كشفت الوثائق أن وزير الدفاع الإسرائيلي موشي ديان قال في اجتماع قبل بداية الحرب بـ18 ساعة: "إن الصور الجوية أوضحت الاستعداد الكبير للقوات المصرية، خاصة فيما يخص سلاح المدفعية، واقترح إرسال رسالة إلى الأمريكيين فحواها أن سوريا على وشك مهاجمة إسرائيل لكي يجبروا روسيا بأن إسرائيل لا تملك نوايا هجومية والكشف عن نوايا السوريين"، وفقاً للوثائق. لكن بعد ساعات قليلة، عقد اجتماع آخر في مكتب مائير، وقدم إيلي زعيرا رئيس المخابرات الحربية الإسرائيلية وجهة نظر أخرى مفادها أن الاستعدادات المصرية والسورية نابعة من الخوف من إسرائيل. وتشير الوثائق الإسرائيلية إلى أنه قال: "إن التقييم الأساسي القائم على التأكيد بأننا لسنا على أعتاب حرب جديدة أكثر عقلانية بالنسبة لي، استعداداتهم قد تكون قائمة على الاستعراض أو وجود مخاوف لديهم، وهذه ليست المرة الأولى التي نواجه فيها موقفًا مشابهًا"، وتابع قائلاً: "لكن حتى أكون موضوعيًا، عليّ أن أعترف بأنني لا أملك أدلة كافية تؤكد عدم وجود نية لديهم لإعلان الحرب". وطلبت مائير بدورها من الجيش البقاء على اطلاع بالتحركات المصرية والسورية، وقالت: "على كل حال سأبقى هنا خلال هذه الفترة، وأنا مستعدة لجميع الاحتمالات، أمل ألا نصل لتلك المرحلة" (4).

### ثانيًا: لماذا فوجئت إسرائيل؟

تؤكد الوثائق والمذكرات الإسرائيلية أن المفاجأة التي تحققت لهم مع بداية اندلاع الحرب كان لها الأثر الأكبر في الهزيمة التي لحقت بهم، فهناك وثيقة مكتوبة في المجموعة الاستخبارية بتاريخ 6 أكتوبر 1973، توضح أنه يوم اندلاع الحرب، الساعة 09:00: "يبدو لنا أن هناك تنسيقًا بين خطوات مصر وسوريا.. جيوش مصر

وسوريا جاهزة عملياً للحرب، والقوات القريبة من الحدود قوية لم يسبق لها مثيل حتى الآن. إذا تم اتخاذ قرار على مستوى استراتيجي ببدء القتال فسيكونون قادرين على ذلك من الاستعدادات الحالية دون الحاجة إلى استعدادات إضافية. من ناحية أخرى نفترض أن المستوى الاستراتيجي في مصر وسوريا يدرك عدم وجود فرصة للنجاح في الحرب والمخاطر التي تنطوي عليها. ومن ناحية أخرى، فإننا نفترض وتشهد الاستعدادات عمليات عسكرية واسعة، ولدينا معلومات أيضاً عن اتجاه لبدء حرب في المدى القريب".

ويُفسر الإسرائيليون نجاح المفاجأة بالعوامل التالية:

1. نجاح خطة الخداع الاستراتيجي المصرية في تضليل إسرائيل وإرباك تقديراتها، اتسمت الخطة المصرية للحرب بعدم التعقيد، لكن كان الشرط الأساسي لإنجاحها هو مفاجأة إسرائيل وأصدقائها بالهجوم. وقد فسر الإسرائيليون أن أهم ركائز خطة الخداع الاستراتيجي المصرية تمثلت فيما يلي:

أ. بساطة خطة عبور القناة، وهي أن تقوم جميع الوحدات المتمركزة منذ أشهر أو سنوات على طول القناة من قطاع تمركزها وليس هناك داعٍ لتحريك وحدات من قطاع إلى قطاع، والتعرف من جديد على المنطقة، أي أن تعمل جميع الوحدات من أماكنها، ومهمتها هي عبور المانع المائي الذي يتمركزون على طول شاطئه، ثم التمرکز على الضفة المقابلة، وبالتالي لا تدرك إسرائيل سريعاً بحجم القوات المصرية التي ستقوم بالعبور.

ب. جميع المناورات منذ بداية عام 1971، كان هدفها إعداد الجيش المصري لتنفيذ هذه الخطة البسيطة. ومن أجل التأكيد على إيهام الجيش الإسرائيلي بأن مصر تقوم بمناورة، اتخذ المصريون عدة إجراءات كانت ضرورية من وجهة نظرهم، لإبلاغ المخابرات الإسرائيلية بما يريدون ولقد كانوا على حق. فمن خلال أجهزة جمع المعلومات المتطورة في جيش الدفاع الإسرائيلي، تم تسريب معلومات تفيد بأن الجيش المصري ينوي إجراء مناورة شاملة على غرار مناورات الخريف السنوية، وسوف تبدأ المناورة يوم 1 أكتوبر وتنتهي يوم 7

أكتوبر، وأن الضباط المصريين الذين ينوون القيام بمناسبة الحج، سيتاح لهم ذلك بعد انتهاء المناورة. وكذا تسريب معلومات مضللة مثل بدء تسجيل أسماء الضباط الراغبين في الحج 9 أكتوبر. وإنهاء استدعاء وحدات الاحتياط المشتركة في المناورة بداية من 4 أكتوبر<sup>(5)</sup>، وإشراك الدارسين في كلية القادة والأركان في هذه المناورة، حتى يوم 9 أكتوبر، على أن تستأنف الدراسة في كلية القادة والأركان يوم 9 أكتوبر، الساعة 8:30 صباحًا. وبناءً على ذلك فقد كانت شعبة المخابرات على علم مسبق بما سوف يحدث من إنهاء استدعاء الاحتياط 4 أكتوبر، وعندما حان الموعد تأكد صدق المعلومات على الواقع. وهذا الأمر أكد لضابط المخابرات المختص بتقدير الموقف، أن الأمر ليس أكثر من مناورة.

ج. إخفاء موعد الحرب، فقد كان عدد الضباط الذين يعلمون بتطوير المناورة إلى حرب محدودًا جدًا، بل إن بعض ضباط القيادة لم يعلموا بالموعد حتى لحظة نشوب الحرب. وبذلك أخذ المصريون على عاتقهم مخاطر عدم التنسيق والعمل غير المنظم للقوات. ولكن هذه المخاطر كانت محسوبة ولازمة، خصوصًا وأن الخطة تقوم على قيام كل وحدة بعبور القناة من قطاعها، وبدون تحركات معقدة. ولأهمية الحفاظ على سرية موعد بداية الحرب، فقد ابتعد المصريون والسوريون عن إجراء مفاوضات طويلة ومركزة حول هذا الأمر، وتؤكد الوثائق الإسرائيلية انعقاد جلسة مصرية-سورية مشتركة واحدة، لتحديد التوقيتات الممكنة للحرب، وقد عُقدت هذه الجلسة سرًا في الفترة من 21 إلى 23 أغسطس 1973. ومن هنا يظهر وبوضوح أن جميع التوقيتات المحتملة للحرب والتي أشارت إليها مصادر المعلومات الإسرائيلية كانت خدعة! فقبل هذا الموعد لم يكن هناك أي اتفاق بين سوريا ومصر على الموعد المحدد للحرب.

2. تكرار الإنذارات الخاطئة عن بدء الحرب، توقعات إسرائيل أكثر من مرة بدء الحرب وفي كل مرة تتأهب وتستدعي قوات الاحتياط دون مواجهة، وترتفع تكلفة التعبئة في كل مرة، فإنه استنادًا إلى ما أعلنته مصر عام 1971 بأنه عام الحسم لم يحدث بها شيء على الإطلاق، ثم الأنباء التي وصلت من مصادر عديدة عن الحرب التي على وشك أن تنشب في ديسمبر 1972، والتي لم تنشب والأنباء الكثيرة عن

حرب على وشك أن تنشب في أبريل - مايو 1973 والتي لم تنشب أيضًا. استنادًا إلى كل ما سبق ذكره، ظهرت من جهاز البحوث مصداقية عليا لتلك المعلومات التي حددت بأن مصر وسوريا تتجهان نحو الحرب، ولكن ليس قبل الحصول على الطائرات والصواريخ، في الوقت نفسه تضاءلت مصداقية باقي المصادر.

وتشير الوثائق الإسرائيلية إلى أن إسرائيل وضعت خطة لإعداد الجيش الإسرائيلي للحرب باسم "أزرق أبيض"، وهو اسم رمزي، بدءًا من بداية مايو وحتى أغسطس 1973. خلال هذه الفترة، كانت القوات النظامية بشكل أساسي في حالة تأهب قصوى على الحدود في ضوء سيناريو محتمل لاندلاع الحرب، بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا. أمر رئيس الأركان القيادات والأسلحة والقوات بزيادة التأهب وبدء عمل الأركان الشامل استعدادًا لسيناريو الحرب، وتسلمت القيادة المركزية المسئولية الشاملة عن الحدود بأكملها مع الأردن. وصدرت تعليمات للقيادة الجنوبية والقيادة الشمالية بالاستعداد لكل من الدفاع والهجوم، في الدفاع، أربع حالات أساسية تشمل الانتشار في الجيش القائم، بالاعتماد على القوات النظامية فقط، والاعتماد على تشكيل نظامي معزز جزئيًا بالاحتياط، وأخيرًا النشر الكامل للقوات النظامية والاحتياطية. بالإضافة إلى ذلك، تقرر لضرورات الاستنفار أن يبلغ عدد القوات في منطقة سيناء 330 دبابة وخمس كتائب مدفعية، أما في الشمال فسيبلغ عدد القوات 100 دبابة وأربع كتائب مدفعية. أما بالنسبة للهجوم، فقد تقرر أن القيادات ستكون مستعدة لحالتين مفتوحتين، حرب تبدأها إسرائيل وحرب تبدأها مصر وسوريا وشن هجوم مضاد، وسيتم تحديث أوامر العمليات الحالية. والقوات البحرية والجوية التي تعتمد على نواة نظامية كبيرة ستزيد من صياغاتها التحذيرية وتقدم خططها الهجومية المصممة لتحقيق التفوق البحري والجوي على العدو.

وبما أن بعض هذه الأحداث اختفت عن أعين إسرائيل وظلت النوايا المصرية مجهولة، فقد قام جيش الدفاع الإسرائيلي برفع مستوى الرهان في استعداداته. وتمت الموافقة من حيث المبدأ على تجنيد ما يصل إلى 10,000 فرد احتياطي، وتم تسريع عملية إنشاء الفرقة 210 في القيادة الشمالية. وبدأ العمل في مد جبهة

القناة بالأسلحة المضادة للدبابات وبناء منحدرات للدبابات في مرتفعات الجولان، وتم تسريع عملية شراء الأسلحة للقوات الجوية، وتم جلب الدبابات والمدافع إلى الخطوط الأمامية والتدريب الناجح. وتم تحديث خطط الهجوم الجوي والبحري والبري، وكان الجيش الإسرائيلي جاهزاً، ولكن مع مرور الأيام ومرور شهر مايو دون وقوع أي حوادث غير عادية على الحدود، تقرر خفض مستوى التأهب تدريجياً، وفي 12 أغسطس تم إلغاء هذا تماماً.

3. تمسك إسرائيل بـ "المفهوم"، الذي استند إليه تقدير الوضع هذا وفقاً للمعلومات، والذي يؤكد على أن مصر وسوريا يمكنهما شن حرب ضد إسرائيل إذا فشلت الجهود السياسية في إعادتها إلى حدود 1967 وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 242، لكن الشرط العسكري الذي حدده مصر لنفسها لشن الحرب هو حدوث تغيير جوهري في ميزان القوى الجوية والذي تتمتع فيه إسرائيل بتفوق حاسم لتحقيق هذا التغيير، ولذلك تحتاج مصر لشراء نوعين من العتاد: الأول عدة أسراب من الطائرات المقاتلة المتقدمة والتي تكون قادرة على الوصول إلى المطارات في إسرائيل بتحليق منخفض وبتسليح مناسب، والثاني الحصول على صواريخ سكاد. ولم يكن المفهوم سوى معلومة موثقة سيطرت على إدراك قادة إسرائيل، وحالت دون استيعاب الدلائل التي سبقت الإشارة إليها.

4. تأثير العوامل النفسية لصانع القرار الإسرائيلي: توافرت معلومات لدى صانع القرار الإسرائيلي بوجود نشاط عسكري على الجبهتين المصرية والسورية، ومعلومات حول التحركات العسكرية العربية على الجبهتين المصرية والسورية، وأنها تتخذ أوضاعاً هجومية. ولكن قررت الإدارة الإسرائيلية عدم القيام بضربة وقائية ضد الدول العربية، ولكن العمل على تعبئة عدد محدود من القوات الاحتياطية إلى جانب القوات النظامية بما يكفل امتصاص الضربة الأولى إذا هاجمت الدول العربية. كذلك قررت الإدارة الإسرائيلية أن تبلغ مصر وسوريا عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية بعدم وجود نوايا هجومية لديها، ولكنها سترد بقوة إذا هاجمها أي منهما. وذلك لأن البيئة النفسية لصانع القرار اتسمت بعدم الموضوعية في التحليل فلم تستوعب المعلومات التي تختلف مع النسق

العقيدى لصانع القرار، وتأكيد الولايات المتحدة على المعلومات الإسرائيلية فيما يتعلق بعدم قدرة الدول العربية على مهاجمة إسرائيل، مع غياب وجود سوابق هجومية من الدول العربية على إسرائيل يمكن القياس عليها من قبل الإدارة الإسرائيلية، وكلها عوامل نفسية عززت من تأثير المفاجأة على إسرائيل.

5. الصورة الذهنية عن الرئيس المصري وعن القوات المصرية، تشكلت تلك الصورة السلبية كنتيجة للغطسة التي ميزت النخبة الإسرائيلية، والمستويات السياسية، والصحافة العبرية في السنوات التي سبقت الحرب. فقد عملت الصحافة في تشكيل الرأي العام الإسرائيلي حول عدد من القضايا خلال تلك الفترة. وفي ضوء تحليل محتوى التغطية الصحفية خلال السنوات التي سبقت الحرب مباشرة (1970-1973) في الصحف العبرية الثلاث الكبرى في ذلك الوقت (هاآرتس، يديعوت أحرونوت، ومعاريف).

فقد عملت الصحافة العبرية على تشويه صورة الرئيس أنور السادات لتظهره كشخص ضعيف، تتآكل مكانته في أعين الجمهور والجيش المصري، وأن فترة وجوده في منصبه كانت على وشك الانتهاء. واستشهدت الصحافة بعدة أمور، منها: تكرار تهديدات السادات بالحرب سواء أثناء وقف إطلاق النار بعد حرب الاستنزاف بالعودة إلى مسار الحرب، أو إعلان عام الحسم، أو المناورات المختلفة. فقد كتب موشيه زاك في "معاريف": في الحقيقة هذا إنذار بلا غطاء.. نظامه أيضًا ضعيف للمخاطرة بأي مغامرة". وفي يناير 1971، قام الجنرال الأمريكي س. أ. مارشال، في مقال نقلته "معاريف"، بتحليل شخصية السادات مقارنة بالرئيس الراحل عبد الناصر، وفي سياق احتمال أن يأمر بعبور القناة في إطار الحرب ضد إسرائيل، كتب يقول: "إن السادات، هو أكثر جبنًا، ويفتقر إلى السحر الشخصي والديناميكية. بالتأكيد غير قادر على جذب الجماهير من حالة اليأس". كما صرح "يعقوب إيرز"، المراسل العسكري للصحيفة بعد عام تقريبًا فيما يتعلق بتهديدات السادات بالحرب بالقول: "عندما يتحدث السادات وأصدقائه عن الحرب، فإنهم يتحدثون أيضًا في الوقت نفسه عن مليون ضحية، لكن من أولئك الذين استعدوا جديًا للحرب، فمن يؤمن جديًا بنجاح الحرب، لا يتحدث عن مليون ضحية".

كما اشتد اتجاه الازدراء تجاه الرئيس المصري مع الإعلان عن المناورة المصرية عام 1972، كتب عويد زاراي، معلق الشؤون العسكرية في صحيفة هاآرتس، تحت عنوان "موقف السادات يضعف": "فرص الاحتفال بهذا اليوم في العام المقبل تتضاءل أكثر فأكثر". وفي نهاية أبريل 1973، يهوشوع حلميش، كاتب عمود في صحيفة ידיعوت أحرونوت، تحدث عن أشياء تجمع بين التصورات الشعبية لقيادة السادات الضعيفة، وميله إلى التطرف لإرضاء جيشه، والوقت المحدود الذي قضاه في السلطة، حيث قال: "على الرغم من أنه ليست لديه فرصة النصر-ولو جزئيًا- في الحرب، سيتعين على الرئيس أن يأمر مصر في النهاية بفتح النار".

لم تكن الصحف العبرية هي الوحيدة التي استخفت بالرئيس أنور السادات، فقد فعلت الصحافة الأجنبية الشيء نفسه، ونقلت عنها الصحافة العبرية، ففي مطلع يونيو 1972، تناقلت صحيفة "النهار" اللبنانية خبرًا عن "أجواء التمرد المفتوح ضد الرئيس السادات" في الجيش المصري. وكذلك نقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" في يوليو 1973 عن مراسل صحيفة "الأوبزرفر" في باريس بأن طائفة عسكرية يمكن أن تزيل السادات من السلطة. كما تناقلت الصحف العبرية عن وسائل الإعلام الدولية ومنها صحيفة "ديلي تلجراف"، قبل عام تقريبًا من الحرب بأن قيادة النقل الجوي المصرية متوقفة عن العمل بعد اكتشاف محاولة الانقلاب ضد أنور السادات<sup>(6)</sup>. وفي مسار مواز تم تصوير الجيش المصري على أنه محبط، ومحرض ضد النظام، ويقوده رجال فروا من ساحة المعركة عام 1967. ووصفت الصحافة العبرية فكرة محاولة هذا الجيش لعبور قناة السويس بأنها فكرة وهمية وانتحارية.

وبغض النظر عن حقيقة الهدف الإسرائيلي من نشر هذه الصورة السلبية وما إذا كانت قناعة فعلية أم محاولة لإحباط الروح المعنوية للمصريين واستعراض لقوة إسرائيل؛ فإن الأمر الواضح أن هذه الصورة كانت معبرة عن اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي حتى السادس من أكتوبر 73، وحين عبر الجنود المصريون القناة أدرك الإسرائيليون أن ما آمنوا به ليس سوى وهم كبير، وسبب مباشر في الفشل في إدراك النوايا المصرية، وبقدرة الرئيس السادات على التلاعب بعقول النخبة الاستراتيجية

الإسرائيلية والأمريكية، وبقدرة الجيش المصري على قلب كل المعادلات التي توهمها الإسرائيليون والأمريكيون، وأنه جيش وطني لا يقبل احتلال أرضه.

### ثالثاً: الأهداف الإسرائيلية في حرب أكتوبر 1973

مع اندلاع حرب أكتوبر 1973 فوجئت إسرائيل بالهجوم العربي؛ ولذا كان هدفها الاستراتيجي هو تقليل خسائرها إلى أدنى حد ممكن، وذلك لتحسين وضعها التساومي مع الدول العربية، بعد أن أصبحت مقتنعة بأن الدول العربية قادرة على الهجوم، وأنها لن تستسلم بعد هزيمة 1967. ولتحقيق هذا الهدف كانت هناك أهداف مرحلية أو جزئية، أهمها:

1. الهجوم المضاد على الجبهتين: فكان على الجبهة المصرية بهدف رد القوات المصرية إلى غرب قناة السويس، وعلى الجبهة السورية بهدف استعادة السيطرة على الجولان<sup>(7)</sup>. وهذا يتطلب تحجيم التقدم العربي واستعادة ما فقدته من أراضي اكتسبتها في أزمة 1967 قدر الإمكان.

2. توفير عمق استراتيجي مناسب لتوفير الأمن لإسرائيل، بعد نجاح الهجوم العربي في استرداد مساحات كبيرة من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967<sup>(8)</sup>.

3. التفاوض مع الدول العربية بشأن إعادة بعض الأراضي التي استولت عليها في عام 1967. وقد عبرت رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير عن هذا الهدف بوضوح بقولها: "على الرغم من أننا لم نرغب في حرب يوم الغفران ولم نبدأ بها فقد حاربنا وانتصرنا فيها وكان هدفنا السلام الذي نريده لنا. وهذه المرة لن نتنظر جانباً طالما أن العرب ومؤيديهم يجدون لهم في الأمم المتحدة عزاء على سقوطهم، هذه المرة سيكون العرب مرغمين على الالتقاء معنا، ليس فقط في ميادين القتال بل أيضاً على مائدة المحادثات لإيجاد حل معنا سوياً للمشكلة التي تكلفت ثمن آلاف النفوس من شبابهم وشبابنا"<sup>(9)</sup>.

ولقد استخدمت إسرائيل كافة أدواتها السياسية لتحقيق هذه الأهداف، ولم تقتصر على الأداة العسكرية. فقد اعتمدت على الأداة الدبلوماسية، من خلال

الاتصالات التي تمت بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الدولية. ومن الجدير بالذكر وجود اتصالات دبلوماسية مستمرة بصورة طبيعية مع الولايات المتحدة، بغرض التأكد من أن الدول العربية لا تحمّل نوايا هجومية ضدها، ثم الاتصالات المكثفة بين كبار المسؤولين في الدولتين؛ طلباً للمساعدة والإمداد العسكري والدعم السياسي.

وكان هناك مستوى ثانٍ من الاتصالات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وبين كل من الاتحاد السوفيتي والدول العربية، والتي وظفت لصالح إسرائيل للوصول إلى صيغة مقبولة لوقف إطلاق النار بين الطرفين، مع حرص الولايات المتحدة على منح إسرائيل الوقت اللازم لتحسين وضعها على الجبهة قبل وقف إطلاق النار؛ ولذا كانت الاتصالات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أكثر حدة وأكثر كثافة، وكادت أن تنشب أزمة سياسية بينهما.

ثم استخدمت الدبلوماسية الإسرائيلية بشكل مباشر مع الدول العربية لأول مرة من خلال التفاوض بين إسرائيل ومصر، ثم بين إسرائيل وسوريا لفك الاشتباك وفصل القوات، بعد تدخلات أمريكية نسقها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي، الداعم الأكبر لإسرائيل.

## رابعاً: الاشتباكات العسكرية في أيام الحرب

مراحل تطور العمليات<sup>(10)</sup>:

تعتبر كثير من الدراسات أن الاشتباكات التي تمت بين القوات الإسرائيلية والسورية في معارك جوية بالأساس في 13 و14 سبتمبر 1973، دون أن يحدث لها تصعيد؛ إذ كان التقدير الإسرائيلي لها أنها مناورة سورية، واقتصر الأمر على تحريك بعض وحدات المدفعية الإسرائيلية في الجولان. لكن الأمر الجدير بالذكر، أن هناك بعض المحللين العسكريين الذين رأوا في إحجام سوريا عن الرد على إسقاط إسرائيل لطائراتها، أمراً يستحق الاهتمام وينذر بنوايا هجومية سورية<sup>(11)</sup>.

ومع تأكد إسرائيل من التحركات الهجومية لكل من مصر وسوريا في فجر يوم 6 أكتوبر 1973، بدأت في استدعاء قوات الاحتياط. وفي الفترة من 6 أكتوبر إلى 8 أكتوبر كان هناك تقدم عربي على الجبهتين المصرية والسورية. وفشل الهجوم المضاد الإسرائيلي على الجبهة المصرية أكثر من مرة؛ الأمر الذي تسبب في خسائر إسرائيلية كبيرة، إلى الدرجة التي أدت إلى طرح البدائل غير التقليدية، للرد على الهجوم العربي في تقدير بعض المسؤولين الإسرائيليين.

وفي الفترة من 9 أكتوبر إلى 13 أكتوبر كانت هناك وقفة عملياتية على الجبهة المصرية فقامت إسرائيل بتوجيه معظم قواتها للجبهة السورية لشن هجوم مضاد ناجح لدرجة كبيرة، لكنه لم يكن حاسماً، خاصة مع قدوم فرقتين عراقيتين لمساندة القوات السورية، ولهذا اقتصرَت مهمة القوات الإسرائيلية على تأمين ما اكتسبته بفعل هجومها المضاد.

وفي الفترة من 14 أكتوبر إلى 22 أكتوبر اتجهت معظم القوات الإسرائيلية للجبهة المصرية، للقيام بهجوم مضاد ضد الأوضاع الدفاعية التي اتخذتها القوات المصرية في شرق القناة. وحقق هذا الهجوم نجاحاً في يومي 15 أكتوبر و16 أكتوبر بعد تنفيذ عملية الثغرة في الدفرسوار، وفقاً للنصائح الأمريكية بعد تحليل مواقع الجيش المصري بعد تصوير الجبهة المصرية بالأقمار الاصطناعية، واستمر التقدم الإسرائيلي حتى تمت محاصرة الجيش الثالث المصري في غرب القناة. واستمر الوضع العسكري على هذا الحال حتى تم اتخاذ قرار وقف إطلاق النار رقم 338 في 22 أكتوبر 1973، ولم تتوقف العمليات العسكرية مباشرة، إذ استمرت إسرائيل في التقدم نحو مواقع أخرى إلى أن صدر القرار 339 الذي فرض وقف إطلاق النار وعدم قيام أي طرف بتغيير المواقع القتالية التي تحدد لها ليلة 22 أكتوبر وفقاً للقرار السابق. وفعلياً، فقد انخفضت حدة العمليات العسكرية وأصبحت أكثر انتقائية، بغرض تحسين القدرة على التفاوض الذي سيتم بين الدولتين المتحاربتين مصر وإسرائيل، وذلك حتى 18 يناير 1974 بعد توقيع اتفاق فك الاشتباك بينهما. وظلت الاشتباكات المحدودة على الجبهة السورية إلى أن وقعت سوريا وإسرائيل اتفاقية فك الاشتباك في 31 مايو/أيار 1974 في جنيف<sup>(12)</sup>.

لقد فشلت إسرائيل في منع العبور المصري إلى شرق قناة السويس واحتواء الهجوم العربي المزدوج على الجبهتين الشمالية والجنوبية، كان هذا يعني بالنسبة لإسرائيل أن الحرب لن تنتهي في فترة محدودة مثل عام 1967، وبدأت أيام الحرب الطويلة الصعبة - كما وصفها موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي وقتها - في اشتباكات قتالية بكافة الأفرع الرئيسية، وحاولت إسرائيل تقليل خسائرها وتحسين تموضعها الميداني قبل وقف إطلاق النار، كان عليها خوض اشتباكات عنيفة في حرب لم تعهدها من قبل، وهو ما يتم توضيحه فيما يلي.

### خامساً: الاشتباكات على الجبهة الشمالية (الجبهة السورية)

أدت حرب 1967 إلى استيلاء الجيش الإسرائيلي على مرتفعات الجولان من سوريا<sup>(13)</sup>، وتولت قيادة المنطقة الشمالية المسؤولة عن أراضيها، بالإضافة إلى إنشاء 14 نقطة استيطانية في الأعوام 1967-1973، وقد نُظِم الجيش الإسرائيلي منطقة جديدة لتلبية الاحتياجات الأمنية المستمرة وفي حالة الحرب بما في ذلك لصالح إدارة مرتفعات الجولان في الأوقات العادية. تم إنشاء اللواء الإقليمي 820 الذي كان مسؤولاً عن خط التماس الجديد مع السوريين، وتم إنشاء 11 نقطة على طولها استخدمت لمهام المراقبة والإنذار، وتم إنشاء نقطة عسكرية متعددة في جبل الشيخ، والتي كانت تستخدم في مهام الاستخبارات والتتابع ودعم المدفعية. بالإضافة إلى ذلك، تم نشر بطاريات مدفعية فردية في مرتفعات الجولان جنباً إلى جنب مع كتيبتين دبابات من اللواء 188 المدرع النظامي، والتي كانت تهدف إلى توفير استجابة أولية في حالة حدوث تصعيد.

وفي إطار تحضير إسرائيل لخطط الدفاع عن الجولان أمام أية هجمات سورية محتملة بعد 1967، كان الهدف في حالة الهجمات المتفرقة أن تتولى الفرقة 36 تأمين الجولان، أما في حالة الحرب الشاملة أن تتولى القيادة الشمالية تنشيط الفرقة 210، التي كانت في طور التأسيس في الدفاع والهجوم. وبدأت قيادة المنطقة الشمالية سلسلة من التحركات لتعزيز نظامها الدفاعي في مرتفعات الجولان: حفر خندق دبابة بالقرب من خط البؤر الاستيطانية، وتم تعميقه، وصمم لتعطيل وصعوبة تحركات المدرعات

السورية في مداخل قنيطرة ورافيد بين النقاط 109-105 وبين النقاط 116-111 على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، تم نصب سلاالم للدبابات، وتم وضع حقول الألغام، وتم الإسراع بتشكيل الفرقة 210، وإنشاء مستودعات للذخيرة إلى الأمام.

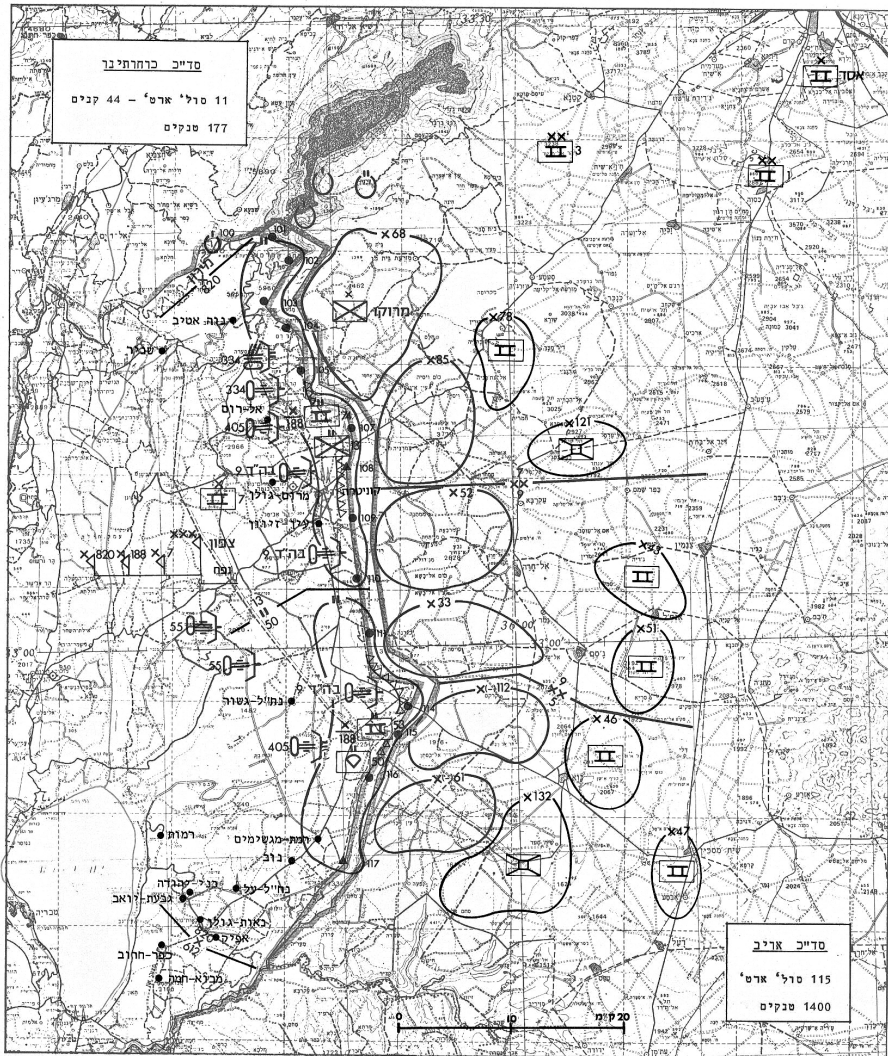
بداية من منتصف عام 1973، ومع توقع إسرائيل بدء الهجوم العربي في أبريل (كما سبق القول) حذر قائد المنطقة الشمالية اللواء "يتسحاق هوفي" من هجوم سوري مفاجئ وكمين في القطاع، وأكد أنه لا توجد حصون في مرتفعات الجولان مثل التي في قناة السويس، والتكوين الأرضي الحالي محدود للغاية لحمايته، والسلاح الجوي محدود في قدرته على مساعدته في ظل نظام دفاع جوي كثيف، ونتيجة لذلك تقرر في 26 سبتمبر تجهيز الكتيبة 77 مدرع وسريتين، بحيث زاد عدد الدبابات من 72 إلى 100، وبطارية مدفعية إضافية من الكتيبة 55.

بعد تلقي معلومات تحذيرية إضافية في الأيام التالية، تقرر في هيئة الأركان العامة وبموافقة وزير الدفاع موشيه ديان نقل ما تبقى من الكتيبة 77 من سيناء إلى هضبة الجولان، وتعزيز تشكيل المدفعية هناك. الكتيبة 405 وبطارية إضافية من الكتيبة 55 والكتيبة المدرعة 53 و74 و77 بقوة 113 دبابة وثمانى بطاريات مدفعية. بالإضافة إلى كتيبي مشاة تحت قيادة اللواء الإقليمي 820 سيطرت على خط البؤر الاستيطانية، حيث كانت الكتيبة 13 من لواء غولاني مسئولة عن القطاع من المخفر 110 والشمال إلى مخفر الشيخ، والكتيبة 50 من اللواء 35 المظليين كانت مسئولة عن القطاع من المخفر 111 والجنوب إلى المخفر 117.

في ليلة 4-5 أكتوبر، قام السوفيت على عجل بإجلاء عائلات المستشارين من مصر وسوريا، ووجدت الاستخبارات الإسرائيلية صعوبة في فهم معنى هذه الخطوة. وفي ظل حالة عدم اليقين وفي ظل تمركز قوات العدو على الحدود، تم الإعلان عن حالة الاستنفار 3 في الصباح، وفي إطارها استعد الجيش الإسرائيلي لتعبئة كاملة لتشكيل الاحتياط، وألغيت الإجازات.

تقرر تقديم تعزيزات إضافية في مرتفعات الجولان. وبعد ذلك، تم نقل بقية اللواء السابع المدرع، كتيبة من المدرعات الملحقة، إلى إيليا وثلاث بطاريات

مدفعية إضافية. وهكذا، عشية يوم الحرب، كان ما يعرف بقوات الدفاع الشعبية التابعة للجيش الإسرائيلي في مرتفعات الجولان تتكون من 177 دبابة تم دمجها في الكتيبتين 53 و74 من اللواء 188 (72 دبابة) والكتيبة 71 و77 و82 من اللواء 7 (105 مركبة). أكمل اللواء السابع تمرکز القوات في المقدمة، وتمركز ضباط اتصال مدفعي كانوا مسئولين عن 11 بطارية في بؤرة حرمون الاستيطانية، في حرموني وفي تالي بيريس وأفيتال وفي موقعي بتاش 105 و110.

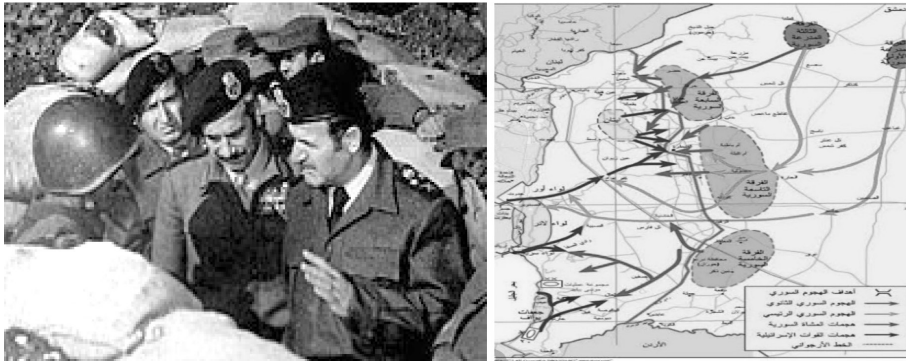


في صباح يوم 6 أكتوبر، عندما كانت الحرب على الأبواب بالفعل، بدأ الجيش الإسرائيلي في حشد الفرقتين 36 و210 لإحضارهم إلى مرتفعات الجولان، ووضع قائد القيادة الشمالية مقره في مكان قريب. مقر اللواء السابع 188 و820، وتمركزت الكتيبتان 74 و53 في مواقع أمامية في شمال الهضبة وفي الجنوب على التوالي، بينما تركزت الكتيبة 82 في سنديانة، والكتيبة 71 في مفرق الواسع، والكتيبة 77 في منطقة نافح، والكتيبة 75 في مخيم الأردن. وتم نشر 11 بطارية مدفعية تابعة للكتيبة 55 و334 و405 و9 في جميع أنحاء الهضبة، وتم إعدادها لتقديم المساعدة للدروع والمشاة. منذ اندلاع الحرب، قرابة الساعة الثانية بعد الظهر، اضطرت القوات الموجودة بمفردها إلى وقف موجات الهجمات السورية في الساعات الأولى من القتال، بقوات لا يمكن تصورها.

### سادسًا: الخطة السورية

كانت الخطة السورية تقضي باسترداد كل مرتفعات الجولان بنهاية 7 أكتوبر 1973، ثم إعادة تنظيم الدفاع على طول نهر الأردن. وحتى يمكن تنفيذ ذلك المخطط كان على الفرق المشاة الثلاث المدعومة بالدبابات تدمير الدفاعات الإسرائيلية غرب الخندق، ومتابعة التقدم إلى عمق عشرة كيلومترات، لتتهيء المواقف لاندفاع الفرقتين المدرعتين، الأولى والثالثة، التي عليها مواصلة اختراقها من أجل الوصول إلى نهر الأردن كمهمة نهائية، والاستعداد لصد وتدمير احتياطات العدو التي ستسرع حتمًا لمقابلة الفرق السورية المدرعة وصددها، ويصبح الدخول معها في معارك تصادمية عنيفة أمرًا واريًا يجب الاستعداد له.

كان مخططًا أن يتم الهجوم السوري على محورين؛ الأول في الشمال: عند مدخل القنيطرة حيث يشارك في الهجوم نحو 200 دبابة. والثاني في القطاع الأوسط: يتم هجوم في شعبتين ويتم بقوة 600 دبابة، كالآتي: الشعبة الأولى في اتجاه معسكر نافح وجسر بنات يعقوب على نهر الأردن، والشعبة الثانية: تتجه إلى الجنوب نحو رامات، ثم تطور الهجوم صوب مصب نهر الأردن في بحيرة طبرية، وجسر أريك على نهر الأردن.



الرئيس السوري حافظ الأسد على الجبهة

أهداف الهجوم السوري

بدأت بوادر الهزيمة تقترب من إسرائيل، حتى إن بنحاس سابير وزير المالية، علق فيما بعد قائلاً: "لم تكن هناك سوى خطوة واحدة، ثم تُباد إسرائيل تمامًا". وقامت فرقة مدرعة إسرائيلية بالتعبئة وتم الدفع بها إلى القطاع الجنوبي من الجولان، حيث اندفعت بسرعة لتوقف لتقدم القوات السورية، التي كانت تقاتل منذ ما يقرب من 32 ساعة دون توقف. وتمكنت القوات الإسرائيلية من إيقاف السوريين عند (نفاخ)، ودفعت المدرعات الإسرائيلية كذلك لإيقاف التقدم السوري، من اتجاه مات مجشيميم.

على المحور الشمالي، قاتل اللواء السابع المدرع، بقيادة العقيد "أفيجدوربن جال" وحدات الفرقة السابعة المشاة السورية المدعومة بلواء مدرع من الفرقة الثالثة المدرعة، واستمرت المعركة طول يوم 7 أكتوبر 1973 والأيام التالية، حيث تمكنت المدرعات السورية من اختراق هذا الخط. لقد قاتل اللواء السابع قتالاً مستميتاً حتى لم يبقَ منه سوى سبع دبابات فقط، وخسرت القوات السورية معظم دباباتها على هذا المحور حتى سميت المنطقة التي دار فيها هذا القتال باسم "وادي الدموع".

استطاع الطيران الإسرائيلي تدمير عدد كبير من المدرعات السورية، ولكنه لم يتمكن من إيقاف اندفاع ألف ومائتي دبابة. كما كان الطيران السوري نشطاً كذلك بصورة ظاهرة. تركزت جهود الطيران الإسرائيلي على الخطوط الخلفية للقوات السورية، ولتحييد الطيران السوري كذلك، لذلك قصفت النقاط الاستراتيجية

والمطارات والمنشآت العسكرية، كما قصف مركز قيادة السلاح الجوي السوري، ومبنى وزارة الدفاع كذلك، والمطارات ومعامل تكرير النفط والجسور وصهاريج الوقود، وتم تدمير منشآت تكرير النفط في حمص التي اندلعت فيها النيران، كما تم تدمير معظم محطات توليد الطاقة الكهربائية، وأصيب مبنى محطة الإذاعة إصابة بالغة، وركزت هجمات الطائرات الفانتوم ضد تجمعات المدرعات السورية في ناحية الخشنية.

فشلت محاولة لواء جولاني في إعادة احتلال موقع حرمون الجبلي، وكان الكوماندوز السوريون ينتشرون حول التلال المحيطة بالموقع، وعلى الطريق إليه، وهي خطة تكتيكية صحيحة، فالدفاع عن الموقع يجب أن يكون على خط قريب والآخر بعيد، وتسبب الدفاع السوري في إرباك الهجوم الإسرائيلي، ولم تنجح القوات الإسرائيلية في صد الهجوم السوري.

بنهاية يوم من 8 أكتوبر 1973 تمكنت القوات الإسرائيلية من استعادة تل فارس وهو تل مرتفع ويقع بين الخشنية والرفيد، لذلك كان أحد أهداف الهجوم السوري لتطويق الجولان. كما تمكنت القوات الإسرائيلية، من صد هجمات القوات السورية وتدميرها في القطاع الجنوبي من الجبهة. أما المواقع الإسرائيلية الحصينة فإن نصفها استمر في المقاومة، بالرغم من حصارها بواسطة القوات السورية.

كان أحد القرارات الهامة التي اتخذتها القيادة الإسرائيلية لإدارة الحرب هو القرار بنقل المجهود الرئيسي للقوات الإسرائيلية إلى الجبهة السورية. وهو قرار صعب، إذ اعتاد الجيش الإسرائيلي في حروبه السابقة أن ينقل بنجاح جهوده من جبهة إلى جبهة يهاجم في جبهة ويصد في جبهات أخرى، كان قرار هيئة الأركان الإسرائيلية إرسال الاحتياطيات الاستراتيجية على وجه السرعة إلى الجبهة السورية. وبالفعل، وصلت إلى هضبة الجولان في أشد اللحظات حرجاً في الوقت الذي وصل فيه الهجوم السوري إلى أقصى ما يمكنه، واحتاج إلى قوات جديدة للمحافظة على معدل تقدمه، ولم يكن متيسراً أي قوات لتدفع في القتال.

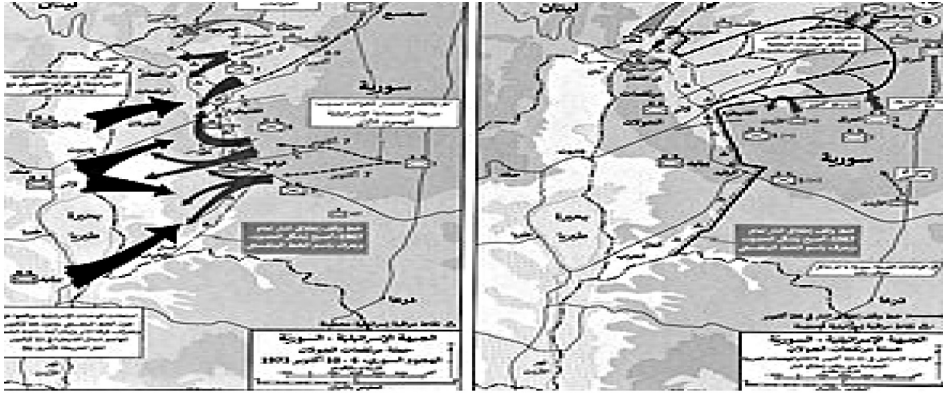
كان هدف القيادة الإسرائيلية إحداث ثغرة في اتجاه المحور الشمالي للتمهيد للضربة المضادة، ركز الطيران الإسرائيلي هجومه على مواقع الصواريخ المضادة للطائرات، بجشد كثيف من الطلعات الجوية، ونجح الهجوم الجوي المتواصل في تدمير 15 موقعًا للصواريخ السورية، مقابل سقوط أربع طائرات إسرائيلية.

تدخلت البحرية الإسرائيلية في صد الهجوم السوري، وقامت في 10 أكتوبر بقصف أهداف استراتيجية؛ حيث أمطرت موائئ اللاذقية وطرطوس وبانياس بالصواريخ. وفي الوقت نفسه، كانت القوات الجوية الإسرائيلية تكثف هجماتها لنشل المطارات والقواعد الجوية، وكان هدف القيادة العليا الإسرائيلية تعطيل الجسر الجوي، الذي بدأ السوفيت يقيمونه، ليمدوا القوات السورية بالأسلحة عوضًا عما فقدته مستخدمين في ذلك طائراتهم الضخمة من نوع Antinove 2-22.

### سابعًا: اختلاف اسرائيلي حول الموقف على الجبهة السورية

في مساء يوم 10 أكتوبر 1973، عقد رئيس الأركان العامة مؤتمرًا للقيادة في مبنى القيادة لدراسة الموقف على الجبهة السورية، وكان هناك رأيان، الرأي الأول: يرجح تعزيز الأوضاع الإسرائيلية على طول الدرب السلطاني واتخاذ أوضاع دفاعية. الرأي الثاني: يطالب باستمرار الهجوم داخل سورية، واستغلال الفرصة لمزيد من المكاسب.

أوضح أليعازر مزايا وعيوب كل مقترح، وكان ديان لايميل لتنفيذ المقترح الثاني، حتى لا يكون مبررًا لتدخل سوفيتي لحماية دمشق، ورأى أليعازر تنفيذ المقترح الثاني على أن يتم الاختراق لنحو 12 ميلًا في عمق الحدود السورية، وهو الخط الذي يمكن للقوات الإسرائيلية الدفاع عنه، ويمكن منه أيضًا تهديد دمشق بالمدفعية طويلة المدى، كما كان أليعازر يعتقد أن هذا الخط سيؤدي إلى حياد سوريا، والتوقف عن القتال ويمكن لإسرائيل تركيز جهودها الرئيسية على الجبهة المصرية.



وفي اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر برئاسة جولدا مائير، وافقوا على اقتراح دافيد أليعازر، باستمرار الضغط على سوريا. صدرت الأوامر إلى القيادة الشمالية بمواصلة الهجوم المضاد اعتباراً من يوم الخميس 11 أكتوبر 1973 والضغط على السوريين في اتجاه دمشق.

تنفيذاً لأوامر القيادة العامة قرر حوفي (قائد الجبهة الشمالية) الهجوم في القطاع الشمالي للجولان، وقد اختار هذه المنطقة لأنها أقصر المحاور إلى دمشق حيث تبعد 30 ميلاً عنها.

في الساعة الحادية عشرة صباح يوم 11 أكتوبر 1973، بدأ اللواء السابع المدرع هجومه في الأرض الجبلية، كما عبرت وحدات اللواء 188 الدرب السلطاني. كان في مواجهة اللواء السابع المدرع الإسرائيلي لواء مشاة مغربي مدعوم بحوالي 40 دبابة ينتشر على طرق الاقتراب إلى مزرعة بيت جن. وفي الجنوب منه، كانت مواقع اللواء 68 مشاة السوري، ومعه 35 دبابة، وقد تورطت الوحدات الأمامية المهاجمة في حقول الألغام واندفعت عناصر المهندسين المرافقة لها، وكذلك الدبابات المجهزة بمعدات خاصة في تلك الحقول لفتح الثغرات، وبدأ الاختراق بمعاونة المدفعية والقوات الجوية، وتمكن اللواء المدرع الإسرائيلي من الاختراق في المنطقة الشجرية في أقصى الشمال، وبعد قتال مرير تمكن تدريجياً من اختراق الأرض المرتفعة، وأجبر اللواء 68 مشاة السوري على الانسحاب، وكلف لواء المشاة الجولاني بالدفاع عن المناطق التي انسحبت منها القوات السورية.

في 11 أكتوبر 1973 اندفعت وحدات اللواء 17 مدرع بقيادة العقيد سريج على طريق دمشق الرئيسي لاستكمال المهمة، حيث اندفع واصطدم بستارة مضادة للدبابات أخفاها السوريون جيداً، في أحراش المنطقة. وكلف ذلك الصدام لواء سريج العديد من الخسائر، لذلك قررت القيادة الإسرائيلية الدفع باللواء 79 مدرع لمعاونته. وكرر اللواءان الهجوم قبل آخر ضوء، ونجحت سرية دبابات في الوصول إلى تقاطع طريق خان أرنبه.

### ثامناً : محاولات سوريا الدفاعية

دفع السوريون دباباتهم للقيام بهجوم مضاد، وتمكنوا من قطع الطريق الرئيسي في خان أرنبه، وتهديد القوات الإسرائيلية باستغلال المشاة السورية المسلحة بالأسلحة المضادة للدبابات الخفيفة، R.P.J.7، والتي تسللت في الظلام وكمنت بين الصخور في السهل البركاني، وحولت المنطقة إلى مصيدة قتل حقيقية للدبابات الإسرائيلية، الأمر الذي اضطر إسرائيل لتوجيه كتيبة مظلات ظلت طوال الليل تقصف القوات السورية وتحاول إخلاء الجرحى الإسرائيليين.

وفي 11 أكتوبر 1973، زادت سوريا من القوات الاحتياطية كما تدخلت القوات العراقية في القتال، ودفعت الفرقة الثالثة المدرعة لدعم القوات السورية بغية إيقاف تقدم القوات الإسرائيلية التي اقتربت كثيراً من العاصمة السورية دمشق (40) كم جنوب غرب، تتقدمها هجمات جوية متواصلة على الطرق المؤدية إلى دمشق وقصف متلاحق للأهداف الحيوية في العاصمة السورية، وتمكنت قوات حوفي من صد الهجمات المضادة كلها، واستمرت في التقدم كذلك، ولكن بمعدل بطيء للغاية، وتحول هدفها من الإسراع إلى مشارف دمشق إلى اقتراب حذر بغية السيطرة على المرتفعات الحاكمة واحدة تلو الأخرى.

بعد أن تمكنت إسرائيل من صد الهجوم السوري، ثم التحول إلى هجوم مضاد عام ووصلت إلى خط جديد شرق الخط الأرجواني، اتخذت إسرائيل قراراً بعدم مهاجمة دمشق لتأثير ذلك عربياً وعالمياً، بالإضافة إلى النتائج المشكوك فيها بغزو مدينة بحجم كبير من السكان قد يكون مكلفاً للغاية. كذلك كان هناك اعتبار للمصالح

السوفيتية، في تأمين دمشق، لذلك اتفقت القيادة الإسرائيلية فيما بينها على الاكتفاء بالهجمات الجوية لتدمير الأهداف العسكرية السورية، ومواقع الصواريخ أرض / أرض، وأرض / جو، وتحسين أوضاع القوات الإسرائيلية على الجبهة السورية والتي أصبحت في وضع يساعد الإسرائيليين في أي مفاوضات يدخلونها بعد الحرب.

### تاسعاً: الاشتباكات على الجبهة الجنوبية (الجبهة المصرية)

استمرار حرب الاستنزاف لفترة طويلة نسبياً جعل إسرائيل متيقنة من أن مصر ستحاول العبور للضفة الشرقية من القناة واسترداد سيناء<sup>(14)</sup>، والتحصينات المنيعة التي أقامتها إسرائيل عكست هذا اليقين الإسرائيلي. غير أن خطة الخداع الاستراتيجي التي نفذتها مصر، أربكت التقديرات الإسرائيلية للتوقيت الذي يمكن أن تتحرك فيه القوات المصرية لعبور القناة. ولذلك خططت إسرائيل بعض الخطط العسكرية ليتم تنفيذها مع ظهور مؤشرات لهذا التحرك، لكن المفاجأة التي واجهتها أربكت تنفيذ هذه الخطط إلى حد كبير، ولذلك حرصت على أن تكون هناك وقفة تعبوية تنجز فيها الهجوم المضاد على الجبهة السورية لتتفرغ لشن هجمة مضادة مماثلة على الجبهة المصرية. ومع تقدم القوات الإسرائيلية على الجبهة السورية، تحركت القوات المصرية لتخفيف الضغط الإسرائيلي عليها، واستؤنف القتال على الجبهة المصرية حتى اتفاقيتي فك الاشتباك.

#### أ. الخطة الإسرائيلية (برج الحمام) .. خطة لم تنفذ في موعدها:

عندما نشبت الحرب في 6 أكتوبر 1973 كان الجنرال شموئيل جونين يتولى قيادة المنطقة الجنوبية في مقرها بمدينة بئر السبع، وكانت المنطقة الجنوبية تشمل القطاع الجنوبي من إسرائيل وصحراء النقب وشبه جزيرة سيناء. وعلى خط المواجهة على قناة السويس كان الجنرال إبراهيم ماندلر المعروف باسم (ألبرت) يتولى القيادة، وكانت الجبهة الإسرائيلية على قناة السويس التي تمتد على مواجهة حوالي 160 كم مقسمة إلى ثلاثة قطاعات تمثل المحاور الرئيسية للتقدم، وتشكل قوتها من مجموعة عمليات (أوجدا) بقيادة الجنرال ألبرت ماندلر وتحت قيادته لواء مشاة وثلاثة ألوية مدرعة.

كانت الخطة الإسرائيلية شوفاخ يوتيم (برج الحمام) أو (الأبراج العالية)، قائمة على أن تتولى الألوية المدرعة مسئولية الدفاع مؤقتًا عن المحاور الثلاثة الرئيسية في سيناء إلى حين وصول الفرق الاحتياطية بالطريقة التالية: لواء العقيد جابي يتولى مسئولية الدفاع عن محور الفنطرة-العريش، ولواء العقيد أمنون يتولى مسئولية الدفاع عن محور الإسماعلية-أبو عجيلة، ولواء العقيد دان يتولى مسئولية الدفاع عن محور السويس-الممران الجبليان متلا والجدي. وكان الدفاع يتم في نسقين في الأمام واحتياطي في الخلف، كما يلي:

**النسق الأول:** خط بارليف، وكان يحتله اللواء 116 (القدس)، وهو لواء احتياط ضعيف التدريب، ومعظم أفراده من مواطني مدينة القدس، وكان تعدادة حوالي 500 مقاتل<sup>(15)</sup>.

**النسق الثاني:** على مسافة 3-5 كم من النسق الأول، ويتمركز على طرق الاقتراب المهمة والمحاور الرئيسية المؤدية إلى العمق، وتحتله ثلاث كتائب مدفوعة إلى الأمام من الألوية المدرعة الثلاثة التي في الاحتياطي. وعند رفع درجة الاستعداد لتلقي الهجوم تندفع الدبابات التي تبلغ جملتها نحو 100 دبابة إلى الأمام لاحتلال المواقع السابق تجهيزها في الخط الثاني من النسق الأول (حوالي 300-500 متر خلف خط بارليف) لإغلاق الثغرات الموجودة بين الحصون، ولتدعيم الحصون ذاتها بدخول بعض الدبابات إلى داخلها مرابض معدة لها من قبل.

**النسق الاحتياطي:** غرب منطقة الممرات الجبلية على بعد حوالي (25-30 كم) شرق القناة، ويتكون من 3 ألوية مدرعة (عدا 3 كتائب مدرعة مدفوعة للأمام في النسق الثاني)، وتبلغ جملة دباباته حوالي 200 دبابة. عند رفع درجة الاستعداد تندفع الألوية المدرعة الثلاثة التي في الاحتياط إلى الأمام لاحتلال مواقع النسق الثاني استعدادًا لشن الهجمات المضادة التكتيكية على القوات المصرية التي تنجح في عملية عبور القناة. وبعد الهجوم المضاد وانكسار الهجوم المصري تقوم القوات الإسرائيلية بعبور قناة السويس إلى الغرب، وإنشاء رأس كوبري وفقًا للخطط الموضوعة من قبل رئاسة الأركان العامة في تل أبيب.



عصرًا، حتى لا يرى المصريون من وراء سواترهم مما يتيح لهم الفرصة لتغيير أوضاع نيران مدفيعيتهم، وحتى لا يكون لديهم إنذار بأن القوات الإسرائيلية قد رفعت درجة الاستعداد مع مراعاة الاحتراس من تصعيد الموقف، إذ ربما لا يكون في نية المصريين القتال. وبدأت القوات الإسرائيلية تتأهب في الحصون، وفي الوقت نفسه استعدت القوات المدرعة التي في النسق الثاني وفي الاحتياطي للتحرك لاحتلال مواقعها الأمامية للاشتراك في صد الهجوم المصري المنتظر وللقيام بالهجمات المضادة المحلية، لكن تحريك الدبابات للأمام لم يتم تنفيذه في الوقت المحدد.

في الساعة الثانية ظهرًا سمع الجنرال ماندلر وضباط مركز قيادته فجأة هدير الطائرات، وعندما تطلعوا إلى أعلى شاهدوا طائرات ميغ وسوخوي مصرية تهاجم مطار المليز، وأدركوا أن الحرب قد بدأت قبل أربع ساعات من الموعد الذي تم إخطارهم به. وفي اللحظة التي دخل فيها الجنرال ماندلر إلى المخبأ في قيادته في منطقة بيرجفجافا كان الجنرال جونين قد وصل إلى مكتبه في مقر قيادته ببرئ السبع، ولم يكن قد عرف بعد أن الحرب قد اندلعت، ولكنه بدافع الحرص والحذر اتصل هاتفياً بالجنرال ماندلر لتعديل أمره السابق، وصاح جونين في الهاتف: "ألبرت.. ينبغي تحريك الدبابات إلى الأمام الآن، وعدم الانتظار إلى الساعة الرابعة مساءً". ورد عليه ماندلر في الحال ساخرًا: "نعم ينبغي فإنهم يقصفون مطار المليز الآن!"

وأجرى ماندلر اتصالاً لا سلكياً على الفور بقيادة ألوية الدبابات الثلاثة للإسراع بتحريك دباباتهم إلى الأمام لمواجهة العبور المصري للقناة، وقد أثبتت التحقيقات التي أجريت بعد الحرب لتحديد مسئولية التقصير الذي وقع على الجبهة في سيناء أنه جاءت الأوامر الصادرة إلى حصون خط بارليف بالتحذير من الهجوم وامتصاص الهجمات المصرية، لكن لم تصل هذه الأوامر إلى الجميع، فقد أكد أفراد بعض الحصون أنهم لم يتلقوا هذه الأوامر واستمروا في أعمالهم اليومية المعتادة، وفوجئوا مفاجأة تامة بالهجوم المصري.

لم يحاول أحد من قادة إسرائيل على جميع المستويات الافتراض بأن هذا الموعد قد يكون غير صحيح أو قد قصد به التضليل والخداع، وقد جرى ذلك التصرف من جونين رغم أن الجيش الإسرائيلي سبق له القيام بمناورة عام 1969 على مستوى

رئاسة الأركان العامة، وقد قدر في هذه المناورة أن أفضل موعد بالنسبة للمصريين لبدء عملية العبور هو في الفترة ما بين الساعة الثانية والساعة الثالثة بعد الظهر، لأنها تترك للمصريين عدة ساعات قبل غروب الشمس، وفي الوقت نفسه لا تعرضهم مدة طويلة لغارات الطيران الإسرائيلي.

وعندما أصدر الجنرال "باني بيليد" قائد السلاح الجوي الإسرائيلي في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر أوامره إلى طائراته بمحاولة منع عبور المصريين قناة السويس بأي ثمن، واضطرت كثير من الطائرات التي كانت محملة بالصواريخ استعدادًا للقيام بضربة الإجهاض ضد التحضيرات الهجومية المصرية والسورية بمجرد صدور الأوامر بذلك، إلى إلقاء ذخيرتها في البحر لكي يمكنها القيام بالمهمة الاعتراضية الجديدة التي أقيمت على عاتقها. وكانت المهمة صعبة، فقد تدخل الجنود المصريون بين المواقع الإسرائيلية وأصبح من الصعب التمييز بين الفريقين.

وخلال ساعتين فقط خرجت حوالي 200 طلعة طيران إلى قناة السويس وإلى الأدبية والزعفرانة على خليج السويس. وهنا ظهرت كفاءة الدفاع الجوي المصري باستخدام الصواريخ سام 2 وسام 3 وسام 6 (ذاتي الحركة)، وصواريخ الكف سام 7 (ستريلا)، وكذا نيران المدافع المضادة للطائرات من عيار 23 مم (شيلكا)، المنتشرة على الجانب الغربي للقناة في صد الإغارات الإسرائيلية على فرق المشاة المصرية الخمس التي كانت تشكيلاتها ووحداتها مستمرة في عبور القناة في إصرار وبدون توقف، وفقد الطيران الإسرائيلي في هذه الطلعات 5 طائرات سكاى هوك وطائرة فانتوم واحدة. ولم تستطع طائراته رغم هجماتها المتتابة -على ارتفاعات متوسطة ومنخفضة- تدمير أي معبر من المعابر التي انهمك المهندسون المصريون في إنشائها بشجاعة نادرة، مما أرغم الطائرات الإسرائيلية على الانسحاب في اتجاه الشرق بعدما مُنيت به من خسائر دون أن تستطیع تحقيق هدفها لعرقلة عبور القوات المصرية لشرق قناة السويس.

في اليوم الثاني للحرب، كانت الأنباء جنوب البحر الأحمر تعلن أن البحرية المصرية حاولت إغراق ناقلة نفط محملة بالوقود متجهة إلى ميناء إيلات، وكان ذلك يعني أن هناك حصارًا بحريًا على إسرائيل من جنوب البحر الأحمر. فالمر البحرى الجنوبي،

أصبح مغلقاً أمام حركة السفن الإسرائيلية، والمصريون يفرضون حصاراً بحرياً على مقربة من مضيق باب المندب بقوة بحرية مكونة من مدمرتين وغواصتين، ورغم أن السفن المصرية قديمة لكنها تكفي لمنع مرور السفن التجارية، خاصة أن الأسطول البحري الإسرائيلي بالبحر الأحمر فقير جداً، فقد كان السلاح البحري يعتمد على زوارق صغيرة وسريعة، ولكن قصيرة المدى. وبإغلاق ممر النفط إلى إيلات كان من الضروري أن تعتمد إسرائيل على مخزونها من احتياطي الطوارئ، إذ إن النفط الذي كانت تجلبه إسرائيل من آبار أبوورديس في سيناء، لم يعد متاحاً، بعد بدء الحرب.

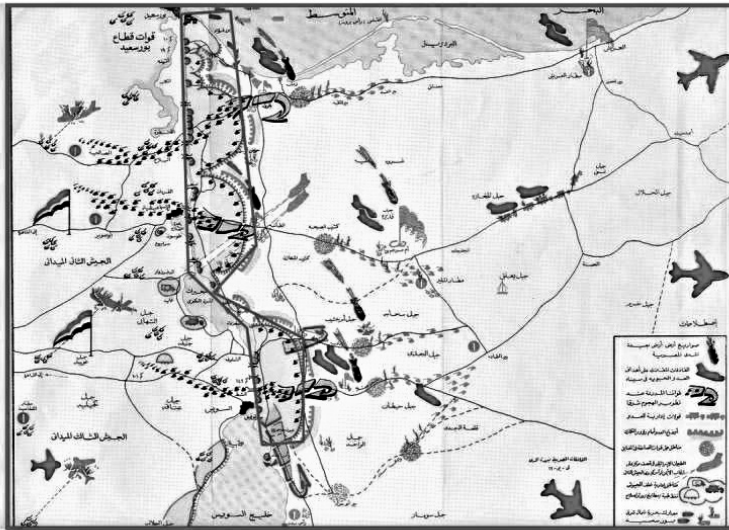
صباح يوم 7 أكتوبر 1973، أبلغ رئيس الأركان الجنرال أليعازر الجنرال جونين قائد الجبهة الجنوبية، بأنه لا يستطيع تقديم معونة جوية في ذلك التوقيت على تلك الجبهة. كان المصريون يحققون انتصارات تكتيكية، بعد أن نجحت عملية العبور في الوقت الذي كان فيه القادة الإسرائيليون والوزراء لا يزالون مقتنعين بإمكانية سحق الوحدات المصرية، وأصبح جيش الدفاع الإسرائيلي على جبهة قناة السويس غير قادر على الصمود. واستمرت البيانات العسكرية الإسرائيلية الغامضة في التحدث عما سيلاقه المصريون على أيدي القوات الإسرائيلية، وعن المواقع الجديدة التي يحتلها جيش الدفاع الإسرائيلي، دون ذكر لما حدث للمواقع القديمة، أو قوات خط بارليف الخارقة.

وفي 8 أكتوبر بلغت الخسائر الإسرائيلية ذروتها إلى درجة كادت أن تدفع إسرائيل لاستخدام أسلحة غير تقليدية، الأمر الذي دفع إسرائيل للاجتماع في قيادة الجبهة الجنوبية لتقرر توجيه ضربة مضادة بمجموعي عمليات مدرعتين، الأولى المجموعة الرقم 162 بقيادة الجنرال إبراهيم أدن، والثانية المجموعة الرقم 143 بقيادة الجنرال أرييل شارون. خصص القطاع الشمالي لهجوم أدن والقطاع الأوسط لهجوم شارون، مع تثبيت القطاع الجنوبي بما تبقى من دبابات ماندرل المجموعة الرقم 252 المدرعة. بالإضافة إلى قرار الولايات المتحدة بإرسال المساعدات العسكرية لإسرائيل. وفي تلك المرحلة كانت القوات المصرية، قد أعدت نفسها لصد الهجمات المضادة المتوقعة بعد أن تقدمت داخل سيناء لمسافة 10 - 12 كم. كانت جميع وحدات المشاة المصرية قد أتمت عبورها وكذلك الألوية المدرعة الملحقه على الفرق المشاة.

## عاشرًا: الهجوم الإسرائيلي المضاد على الجبهة المصرية

كان نشاط القوات المصرية في أعمال الحفر وبحث حقول الألغام بكثافة حول المواقع الدفاعية مؤشراً له دلالاته الواضحة على أن القوات المصرية لا تنوي تنفيذ المرحلة الثانية من خطتها الهجومية، وهي تطوير الهجوم شرقاً للوصول إلى خط الممرات الجبلية. وكان بقاء 5 فرق مشاة مصرية كاملة متخندقة في مواقعها داخل مناطق رؤوس الكباري وهي مدعومة بعد استنزال خسائر المعارك التي وقعت في الأيام السابقة بما لا يقل عن 850 دبابة (5 ألوية مدرعة ملحقة على فرق المشاة الخمس علاوة على كتائب دبابات الفرق والألوية المشاة العضوية)، معناه أن القوات الإسرائيلية سوف تضطر إلى خوض حرب استنزاف قاسية أمام صلابة الدفاعات المصرية الحصينة كما جرى في الهجمات المضادة الإسرائيلية يومي 8 و9 أكتوبر التي شنت بطريقة جبهوية من اتجاه الغرب إلى الشرق.

نفذت مصر وقفة تعبوية بداية من 10 أكتوبر واستمرت فيها حتى 13 أكتوبر، وحاولت تطوير الهجوم شرقاً بداية من 14 أكتوبر لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية التي نجحت إسرائيل في هجومها المضاد عليها.



□ الوقفة التعبوية للقوات

حرب أكتوبر 1973 وتنفيذ الوقفة التعبوية في الفترة من 10-13 أكتوبر 1973

وكان في التقدير الإسرائيلي أن الطريقة الوحيدة للإخلاق بتوازن القوات المصرية والسماح للجيش الإسرائيلي باستعادة ميزتي خفة الحركة والقدرة على المناورة اللتين اشتهر بهما، هي عبور القوات الإسرائيلية قناة السويس من الشرق إلى الغرب، والعمل على مؤخرة الجيشين الثاني والثالث، وبهذه الوسيلة تنجو إسرائيل من مأزق الحرب الثابتة التي أجبرها المصريون على اتباعها.

هذا ولم يكن عبور القوات الإسرائيلية قناة السويس من الشرق إلى الغرب فكرة فجائية طرأت على أذهان المسؤولين في القيادة الجنوبية في أثناء الحرب، بل كان هذا الرأي في الواقع عنصرًا أساسيًا في التخطيط العسكري الإسرائيلي الذي تم وضعه منذ عام 1968 للدفاع عن سيناء في مواجهة أي هجوم مصري واسع النطاق عبر قناة السويس. وقد استمر تجهيز وبناء المعدات اللازمة لعملية العبور الإسرائيلية عدة سنوات، وتم اختيار ثلاث مناطق كنقاط صالحة للعبور منها في المستقبل، وهي مناطق القنطرة شرق والدفرسوار (شمال البحيرة المرة الكبرى)، وفي المنطقة التي تقع شمال مدينة السويس. وتعتمد الإسرائيليون تخفيف سمك الساتر الرملي على الشاطئ الشرقي للقناة في تلك المناطق، كما وضعت علامات بالطوب الأحمر عند الأمكنة التي ينتظر فتحها في الساتر الرملي استعدادًا لدفع معدات العبور من خلالها إلى خط المياه.

وعند مناقشة كيفية تنفيذ الهجوم المضاد الإسرائيلي على الجبهة المصرية في 8 أكتوبر، ظهر أكثر من رأي داخل إسرائيل، حين عرض دافيد أليعازر خطة الهجوم على كل من جولدا مائير رئيسة الوزراء وموشيه ديان وزير الدفاع، كان يركز على القيام بالهجوم المضاد ضد القوات المصرية شرقي القناة بواسطة مجموعتي الجنرال أدن والجنرال شارون لتدمير القوات المصرية شرق القناة، ثم العبور إلى الضفة الغربية لقناة السويس، وأكد أليعازر على أن هذه العملية تتصف بالمخاطرة الكبيرة. في الوقت نفسه، لم يوافق أليعازر على فكرة ديان، باحتلال خط دفاعي جديد في العمق أمام الجبهة المصرية، خاصة بعد أن توجه إلى سيناء وشاهد الموقف على الطبيعة؛ حيث يمكنه التأكيد على إمكانية نجاح الهجوم المضاد، وشرح أليعازر فكرة الخطة وتفصيلها، واستطاع إقناع الحاضرين بها.

بدأ الطيران الإسرائيلي في مهاجمة القوات المصرية في قطاع الهجوم المضاد، ولسوء الحظ قاموا أيضًا بمهاجمة لواء "ناتك"، كما أبلغ ناتك في تقريره أنه شاهد الدبابات المصرية على مسافة كيلومترين إلى الغرب من قواته. ويعلق الجنرال شارون في كتابه المقاتل "Warrior" على القتال الذي دار في ذلك اليوم: "خلال الأربع ساعات الأولى للقتال فقدنا 200 دبابة من 300 دبابة التي تمثل النسق الأول للوحدات المدرعة. كنا ندفع بالوحدات الصغيرة واحدة تلو الأخرى في مهام لا أمل فيها، وفشلت جميع الهجمات المضادة السريعة التي قامت بها الوحدات المدرعة". ويستطرد قائلاً: "لقد كان رأيي، من أجل إحباط هجوم المصريين - وهو ما قلته للجنرال جونين - لا بد أن نركز هجومنا بمجموعتين مدرعتين في قطاع صغير الجبهة". ورد جونين قائلاً: "لا نستطيع ذلك فالقوة الوحيدة التي نمتلكها الآن من هذا الموقع "يقصد الطاسة" وحتى تل أبيب والتي تستطيع أن تقوم بعمل هجومي هي مجموعتك". وعندما قال ذلك رددت قائلاً: "إن هدف المصريين ليس تل أبيب إنما هدفهم هو عبور قناة السويس والتقدم شرقاً إلى مسافة 5 - 7 أميال، لأنهم لا يستطيعون التقدم أكثر من ذلك حتى لا يفقدوا تأمين وحدات الدفاع الجوي لهم".

وعلى المستوى السياسي داخل إسرائيل، كان هذا اليوم يومًا صعبًا لموشيه ديان، الذي انتابته أزمة تشاؤم لم يفق منها، كان ديان يتحدث إلى مرؤوسيه، وإلى القيادة السياسية طالبًا الانسحاب إلى الخط الثاني، و"كان يقصد الانسحاب إلى خط المضائق". ويقول ديان للصحفيين المذهلين: "ليس لدينا الآن قوة لإلقاء المصريين وراء القناة بدون أن نستنزف قواتنا تمامًا تقريبًا، إذا حاولنا ذلك فسوف نفقد قوتنا ونظل في دولة إسرائيل بدون قوة، ما يجب علينا أن نفعله خطوط أخرى. وهكذا أيضًا في الجزء الجنوبي من سيناء، فهناك الطريق مفتوح، علينا أن نقيم خطًا دفاعيًا في مكان ما بين القناة وسلسلة الجبال بحيث لا يستطيعون اجتيازه وهم لن يستطيعوا اجتياز هذا الخط إذا استعدنا جيدًا، وسيظهر أمام العالم كله أننا لسنا أقوىاء أكثر من المصريين".

استطاع المصريون أن يدعموا قواتهم على طول القناة، بنحو 700 دبابة وتمكنوا من إصلاح الجسور التي أُصيبت، واستطاعوا أن يمدوا خطوط المياه والوقود وكوابل الاتصال تحت سطح الماء في القناة. وأصبحت المشكلة الرئيسية لجيش

الدفاع الإسرائيلي عدد الدبابات الصالحة للعمل، فلقد أصبح عدد كبير غير صالح للاستعمال إما لأسباب فنية، أو من الإصابات المباشرة، رغم نجاح الأطقم الفنية في إعادة الكثير منها إلى المعركة، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد الدبابات في فرقة آدن نسبيًا، لكن استمرت القوات المصرية في قصف القوات الإسرائيلية بشدة وكثافة عالية.

وفي مركز القيادة بالجبهة الجنوبية، بدأت مراجعة الخطة الدفاعية لصد هجوم المدرعات المصرية، خاصةً بعد استسلام أفراد موقع الحصن في لسان بور توفيق إلى رجال الصليب الأحمر، وباستسلامهم انتهت قصة خط بارليف، وأصبح تاريخًا إلى جانب ما سبقه من خطوط دفاعية حصينة، لم يصمد أيها عندما هوجم. وكذلك كان مقتل الجنرال إبراهيم ماندلر "ألبرت" قائد مجموعة العمليات الرقم 252 في سيناء، بواسطة نيران المدفعية المصرية. لقد أصاب حادث مقتل ألبرت الروح المعنوية للقوات الإسرائيلية في الجبهة الجنوبية بصدمة خطيرة، فقد كان أحد القادة المحبوبين في سلاح المدرعات الإسرائيلية.

استطاعت القوات الإسرائيلية في الأيام التالية خلال ذلك أن تستكمل الوحدات الأمامية وتعوض الخسائر في الأفراد والأسلحة والمعدات والدبابات، كما استكملت الذخائر وأدخلت أسلحة جديدة إلى الخدمة، مثل الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات من نوع TOW، وهو السلاح الذي تم الاعتماد عليه في الهجوم المضاد على الجبهة المصرية.

استمرت الإمدادات الأمريكية لإسرائيل، إذ هبط 25 طائرة منها خلال 24 ساعة في عدة مطارات، والواقع أن جزءًا من العتاد الذي يصل بالطائرات الأمريكية كان مطلوبًا على وجه السرعة لنقله إلى الجبهة قبل الهجوم المضاد على مصر؛ فالجيش الإسرائيلي احتاج لكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر بعد الخسائر الضخمة في أوائل أيام الحرب.

أ. خطة شارون للعبور إلى الضفة الغربية للقناة:

من دراستنا لخطة العبور الإسرائيلي إلى غرب القناة والمعروفة في الكتابات العربية باسم "الثغرة" بينما تقدمها الوثائق الإسرائيلية باسم "عملية أبيري ليف / الشجعان"، يتضح أن العبء الرئيسي لعملية العبور قد أُلقي على عاتق الجنرال

أرييل شارون؛ فقد أسندت إلى فرقته أخطر مهمتين في العملية بأسرها، وهما: إقامة رأس كوبري على ضفتي القناة في منطقة الدفرسوار، ثم القيام بمهمة تأمينه سواء على الشاطئ الشرقي للقناة أو على شاطئها الغربي.

وكان تأمين الشاطئ الشرقي يستدعي إبعاد القوات المصرية عن المحورين الرئيسيين اللذين تتحرك عليهما القوات والمعدات المخصصة للعبور، وهما محور أكافيش (طريق الطاسة تل سلام)، ومحور طرطور وهو طريق شقه ومهده الإسرائيليون قبل الحرب ليربط بين الطريق العرضي رقم 2 ونقطتهم الحصينة في الدفرسوار.

وكانت هذه المهمة تستلزم أن تكون المنطقة شمال نقطة الدفرسوار، التي تم اختيارها لتكون نقطة العبور إلى الغرب، خالية من القوات المصرية إلى مسافة لا تقل عن 5 كم شمالاً لتأمين معبر الدفرسوار من نيران الأسلحة الصغيرة والهاونات والصواريخ المضادة للدبابات. هذا بالإضافة إلى أن اللواء الأيمن للفرقة 16 مشاة كان يسيطر بالنيران على أجزاء عديدة من محوري التقدم، كما أن الجزء الأخير من طريق طرطور الدفرسوار كان يخترق الدفاعات الأمامية لقطاع اللواء 16 مشاة (اللواء اليمين للفرقة 16).

وضع شارون الخطة الخاصة بفرقته، وكانت تتلخص فيما يلي:

1. اللواء المدرع بقيادة توفيا: يقوم في الساعة الخامسة مساءً يوم الاثنين 15 أكتوبر بهجمات خداعية بكتائبه المدرعة على وسط ويسار رأس كوبري الفرقة 16 مشاة لتثبيت المواقع المصرية من جهة، ولجذب انتباه الفرقتين 16 مشاة و21 المدرعة إلى اتجاه الطريق الأوسط (الطاسة-الإسماعيلية شرق) من جهة أخرى، وفي الوقت نفسه لتحويل أنظار المصريين عن موقع العبور في الدفرسوار جنوب رأس كوبري الفرقة 16 مشاة.

2. اللواء المدرع بقيادة أمنون: نظراً لضخامة مسئولية هذا اللواء في خطة العبور، فقد تم تعزيزه بكتيبة مدرعة من لواء توفيا وكتيبيتي مشاة ميكانيكيتين لتصبح قوته 4 كتائب مدرعة و3 كتائب مشاة ميكانيكية، علاوة على كتيبة استطلاع الفرقة. ويقوم هذا اللواء في الساعة السادسة مساءً يوم 15 أكتوبر بحركة التفاف جنوب طريق أكافيش (الطاسة تل سلام) عبر التلال الرملية للوصول إلى الحصن المهجور لاكيكان (تل السلام) على شاطئ البحيرة المرة الكبرى وعلى بعد حوالي 6 كم جنوب شرق الدفرسوار.

ويتقدم اللواء بعد ذلك شمالاً بجذاء شاطئ البحيرة للاستيلاء على حصن متسميد (الدفرسوار) الذي كان أيضاً خاليًا من القوات المصرية، ويتم التسلسل إليه من الثغرة التي بين الحد الأيمن لدفاعات اللواء 16 مشاة وبين قناة السويس. وفور الوصول إلى نقطة العبور في الدفرسوار، تنقسم قوة آمنون إلى ثلاث مجموعات:

- كتيبة مدرعة تتجه نحو الشمال الشرقي على طريق أكافيش لتطهيره من أي قوات مصرية، وتأمين هذا الطريق لتقدم لواء المظلات بقيادة داني مات عند تحركه من الطاسة إلى الدفرسوار.
- مجموعة من 3 كتائب مدرعة بقيادة العقيد آمنون تقدم بتطهير طريق طرطور ومهاجمة الجنب الأيمن للجيش الثاني (اللواء 16 مشاة) وإرغامه على الارتداد شمالاً لتوسيع ممر العبور والاستيلاء على المزرعة الصينية (قرية الجلاء)، وتحويل أنظار القيادات المصرية عن عملية العبور التي تجري في جنوب رأس كوبري الفرقة 16 مشاة.
- مجموعة من 3 كتائب مشاة ميكانيكية في عربات نصف جنزير في الاحتياطي بالقرب من معبر الدفرسوار.
- كتيبة استطلاع الفرقة تتولى تأمين المساحة التي تحيط بمنطقة العبور إلى حين وصول لواء المظلات.
- مجموعة من 3 كتائب مشاة ميكانيكية في عربات نصف جنزير في الاحتياطي بالقرب من معبر الدفرسوار. وبعد نجاح لواء آمنون في تحقيق المهام الموكولة إليه، يعبر اللواء إلى الضفة الغربية على الكباري التي سيتم تركيبها ويسلم مهمة تأمين رأس الكوبري شرق القناة إلى لواء توفيا.

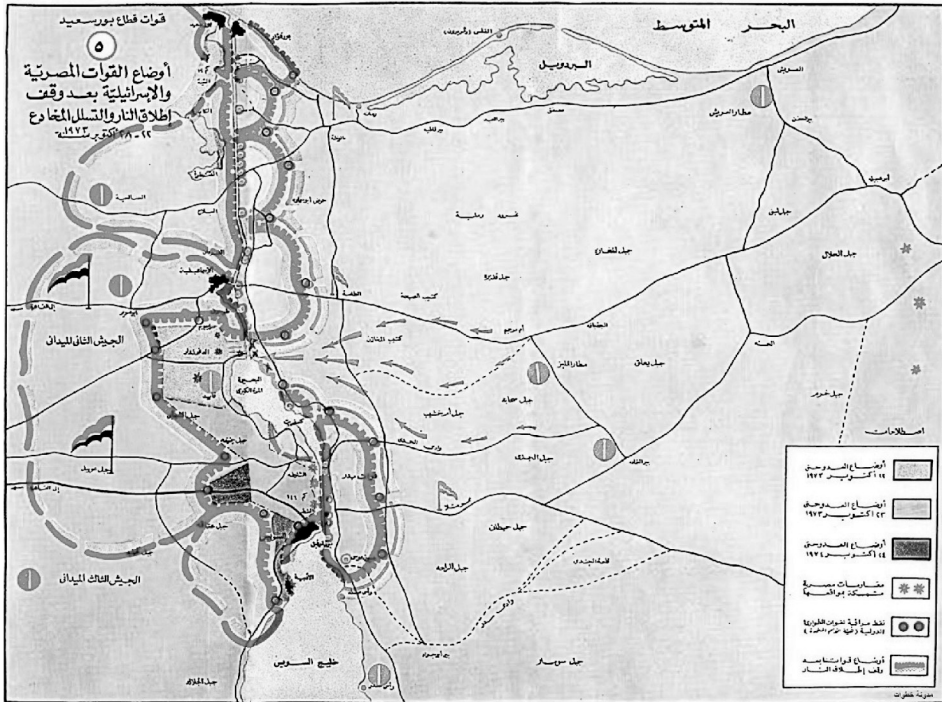
3. اللواء المدرع بقيادة حايميم: تقوم كتيبة مدرعة من هذا اللواء بجزء الكباري (الكوبري السابق التجهيز وكوبري المعديات) من يوكون إلى الدفرسوار. وعقب عبور لواء المظلات قناة السويس في القوارب المطاطية تعبر خلفه مباشرة إلى الضفة الغربية كتيبة مدرعة من هذا اللواء على معديات متحركة.

4. لواء المظلات بقيادة العقيد داني مات: يتقدم هذا اللواء وهو معزز بسرية دبابات على طريق أكافيش وتتولى فتح هذا الطريق أمامه كتيبة مدرعة من لواء آمنون.

وعند اقترابه من القناة يتحرك غرباً خارج الطريق ويتجه إلى حصن متسميد (الدفرسوار)، ويقوم اللواء بعد ذلك بعبور قناة السويس إلى الضفة الغربية في القوارب المطاطية التي ستسلم له .

ب. تنفيذ خطة الهجوم المضاد على مصر:

كانت المهمة الأساسية إنشاء رأس جسر غرب القناة في المنطقة المحددة وفقاً لخطة شارون، وهو ما تطلب الدفع بقوة من المظليين مدعومة بكتيبة دبابات على معديات من شمال البحيرات المرة الكبرى من المساحة المخصصة بعد تأمينها وتعمل كمقدمة لمجموعة العمليات، لتتجه إلى المنطقة الزراعية، حيث تكلف بمهاجمة عدد من قواعد الصواريخ المضادة للطائرات وتدميرها، لفتح ثغرة في حائط الصواريخ المصري، حتى يمكن للقوات الجوية الإسرائيلية أن تعمل بحرية .



ولتحقيق ذلك الغرض اضطرت قوات شارون المدرعة إلى خوض أعنف الاشتباكات الدموية التي شهدتها هذه المرحلة من الحرب مع القوات المصرية التي

كانت متمركزة في قطاع هذا اللواء ومع قوات من الفرقة 21 المدرعة فيما عرف باسم معركة المزرعة الصينية (فرسان القلب وفقاً لتسمية الوثائق الإسرائيلية). في صباح يوم 16 أكتوبر تصاعدت حدة القتال في منطقة المزرعة الصينية شرق الدفرسوار «وهي مزرعة للتجارب أقامتها وزارة الزراعة»، حيث اضطرت القيادة الإسرائيلية إلى إقحام فرقة آدن في المعركة لدعم فرقة شارون وتمكينها من فتح الممر، فاشتبكت الفرقة 16 مشاة بقيادة اللواء عبد رب النبي حافظ مع فرقة آدن في معركة تكبد فيها الطرفان خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات، ونظراً لضراوة مقاومة الفرقة 16 مشاة نقلت القيادة الإسرائيلية لواء مظلات إلى المعركة تكبد هو الآخر خسائر فادحةً وبدا عالقاً وسط النيران الكثيفة ولم يخلصه إلا تدخل الدبابات الإسرائيلية، فقد تركزت نيران المدفعية المصرية حول المزرعة الصينية حيث نشرت القوات المصرية في المنطقة دبابات كثيرة، ومركبات محملة بصواريخ مضادة للدبابات. وغطت نيران المدفعية المصرية محوري أكافيش وطرطور المؤديين إلى البحيرة المرة كذلك. وانهالت النيران من الخلف على دبابات (رافي) التي أسرعت لنجدة القوة التي تقاتل في المزرعة الصينية، واشتعلت النيران في المركبات المدرعة وازداد الخسائر، وظل القتلى داخل المركبات المدرعة دون القدرة على إخراجهم.

وبعد فشل أربع محاولات قام بها اللواء أمنون، تمكنت بعض هذه الدبابات من الوصول إلى غرب القناة عبر المعديات ومهاجمة كتائب الدفاع الجوي لإعطاء فرصة للطيران الإسرائيلي لضرب الأهداف المصرية<sup>(17)</sup>. وقد اعترف الإسرائيليون بأنها كانت من أشرس المعارك التي خاضوها خلال الحرب، وأن خسائرهم فيها كانت فادحة، وفي التقديرات الأولية لخسائر اللواء أمنون فقط حوالي 60 دبابة، أما خسائره في الأفراد فقد كانت أكثر من (120) فرداً بين قتيل وجريح أو مفقود، وأصبح لواء أمنون خارج القتال مؤقتاً، لحين دعم القوات غرب القناة.



جنود إسرائيليون يخلون جرحاهم من المعركة

وإزاء هذا الموقف الصعب، أصدرت القيادة أوامرها بإيقاف نقل دبابات إلى الضفة الغربية للقناة، وأن تبذل الجهود للتركيز على الهجوم في شرق القناة، وأن يتم إشراك قوات أدن مع قوات شارون لاستكمال فتح محوري أكافيش وطرطور للوصول إلى الدفرسوار. كما أكد ديان على ضرورة فصل القوات المتضادة حتى يمكن استخدام السلاح الجوي بكفاءة، وانتظر الجميع ما يمكن أن يحدث بعد أن نجح المصريون في إيقاف القوة الدافعة للهجوم الإسرائيلي.

أصبح الجهد الرئيسي للقوات الإسرائيلية موجهاً كله لاقتحام المحورين اللذين يجب نقل معدات العبور عليهما، إذ يدافع مئات من رجال المشاة المصريين على أحد المحورين، ومن ثم يتقرر أن يتم هجوم ليلي بواسطة المظليين الإسرائيليين لدفع المواقع المصرية شمالاً، وبدأت قوات المظليين المنقولة بالطائرات العمودية في الوصول إلى الطاسة للاشتراك مع قوات أدن في الساعة الحادية عشرة والنصف مساءً، بدأ هجوم لواء المظليين بدون معاونة مدفعية أو طائرات، كما لا ترافقهم الدبابات. ويقاوم المظليون أثناء تقدمهم على الطريق في معارك عنيفة، ويتوقفون تحت تأثير نيران المدافع المصرية التي تطلق عليهم النيران من شمال الطريق، ويكتشف المظليون بغتة أنهم توغلوا داخل موقع مصري مستعد لهم تماماً. حاول

المظليون الانقضاض على مواقع الأسلحة، ولكن النيران المصرية تلاحقهم من مسافة قريبة وتتفرق عناصر المظليين في جماعات صغيرة متناثرة، غير ذات فاعلية بعد أن أصيبوا بجسائر كبيرة.

ومع بزوغ الفجر، كانت بقايا المظليين ما زالت في المنطقة دون أن يحققوا المهمة التي جاءوا من أجلها، وأصبحت المشكلة كيف يمكن إنقاذهم وإخلاء الجرحى والقتلى منهم، وعند الفجر كان لا بد من إرسال قوة مدرعة لإنقاذهم. واستغلت القيادة الجنوبية انشغال المصريين في القتال مع بقايا المظليين، حيث رفضت القيادة الإسرائيلية فكرة سحبهم وأمرت باستمرارهم مع إخلاء الجرحى فقط، وأمرت أدن أن يحرك قواته إلى الجنوب ليتمكن الوصول لنقطة العبور إلى الضفة الغربية للقناة.

### حادى عشر: الضغط لوقف إطلاق النار

استفادت إسرائيل من الهجوم المضاد على الجبهة المصرية لتحسين وضعها التفاوضي، وهو ما سعت إليه الولايات المتحدة أيضًا. كانت الخطة الإسرائيلية قد وضعت على أساس تحقيق المهام خلال 3 - 4 أيام قتال، بمعنى أن تكون قد حققت مهامها بالاستيلاء على مدينة السويس يوم 18 أكتوبر، لكن لم يتحقق ما خططته القيادة الإسرائيلية، وبقيت القوات الإسرائيلية تقاتل في شرق القناة إلى نهاية يوم 17 أكتوبر 1973، عدا لواء المظلات المدعوم بكتيبة الدبابات، والذي نجح في العبور من خلال البحيرات المرة ليلة 16/15 أكتوبر 1973، وسبب قلقًا شديدًا للجنرال موشي ديان خشية أن يبيده المصريون. وكان التأخير في العبور بسبب القتال الضاري بين القوات المصرية والإسرائيلية، برغم أن الخطة استهدفت الاختراق في شريحة من الأرض بمواجهة 5 كيلومترات فقط على أقصى الجانب الأيمن للجيش الثاني في الفاصل بين الجيشين.

واعتبارًا من يوم 20 أكتوبر 1973، كانت اتجاهات السياسة الدولية شرقًا وغربًا، تتجه إلى إصدار قرار بوقف إطلاق النيران تتفق عليه القوتان الأعظم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي). وكانت الولايات المتحدة تحت إسرائيل، عن طريق طاقم التخطيط الأمريكي الملحق بالقيادة الإسرائيلية ومن خلال الاتصالات

السياسية المباشرة، للإسراع بتحقيق أوضاع مناسبة لخطوط وقف إطلاق النار التي تصل إليها القوات الإسرائيلية عند إصدار قرار مجلس الأمن.

لذلك، نشطت القوات الإسرائيلية في محاولة تنفيذ مهامها، مع استمرار تمسك القوات المصرية بأوضاعها شرق القناة، وعدم سحب أي قوات إلى الغرب إلا في نطاق محدود.

كان موقف القوات الإسرائيلية صعباً عند وقف إطلاق النيران، فالقوات متداخلة مع القوات المصرية، وطريق إمدادها يعتمد على شريان دقيق يسهل قطعه، ولم يتحقق الهدف السياسي من عملية العبور إلى الغرب، فمدينة الإسماعيلية لم يتمكن شارون من دخولها، والسويس ما زالت بعيدة عن الحد الذي وصل إليه أدن وماجن، لذلك تلقى قادة المجموعات في الغرب توجيهاً من القيادة الجنوبية مساء يوم 22 أكتوبر 1973 بمراعاة وقف إطلاق النيران إذا التزم به المصريون، أما إذا لم يحترموه فإن عليهم استكمال المهام المسندة إليهم، وكأنما يوحي لهم بما هم عازمون على فعله، وليتعللوا بعدم التزام المصريين بوقف إطلاق النار.

ظلت بعض الاشتباكات المحدودة قائمة بعد وقف إطلاق النار وحتى الوصول لاتفاقية فك الاشتباك الأولى، ففي البداية نجحت مباحثات الكيلو 101 في تثبيت وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى وإمداد الجيش الثالث ومدينة السويس باحتياجاتهما برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، لكن لم تنجح في الوصول إلى نتائج إيجابية لفض الاشتباك بين الطرفين. في 6 نوفمبر 1973 أجريت مفاوضات بين السادات وكيسنجر (وزير الخارجية الأمريكي) في القاهرة كانت نتيجتها وضع اتفاقية النقاط الست التي وافقت عليها مصر وإسرائيل. ثم أجريت مباحثات أخرى في مصر وأخرى في جنيف في إطار مؤتمر السلام اعتباراً من 21 ديسمبر 1973، وظلت المفاوضات جارية بين جميع الأطراف حتى أعلن كيسنجر في 11 يناير 1974 أنه تمت الموافقة من قبل مصر وإسرائيل على اقتراح أمريكي لفك الاشتباك والفصل بين القوات. وفي 18 يناير 1974 وقعت اتفاقية فض الاشتباك الأولى، وتم تبادل وثائق التنفيذ في 24 يناير 1974 ودخلت حيز التنفيذ منذ ذلك التاريخ، فانسحبت القوات الإسرائيلية من غرب القناة إلى شرقها وتمركزت عند خط الممرات، واحتفظت

القوات المصرية بالخطوط التي وصلت إليها خلال الحرب، فيما قامت بتخفيض عدد قواتها في الشرق، وبقيت منطقة فاصلة بين القوات بين خطوط المواجهة الأمامية للطرفين تعمل فيها قوات الطوارئ الدولية.

اتفاقية فك الاشتباك الثانية، افتتحت قناة السويس للملاحة الدولية في يونيو 1975، وبعد جولات طويلة من المفاوضات بين الجانبين المصري والإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة التي مثلها وزير خارجيتها هنري كيسنجر، تم التوصل في 1 سبتمبر 1975 إلى اتفاق حول فك الاشتباك الثاني. ونص هذا الاتفاق على استمرار وقف إطلاق النار بين الطرفين، وتقدم القوات المصرية لاسترداد 4500 كم<sup>2</sup> من أرض سيناء بعمق بلغ أقصاه 35 كم، وانسحاب القوات الإسرائيلية بحيث يصبح خط قواتها الأمامي يبعد 55 كم عن قناة السويس.

## ثاني عشر: تقييم الأداء العسكري الإسرائيلي خلال الحرب

كانت هناك خسارة إسرائيلية استراتيجية، تمثلت في تراجع مبدأ الردع الذي كانت تمارسه على الدول العربية بعد عام 1967، وفقدان مساحة كبيرة من الأراضي التي احتلتها في عام 1967، واهتزاز الثقة في كل هيئات المنظومة الدفاعية (العسكرية)، خاصة في أجهزة الاستخبارات وجمع المعلومات. ويمكن تقديم تحليل موجز لنتيجة هذا الأداء في النقاط التالية:

**القوة البشرية:** مع أن الفارق الكمي في أعداد القوة البشرية للقوات المسلحة كان لصالح الدول العربية، فإن إسرائيل سارعت إلى استكمال تعبئة قوات الاحتياط، وتمكنت من القيام بهجوم مضاد. ولكن نظرًا للفارق الكمي بين القوات البشرية الإسرائيلية والعربية، لم تستطع إسرائيل القيام بالهجوم المضاد على الجبهتين في الوقت نفسه، فكانت الوقفة العملياتية على الجبهة المصرية فرصة ملائمة لتوجيه القوات الإسرائيلية للجبهة السورية الأكثر خطورة بالنسبة لإسرائيل<sup>(18)</sup>. وبعد نجاح تلك الهجمة توجهت إلى الجبهة المصرية، الأمر الذي شكل عبئًا كبيرًا على القوات الإسرائيلية البشرية، وعلى الاقتصاد الإسرائيلي في ذات الوقت، خاصة مع الخسائر البشرية الكبيرة التي لحقت بالقوات الإسرائيلية في الأيام الأولى للحرب<sup>(19)</sup>.

**نظم التسليح:** الفارق النوعي في القوة التسليحية كان كبيراً بين القوات العربية والقوات الإسرائيلية، لكن نجحت القوات العربية في تحجيم هذا الفارق إلى حد كبير، خاصة في الأيام الأولى من القتال، ويتضح هذا فيما يلي:

1. تحقيق مفاجأة استراتيجية لإسرائيل تشتت قواتها وطاقاتها وتربك قراراتها، وتجعل حشد قوات الاحتياط غير ذي جدوى كبيرة، أو غير ذي تأثير كبير في مصير المعركة.

2. أدرك العسكريون العرب أن الأسلوب الإسرائيلي التقليدي في القتال، يتجسد في الاعتماد على الثنائي [الطائرة - الدبابة]، حيث تتولى القوات الجوية [الطائرة] دعم القوات البرية [الدبابة] لتدمير المقاومات المعادية وفتح الطريق أمام القوات البرية [المدركات]، لتتقدم بسرعة في عمق أراضي العدو، لفرض وجودها على الأرض وتحقيق مكسب واقعي، ولهذا فقد اعتمد التخطيط العسكري العربي على وسائل لإبطال مفعول هذا الثنائي [الطائرة - الدبابة]، ومن أهمها:

ج. بناء مظلة صاروخية تشمل قدرة القوات الجوية الإسرائيلية، بإنشاء قواعد الصواريخ أرض /جو، والصواريخ المحمولة ضد الطائرات منخفضة الارتفاع، وذلك للحد من السيطرة الجوية الإسرائيلية.

د. حشد كميات كبيرة من الأسلحة المضادة للمدركات، وذلك بتزويد وحدات المشاة بصواريخ RBG-7، وكذا وحدات الصواريخ المضادة للدبابات المحمولة على عربات مصفحة.

5. حرمان إسرائيل من استخدام سلاح المدركات في الساعات الأولى من الحرب، إذ إن الخط الدفاعي (خط بارليف) الذي استخدمته إسرائيل بعد عام 1967 كان محاذياً لقناة السويس، الأمر الذي حدّ من حرية حركة سلاح المدركات الإسرائيلي<sup>(20)</sup>.

6. إرباك القوات الإسرائيلية بوضعها موضع الدفاع؛ لأن بنيتها وتنظيمها ذو طابع هجومي. فإذا ما تم حرمان إسرائيل من ميزة الاستناد إلى موانع طبيعية وصناعية قوية، يزداد ارتباكها. بالإضافة لإجبار القوات الإسرائيلية على القتال في جبهتين في آن واحد<sup>(21)</sup>.

وقد حاولت إسرائيل أن تتخطى هذه الوسائل العربية للحد من تفوقها النوعي في هجومها المضاد عن طريق:

1. استخدام الطائرات المروحية القتالية المسلحة بصواريخ جو/أرض لإلحاق الخسائر بالمدرعات العربية، واستخدامها أيضاً في تدمير قواعد الصواريخ المضادة للطائرات بهجوم أرضي، حتى تحصل الطائرات الإسرائيلية على ممر آمن مفتوح في الجو، يسمح لها بجرية العمل لتعود لأسلوبها التقليدي وهو تطهير الأرض من الجوع عند متابعة التقدم لإعادة التفوق الجوي الإسرائيلي<sup>(22)</sup>.

2. استكمال تعبئة قوات الاحتياط والقيام بهجوم مضاد، مما أعاد للقوات الإسرائيلية أسلوبها التقليدي المدربة عليه وهو الهجوم؛ إذ كانت خطط الهجوم المضاد معدة قبل الحرب بسنوات؛ لأنها الأكثر ملاءمة لطبيعة القوات الإسرائيلية وأعدادها<sup>(23)</sup>.

3. التهديد باستخدام السلاح النووي يوم 8 أكتوبر 1973 حينما زادت الخسائر الإسرائيلية بدرجة كبيرة، ورغم عدم فاعلية هذا التهديد، فإنه لم يكن سيطلق دون استناده إلى قدرة نووية حقيقية.

**العلاقات العسكرية:** وظفت إسرائيل علاقاتها العسكرية التعاونية الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة كبيرة، سمحت لها بالحصول على إمدادات واسعة من الولايات المتحدة الأمريكية (الجسر الجوي)، بالإضافة إلى دعمها الدبلوماسي وانعكاساته العسكرية، مع توظيف هذه العلاقات للحد من الدعم السوفيتي للدول العربية في الحرب من جهة أخرى.

ورغم أن إسرائيل قد حققت الأهداف التكتيكية لسياستها الدفاعية، فإن مقارنتها بالمكاسب العربية تُظهر أن الدول العربية قد حققت معظم أهدافها العسكرية عندما نجحت في تحطيم الوضع القائم آنذاك. وبموجب هذا المعيار فإن جيش الدفاع الإسرائيلي قد فشل في الحرب من الناحية الاستراتيجية، كما فشل في توقع الهجوم العربي، وهذا هو الفشل الأكبر الذي أدى إلى عدم الاستعداد للحرب. ولذلك كان لا بد من إجراء مراجعة للسياسة العسكرية الإسرائيلية، وتقصي حقائق وأسباب هذا الفشل وتحديدها بدقة، وهو ما سيتم بيانه في الفصل التالي.

## قائمة المراجع:

1. تم الرجوع في أغلب هذا الجزء إلى مصادر إسرائيلية، أهمها:  
الوثائق المنشورة في أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي، على موقع وزارة الدفاع الإسرائيلية، <https://yomkipurwar.mod.gov.il/Pages/default.aspx>
2. إيلي زعيرا (رئيس المخابرات الحربية الإسرائيلية)، حرب يوم الغفران: الواقع يحطم الأسطورة، ترجمة: توحيد مجدي، بيروت: المكتبة الثقافية، 1996.  
مجموعة مؤلفين، التصغير (المحذال)، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم 38، 1974.  
إبراهيم البحراوي (مراجعة وإشراف)، انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية: وثائق القيادات الإسرائيلية (جزء 1)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط 1، 2014.  
يونيل بن بورات، دراسات يونيل بن بورات، أرشيف حرب يوم الغفران، مركز دراسات حرب يوم الغفران الإسرائيلي، انظر الرابط التالي: <https://bityl.co/LoXu>
3. إيلي زعيرا، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-126.
4. <https://yomkipurwar.mod.gov.il/Pages/default.aspx>
5. تم تعبئة حوالي ألف فرد للاشتراك في المناورة تحرير، ثم تم إنهاء استعداد ألف فرد منهم، وعادوا إلى أكتوبر، ولقد أنهى استعداد هؤلاء الأفراد لتأكيد المعلومات التي نقلت بالطرق المختلفة، والتي أفادت بإنهاء استعداد وحدات الاحتياط المشتركة في المناورة، بداية من يوم أكتوبر. وهذه المعلومات كانت جزءاً من عملية الخداع، وهي معلومات حقيقية من أجل خلق انطباع معين لدى إسرائيل.
6. <https://www.the7eye.org.il/8136> 23.09.2012، حיים فرנקل، كيسي للاف كيسي
7. Abraham R. Wagner, Crisis Decision Making: Israel's Experience in 1967, and 1973, New York: Praeger Publisher, 1974. P.82.
8. عمونيل فالد، مرجع سبق ذكره، ص 173.
9. جولدا مائير، الحقد، ترجمة: منير بهجت حيدر وسمية أبو الهيجا، بيروت: دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر، ط 2، 1988.
10. جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية، القاهرة: دار الشروق، ط 1، 2002.
11. أفرايم أنبار، "الاستراتيجية الإسرائيلية منذ حرب يوم الغفران فصاعداً"، في: الثابت والتغير في الاستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص 96.
12. نصت الاتفاقية على انسحاب إسرائيل من الجيب الذي احتلته وبعده عن دمشق حوالي 40 كم، وكذلك من مدينة القنيطرة، وأرض مساحتها 60 كم<sup>2</sup> من حولها، وإقامة حزام أمني منزوع السلاح على طول الحدود، عرضه يبدأ بعشرات قليلة من الأمتار في النوب جنوباً، ويتسع ليصبح بعرض 6 كم في القنيطرة، ثم يصبح عرضه 10 كم في جبل الشيخ. وتم الاتفاق على منطقتين أخريين محدودتي السلاح على جانبي الحدود الأولى وعرضها 10 كم، ويسمح فيها لكل طرف بإدخال 75 دبابة و6000 جندي فقط، والثانية وعرضها أيضاً 10 كم، ويسمح لكل طرف بأن يدخل فيها 450 دبابة من دون تحديد عدد الجنود. كما تم الاتفاق على أن يتمتع كل طرف بحرية الطيران العسكري في سماء بلاده ولكن الاتفاقية فرضت على سوريا ألا تدخل صواريخ «سام» مضادة للطائرات في الأرض السورية بعمق 25 كم. وتقرر إقامة قوة دولية لتراقب تطبيق الاتفاقية في الحزام المنزوع السلاح، وكذلك في المحورين الآخرين. وفي كل سنة يتم تجديد المصادقة على وجود هذه القوات في مجلس الأمن الدولي.
13. تمت الاستعانة في هذا الجزء بالمصادر التالية:  
الوثائق المنشورة على أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي، على موقع وزارة الدفاع الإسرائيلية، <https://yomkipurwar.mod.gov.il/Pages/default.aspx>  
جمال حماد، مرجع سبق ذكره.  
إبراهيم البحراوي، مرجع سبق ذكره.
14. تم الاستعانة في هذا الجزء بالمصادر التالية:  
الوثائق المنشورة على أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي، على موقع وزارة الدفاع الإسرائيلية، <https://yomkipurwar.mod.gov.il/Pages/default.aspx>  
حرب أكتوبر من وجهة النظر الإسرائيلية، موقع مقاتل من الصحراء، على الرابط: <http://www.moqatel.com/open-share/Behoth/Siasia2/Harb73-Isr/index.htm>  
جمال حماد، مرجع سبق ذكره.  
إبراهيم البحراوي، مرجع سبق ذكره.

15. وفقًا للوثائق الإسرائيلية كان خط بارليف يتضمن 16 حصنًا نشطًا، بالإضافة إلى ثلاثة معازل للمراقبة. في القطاع الشمالي كان برج المراقبة توراكلين على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وثمانية معازل نشطة أخرى: بودابست، أوراكل أ وأوراكل ب، لاشسنيت، درورا، كيتوبا، ميلانو وبارفاكات. في القطاع المركزي كان برج المراقبة لآكن وثلاثة حصون نشطة أخرى Hizion؛ و Clutch و Vorkan؛ وفي القطاع الجنوبي كان هناك برج المراقبة Agrofit وخمس حصون نشطة Butzer و Mefsat و Litov و Nissan (القرية) و Maserak (الرصيف). كانت هذه المعازل مأهولة في بداية أكتوبر 1973 بحوالي 450 مقاتلًا، عندما كانت المعازل من Talkin إلى Litof تحت سيطرة الكتيبة الاحتياطية 68 التابعة للواء القدس رقم 16 تحت قيادة العقيد زئيف عوفر، بينما كانت المعازل من احتجز مقاتلون من كتيبة ناحال 904 متسبيك إلى أغروفيت.
16. <https://yomkipurwar.mod.gov.il/Pages/default.aspx>
17. فشلت أربع محاولات للهجوم بواسطة لواء أمنون:
- المحاولة الأولى: في الساعة الواحدة والنصف فجر يوم 16 على محور طريق طرطور، إذ تمكنت وحدات الدبابات من الاختراق في الفاصل بين لواءات الفرقة 16 المشاة المصرية، ولكن الإصابات الكثيرة في الدبابات أدت إلى توقف الهجوم.
- المحاولة الثانية: في الساعة الثالثة فجر يوم 16 كانت بهدف التقدم على محور طرطور كذلك، لفتح الطريق إلى الدفرسوار، لعبور القوات، ولكن من البداية أصيب عدد من الدبابات بواسطة أفراد المشاة المصريين المسلحين بالقواذف المضادة للدبابات ر ب ج (7)، وتوقف الهجوم مرة أخرى.
- المحاولة الثالثة: قام أمنون في الساعة الرابعة صباحًا، بدفع كتيبة النسق الثاني وهي كتيبة آلية بقيادة شونري Shuneri ولكن نيران المصريين دمرت مركباته النصف جنزير الواحدة بعد الأخرى، ولم يتبق معه سوى مركبتين.
- المحاولة الرابعة: في الساعة الخامسة والربع صباحًا، اشترك لواء توفيا من بقايا لواء أمنون وتقدموا على محور أكافيش-Akaf- ish، إلى أن اصطدموا بالنيران المصرية ودمرت ثلاث دبابات وجرح نائب قائد اللواء وفشلت هذه المحاولة كذلك.
18. مزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر: هيثم الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص 398-402.
19. يوسي بيليد، "الاستراتيجية الإسرائيلية في الشرق الأوسط بعد توقيع اتفاق السلام مع مصر" في: الثابت والمتغير في الاستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص 111.
20. هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية-الإسرائيلية 1948-1988، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991. ص 420.
21. حسن البديري، طه المجدوب، ضياء الدين زهدي، حرب رمضان: الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة في أكتوبر 1973، القاهرة: الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، 1974، ص ص 70-74.
22. هيثم الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص 431.
23. عمونيل فال، مرجع سبق ذكره، ص 176.



## إسرائيل..مراجعة أسباب الفشل العسكري ومسئولية "التقصير"

لقد فرض الهجوم المصري السوري وما جسده من قدرة فائقة على الخداع الاستراتيجي، والأداء العسكري الاحترافي الذي لم يكن متصورًا لدى النخبة الإسرائيلية، مواجهة حقيقة الهزيمة التي واجهتها إسرائيل، ومن ثمّ تشكلت لجنة للتحقيق في أسبابها، عرفت باسم لجنة<sup>(1)</sup>، والتي أصدرت تقريرًا مطوّلًا حول أسباب الهزيمة، وحدد بعض المسؤولين وبعض السياسات عنها، وبانتهاء أعمالها استقالت رئيسة الوزراء «جولدا مائير»، وحل مكانها «اسحق رابين» ليكمل فترة حكم حزب المعراخ. لقد تم الكشف عن تقرير اللجنة بعد سنوات طويلة من

صدوره، لكنه مثل أول مراجعة للسياسة العسكرية الإسرائيلية، وإعادة لتقييم الأداء العسكري الإسرائيلي، ولهذا هو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتداعيات حرب أكتوبر على العسكرية الإسرائيلية.

إن المرحلة الزمنية التي شهدت حرب أكتوبر 1973 قد لا تكون طويلة في عدد أيامها، لكنها عميقة في تأثيرها، وعكست الكثير من خصائص السياسات الإسرائيلية. فبالرغم من أن إسرائيل قد حققت بعض أهدافها التكتيكية لسياستها الدفاعية، فإن مقارنتها بالمكاسب العربية تُظهر أن الدول العربية قد حققت معظم أهدافها العسكرية عندما نجحت في تحطيم الوضع القائم آنذاك، وأجبرت القوات الإسرائيلية عن التراجع عن المواقع التي كانت تحتلها، فضلًا عن بدء عملية سياسية لاحقًا لم تكن ترغب فيها إسرائيل قبل حرب 1973. وبموجب هذا المعيار فإن جيش الدفاع الإسرائيلي قد فشل في الحرب من الناحية الاستراتيجية، كما فشل في توقع الهجوم العربي، وهذا هو الفشل الأكبر الذي أدى إلى عدم الاستعداد للحرب. ولذلك كان لا بد من إجراء مراجعة للسياسة العسكرية الإسرائيلية، وتقصي حقائق وأسباب هذا الفشل وتحديدًا بدقة. وهو ما سيتم بيانه على النحو التالي.

### أولاً: لجنة أبحاث للتحقيق القانوني في أسباب الهزيمة

قامت إسرائيل بمراجعة سياستها العسكرية عندما منيت بفشل عسكري واضح، وضعف أداء جيش الدفاع الإسرائيلي في حرب أكتوبر 1973. فقد شنت مصر وسوريا هجومًا عسكريًا على إسرائيل في أكتوبر 1973، لتحقيق هدف عسكري محدد، هو استرداد الأراضي التي احتلتها إسرائيل في سيناء والجولان، بينما كان الهدف العسكري التكتيكي لإسرائيل، هو تقليص مكاسب التقدم العسكري الذي حققته الدولتان، وتقليل الخسائر الإسرائيلية لأقل درجة ممكنة<sup>(2)</sup>. ونتيجة لهذه الهزيمة، تم فتح تحقيق قانوني للكشف عن أسباب الهزيمة، وتشكلت لجنة قانونية لتقصي الحقائق، تملك القوة القانونية لتنفيذ التحقيقات بناءً على قرار رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير، وذلك لتبدأ عملها في 18 نوفمبر 1973.

## 1. التعريف بلجنة التحقيق (أجرائات):

اللجنة كانت برئاسة القاضي/ شيمون أجرائات (رئيس المحكمة العليا)، وتكونت اللجنة من خمسة أعضاء: شيمون أجرائات (رئيس اللجنة)، موشيه لاندو (قاضي بالمحكمة العليا)، إسحاق نبنزل (المراقب العام بالدولة)، إيجال يادين (جنرال متقاعد)، حاييم لاسكوف (جنرال متقاعد). وكان منوطًا بهذه اللجنة التحقيق في قضيتين، الأولى: المعلومات المتاحة قبيل الحرب عن تحركات العدو ونواياه، وتقييم المسؤولين العسكريين لها. والقضية الثانية: هي استعدادات جيش الدفاع الإسرائيلي قبل الحرب، وعمله أثناء الثلاثة أيام الأولى من القتال.



أصدرت هذه اللجنة تقريرها الأول في أبريل 1974 المكون من حوالي 40 صفحة، وكان متاحًا لاطلاع الرأي العام، وذلك بعد أن حصلت اللجنة على شهادة 90 شاهدًا في أكثر من 150 جلسة، وتم جمع 188 شهادة أخرى من مختلف العاملين بالجيش، بالإضافة إلى مئات الوثائق التي حصلت عليها اللجنة، وفي يوليو 1974 أصدرت اللجنة تقريرها الثاني ولم يتح للرأي العام أو النشر، وكان يتضمن 423 صفحة، ولم يسمح بالنشر سوى لست صفحات منه، ثم بعد ذلك أصدرت تقريرها الثالث والنهائي المكون من 1511 صفحة في يناير 1975 ولم يتم إتاحتها للنشر. وفي عام 1993 طلبت صحيفة معاريف الإسرائيلية من المحكمة العليا إتاحة الموضوعات التي تهم الرأي العام من التقرير النهائي للنشر، بمناسبة مرور 20 عامًا على حرب أكتوبر،

وبعد موافقة المحكمة وعدم اعتراض رئيس الوزراء ورئيس الأركان وقتها على النشر، ولم يتم ذلك إلا في عام 1995 بعد حذف 48 صفحة تخص المخابرات للباحثين بإشراف الجيش الإسرائيلي، ومؤسسة محفوظات الجيش الإسرائيلي، وفي عامي 2006، و2007، أعلن نشر موضوعات أكثر تفصيلاً من التقرير لا تتاح إلا للباحثين وتحت إشراف الجيش، وفي عامي 2012، و2013 صدر تعديل لقانون نشر التقرير النهائي، شكلت لجنة خاصة لنشر البروتوكولات التي يتضمنها التقرير وتم نشر تلك البروتوكولات في الأعوام المشار إليها.

بداية حددت لجنة أجزانات أسباب الفشل العسكري الاستراتيجي في حرب 1973 في عدة أسباب، أهمها<sup>(3)</sup>:

- فشل أجهزة المخابرات العسكرية في التحليل السياسي لما توافر لديها من معلومات؛ إذ أن المشكلة هنا لم تكن نقص المعلومات، وإنما تحليل هذه المعلومات. رغم معرفة النوايا العربية، ووجود معلومات عديدة تؤكد النوايا العربية نحو القيام بعمل عسكري ما ضد إسرائيل، مثل: تركيز القوات العربية على طول قناة السويس والحدود السورية، ومشاهدة ثغرات محفورة في الكثبان الرملية ووضع جنود عليها، بعد وصول بعض الجرافات المصرية على الضفة الغربية للقناة. إجلاء المستشارين السوفييت وعائلاتهم من سوريا في 4 أكتوبر. وتعديل وضع الدبابات في الجبهة المصرية من المواقع الدفاعية إلى المواقع والنقاط الهجومية.
- التصاق المخابرات الحربية بما عرف باسم «المفهوم»، الذي ترسخ بعد حرب 1967، والذي يقضي بأن الدول العربية لا يمكنها الدخول في مواجهة عسكرية بدون شرطين، الأول: أن سوريا لن تهاجم بدون مصر. والثاني: أن مصر لن تهاجم بدون تفوق جوي، وكان الرئيس /جمال عبد الناصر يؤكد أن مصر لن تملك القدرة على تحييد سلاح الجو الإسرائيلي قبل عام 1975. وبالتالي بنت إسرائيل تصورها وإدراكها بعد حرب 1967 على حقيقة أنه في غياب الاتحاد السوفيتي لن تستطيع مصر أن تهاجمها، وأن لإسرائيل تفوقاً مطلقاً عسكرياً يصعب على المصريين تجاهله<sup>(4)</sup>. ومن ثم فإن هذا الجمود لدى المخابرات الحربية، هو تعبير عن فشل في عملها، الذي يقتضي تقديم البدائل المتاحة والممكنة كلها لصانع القرار.

- عجز القوات الإسرائيلية على الجبهة الجنوبية عن منع القوات المصرية من عبور قناة السويس، أو التصدي لهم حتى يتم استكمال تعبئة قوات الاحتياط.
- التأخر في تعبئة قوات الاحتياط، الأمر الذي أدى لزيادة الخسائر الإسرائيلية في الأيام الأولى للقتال، وأخر القيام بالهجوم المضاد. وبرغم قرار رئيسة الوزراء باستدعاء قوات الاحتياط قبل الهجوم العربي بست ساعات، فإن ذلك لم يكن وقتاً كافياً.

## 2. توصيات لجنة أجرانات:

- فصل رئيس هيئة الأركان / ديفيد اليغاز من الخدمة باعتباره يتحمل المسؤولية المباشرة عما حدث قبل الحرب، سواء بالنسبة لتقويم الوضع أو بالنسبة لاستعدادات الجيش الإسرائيلي.
- فصل رئيس المخابرات العسكرية ونائبه من الخدمة؛ لفشلهما في قراءة ما هو واضح من معلومات ضرورية لتوقع الهجوم، وبالتالي لم يحذرا رئيس الأركان بوقت كافٍ.
- تنحية الجنرال / شموئيل جونين قائد الجبهة الجنوبية خلال الحرب، ثم إجباره على ترك الجيش بعد صدور التقرير النهائي.
- نقل ضابطين من المخابرات العسكرية (أمان)، وهما الكولونيل / باندمان (رئيس القسم المصري في أمان)، والكولونيل / جيداليا (ضابط المخابرات الرئيسي بالقيادة الجنوبية).
- تبرئة رئيسة الوزراء / جولدا مائير، ووزير الدفاع / موشيه ديان من المسؤولية القانونية؛ إذ أنهما لم يهملتا في تأدية واجباتهم الرسمية السابقة للحرب، وتصرفا في حدود التقارير المرفوعة إليهما. أما مسئوليتهم السياسية فهي خارج السلطة القضائية للجنة.
- تعيين مستشار خاص لرئيس الوزراء للاستخبارات، ليتواصل رئيس الوزراء باستمرار مع جهود أجهزة الاستخبارات المختلفة.
- تعزيز إدارة البحوث في وزارة الخارجية؛ لتحقيق تعددية في مصادر الاستخبارات، ويزيد من التركيز على البعد الأمني في التقييمات السياسية، ويضمن توازناً أفضل في تقديرات الاستخبارات.

### 3. الرأي العام ولجنة أجرانات:

غير أنّ هذه اللجنة التي تفاعل بتشكيلها الرأي العام الإسرائيلي، ورحب بها، سرعان ما تعرضت للانتقادات والسخرية من رئيسها؛ ما أن أصدرت تقريرها الأول في أبريل 1974، حيث قدم هذا التقرير تمييزاً بين المستوى السياسي والمستوى العسكري، فالأول وفق تقرير اللجنة المتمثل في رئيس الحكومة آنذاك «جولدا مائير» ووزير الدفاع «موشيه ديان» قد تم تبرئة ساحتهما من المسؤولية أو التقصير في أداء واجباتهما الرسمية، واعتبرت اللجنة أن محاسبة هؤلاء المسؤولين ولأنهم منتخبون من اختصاص المؤسسات التشريعية والحزبية، ولا يقع في مجال اختصاص اللجنة. أما فيما يتعلق بالمستوى الثاني أي العسكري ولأنهم ضباط عسكريون عاملون بالحكومة، فإن اللجنة لم تجد مشكلة في محاسبتهم والحكم على تصرفاتهم، كان قاطعاً وواضحاً، كانت حجة اللجنة أن القيادة العسكرية توفرت لديها كل المعلومات الضرورية التي تمكنها من توقع الهجوم، ومنيت هذه القيادة بالفشل في قراءة ما هو واضح بسبب ترسخ «المفهوم» السائد، والذي تأسس على افتراض أن مصر لن تدخل الحرب طالما كانت قوة إسرائيل الجوية متفوقة عليها، وأن سوريا لن تدخل الحرب دون مصر، وأن الحدود الآمنة بعد 1967 ستعطى الفرصة للجيش الإسرائيلي النظامي لصد أي هجوم مفاجئ لحين وصول قوات الاحتياط، وكذلك الإيمان بقدرة المخابرات الإسرائيلية على تحذير رئيس الأركان بوقت كافي، وقد ثبت خطأ هذه الافتراضات لأنها تأسست جميعها على «المفهوم» السائد الذي لم يكن يلائم هذه المتغيرات.

لم يفهم الرأي العام الإسرائيلي كيف تنجو الحكومة الإسرائيلية من مسؤولية التقصير، وينصب اللوم على القيادة العسكرية، ومن ثمّ حطت اللجنة وتقريرها بالاستنكار والاستياء من قبل الرأي العام الإسرائيلي؛ بل وأشارت تصريحات المراقبين إلى تواطؤ الجنرالات الأعضاء في اللجنة لتبرئة القيادة السياسية وبالذات العسكرية ممثلة في «موشيه ديان» على حساب أعضاء القيادة في الفرق العاملة.

لم تقف انتقادات المراقبين للتقرير عند هذا الحد، بل كان ثمة نقد عام وجدل سياسي وقانوني، تركز النقد العام في أن سبب الفشل في الحرب أي حرب 1973، لا

يتمثل فقط في عدم توقع الهجوم أو معرفة مواعده، وإنما يتضمن أيضًا الرؤية العامة التي تبلورت بعد عدوان 1967، حيث ولّد الانتصار السريع إحساسًا متناميًا بالغطرسة والقوة. كذلك طور الإسرائيليون صورة ذاتية للقوة اقترنت بصورة العرب الضعفاء والعاجزين وغير الأكفاء، وكان الرأي العام يرى في هذا الوضع مصلحة لإسرائيل وأن التغيير المرغوب فيه يتمثل في قبول العرب للشروط الإسرائيلية للسلام، ويرى المراقبون أيضًا أن «المفهوم» الذي شجبتة اللجنة لم يكن في الواقع سوى مفهوم جولدا مائير، ولم تتطرق اللجنة في محاسبتها إلى تحديد الأشخاص المسؤولين فعلاً عن شيوع النشوة والغرور بعد 1967 وعدم تطوير الجنرالات للمفهوم العسكري السائد الذي كان السبب في الكارثة التي حلت بإسرائيل.

### ثانيًا: مراجعة الأداء العسكري لجيش الدفاع الإسرائيلي بعد الهزيمة

يقصد بالمراجعة العسكرية في هذا السياق أنها عملية المراجعة التي تمت في الأوساط العسكرية سواء داخل المؤسسة العسكرية ذاتها، أو التي ظهرت في الكتابات العسكرية المختلفة، الإسرائيلية بالأساس، عن حرب أكتوبر 1973 وأثارها. وبالتالي فإن هذه الآلية ليست بالوضوح والتحديد كالألية القانونية، ولكنها تجميع لما ظهر من مثالب على الأداء العسكري الإسرائيلي خلال هذه الحرب.

تعددت أسباب الفشل العسكري الإسرائيلي في حرب 1973، ووفقًا لهذه الآلية، ووفقًا للخلفية العلمية والمهنية للمصدر. ولكن بصفة عامة، يمكن تقسيم هذه الأسباب لثلاث مجموعات: أسباب تتعلق بطبيعة السياسة العسكرية الإسرائيلية القائمة قبل الحرب (وهناك مصادر عديدة تطلق عليها النظرية العسكرية أو الاستراتيجية العسكرية)، وأسباب تتعلق باستراتيجية القتال للدول العربية في الحرب، وأسباب تتعلق بالأداء العسكري الإسرائيلي.

### المجموعة الأولى: الأسباب المرتبطة بالسياسات العسكرية القائمة

قامت السياسات العسكرية الإسرائيلية منذ وجود إسرائيل كدولة عام 1948، على العديد من النظريات التي شكلت طبيعتها، ورغم ذلك التعدد فإن هناك ثلاثة

افتراضات أساسية، مثلت ركائز الأمن الذي تسعى هذه النظريات لتحقيقه<sup>(5)</sup>، وهذه الافتراضات هي:

1. إن إسرائيل تواجه خطراً وجودياً، بوجودها وسط أعداء يحيطون بها، ويريدون القضاء عليها.
2. إن إسرائيل لا يمكنها حسم النزاع مع العرب بالوسائل العسكرية، بينما هم يستطيعون ذلك؛ ولذا لا بد من استخدام قوة الجيش من أجل الردع والدفاع عن الوضع القائم. وردع العرب يعني، أن تنتصر إسرائيل في كل مواجهة عسكرية لها مع العرب، مع حرمانهم من تحقيق أية مكاسب عسكرية؛ لأن ذلك فيه تقويض لأمن إسرائيل.
3. إن إسرائيل لا يمكنها الاعتماد على العناصر الخارجية لضمان وجودها؛ ولذا لا بد من أن تعتمد على قوتها الذاتية.

ورغم تعدد النظريات التي حكمت توجهات السياسة العسكرية الإسرائيلية من فترة لأخرى<sup>(6)</sup>، فإن استمرار هذه الفرضيات في الخلفية الإسرائيلية جعل الفوارق بين هذه النظريات محدوداً نسبياً. وظل الهدف الأساسي للسياسة العسكرية ثابتاً في جوهره، فهي سياسة عسكرية دفاعية تسعى للحفاظ والدفاع عن الوضع القائم، لكن بأساليب ووسائل هجومية؛ لأن هذه الوسائل هي الأكثر ملاءمة لطبيعة إسرائيل الجغرافية، والسكانية، والعقيدية، كما سبق.

ومن ثمّ كانت النظريات تختلف في تحديد الوسائل الأكثر مناسبة وملائمة للدفاع عن الوضع القائم، مع بقاء الهدف ثابت وكذلك أسس الفكر العسكري الإسرائيلي. وقد كانت هناك عدة استراتيجيات تشكل توجهات السياسة العسكرية الإسرائيلية في الفترة (1967-1973)، أبرزها: الدفاع الصلب والحدود الآمنة والضربات الاستباقية والردع<sup>(7)</sup>. لكن بعد الفشل العسكري الذي مُنيت به إسرائيل في حرب 1973 أُرجمت بعض الآراء والتحليلات أسباب هذا الفشل إلى هذه النظريات، وذلك لعدة أسباب، أهمها:

1. كان تطبيق إسرائيل لاستراتيجية الدفاع الصلب في حرب أكتوبر 1973 قائماً على أساس أن الخطوط الدفاعية في سيناء وهضبة الجولان - وهي خطوط تفتقر إلى العمق

الدفاعي - هي خطوط التماس وهي ذاتها المجال الإنذاري، وهي أيضًا مكان إدارة القتال الدفاعي. وهي خطٌ للإيقاف النهائي لتتقدم القوات المصرية والسورية إلى أن يتم الهجوم المضاد، بعد وصول قوات الاحتياط في آن واحد. لكن هذا التطبيق أدى إلى نجاح القوات العربية (المصرية/السورية) في اختراق الخطوط الدفاعية بحشود كبيرة، كبدت إسرائيل خسائر كبيرة في القوات النظامية الموجودة على الجبهتين<sup>(8)</sup>.

2. نتيجة لما اكتسبته إسرائيل من عمق استراتيجي في 1967 يوفر لها فترة مطولة من الإنذار المبكر، وخاصة على الجبهة الجنوبية في سيناء، فإن السياسة العسكرية الإسرائيلية اتبعت نظرية «الحدود الآمنة» لأول مرة<sup>(9)</sup>. ولكن كان للتطبيق الإسرائيلي لنظرية الحدود الآمنة مساوئه التي ظهرت في حرب 1973؛ إذ لم يتوافر الإنذار المبكر الذي قالت به النظرية، فوجود الحشود العسكرية العربية الدائمة على طول الجبهات المختلفة، قد قلل بالفعل من إمكانية الحصول على مؤشرات مسبقة لاندلاع القتال. ولم يعد من الضروري أن تعبر القوات العربية المسافات الطويلة (في سيناء مثلاً)، قبل الوصول إلى مسرح العمليات مع إسرائيل كما كان الوضع عليه قبل 1967، وبالتالي فقد ازدادت إمكانية مباغنة إسرائيل على الصعيدين التكتيكي والاستراتيجي<sup>(10)</sup>. كذلك لم تتمكن إسرائيل من استيعاب الضربة الأولى بسهولة، بل لحقت بها خسائر كبيرة كادت أن تؤدي إلى هزيمة إسرائيل في الجولان وفي سيناء. ولم تتمكن إسرائيل من إنجاح الهجوم المضاد على الجبهتين معاً، إلا بعد وصول المساعدات الأمريكية.

3. كانت الحرب الهجومية قبل 1967 تمثل أساساً للسياسة العسكرية الإسرائيلية، وبالتالي كانت تعتمد على نظرية الضربة الاستباقية. وفي 1973 امتنعت إسرائيل عن القيام بضربة استباقية ضد القوات العربية للعديد من العوامل، أهمها: الخطأ في تحليل المعلومات عن النوايا والتحركات الهجومية العربية. والاعتماد الإسرائيلي على الحدود الآمنة في توفير فترة كافية للإنذار المبكر. والاستهانة بقدرة الخصم العربي، خاصة بعد حالة الغطرسة التي أصابت إسرائيل بعد 1967، ومن ثم إيمانها بقدرتها على استيعاب الضربة الأولى إذا قامت بها الدول العربية. ثم التخوف من

رد الفعل الدولي سواء التدخل السوفيتي، أو الإدانة الخارجية لها، أو عدم مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لها<sup>(11)</sup>.

4. فشل الردع الإسرائيلي في حرب 1973، بدليل عدم نجاحه في إثناء العرب عن الهجوم على القوات الإسرائيلية، وذلك يعود بالأساس إلى أن الردع الإسرائيلي قد تجاهل اعتبارين شديدي الأهمية، الاعتبار الأول: الردع العسكري لا يعتبر فعالاً ضد الحرب التي يقصد بها تحقيق مكاسب سياسية، حتى لو كان ثمنها فشلاً عسكرياً. وفي حرب 1973 لم تكن الأهداف العربية هي تحقيق نصر عسكري حاسم؛ بل كانت الحصول على بعض المكاسب العسكرية لتحريك الأوضاع السياسية، وبدء عملية تسوية بشروط في صالح الدول العربية إذا ما تمكنت من تحقيق مكسب على الأرض<sup>(12)</sup>. والاعتبار الثاني: إن الردع العسكري يشكل حلاً مؤقتاً وليس حاسماً في أي نزاع، وفي حالة عدم وجود تسوية مقبولة لدى الطرفين، فإن عنصر الردع محكوم عليه بالفشل. وفي عام 1973 كان الوضع السياسي والعسكري في صالح إسرائيل تماماً، وأظهرت إسرائيل تشدداً كبيراً في التمسك بالأراضي العربية، والموقف الدولي متراخي عن حسم الوضع، فأصبحت حالة اللا سلم واللا حرب ضد المصالح العربية. وفي حالة صراع استراتيجي ممتد كالصراع العربي الإسرائيلي، يصعب حسمه أو إنجازه، حتى لو بنجاح عسكري كبير مثل الذي حققته إسرائيل في 1967، يصبح هدف الردع هو تأجيل ما بين المواجهات العسكرية<sup>(13)</sup>.

### المجموعة الثانية: الأسباب المرتبطة باستراتيجية القتال العربي

لقد استفادت دولتا المواجهة العربية (مصر وسوريا) من حرب 1967، رغم الهزيمة العسكرية واحتلال أراضيها. وقد ظهرت هذه الاستفادة من التخطيط والتنفيذ لحرب 1973، في أكثر من جانب مما أثار سلباً على الأداء العسكري الإسرائيلي أثناء الحرب، ومن أهم هذه الجوانب:

1. خطة خداع ناجحة حققت مفاجأة استراتيجية لإسرائيل، وحرمتها من المبادأة في القتال. نفذت القوات والقيادة المصرية خطة خداع محكمة - ليس هنا مجال تفاصيلها - وفي معظم المصادر الإسرائيلية العسكرية تم التأكيد على جودة هذه

الخطة، ولكن المهم هو دورها في تضليل أجهزة المخابرات الإسرائيلية، بما ساهم في تحقيق عنصر المفاجأة التي أربكت العمل العسكري كله في الأيام الأولى للقتال. ورغم بدء إسرائيل لإدراك الهجوم العربي الوشيك، وبداية استدعائها لقوات الاحتياط في صباح يوم 6 أكتوبر 1973، فإن ذلك لا يقلل من الأثر الذي أحدثته المفاجأة<sup>(14)</sup>.

2. يرى بعض المحللين أن استخدام الصواريخ المضادة للطائرات (سام SAM) كان هو محور المفاجأة التكتيكية العربية؛ لأن إسرائيل افترضت افتراضاً خاطئاً بأن العرب لن يهاجموا طالما لا يملكون تفوقاً جويًا<sup>(15)</sup>. وينطبق الأمر نفسه على الصواريخ المضادة للدبابات، فرغم معرفة إسرائيل بوجود هذه الصواريخ لدى القوات العربية، فلم تبادر إلى تطوير رد على احتمال دخولها ميدان القتال، كما لم تطلب تزويد الجيش الإسرائيلي بصواريخ أمريكية مضادة للدبابات، واكتفت بوحدة المدفعية. وبذلك أتيح للصواريخ المضادة للدبابات القدرة على التأثير على مسار المعارك البرية. وكما ألحق الصاروخ المضاد للطائرات الإضرار بقدرة الجيش الإسرائيلي على إظهار تفوقه الجوي، أضر الصاروخ المضاد للدبابات بقدرته على إظهار تفوق المدرعات في المعركة البرية. وفي المحصلة كان هذان النوعان من الصواريخ يمثلان تحدياً مهماً للمبدأ الهجومي وللتفوق العسكري الإسرائيلي. والخلل الرئيسي الذي تسبب في فاعلية المفاجأة العربية هو جمود الإدراك الإسرائيلي بعدم قدرة الدول العربية على الهجوم على قواتها في الأراضي المحتلة، فمن الثابت أن نائب رئيس الأركان العامة عشية حرب أكتوبر عام 1973 الجنرال يسرائيل طال قد حذر في أغسطس من قيام سوريا بإعداد خنادق لنصب صواريخ مضادة للطائرات، وأوصى بتدمير هذه الخنادق، لكن لم تؤخذ توصيته على محل الجد والاهتمام.

جدير بالذكر ظهور رأي داخل إسرائيل في الأوساط العسكرية، يقلل من تأثير المفاجأة على الأداء العسكري السبئي للقوات الإسرائيلية في حرب 1973. ووفقاً لهذا الرأي، فإنه على الجبهة الجنوبية قد تواجدت معظم القوات النظامية، وهي القوات التي خصصت في إطار الخطط العسكرية لخوض معركة الصد (الدفاع الصلب التي سبق توضيحها)؛ إذ أنه في يوم الجمعة السابق على يوم اندلاع الحرب، انتهت عملية إرسال لواء الاحتياط إلى الجبهة، وهكذا اكتمل حجم القوات المطلوبة

للدفاع. صحيح أن هذه القوات كانت تفتقد إلى عدد ضئيل من الدبابات الكافية للانتشار على خط القناة، لكن كان انتشارها الخاطئ وانتشار الدبابات يتم حسب الخطة الموضوعة سلفاً، وهذا يعني أن الخطأ في الأداء والانتشار لم يكن بسبب المفاجأة. أما على الجبهة الشمالية، فقد تم تعزيز القوات النظامية التي كانت موجودة في هضبة الجولان، بلواء دبابات نظامي آخر قبل اندلاع الحرب. والقوات التي كانت ترابط على خط التماس في الشمال، تلقت إنذاراً مبكراً وانتشرت بشكل مناسب «ليوم القتال». ومع هذا تم اختراق خط الجبهة في جنوب هضبة الجولان؛ بسبب إدارة غير واعية لقوات التعزيز<sup>(16)</sup>.

أي إنه وفقاً لهذا الرأي فإنه في الجولان كان يمكن منع عملية الاختراق رغم المفاجأة، أما في سيناء فلم يكن ممكناً منع عملية العبور، حتى بدون عنصر المفاجأة. وفي الحالتين لم تكن المفاجأة هي العنصر الحاسم الذي يمكن بواسطته تبرير الفشل العسكري.

3. تحييد عناصر التفوق الإسرائيلي: كانت دول المواجهة العربية المحاربة أكثر من غيرها إدراكاً لعناصر التفوق العسكري الإسرائيلي سواء من الناحية النوعية، مثل: تفوق القوات الجوية، الخفة والمرونة القتالية للقوة المدرعة، التفوق التكنولوجي. أو من الناحية العملياتية، مثل: العمليات المشتركة بين القوات، الطبيعة الهجومية للقوات البشرية والتسليحية، فاعلية وسرعة نظام الاحتياط لتعويض الفارق العددي.

ومن ثمّ كان التخطيط الاستراتيجي لحرب 1973 يعمل على تحييد عناصر التفوق العسكري الإسرائيلي، ولذلك اشتمل هذا التخطيط على العديد من الأساليب العسكرية لتنفيذها أثناء العمليات؛ لحرمان إسرائيل من عناصر تفوقها لتضطر للقتال وفقاً للمعايير العربية، ومن أهم هذه الأساليب:

أ. اعتماد الهجوم المصري على قوات المشاة، واستخدام هذه القوات لكميات هائلة من الصواريخ المضادة للطائرات، للتغلب على تفوق السلاح الجوي الإسرائيلي. ثم عادت قوات المشاة المصرية لإقامة الجسور التي دمرها سلاح الجو على قناة

السويس بسرعة فائقة لتعبر عليها الحشود المصرية. بينما كانت خطة الهجوم السوري تقوم على استغلال زخم التقدم بقوات مدرعة سريعة لتخترق القوات الإسرائيلية، ولكن لم يتبع هذه القوات المدرعة بعد تحريكها بعض عناصر المشاة، لحماية المناطق التي اقتحمتها الدبابات والمدرعات والاحتفاظ بها، الأمر الذي أنجح الهجوم المضاد الإسرائيلي سريعاً على الجبهة السورية.

ب. إبطال مفعول الثنائي (الطائرة - الدبابة) وهو الأسلوب الإسرائيلي التقليدي في المواجهات العسكرية كما ظهر قبل 1973، كما سبق، وقد تركزت جهود إبطال فاعلية هذا الأسلوب على: بناء شبكة دفاع جوي متنوعة تعتمد على الصواريخ أرض / جو. والصواريخ المحمولة ضد الطائرات منخفضة الارتفاع. وحشد كميات كبيرة من الأسلحة المضادة للمدرعات، وذلك بتزويد وحدات المشاة بصواريخ RBJ 7، ووحدات الصواريخ المضادة للدبابات المحمولة على عربات مصفحة<sup>(17)</sup>.

ج. إقامة العديد من التحصينات والعوائق؛ لتقليص حرية المناورة للمدرعات الإسرائيلية التي تعتمد على خفة الحركة والسرعة، وبالتالي إجبارها على الإبطاء، ليتم استخدام الأسلحة المضادة للدبابات والدروع في مواجهاتها.

د. بدء الهجوم العربي (المصري والسوري) على الجبهتين في الوقت نفسه، الأمر الذي من شأنه أن يُريك إسرائيل لأضطرارها للقتال من وضعية الدفاع، وحصارها من على الخطوط الخارجية في الجبهتين. فالقتال من خطوط داخلية تفصل العمل العسكري بين الجبهتين هو الأكثر ملاءمة لإسرائيل.

هـ. بدء الهجوم قبل استكمال استدعاء قوات الاحتياط، الأمر الذي سبب خسائر كبيرة في القوات النظامية على الجبهتين. وإن إسرائيل لديها حساسية كبيرة تجاه الخسائر البشرية، وهذه الخسائر الكبيرة أدت إلى إضعاف معنويات القوات الإسرائيلية، بالإضافة للضغوط الداخلية<sup>(18)</sup>.

وهذا يعني أن التخطيط العسكري العربي لحرب 1973 قد سعى لتعظيم عناصر تفوقه، ممثلة في: الزيادة العددية، البدء بالهجوم، والهجوم على جبهتين،

وعنصر المفاجأة. مقابل تحييد عناصر التفوق الإسرائيلي، مما ساهم في ضعف الأداء العسكري لإسرائيل في هذه الحرب.

### المجموعة الثالثة: الأسباب المرتبطة بالأداء العسكري الإسرائيلي

هذه الأسباب تنبع من الأداء العسكري الإسرائيلي المؤسسي والعملياتي أثناء حرب 1973، وعلى هذا يمكن بيان أهمها:

1. فشل جهاز المخابرات الحربية في تحليل المعلومات الواردة من أجهزة الاستخبارات المختلفة الإسرائيلية والأمريكية، وتوجيه هذا التحليل بما يتفق مع القنوات السائدة، بغض النظر عن موضوعية وحيادية هذه القنوات. لم يكن يجدر بجهاز مهم، مثل «أمان»، أن ينساق لحالة الغرور والغطرسة التي أصابت المجتمع الإسرائيلي كله، فهذا الإسقاط للاتجاه العام على تحليل المعلومات، يعد نقصاً للمهارة المهنية ونقصاً في الكفاءة. ويكفي أن لجنة أبحاث قد حملت هذا الجهاز المسؤولية كاملة عما حدث في 1973<sup>(19)</sup>.

2. سوء إدارة المعركة: لقد سبق تحليل دور الاستراتيجيات - التي حكمت السياسة العسكرية قبل الحرب - في الفشل العسكري الإسرائيلي، لكن ليس هذا كل شيء، فهناك العديد من الدلالات التي ظهرت على المستوى العملي، التي كان لها دور في بيان سوء إدارة المعركة، ومن ثمّ الفشل العسكري في الحرب. ومن أبرز هذه الدلالات:

أ. وضعية القوات النظامية والمعدات على الجبهة القتالية: فقد كانت القوات البشرية الإسرائيلية في وضعية هجوم، أي تتمركز حول بعض النقاط والاستحكامات على طول الجبهة، بينما وضعية الدفاع تقتضي أن تنتشر هذه القوات على طول الجبهة، ليتمكنها من رصد محاولات الاختراق، أو العبور بسرعة للتصدي لها. أما الدبابات الإسرائيلية الموجودة على الجبهة كانت قليلة العدد وخفيفة، ولم يكن لديها الرد العملي المناسب على التهديد الذي مثلته الأسلحة المضادة للدبابات؛ ولهذا افتقدت قدرة التأثير على سير القتال وتغييره، فلم تتمكن من الدفاع والصمود أمام الهجوم العربي<sup>(20)</sup>.

ب. قرار قائد الجبهة الجنوبية / شيمون جونين بالقيام بالهجوم المضاد بقوة مكونة من كتيبتين فقط في يوم 8 أكتوبر، لكن هذا الهجوم فشل وتم أسر الكتيبتين، فلم تكن هناك قوات تعزيز لهما<sup>(21)</sup>.

ج. عدم استعداد الجيش الإسرائيلي للحرب في جبهتين، فلم يتم دراسة القدرة على نقل قوات من جبهة لأخرى من أجل تحقيق حسم سريع، وهذا يعد تقصيراً. ولهذا أدارت رئاسة الأركان الحرب وكأنها تحوض حريين منفصلتين، لا تؤثر إحداهما على الأخرى. ولهذا لم يتم حشد قوات -في أي من الجبهتين - كافية لتحقيق الحسم؛ ولهذا انتهت الحرب على الجبهتين بدون حسم عسكري، وإن كان الوضع الإسرائيلي أكثر تقدماً على الجبهة السورية<sup>(22)</sup>.

د. الخلاف بين رئيس الأركان /ديفيد اليعازر ونائبه /يسرائيل طال، حول عبور القناة بواسطة مجموعة دروع. ذلك الخلاف تسبب في تأجيل قرار العبور للقناة إلى يوم 15 و16 أكتوبر، وقد ثبت نجاحه وتحسن الوضع الميداني للقوات الإسرائيلية. فإذا كان تم في وقت قبل هذا، ربما أدى إلى الإسراع بإنهاء الحرب، وزيادة المكاسب العسكرية لإسرائيل قبل وقف إطلاق النار.

هـ. اعتمدت مجموعة الهجمات التي قامت بها القوات الإسرائيلية على الجبهة المصرية في أيام 7 و8 و9 أكتوبر على تطبيق نظرية صدمة الدروع، أو «شمولية الدبابه» - والتي سبق وطبقتها إسرائيل في حرب 1967 بنجاح - وهذه النظرية تقضي بأن: كل ما هو مطلوب من أجل تحقيق الحسم التكتيكي في ميدان القتال البري، هو حشد دبابات أمام العدو، وتحريكها نحو العدو - بالعرض إلى الأمام - في حركة سريعة، بما يربك القوات المصرية، ويضعه في وضع نفسي خطير، ثم يخرج العدو عن توازنه وينهار. فهذا التقدم السريع يقلص مجال التماس مع الأسلحة المضادة للدبابات، لكن تطبيق هذه النظرية في 1973 لم ينجح، لعدة أسباب، أهمها:

■ إن هذه النظرية تتلاءم مع الحرب الهجومية المُخطط لها؛ إذ أنها تعتمد على المناورة والخداع لتطويق العدو، ومن ثمَّ خروجه عن توازنه وانهيائه. وهذا

لا يناسب الهجوم المضاد، الذي يتطلب تركيزه على نقاط الضعف في القوات المعادية المنتشرة حتى يمكن اختراقها<sup>(23)</sup>.

■ إن القدرة القتالية والعسكرية التي أظهرتها القوات المصرية، أكدت زيادة مهاراتها وقدراتها عن حرب 1967.

■ إن النظرية افترضت: أنه إذا غابت التغطية عن قوات المشاة الآلية التابعة للعدو (القوات التي تستخدم الأسلحة المضادة للدبابات والمدرعات)، فإن الكفاءة العالية للعمل المدفعي، ستحد من الخطر الذي تمثله قوات المشاة المعادية، فتتقدم الدبابات لتقلص من مدى تعرضها للرمية المضادة للدبابات. لكن إذا صح - ولو جزئياً - هذا الافتراض بالنسبة لمدافع البازوكا (المضادة للدبابات)، فإنه لا ينطبق على الصواريخ الشخصية المضادة للدبابات، التي تم استخدامها في الجيش المصري وهي ذات مدى كبير. بالإضافة إلى الكثرة العددية لهذه الصواريخ الشخصية. ولهذا كان يجب على إسرائيل ألا تعتمد على القدرة الكبيرة للدبابات «شمولية الدبابة»، وقدرتها للدفاع عن نفسها عند اقتقاد المساندة الجوية، فكان من اللازم الدفاع عن الدبابات ذاتها بواسطة قوات المشاة الآلية، والمدفعية وذلك لحمايتها من النيران المضادة للدبابات.

■ إن الإصرار على تطبيق الهجمات المضادة بالأسلوب نفسه «صدمة الدروع»، يعود في جزء منه إلى أنها خطة موضوعة مسبقاً، فأصبحت خطة روتينية منضبطة بشدة. الأمر الذي قلل من الكفاءة، والخبرة التكتيكية والعملياتية في الميدان، فلم يتم تطوير هذه الخطة، أو تغييرها لتلاءم الظروف المتغيرة خلال إدارة المعركة. وتسبب هذا الإصرار في ارتفاع الخسائر الإسرائيلية وفشل هذه الهجمات المضادة، إنما يدل على سوء إدارة المعركة من القيادات الميدانية<sup>(24)</sup>.

و. التزام إسرائيل بالدفاع الصلب - رغم وجود خط بارليف بمحاذاة قناة السويس كخط دفاعي لإسرائيل - أصبح عائقاً أمام حركة القوة البرية الإسرائيلية، فلم تتمكن من الاستفادة من قدرتها على المناورة وخفة الحركة.

ز. عدم التنسيق بين القوات بعد بداية الحرب، فعلى سبيل المثال: القوات الإسرائيلية القائمة بالهجوم المضاد يوم 16 أكتوبر (الواء 16 مشاة، الفرقة الثانية

مشاة) قد نفذت الحد الأدنى من التعاون فيما بينها بسبب التزام أحد عناصرها، وهو الجنرال ارييل شارون ومجموعة العمليات التي يقودها، بالاستمرار للعمل لتحقيق الهدف نفسه، فلم يشارك في الاختراق الذي كان مطلوب من بقية القوات القيام به للقوات المصرية المدافعة، ولم يستجب لطلب معاونته لها، سواء لعدم ملاءمة أوضاعه، أو لتصحيح الوضع من وجهة نظره، وبالتالي توقف الاختراق المستهدف إحداثه للهجوم المضاد على الجبهة المصرية.

ح. عدم التوازن بين المشاة والمركبات المدرعة والمدفعية في بناء القوة البرية الإسرائيلية، وكذلك الفصل غير المبررين عناصر المشاة والمشاة الآلية، وإلحاق الأخيرة بقوات الدروع، مما أدى لضعف أدائها، وتراجع مستواها المهاري. هذه العيوب في تشكيل القوات البرية أضعف أداءها في حرب أكتوبر 1973.

مجمال القول، إن مراجعة السياسة العسكرية الإسرائيلية بعد حرب 1973 قد أظهر العديد من أسباب ضعف الأداء العسكري الذي اتسمت به إسرائيل في هذه الحرب، رغم التفوق العسكري الإسرائيلي على خصومها من دول المواجهة العربية في هذه الحرب (مصر وسوريا). وبالتالي كان من الملاءم العمل على تصحيح الأخطاء التي أدت إلى نتيجة حرب 1973.

## ثالثاً: أثر مراجعة الأداء العسكري بعد الحرب على السياسة العسكرية الإسرائيلية

السياسة العسكرية للدولة تمثل الأساس والإطار الذي تعمل من خلاله المنظومة العسكرية، وتجدر الإشارة إلى أن السياسة العسكرية ترد في العديد من الأدبيات العسكرية تحت مسمى «الهدف السياسي العسكري»، وبالتالي فإن مراجعة الأداء العسكري الإسرائيلي بعد حرب 1973، وما خلص إليه من أسباب كان له أثرٌ واضح على سياستها العسكرية. ويمكن استعراض هذا الأثر على مستويين، فيما يلي:

### المستوى الأول: ملامح السياسة العسكرية الإسرائيلية الجديدة:

السياسة العسكرية الجديدة تعني، السياسة العسكرية الناتجة عن عملية المراجعة- التي تشبه التقييم- للسياسة العسكرية القائمة وقت الحرب. وبهذا المعنى، فإن أهم الملامح التي تُشكل الإطار العام الحاكم للسياسة العسكرية الإسرائيلية، بعد مراجعتها بسبب حرب عام 1973، هي:

(أولاً): العودة إلى الوسائل الهجومية في تطبيق الاستراتيجية الدفاعية، بدلاً من الوسائل الدفاعية (نظرية الدفاع الصلب، وتلقي الضربة الأولى). فقد استقرت القناعة بأن الحرب الهجومية تتلاءم أكثر مع الطبيعة والاستعدادات والقوة الإسرائيلية، وذلك للعديد من المبررات، أهمها:

1. الحرب الهجومية تتيح فرصة أكبر من الحرب الدفاعية، لإبراز التفوق العسكري الذي تتمتع به إسرائيل. ولكن هذا المبرر مردود عليه بالقول إن الدفاع الصلب يُعد جزءاً، وليس كلاً، من نظريات الدفاع. مع التأكيد على أن الحرب الدفاعية تشتمل على عناصر هجومية واضحة، وهي الهجوم المضاد. وعلى هذا، فإن افتقاد القدرة والاستعداد والتدريب على الحروب الدفاعية، لا يعني وجود عيوب في هذه الحروب ذاتها، لكن من الواضح أن القوات الإسرائيلية لم تكن مهياًة لخوض مثل هذه الحروب الدفاعية<sup>(25)</sup>.

2. الأسلوب الدفاعي هو المرحلة الأولى في سلم الضعف العسكري - هذا القول تردد في إسرائيل بعد حرب عام 1973 - لأنه يضعف من القدرة القتالية للجيش، حيث كان الأسلوب الهجومي عاملاً إيجابياً في المواجهات العسكرية مع الدول العربية، قبل عام 1973. ولكن هذا المبرر أيضاً مردود عليه، بأن الاحتراف العسكري يتطلب السيطرة على عناصر المعركة في الصورتين الأساسيتين لها، وهما الدفاع والهجوم. فالخبرة والتدريب عليهما يحسن القدرة النهائية على القتال، فمن شأن اعتماد الدفاع وحده أن يضعف قدرة القوات على الرد، ومقاومة أي اعتداء يمكن أن تتعرض له الدولة، ومن شأن اعتماد الهجوم وحده أن تزداد الروح العدوانية في القوات ليصبح الهجوم هدف في حد ذاته.

3. الأسلوب الدفاعي، يعني إمكانية أن يدور القتال على أراضي إسرائيلية وهذا يهدد وجودها، ويحول دون نقل الحرب لأرض العدو، وهذا النقل هو الوسيلة الأساسية لتحقيق الحسم العسكري، وبالتالي الردع الإسرائيلي. وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الآراء التي تعتقد بأن السياسة العسكرية الإسرائيلية قد تغيرت بعد وصول حزب الليكود للسلطة عام 1977، وليس كنتيجة لعملية مراجعتها بفعل حرب عام 1973. لكن هذا الرأي مردود عليه بعبارة لرئيس هيئة الأركان الإسرائيلية / ديفيد اليعازر عن حرب أكتوبر 1973 حيث قال: «على الرغم من أن حرب أكتوبر أثبتت مجدداً أن الدفاع شكل قوي من أشكال المعركة؛ إذ يمكن لقوات متواضعة المستوى إذا أحسن وضعها في أماكن منتقاة، أن توقف هجوماً أقوى وأكثر منها تفوقاً<sup>(26)</sup>. غير أن هذا الدرس لا يغير الحقيقة الثابتة، أن الحرب لا يمكن كسبها بالدفاع، وأنه لا بد من الالتزام بالهجوم إذا أردنا النصر وبأسرع ما يمكن».

ويرتبط بالعودة إلى استراتيجية الهجوم، العودة إلى التأكيد على أهمية الضربة الأولى وعدم التخلي عن المبادرة، إيماناً بأن الضربة الأولى إذا أحسن تخطيطها، يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بالتوازن العسكري وتحقيق نصر حاسم وسريع. ويؤكد نائب رئيس الأركان في حرب عام 1973 / إسرائيل طال هذا الإيمان، بقوله: «إن القلة لا بد لها من تبني مبدأ المبادرة وتوجيه الضربة الأولى»<sup>(27)</sup>.

(ثانيًا): العودة إلى نظرية الضربة الاستباقية: اتباع الهجوم كأساس للعمل العسكري الإسرائيلي، يرتبط بتبني نظرية الضربة الاستباقية؛ لمنع أي هجوم عربي يحتمل عليها مستقبلاً. ونظراً للتكلفة السياسية المحتملة لهذه الضربة من معارضة الدول الكبرى، أو الاختلاف حول تفسير المعلومات أو التحركات الدالة على الهجوم، فإن إسرائيل عادت لاتباع نظام «ذرائع الحرب» أو «الأسباب المبررة للحرب» أو «الخطوط الحمراء» منذ منتصف السبعينيات. أي الإعلان عن بعض الحالات، التي تمثل تقويضاً للوضع العسكري الإقليمي الراهن في دول المواجهة العربية. لكن الأمر الجدير بالذكر، أن إسرائيل لم تحدد شكل الرد المتوقع منها إذا ما تحققت إحدى هذه الحالات، وذلك للاحتفاظ بجزية حركة عسكرية لها دون أن تتعرض للانتقاد<sup>(28)</sup>.

(ثالثًا): التمسك بنظرية الحدود الآمنة: رغم التناقض النظري والعملي بين «نظرية الحدود الآمنة» و«نظرية الضربة الاستباقية»، فإن السياسة العسكرية الإسرائيلية قد جمعت بينهما بعد حرب عام 1973، بعد إدخال تعديل بسيط عليها، وهو استبدال الأساليب الدفاعية للحفاظ على الحدود الآمنة بأساليب هجومية. فعند انتقاد استمرار التمسك بنظرية الحدود الآمنة -على أساس أن الحرب الحديثة القائمة على الصواريخ والطائرات النفاثة والمدفعية بعيدة المدى، تلغي أهمية الحدود والمواقع الاستراتيجية - كان الرد الإسرائيلي الذي عبر عنه إيجال ألون بقوله: «إن العكس هو الصحيح، فهذه التطورات في الحرب الحديثة تؤكد أهمية العوائق الأرضية والعمق الاستراتيجي، أكثر من أي وقت مضى. فوجود هذه الأسلحة المتطورة عند العرب، قد يغريهم بالقيام بهجوم ساحق، بحيث يصعب على إسرائيل التصدي للمراحل الأولية للهجوم، أو استعادة الأراضي التي تفقدها في هجومها المضاد». وكذلك أكد الخبير العسكري زئيف شيف قائلاً: «إذا كانت الصواريخ تشكل خطراً على إسرائيل عندما تكون الأراضي (المحتلة) في أيدينا، فمن الطبيعي أن تشكل خطراً أكبر علينا عندما لا يتوافر لنا حزام دفاعي على الأرض»<sup>(29)</sup>.

(رابعًا): العودة إلى مبدأ الدفاع الإقليمي: كان هذا المبدأ مستخدماً قبل حرب عام 1967، والغرض منه كبح تقدم أي هجوم مُعادي، عن طريق شبكة المستوطنات الحدودية المحصنة. ورغم أن الأخذ بهذا المبدأ يتناقض مع نظرية الحدود الآمنة،

التي تتمسك بها السياسة العسكرية الإسرائيلية، فإن الأخذ بالدفاع الإقليمي كان لأهداف سياسية بالأساس، أهمها: التوسع في بناء المستوطنات في المناطق الواقعة فيما وراء الخط الأخضر، كسياسة لاستيعاب هذه الأراضي نهائيًا<sup>(30)</sup>.

(خامسًا): استرداد القدرة على الردع: كان من الواضح أن الردع العسكري الإسرائيلي قد تأثر بعد حرب عام 1973، وثبت عدم نجاحه في منع الهجوم العربي، بل واعتبرت إسرائيل أن قبولها لمبدأ التسوية السياسية مع مصر، بعد المكاسب العسكرية، التي حققتها مصر في هذه الحرب، هذا القبول في حد ذاته يعبر عن ضعف قوة الردع الإسرائيلية، كما يُعرف في نظرية الأمن الإسرائيلية. ولذلك حاولت السياسة العسكرية لإسرائيل أن تحدد بعض الوسائل التي يمكن من خلالها استرداد القدرة على الردع، ومن أهم هذه الوسائل:

1. زيادة قدراتها العسكرية بصورة كبيرة بعد الحرب لتعويض خسائرها من جهة، ومن جهة أخرى ردع العرب عن العودة للهجوم بتأكيد قدرتها على العمل العسكري.
2. الإصرار على منع التطور النووي العربي الذي يمكن أن يقود إلى بناء قنبلة نووية، للاحتفاظ باحتكار القوة النووية كعامل ردع نهائي.
3. المعاداة الظاهرة للاتحاد السوفيتي، رغم أنه كان بدافع التقرب للولايات المتحدة، فإن ما صاحبه من تصريحات حادة وتعنت إسرائيلي، ساهم في تقوية الصورة العدوانية لإسرائيل، وهذا يفيد في زيادة قدرتها على الردع<sup>(31)</sup>.
4. استخدام القوة العسكرية في لبنان بشكل متكرر وقوي، سواء لمطاردة عناصر المقاومة الفلسطينية، أو للاشتباك مع السوريين، أو التدخل العسكري المباشر كما في عام 1978، ثم عدوانها الواسع على لبنان في 1982. كان ذلك الاستخدام في جزء منه لاسترداد القوة على الردع.

لقد شكلت هذه الملامح الإطار الحاكم للسياسة العسكرية الإسرائيلية بعد مراجعتها بسبب حرب أكتوبر 1973.

المستوى الثاني: أثر مراجعة السياسة العسكرية على السياسة الدفاعية الإسرائيلية<sup>(32)</sup>

يمكن رصد أثر مراجعة السياسة العسكرية لإسرائيل بعد حرب عام 1973 على سياستها الدفاعية، من حيث: تغير إدراك التهديدات وتغير عناصر السياسة الدفاعية.

### رابعًا: أثر المراجعة على عناصر السياسة الدفاعية

بعد مراجعة السياسة العسكرية في حرب عام 1973، اتضحت بعض التهديدات التي لم تكن قائمة في الإدراك الإسرائيلي قبلها، أهمها:

- قدرة دول المواجهة العربية على المبادأة بالهجوم على القوات الإسرائيلية.
- امتلاك الدول العربية لبعض النظم التسليحية المتطورة، مثل: نظم صاروخية، وأسلحة مضادة للدبابات وأخرى مضادة للطائرات، وكان استخدامهم لهذه النظم التسليحية المتطورة يعني: تحييد عناصر التفوق الإسرائيلي في المواجهات العسكرية، تقلص الفارق النوعي بينهم وبين إسرائيل في الميزان الإقليمي.
- وجود تأثير واضح للفارق العددي الكبير لصالح الدول العربية على المواجهة العسكرية.
- ضعف القدرة العسكرية الإسرائيلية بدون الحليف الدولي القوي.

وقد أدى إدراك هذه التهديدات إلى بلورة أهداف استراتيجية جديدة لإسرائيل، من أهمها:

1. الحد من القوة العربية، وتقويض إمكانية حدوث هجوم عربي جديد، ولهذا اتبعت السياسة العسكرية استراتيجية الهجوم، والضرية الاستباقية، وسعت لاسترداد القدرة على الردع.
2. إعادة بناء الجيش الإسرائيلي لتعويض الفارق العددي، ولإكساب الردع مصداقية.
3. الحصول على عمق استراتيجي يعوضها عما فقدته بعد الحرب، ولهذا احتفظت بنظرية الحدود الآمنة، مبدأ الدفاع الإقليمي، الأسباب المبررة للحرب (لتبرير احتمال توسعها في الأراضي العربية مرة أخرى).

## أثر المراجعة على عناصر السياسة الدفاعية:

ظهر تنفيذ السياسة الدفاعية للأهداف الجديدة للسياسة العسكرية، من خلال ما حددته من أهداف سبق ذكرها تفصيلاً في الباب الأول، وهي بإيجاز: نزع السلاح والإنذار المبكر، زيادة قدرات الجيش الإسرائيلي كمياً ثم كيفياً، الاعتماد على التكنولوجيا العسكرية، تعزيز الدفاع الإقليمي ببناء مستوطنات محصنة، تدعيم العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى هذا ظهر أثر مراجعة الأداء العسكري في الحرب على عناصر السياسة الدفاعية بعد حرب عام 1973، كالتالي:

### القوة البشرية:

تم مضاعفة الحجم الإجمالي لهذه القوات ففي عام 1973، كانت القوات النظامية 125 ألف فرد، وقوات الاحتياط 175 ألف فرد. وبعد المراجعة في عام 1975 أصبحت القوات النظامية 156 ألف فرد، وقوات الاحتياط 245 ألف فرد؛ وذلك بهدف توفير قوة دفاعية قائمة جاهزة على العمل الفوري، لتأمين القدرة على رد أي هجوم عربي خلال ساعاته الأولى، دون الحاجة إلى نقل الوحدات من جبهة إلى أخرى. كما تم تطوير نظام استدعاء الاحتياط، ليصبح أقل في الوقت ويتم على مراحل لينتهي استدعاء كل قوات الاحتياط خلال 36 ساعة.

### الإنفاق العسكري:

كان يلزم لتنفيذ أهداف السياسة العسكرية الجديدة وخاصة إعادة بناء الجيش الإسرائيلي كمياً ونوعياً، أن يتم رفع قيمة الإنفاق العسكري فزاد من 1476 مليون دولار عام 1972 إلى 3142 مليون دولار عام 1974، بنسبة زيادة 1,34% من إجمالي الناتج القومي، بعد أن كانت 17,6% عام 1972، مع ملاحظة أن هذا المعدل الأخير مرتفع في حد ذاته.

ويمكن إجمال التغيير الذي شهده الإنفاق العسكري الإسرائيلي بعد المراجعة في بعض النقاط، من أهمها:

1. الارتفاع المستمر في معدلاته في السنوات التالية على مراجعة السياسة العسكرية؛ للوفاء بأهداف السياسة العسكرية الجديدة.
2. ارتفاع القيمة المطلقة للمساعدات العسكرية الأمريكية بصورة واضحة، وكذلك الارتفاع في النسبة التي تمثلها لإجمالي الإنفاق العسكري الإسرائيلي بنسبة وصلت أحياناً إلى 45٪.
3. ارتفاع قيمة الإنفاق العسكري الإسرائيلي عن مثيله لدى دول المواجهة العربية المحاربة في عام 1973، بمعدلات مرتفعة تصل إلى 50٪ لصالح إسرائيل، مع ملاحظة استمرار حالة إعادة التسليح لديها.

### نظم التسليح:

شهد هذا العنصر العديد من التغيرات بسبب مراجعة السياسة العسكرية بعد حرب عام 1973، أهمها:

1. زيادة نظم التسليح زيادات كمية كبيرة تجاوزت 100٪ في بعض النظم التسليحية، مثل: الدبابات، المدفعية الآلية، الطائرات المقاتلة، طائرات الإنذار المبكر. وذلك لتعويض الخسائر الكبيرة التي لحقت بها في الحرب، ولإعادة بناء الجيش حتى يتمكن من استرداد قدرته على الردع.
2. تحسين شبكات الإنذار المبكر وأنظمة الاستطلاع، وتكثيفها في المناطق منزوعة السلاح والمناطق الآمنة؛ للحيلولة دون مفاجآت أخرى أو هجوم مفاجئ.
3. الحصول على أنظمة تسليحية دفاعية، خاصة في مجال الأسلحة المضادة للدبابات وللطائرات. وبالفعل حصلت من الولايات المتحدة الأمريكية على نظام تشويش على رادار بطاريات الصواريخ الأرض /جو، بهدف تشويش عملية انقضاء الصاروخ على الطائرة، ولتحقيق هذا التحييد لقدرة الصواريخ المضادة للطائرات، تم التوصل إلى عدة طرق أهمها:

إطلاق طائرة نحو بطارية الصواريخ المضادة للطائرات بهدف كشف ذبذبة رادار هذه البطارية عندما تطلق أي صاروخ، وبالتالي يصبح من الممكن تدميرها بصاروخ جو/أرض. استخدام قذيفة ذكية في تحديد الهدف وتدميره من طائرة بعيدة. أو تضليل الصاروخ الذي يفترض انه ينقض على مصدر الحرارة بواسطة إيجاد مصادر حرارية متعددة، مع تطوير أسلاك معدنية شديدة الحرارة بحيث يتجه الصاروخ المضاد للطائرات نحو واحدة من هذه المصادر، بينما تواصل الطائرة المقصودة مهمتها. وقد استخدمت هذه الطرق ضد بطاريات الصواريخ السورية في لبنان عام 1982، وحقت نجاحًا ملحوظًا في تحييد تأثير الصواريخ المضادة للطائرات على التفوق الجوي الإسرائيلي. وذلك بالإضافة إلى أنظمة دفاعية متطورة في التوجيه والتسليح، قادرة على إبطاء حركة القوة المهاجمة، وتحملها تكلفة مرتفعة عن السابق.

4. إدخال تحولات نوعية على نظم التسليح المختلفة، فحصلت على الآلاف من ناقلات الجنود المدرعة لتصبح المشاة كلها ميكانيكية، وزادت من قوة المدفعية ذاتية الحركة. وكذا زيادة الاعتماد على التكنولوجيا العسكرية في نظم التسليح، أو في النظم المساعدة المختلفة. ومن شأن ذلك الاعتماد أن يحقق عدة فوائد، مثل: زيادة القدرة القتالية والنيرونية للأسلحة الإسرائيلية، زيادة الفارق النوعي بينها وبين دول المواجهة العربية.

5. إدخال بعض التعديلات على أفرع القوات المسلحة الإسرائيلية، من أبرزها:

أ. استخدام العناصر المدرعة والآلية بشكل مُجمع في أعمال هجومية بالأساس، حيث أن ذلك الأسلوب أكثر فاعلية من استخدامها بشكل جزئي أو دفاعي.

ب. تحديث أنظمة الاتصال ومراكز القيادة والسيطرة؛ لضمان الربط بين الأفرع المختلفة للعمليات المشتركة خاصة بين القوة الجوية والبرية.

ج. التأكيد على فاعلية الاستخدام المتكامل لكافة القوى البحرية (الاستطلاع البحري، الحرب الإلكترونية، الصواريخ، المساندة الجوية، القطع البحرية ذاتها)، باعتباره الاستخدام الأمثل الذي يحقق الفاعلية للقوة البحرية، للتعويض عن التفوق العددي في القطع البحرية لدى الدول العربية.

د. زيادة الاعتماد على المروحيات القتالية؛ لارتفاع قدرتها على المناورة، وما أضافته من جوانب فنية وتكتيكية، كاستجابة لضرورة زيادة مدى ودقة الذخائر وقدرتها على اختراق الأهداف، وتعزيز الحماية الذاتية، ولذلك تم تدعيم مختلف الفروع ببعض المروحيات للقيام بعمليات مشتركة.

هـ. لم يعد السلاح الجوي هو سلاح الحسم كما كان في حرب عام 1967، ولكنه ما زال أهم فرع في القوات المسلحة، إيماناً من إسرائيل بأن السيطرة الجوية على سماء المعركة، هي ما يحقق عمقاً استراتيجياً لها، كما يقول الجنرال /عيزرا وايزمان، ولهذا أضيفت له مهمة تدمير شبكات الدفاع الجوي المعادية.

6. عدم وجود تغيرات واضحة في المبادئ العملية، حيث لم ينعكس التغير في ملامح السياسة العسكرية الإسرائيلية على مبادئ إدارة العمليات، بل ظلت التغيرات طفيفة وتكتيكية، وذلك ظهر فيما يلي:

أ. ظل الجيش الإسرائيلي يعتمد على الحرب المدرعة السريعة الحركة والعميقة الاختراق، مما يعني احتفاظ الدبابة بموقع الصدارة في النسق القتالي البري. وما أدخل من تعديلات بسيطة في المشاة والمدفعية، كان موجه بالأساس لتدعيم «الدبابة» مرة أخرى، والبقاء على نظرية «شمولية الدبابة». فالمشاة - رغم تأكيد أهميتها في الحرب البرية عند تفوق الأسلحة المضادة للدبابات - تحولت إلى ميكانيكية كاملة؛ لزيادة قدرتها على تدعيم الدبابة. وكذلك تم تطوير المدفعية بنظم استطلاع ومعلومات تكتيكية إلكترونية؛ لتوجيه الرماية الدقيقة والفورية، بهدف تقديم الدعم إلى الدبابات، ولهذا تمت إضافة سرية مشاة ميكانيكية لكل كتيبة مدرعة لحمايتها.

ب. ظل بناء القوات البرية غير متوازن، وإن تم التدريب على نمط عمليات مشتركة بين عناصرها.

ج. استمرار الاعتماد على الثنائي «الطائرة - الدبابة» لفاعلية القتال، باعتباره الأسلوب العملي / التكتيكي الأنسب للحرب السريعة الخاطفة. وهي الحرب التي تعتمد على الاستفادة من العمل على الخطوط الداخلية، بما يمكنها من تركيز

القوى بدرجة أسرع من الخصم، وتغيير مراكز الثقل في المعركة بسرعة نسبية بما ينهي المعركة سريعاً ويحقق الحسم العسكري.

### العلاقات العسكرية الإسرائيلية:

أكدت مراجعة السياسة العسكرية الإسرائيلية على أمرين بخصوص العلاقات العسكرية:

الأمر الأول: أهمية وجود علاقات قوية مع حليف دولي قوي؛ إذ أنه لم يكن ممكناً لإسرائيل تدارك ما حدث في حرب عام 1973 من أخطاء وتحسين وضعها القتالي بدون مساعدة حليفها القوي ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فلا بد من العمل على:

1. تعزيز العلاقات وزيادة التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية.

2. بناء ترسانة عسكرية قوية في ذاتها، فما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية من إمداد بالأسلحة والمعدات الأمريكية لإسرائيل أثناء حرب عام 1973، كان عاملاً لتحسين موقفها وإنجاح هجومها المضاد، وبالتالي الحد من خسائرها العسكرية، ولكن تأخر هذا الإمداد - من وجهة نظر إسرائيل - كان عاملاً في زيادة خسائرها العسكرية. الأمر الذي يعني العمل على إعادة تسليح الجيش الإسرائيلي؛ ليتمكن العمل بشكل مستقل فيه حرية حركة. والمهم هو صياغة علاقة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على التعاون، وليس على التبعية والوكالة. وقد تزايد هذا الاتجاه بعد الضغوط - من وجهة نظر إسرائيل - التي مارسها الولايات المتحدة على إسرائيل أثناء مفاوضات التسوية مع مصر، وذلك في إطار تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم روابطها مع الدول العربية، خاصة بعد استخدام سلاح النفط من قبل دول الخليج أثناء الحرب.

ومرة أخرى يتأكد لإسرائيل صحة افتراضات أمنها وهو: لا يمكن لإسرائيل الاعتماد على العناصر الخارجية لضمان وجودها، رغم المساعدات الأمريكية، الكبيرة عسكرياً ودبلوماسياً، المقدمة لإسرائيل أثناء الحرب وبعدها.

**الأمر الثاني:** أكدت حرب أكتوبر لإسرائيل أن علاقاتها الإقليمية عدائية صراعية بالأساس، وأن التهديد العسكري الذي تواجهه يصدر من الدول العربية المحيطة بها، ومن ثمّ لم تمثل مفاوضات السلام مع مصر إلا تحسينا للوضع العسكري الإقليمي لإسرائيل، بتحجيد أكبر قوة عسكرية عربية من معادلة الحرب، وذلك عن طريق الالتزامات المتبادلة بينهما. وظلت هناك معارضات داخل إسرائيل تجاه هذه المفاوضات، بل وما أسفرت عنه من معاهدة للسلام عام 1979، بخصوص التساؤل حول المكاسب الإسرائيلية الحقيقية من وراء هذا السلام البارد، والتساؤل حول موقف مصر المحتمل من حرب بدأتها إسرائيل على دول المواجهة العربية سواء كضربة استباقية أو حرب وقائية، فالمعاهدة ألزمت مصر بعدم المشاركة في أية حرب تشن ضد إسرائيل وليس على الإطلاق. أي أن مصر قد خرجت من دائرة العداء، ولكنها لم تخرج من الحسابات الإسرائيلية كمنافس إقليمي وتهديد محتمل إذا ما تم الخروج على المعاهدة. وإجمالاً للقول، فإن استمرار العداء والصراع الإقليمي ظل كمحصلة لعملية مراجعة السياسة العسكرية، التي وجهت كل نظرياتها وأهدافها لمواجهة التهديد العربي الذي ظهر في حرب عام 1973، وظل قائماً بعدها.

### خامساً: التوازن العسكري.. بين إسرائيل والدول العربية

اهتز الشعور الإسرائيلي بتفوقها العسكري إقليمياً بسبب حرب عام 1973، وكان ذلك من المكاسب العربية بالتأكيد؛ ولذا كان من آثار عملية مراجعة السياسة العسكرية ضرورة استرداد التفوق الإسرائيلي، وبالأحرى تأكيد وتعزيز هذا التفوق كمياً ونوعياً، وذلك من شأنه أن<sup>(33)</sup>:

1. يمثل رادعاً للدول العربية؛ لمنع تكرار هجومها العسكري على إسرائيل.
2. يزيد من الفارق النوعي، بالأخص مع الدول العربية أطراف الميزان العسكري.
3. يؤكد اعتماد إسرائيل على قوتها العسكرية في إدارة علاقاتها الإقليمية.
4. يحسن من وضع إسرائيل في التفاوض مع مصر حول التسوية السياسية، بإظهار قدرة إسرائيل العسكرية وتأكيدها فتزاد قدرتها على المساومة.

**مجمل القول**، إن مراجعة الأداء العسكري الإسرائيلي بعد حرب أكتوبر 1973 أدت إلى تغيير الملامح الأساسية (الإطار النظري الحاكم) للسياسة العسكرية الإسرائيلية، ولكن مدى هذا التغيير يختلف بين وجهتي نظر، وجهة النظر الأولى: هو تغيير كبير يَكاد يكون جذرياً، إذا ما قورنت السياسة العسكرية بعد حرب عام 1973 بمثلتها في الفترة (1967-1972). فقد تحولت من الدفاع إلى الهجوم، ومن استيعاب الضربة الأولى إلى التمسك بها، ومن التخلي عن الضربة الاستباقية إلى العودة إليها، مع إضافة مبدأ الأسباب المنذرة بالحرب. وكذلك تحولت من الاعتماد على الردع إلى محاولة استرداد القدرة عليه، ومن الحدود الآمنة بوسائل دفاعية إلى الحدود الآمنة بوسائل هجومية. ووجهة النظر الثانية: هو تغيير محدود جداً إذا ما قورنت السياسة العسكرية بعد حرب عام 1973 بمثلتها قبل 1967 ومنذ قيام إسرائيل. حيث اقتصر التغيير في إضافة نظرية الحدود الآمنة؛ وذلك نتيجة لما اكتسبته إسرائيل من أراضي في حرب عام 1967. أي أن بعد حرب عام 1973 عادت السياسة العسكرية الإسرائيلية إلى أسسها التقليدية، التي كانت مستقرة عليها بعد أن ثبت لها خطأ التغيير الذي أحدثته عقب حرب عام 1967. وواقع الأمر فإن وجهة النظر الثانية تبدو أكثر منطقية، وذلك لارتباطها بأسس السياسة العسكرية الإسرائيلية وملاءمتها لها. كما أن المراجعة لم تسفر عن إضافة جديدة للسياسة العسكرية الإسرائيلية ذاتها؛ بل عادت كما كانت عليه قبل عام 1967.

### سادساً: استخلاصات إسرائيلية من حرب أكتوبر 1973

لم تكن المراجعة القانونية والعسكرية للإدارة الإسرائيلية لحرب أكتوبر 1973 هي كل نتائج الحرب بالنسبة لإسرائيل، بل كانت هناك مجموعة من الاستخلاصات العسكرية والسياسية التي تؤكدت من الخبرة الإسرائيلية في الحرب، والتي اشتملت على أسباب للهزيمة من جانب، وعوامل مساعدة لتداركها من جانب آخر. وفيما يلي يمكن استعراض أبرز هذه الاستخلاصات:

1. أخطاء الدفاع الإسرائيلي: حتى عام 1973، لم يكن لجيش الدفاع الإسرائيلي خبرة عملية، من أي نوع في الحرب الدفاعية، وذلك لأنه منذ أن انتهت حرب التحرير،

لم تتعرض دولة إسرائيل، لاعتداء على أيدي الجيوش النظامية في الدول العربية، بهدف احتلال. وعلى هذا فقد تجمعت لدى جيش الدفاع الإسرائيلي خبرة كبيرة في تخطيط العمليات الهجومية، ولم تكن له أي خبرة في الحرب الدفاعية الحديثة. ولم يتم بصورة عملية دراسة المبادئ التي ترتكز عليها المعركة الدفاعية. أضيف إلى ذلك، أن موضوع القتال الجوي، في المعركة الدفاعية لم تتم بصورة عملية، حتى عام 1973 ولم يحدث على الإطلاق حتى عام 1973، أن صادف سلاح الطيران صعوبة، في تنفيذ مهمته لمساعدة القوة النظامية التي تعيق الهجوم العربي، في المرحلة الأولى للحرب. ووفقاً لنظرية الأمن الإسرائيلية فإن المرحلة الدفاعية في الحرب، يجب أن تكون قصيرة للغاية، وترتكز على قوة نظامية صغيرة، تتمتع بمعاونة مكثفة من السلاح الجوي. وعندما تنتهي هذه المرحلة يتحول جيش الدفاع الإسرائيلي، دون تأخير، إلى الخطوات الهجومية.

وإذا كان هذا هو أسلوب الدفاع المفضل، وهو الاحتمال الوحيد الذي يمتلك احتمال النجاح، فما هو إذا دور المواقع الموجودة على طول القناة؟ وإذا كان دورها هو أن تكون مواقع خارجية لأغراض المراقبة فقط، فإذا أبلغت فيها عن الإنذار وأعلنت عن حدوث هجوم مصري من أجل القناة، ينتهي دورها وعليها الانسحاب وإخلاء معاداتها وفقاً لخطة مجهزة وسبق التدريب عليها سلفاً، وليس هناك اللحظة التي يكون فيها العبور ضرورة عملية لاستمرار التمسك بالمواقع. هل من المنطق إصدار أمر إلى سرايا وكتائب المدرعات في اليوم الأول من الهجوم المصري بأن تتحرك نحو القناة من أجل أن تلتحم مع المواقع الحصينة؟ ما هو الهدف؟ إخلاء المواقع؟ صد الهجوم المصري؟ لقد كانت النتيجة المباشرة لإصدار هذا الأمر هو فقدان (55) دبابة وجزء من أطقمها بدون تحقيق مكسب حقيقي، الواقع أن التحليل العسكري يشير إلى خطأين وتقصير، كما يقول إيلي زعيرا، وهما<sup>(34)</sup>:

**الخطأ الأول:** وهو قرار الدفاع عن خط المياه على حين كانت علاقات القوى، وحجم المنطقة، وطول خط الجبهة، لا تتيح ذلك، وبصورة قاطعة، كان هذا القرار غير قابل للتنفيذ في ظل علاقات قوى كهذه، إلا إذا كان المخطط قد وضع في حسابه

أنه عندما ستشهد كتيبة مصرية 2 جماعة من الجنود الإسرائيليين سوف ترفع الكتيبة يديها وسوف تلقي بأسلحتها على الأرض.

**الخطأ الثاني:** ينبع من عدم فهم الوضع الحيوي الآخذ في التبلور في الشرق الأوسط، ومن عدم فهم مغزى هذا الأمر بالنسبة لملاحح نظرية الأمن في دولة إسرائيل، وكما هو معروف فإن السلاح الجوي النظامي الكبير الذي يساند القوات البرية النظامية الصغيرة هو أحد الأعمدة الرئيسية في نظرية الأمن الإسرائيلية وكان من المفترض أن يكون السلاح الجوي هو مصدر النيران الرئيسي في المعركة الدفاعية، طالما أن قوات الاحتياط -وعلى وجه الخصوص وحدات المدفعية- لم تصل بعد إلى الجبهة، ولكن من اليوم الذي حصل فيه الجيش المصري على طول القناة على الحماية الفاعلة ضد السلاح الجوي الإسرائيلي، عن طريق هيكل الصواريخ أرض جو، اهتز توازن وعلاقات القوى بصورة شديدة، وأصبحت نظرية الدفاع عن القناة في أمس الحاجة إلى التغيير، ولكن وزير الدفاع ورئيس الأركان لم يكونا على علم بأنه أمام أعينهما ينهار بناء نظرية الأمن، ولو كانا قد أدركا ذلك لكان من الضروري أن يدرسا ما هو معنى ذلك وأن يفكرا في كيفية مواءمة الخطط العملية والتنفيذية للوضع الجديد.

2. فقدان السيطرة الجوية الإسرائيلية: تميزت حرب أكتوبر عام 1973 دوناً عن كافة الحروب العربية-الإسرائيلية، بفقدان إسرائيل عنصر التفوق الجوي والسيطرة الجوية، وبطبيعة الحال كان هذا أحد الدروس المصرية التي تم استخلاصها من دراسة عدوان 1967. حيث بدأت حرب 1973 بالضربة الجوية المصرية من طلعات متتالية من سلاح الجو المصري لضرب تحصينات العدو في الضفة الشرقية للقناة، وفي الوقت الذي كانت تعول فيه إسرائيل على سلاح الجو لمساعدة القوات الإسرائيلية البرية وحرمان العدو من الغطاء الجوي لقواته، كان الطيران الإسرائيلي يواجه مشكلة حائط الصواريخ المضادة للطيران، والذي أثبت فاعليته في حرب الاستنزاف. وكان الطيران الإسرائيلي بحاجة لوقت أطول لدخول المعركة وهو ما ساهم في إرباك القيادة الإسرائيلية، حيث واجهت القوات الإسرائيلية شرق القناة هجوماً متعدد

الأبعاد جوي، وبرمائي، ومشاة، ومدفعية، ودبابات، في توقيت متزامن وضمن خطة متكاملة تم إعدادها ودراستها عملياً وميدانياً وعلمياً على ضوء الخبرات السابقة.

3. الخلافات التي دارت بين كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي خلال حرب أكتوبر، والتي عرفتھا الوثائق الإسرائيلية باسم «حرب الجنرالات»، ومعظمھا حدث على جبهة القتال المصرية بين المستويات القيادية العليا هناك، بطريقة خيمت عليها. تسير الحملة وتجلت في تبادل الاتهامات التي استمرت لسنوات عديدة بعد انتهائها. ومن أمثلتها:

- خلاف بين وزير الدفاع ورئيس الأركان حول تعبئة الاحتياط على الجبهة السورية في 6 أكتوبر، حين طلب رئيس الأركان «دافيد أليعازر» من وزير الدفاع الموافقة على ضربة جوية استباقية لإشغال الجيش السوري على الجبهة الشمالية؛ من أجل كسب الوقت في تعبئة الاحتياط وتولي مواقعه. رفض وزير الدفاع المقترح لأسباب سياسية، وطلب من رئيس الأركان استمرار خطة تعبئة قوات الطوارئ كمرحلة أولى يعقبها تعبئة القوات الاحتياطية المركزية. ما نتج عنه تأخر في التعبئة استمر لمدة 24 ساعة، كما نتج عنه حدوث خلل في خطة تسليم السلاح للقوات وخطة الانتشار.
- خلاف بين وزير الدفاع ورئيس الأركان حول وقف الهجمات الجوية على الجبهة المصرية لصد الهجوم السوري. قرر رئيس الأركان «دافيد أليعازر» تعيين الفرقة 146 الاحتياطية المدرعة التي كانت احتياطياً عسكرياً للقيادة الشمالية، ووفقاً لتوجيهات وزير الدفاع موشيه ديان، كان على القوات الجوية تركيز جهودها ضد سوريا وإعطائها الأولوية على جبهة القناة، وكانت القوات الجوية حينها في خضم عملية استنزافية لمهاجمة بطاريات صواريخ أرض-جو في مصر، وأوقفها أثناء وجودها في إيبو واستعدت للعملية النموذجية 5 ضد التشكيل الموازي في سوريا. هذه الاستعدادات أضرت بجهود الجيش الإسرائيلي لمساعدة القوات البرية في مرتفعات الجولان في أصعب أوقاتها، كانت عملية Dogman-5 أيضاً فشلاً ذريعاً.
- اختلافات في القيادة الجنوبية بين قائد المنطقة وقادة الفرق، كان على رأس القيادة الجنرال شموئيل جونين الذي تولى منصبه قبل شهرين ونصف من الحرب وبعد

استبدال أرييل شارون، الذي تم تعيينه قائداً للفرقة 143 الاحتياطية عند تقاعده من الخدمة الدائمة في جيش الدفاع الإسرائيلي: تحت قيادة الجنرال جوين، إلى جانب شارون، تم إخضاع الجنرال أفراهام كقادة فرق آدن، وقائد الفرقة المدرعة وقائد فرقة الاحتياط 162، واللواء أفراهام ماندلر، قائد الفرقة النظامية 252.

كان الجنرالان شارون وآدن لهما أقدمية وخبرة في منتدى الأركان العام أكثر من قائد القيادة، ويبدو أن هذا لعب دوراً في أنماط العمل بينهما أثناء القتال الذي أصبح غامضاً. وقد أعطى فشل الهجوم المضاد في 8 أكتوبر 1973، إشارة انطلاق لحرب الجنرالات في الجنوب. حيث تم تحميل «جوين» المسؤولية، ولذا توصل وزير الدفاع موشيه ديان ورئيس الأركان دافيد أليعازر إلى استنتاج مفاده ضرورة استبداله بقيادة أكثر خبرة. لتقرر جولدا مائير تعيين وزير التجارة والصناعة ورئيس الأركان السابق حايمم بارليف قائداً للجهة الجنوبية، مع استمرار اللواء جوين في منصبه، لكنه كان تابعاً لبارليف، وأصبح القائد الفعلي للقتال في مصر.

حسب الوثيقة برقم: 2016/264/120 (محادثة هاتفية بين وزير الدفاع موشيه ديان وحايمم بارليف بتاريخ 10, 19, 1973 الساعة 10:35)

ولمגור לליהם. קושים רשם בשם קהלה טנקים ולא באספקה.  
 מה שמגורו הגדול, כדור לא טנקים ובמחלק  
 פונדון שהגד טנקים, ובמחלקי שדה לא טנקים.  
 לו זה היה לנו אמולד בנצוק היום היינו בוגרים.  
 10.10.73 08.35  
 1. בדין נלחם במכים בניי מקומה. במקום אחד המגרים טנקים  
 על דבוריה כוחות חזיה. בגד המגרי אנהנו טנקים לחפז דרוסה. יתכן  
 המקום נגר טנקי מגרים. אנהנו בוגרים או בשם הלולים.  
 2. מטרור בדינגול  
 3. הכשר נצק אמולד מחנניה.  
 4. מה עם רב לבז  
 5. הוא נכסה בלפון לקח טחב על ראש סודר.  
 6. מהם כלים אמולד?  
 7. 6 בלים והם איבדו כמה עשרות.  
 8. ישנם כוחות שאם אצאם רובים למכים עודף קלטמן אפשר  
 לקחת  
 9. אני לא רוצה להמליץ אותו.  
 10. חצי חבא המגרי עדיין עופר פולו.  
 11. יכול להיות שמספר לקח טחב על ראש סודר.  
 12. אפשר להעביר אותם לקלטן ואז קלטמן להעביר כוחות.  
 13. בראי לרב עם דוד.  
 14. אמולד מבכר שם באמולד לו 20 טנקים. טובים 60 טנקים.  
 15. הם לא ימלאו כקט את המעלה ועדיין הם סופר רומלים.  
 16. אזור החורב הסיניא נגמר.  
 94/.

17. מה שמגור  
 18. נכסה בדין, יש לו מחז קלטן הדין לקברה והמטל על המ"כ.  
 19. המקרה נכסה מקרה לרשם המגרי כ-10 ק"מ, זה הכה שמכים אותנו טנקים.  
 20. יש שמומן עשור כמותה, זה בדין.  
 21. כן. הוא נכסה לכבוש מחזור את זה שקטור חרבה מדי.  
 22. כן נכסה עם זה את המכים 32 מה דרוסה. עם הוא חוטה ומטקור לכבר מוללה  
 1976. זה שקור הוא עוקב המטר כי יש זה רובה המ"כ. בה שני של כרן נכסה  
 על מיר מקרהו 42 כרן דרוסה. הוא היה מטר להמקם במחירות מן נכפל באט  
 מחזור ודרסה-מקרהו. הוא קלטמן טנקים בהה.  
 23. אני רוצה שיטנה עם דרך שמספר לקוף.  
 24. ישנה דרך שמספר לקוף מן באדי לקוף אותם עם. ויודר גם מדיר שלנו.  
 25. הול המגרי יכול לעבוד עם ?  
 26. יכול. מין עם טנקים. המקרה של כרן הוא להביא למוללה (כמן מין  
 חוטה שמי נקודה מין של קלטמן), והמ"כ לשם לחטום שני הכבישים מחזור  
 לקטר ולרשוק כל מי שקובר על הכביש.  
 27. הוא מדיר להמקם ?  
 28. כן, זה הלוי כולק והמחטום ומדיר להיגן לו זהה במחלקה. מחזור.  
 29. מה זה ילקח על ירנו אז מדירה וזה ילקח אז שמספר יומר מחנה.  
 30. מדיק עם שחיבה אתה מקבר למעלה מחזיק את המדירה והולך מחנה על מיר הדיה  
 המדיק עד הדיה 30 עם מבנהים ועם 2000. הוא דרוק בהחלט להכניס. הוא קוד  
 להחליט. לו המקרה ודו מחנה. ובכך הוא על המעלה יכול להיות שקר מקרב  
 יהיה די טוב מחנה. טובים נכסה על מיר טיק מחלקה מדירה.

יבין أن المحادثة التي شهدت تقريراً من قائد المنطقة الجنوبية «جوين» وصل إلى هيئة تجميع المعلومات أن كتيبة شارون لن تقو على التحرك للتجهيز

الكامل الذي تحظى به القوات المصرية وعدم ورود معلومات حول طبيعة المنطقة من أجل عبور القناة.

لم تذكر الوثائق الإسرائيلية المنشورة حتى الآن أين وقع الخطأ؟، هل بين هيئة تجميع المعلومات والتقارير التابعة للجيش ورئيس الأركان؟، أم تغافل رئيس الأركان عن إعلام وزارة الدفاع ممثلة بحكومة جولدا مائير في تل أبيب؟.

حسب الوثيقة رقم: 168/264/2016، في 18 أكتوبر، وثنائى مذكرات المقدم أفنير

### شالوف في المنطقة الجنوبية

תיאור עם חיים בן-ציון
- הרמטכ"ל קיבל דו"ח מצב ופריסה.
- הרמטכ"ל: מרוחות המדיעין כאן למדתי כוונות האוייב כפי שהמגבשו.
(1) כח אחד עם 100 טנקים הולכים לתקוף את לקמן בערך ככרון מסקינן.
(2) התקפה מתואמת הלילה של דיב' 21 ודיב' 16 שהולכות לתקוף יחד מצפון לדרום.
- חיים מסר שידעיים.
- השאלה: אנו ערוכים היטב לדרום, האם אנחנו ערוכים גם טוב בצפונה.
האם כדאי גד' של 500 לסייע לטוביה.
- הרמטכ"ל מנסה כוונות באם לא בצליח לנשף.
האם הצליחו להע יר לו דלק הלילה, אז הוא יעמוד מחר בלי דלק.
- הרמטכ"ל: אני מבין שאחה מסליץ להשאירו לעוד יום אחד בכל מקרה.
- הרמטכ"ל: חיים עצבני מאד, וקשה לדבר איתו. לקחתי לכן סוג מאד מינורי.
- מחייב אריק חצה המעלה ולא התעסק עם החזקת ראש גשר.
מחזיק הראש גשר בצורה אידיבסית חסר לו דלק ותחמושת.
מסוקים רחשו עד <u>17</u> ישלה את אורי גבר לחוף דלק.
- לא ערוכים טוב 'צפון ודיב' 16 ו-21 לא יצליחו באם יתקפו לא טוב, הם יכולים להכנס לחזה הסיבה באם ירצו.
ואנחנו מחוייבים עם הרבה כוחות בפלוגטר חקרים עם 2 חס' ואנו עלולים לצאת מקרב זה עם 2 חס' משוכשכת מאד.
ואם זה יקרה בצטרך לתקוף טוב בבוקר.
170800

تشير الوثيقة أن رئيس الأركان حاييم بارليف كان في أشد درجات غضبه بسبب سلوك ارئيل شارون المتمرد ضد الأوامر والتعليمات، على الرغم من إرسال أليعازر لتقارير تثبت أن الجسور التي مدها شارون لمحاولة عبور القناة كانت غير مثبتة ووصفها بـ «الغبية»، كما تشير التقارير أن وزير الدفاع كان على علم بتلك التقارير، ولم يكن هذا الاستبدال مقبولاً من شارون، فتوترت الأجواء خاصة بعد أن قدم بارليف وجونين تقريراً لرئيس الأركان يفيد أن شارون لا ينفذ الأوامر وأنه يعطي تقارير خاطئة، ويطلبون عزله، ورغم ذلك أمر موشيه دايان بارليف بتهدئة نبرة صوته أثناء إصدار التعليمات إلى شارون.

وتضمنت الخلافات في ذلك اليوم، والتي تلاشت بعد انتهاء الحرب عندما اتضحت المعطيات، تبادل الاتهامات بين جهة رئيس الأركان دافيد أليعازر وجونين وشارون، وكان من بينها الاتهام بأن شارون لم يهاجم بعد ظهرًا، وقبل حلول الظلام في وسط قطاعه وأن قواته كانت تتحرك ببطء شديد. وكان جونين الذي كان متأكدًا من أن قوات شارون لا تزال في منطقة تيسا، تجاهل ولم يصدق أن جزءًا من فرقة شارون قد وصل بالفعل إلى ممر متلا وجدي، وأنه يجب إعادة القوات إلى الشمال لتنفيذ الهجوم. وحتى بعد الحرب، ألقى جونين ودافيد أليعازر اللوم على شارون بأن بطئه تسبب في فشل تنفيذ الهجوم في قطاعه مما كان من الممكن أن يسهل الأمر على شارون<sup>(35)</sup>. ومن خلال منشورات لجنة أجرانات، أصبح من الواضح أن جونين لم يستمع إلى التقارير الدقيقة من فرقة شارون، أو لم يرد أن يصدق أن قوات شارون كانت تتحرك جنوبًا بسرعة أعلى مما كان متوقعًا، وباختصار أصدر أمرًا بهجوم لا يمكن تنفيذه كما كان يعتقد.

وبصفة عامة، كان من نتاج الاختلاف بين القيادات الإسرائيلية ارتباك الأداء العسكري الإسرائيلي والذي ظهر في الاختلاف في اتخاذ بعض القرارات التكتيكية، منها على سبيل المثال لا الحصر، استراتيجيات الدفاع عن منطقة القناة، وهل يتم الأخذ باستراتيجية الدفاع المرن أم الصلب، وتحديد الأهداف في الهجوم المضاد على الجبهتين السورية والمصرية كالاستمرار في التقدم نحو دمشق أم لا؟ ومتى يمكن البدء في التفاوض لفك الاشتباك؟.

4. الفشل الاستخباراتي: فشلت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وأقسام البحوث والتخطيط في المنظومة الاستخباراتية الإسرائيلية في التنبؤ بموعد الهجوم المصري والعربي في يوم السادس من أكتوبر، أو «يوم الغفران» كما تسميه إسرائيل؛ وذلك لأسباب تتعلق من وجهة النظر الاستخباراتية بمعرفة مصر المسبقة بقوة الهجوم المضاد الإسرائيلي، وتفسير التحركات العسكرية على الجبهة المصرية بأنها مجرد مناورات دورية، وتصريحات المسؤولين المصريين بأن استعادة سيناء ستكون بالأساليب الدبلوماسية والحل السلمي، ومن ناحية أخرى فإن تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية كانت تستبعد شن سوريا هجومًا على إسرائيل بدون مصر. هذه التقديرات أفضت من

الناحية العملية إلى تأخير نظام الإنذار المبكر، وتعبئة الاحتياطي الإسرائيلي، وغياب عنصر المبادأة الاستراتيجية، وفي الواقع فإن تحميل أجهزة الاستخبارات مسؤولية الفشل والتقصير في الأداء غالبًا ما يكون في لحظات الأزمة الممرّ الممكن لتبرير الفشل والتقصير، ذلك أن الفشل الاستخباراتي مرتبط بالسياق الكلي، السياسي والعسكري، والمزاج العام في الدولة الإسرائيلية، حيث كانت الثقة في نظرية الأمن الإسرائيلية لا تزال كبيرة، كما أن الاعتقاد في قدرة الهجوم المضاد الإسرائيلي على كسر موجات الهجوم المصري في بداياته الأولى كانت متوقعة من الجانب الإسرائيلي، من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن ارتباط قيادات جهاز الاستخبارات بالقيادات السياسية والمدنية فيما يسمى آنذاك بمطبخ «جولدا مائير» وهو الملتقى الأساسي لصناع القرار في هذا التوقيت في إسرائيل، كان مؤثرًا بطريقة أو بأخرى في الفشل الاستخباراتي؛ لأن الرأي السائد في هذا الملتقى لم يكن على اقتناع بقدرة وعزم مصر على شن الهجوم على إسرائيل نظرًا للاعتقاد بأن التفوق الإسرائيلي آنذاك لا يزال قائمًا ومؤثرًا.

وأثبتت حرب أكتوبر من خلال الهجوم المصري والسوري فشل الاستخبارات ومهدت لمصر إملاء التحركات الافتتاحية للحرب، وتأمين النجاحات الأولية، وغيرت بشكل جذري ميزان القوى السياسي والنفسي لغير صالح إسرائيل. لم يكن الفشل الاستخباراتي الإسرائيلي ناجمًا عن قلة المعلومات المتوفرة عن مصر وسوريا، أي تطور القدرات والأسلحة التي يمتلكها؛ بل تمثل الفشل في تقييم هذه المعلومات من قبل أجهزة الاستخبارات لمعرفة نوايا الخصم وقراءة الواقع.

5. تأثير المفاجأة الاستراتيجية: كانت خطة الخداع الاستراتيجي المصري عاملاً حاسماً في التأثير على الجيش الإسرائيلي وقدرته على قراءة المعطيات وتقييم المعلومات. نجح الخداع الاستراتيجي المصري بكافة جوانبه العسكرية والسياسية والإعلامية في صرف انتباه أجهزة المعلومات والاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية عن نوايا مصر لشن هجوم وبدء الحرب، بل كرس لدى هذه الأجهزة أن مصر تتمسك بالحل السلمي، وأن التحركات على الجبهة مجرد مناورات وتستهدف الدفاع وليس الهجوم، وحمل هذه الأجهزة الاستخباراتية على تقديم قراءة غير واقعية لمجريات الأمور،



تظهر الصور البيانية السابقة أن الولايات المتحدة هي أبرز الدول التي طلبت منها إسرائيل المد التسلحي لجيشها قبل اندلاع الحرب بين 1970 إلى 1973. وجاءت الطائرات في المرتبة الأولى في قائمة نوع السلاح المستورد من الولايات المتحدة بقيمة ما يقرب من مليار و400 مليون دولار في 1973 فقط.

في الفترة ما بين 14 (أكتوبر) -14 نوفمبر 1973، هبط الجسر الجوي لنقل المعدات العسكرية الأمريكية إلى إسرائيل في مطار اللد. أطلق الأمريكيون على العملية اسم "نيكل جراس"، بينما سميت عملية استلام المعدات في إسرائيل باسم "عملية الرافعة" واستفادت من قدرة إعادة التأهيل للجيش الإسرائيلي أثناء القتال وبعده. وقد ساهمت العملية بشكل كبير في رفع الروح المعنوية العامة في إسرائيل عبر استلام حوالي 28000 طن من المعدات.

ناشدت جولدا مائير الولايات المتحدة لتقديم المساعدة العسكرية منذ 7 أكتوبر، بعد خسارة أسلحة متعددة في الساعات الأربع والعشرين الأولى من القتال. خسر سلاح الجو 40 طائرة مقاتلة وفقد سلاح المدرعات حوالي 200 دبابة. وفي نهاية ثلاثة أيام، بلغت الخسائر 49 طائرة ونحو 500 دبابة.

كما احتاجت إسرائيل إلى قطع غيار وذخائر، لا سيما المدفعية، في ظل الاستخدام المكثف لتلك التي تم إخراجها من مخازن الطوارئ، ولأن الأوامر التي صدرت قبل الحرب لم تصل بعد. وجاء النداء إلى الولايات المتحدة عبر ثلاث قنوات في الوقت نفسه، حيث اتصلت وزارة الدفاع بالسفارة الأمريكية في إسرائيل. اتصل سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، بوزير الخارجية هنري كيسنجر، واتصل ملحق جيش الدفاع الإسرائيلي في الولايات المتحدة، اللواء موتا غور، بالبنتاجون.

في البداية، تم رفض طلبات إسرائيل، ولكن حدث تطوران دفعا الولايات المتحدة لتغيير قرارها، عندما علمت أن إسرائيل تناقش استخدام السلاح النووي، وهو ما يهدد الشرق الأوسط كله، كما علمت الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفيتي فتح جسراً جويًا خاصًا به لتزويد مصر وسوريا بالمساعدات العسكرية. ولذلك أمر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وزارة الدفاع بنقل المعدات العسكرية إلى

إسرائيل دون تأخير ووافق الكونغرس الأمريكي على ميزانية طارئة قدرها 2,2 مليار دولار للعملية.

في 10 (أكتوبر)، بدأ الجسر الجوي برحلات شركة آل عال، لكن كشركة طيران صغيرة، مطلوب عدد طائراتها المحدود أيضًا لإعادة جنود الاحتياط إلى إسرائيل، لم يكن هذا كافيًا. رفضت شركات الطيران الأمريكية التجارية التي اتصلت بها إسرائيل المشاركة في العملية خوفًا من منعها من السفر إلى الدول العربية لاحقًا. من أجل مواكبة معدل الإمداد اللازم، كان من الضروري وجود 10-20 رحلة في اليوم، والتي تم تنفيذها في البداية بواسطة طائرات مجهولة الهوية، لأن الولايات المتحدة سعت إلى تجنب التدخل المباشر. فقط في 12 أكتوبر أمر الرئيس نيكسون القوات الجوية الأمريكية "إرسال كل ما يمكن أن يطير" وفي غضون 9 ساعات، تم تحميل طائرات Galaxy 5-C و Starlifter 141-C وإقلاعها إلى إسرائيل. هبطت أول طائرة أمريكية في مطار اللد في 14 أكتوبر. كانت المهمة هي المقر الفرعي لقيادة الجسر الجوي العسكري، المسمى 21، الموجود في قاعدة ماكجواير في نيوجيرسي. على الرغم من أن هذا المقر لم يكن لديه خطة طوارئ للدعم الاستراتيجي في إسرائيل، تم تنفيذ الخطة بشكل خاص.

عينت القيادة 689 فردًا عسكريًا كفرق مراقبة وتشغيل وتنسيق بري في لاهيس فيلد بالبرتغال، في 4 قواعد حول الولايات المتحدة وفي اللد. خصصت القيادة 24٪ فقط من طائراتها في أي يوم لمهمة ما من أجل عدم الإضرار بمهامها الحالية.

يعد تخطيط مسارات الطيران تحديًا آخر. رفضت دول مختلفة، بما في ذلك بريطانيا العظمى وإسبانيا وإيطاليا واليونان وتركيا، التي استخدمتها القيادة في أنشطتها الحالية، السماح للجسر الجوي بالتحليق في أجوائها. كما منعت الطائرات من دخول أجواء الدول العربية. هكذا تم تحديد مسار الرحلة من لاغوس إلى إسرائيل عبر مضيق جبل طارق ومن هناك شرقًا فوق البحر الأبيض المتوسط وجنوبًا إلى كريت وأخيرًا إلى تل أبيب.

رافق الأسطول السادس الطائرات حتى مدى يصل إلى 240 كم من إسرائيل، ومن هذا المدى إلى شواطئ إسرائيل، رافقت الطائرات طائرات فانتوم وميراج التابعة للقوات الجوية على طول طريق البحر الأبيض المتوسط، تمركزت السفن البحرية أيضاً كل 300 ميل وحاملات الطائرات كل 600 ميل.



خلال العملية قام الأمريكيون بحوالي 570 رحلة جوية تحمل حوالي 23 ألف طن من البضائع. قامت طائرات العال بحوالي 170 رحلة على متنها 5500 طن من البضائع. حملت هذه الرحلات، من بين أشياء أخرى: طائرات، ودبابات، وقطع غيار، وأنظمة رادار، وصواريخ لاوتاو.

بالإضافة إلى جميع المعدات التي وصلت على متن طائرات الشحن وكجزء من العملية، وصلت الطائرات أيضاً في رحلات مباشرة من الولايات المتحدة، حيث قام الطيارون الأمريكيون بالتحليق بطائرات فانتوم وسكاي هوك وهيركوليس أثناء التزود بالوقود في الجو، وكانت الطائرات من الطرازات الأقدم، التي لم تكن لدى القوات الجوية، وبعضها كان في حالة ميكانيكية سيئة، وكان على الأطقم الإسرائيلية أن تعلمهم بسرعة، وبعضهم احتاج إلى تجديدات وتغييرات أثناء الحرب قبل وضعه في الخدمة التشغيلية. وكان أهم إجراء هو إزالة رموز سلاح الجو

الأمريكي واستبدالها بسلاح الجو الإسرائيلي، وهو عمل كان يتم تنفيذه غالباً تحت أعين ممثلي السفارة الأمريكية في إسرائيل. "العملية كوماندوز" هو الاسم الذي أطلقته. استقبل سلاح الجو الإسرائيلي طائرات فانطوم التي تم إحضارها خلال العملية، إلى جانب استبدال الرموز، تضمنت أيضاً المعالجات الميكانيكية اللازمة وطلاء الطائرات بألوان التمويه الإسرائيلية.

وصلت معظم المساعدات الأمريكية الطارئة إلى إسرائيل عن طريق البحر بين 21 أكتوبر و3 ديسمبر 1973 كجزء من الجسر البحري الذي تم تأمينه من قبل البحرية. قامت 14 سفينة إسرائيلية لشركات "زيم" و"شركة فواكه للملاحة" و"اليم" بحمل مشتريات عسكرية بقيمة 63 ألف طن ومن بين حمولاتها طائرات وقود، وسكاي هوك، وفانتوم، وهيركليس، ومروحيات، ودبابات باتون إم 60، مدافع ذاتية الحركة M109، تم تأمين السفن عند دخولها حوض البحر الأبيض المتوسط في عمليات تسمى "لاينول" 1-4.

مر طريق الشحن بين مضيق ميسينا في إيطاليا وساحل إسرائيل، وتم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام (القسم الغربي بين صقلية وكريت، المنطقة الوسطى من جنوب شرق جزيرة كريت والشرقية من جنوب قبرص إلى شواطئ إسرائيل). يتم تحديد طريقة الأمان وفقاً لمستوى التهديد. وشارك في جولات العملية ما مجموعه 12 فولاداً وسفينة للتزويد والتزود بالوقود. ذهب الفولاذ في طلعات جوية من الميناء البحري في حيفا على شكل أزواج أو ثلاث ورافق السفن التجارية.

غالباً ما كانت هذه السفن التجارية يديرها أفراد طاقم أجنبي أيضاً. في بعض الحالات، كان أفراد الطاقم هؤلاء خائفين من الوضع في إسرائيل ورفضوا الانضمام إلى الرحلة، وعندما كان من الممكن استبدالهم بطاقم إسرائيلي. تم الكشف عن مثل هذه الحالة بعد منح وسام الخدمة للقبطان أوري مارون وثمانية من أفراد طاقم السفينة "Chemical Enterprise" لعملهم خلال حرب يوم الغفران.

في 24 أكتوبر، عندما عاد هنري كيسنجر من رحلته بين موسكو وتل أبيب ولندن، تقرر في البيت الأبيض تسريع الإمدادات إلى إسرائيل عن طريق البحر. أفاد نائب

وزير الدفاع وليام كليمنس أنه تم العثور على سفينتين، وتم تحميلهما ومن المتوقع وصولهما إلى إسرائيل في 12 نوفمبر. في 14 نوفمبر 1973، أبلغ المتحدث باسم البنتاغون الصحافة أنه سيتم إيقاف الجسر الجوي لكن الإمدادات إلى إسرائيل ستستمر عن طريق البحر. إن مساعدة الرئيس الأمريكي في قلب الموازين لصالح استمرار تشغيل الجسور البحرية والجوية هو من أهم انتصارات إسرائيل في المعركة.

لم يقتصر الدعم الأمريكي على الجانب العسكري، بل كان الدعم الدبلوماسي لا يقل أهمية، فقد استخدمت نفوذها لمنع صدور قرار من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار حتى تحسن إسرائيل من وضعها الميداني. وتسبب هذا الموقف في وجود أزمة دبلوماسية بينها وبين الاتحاد السوفيتي.



وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر - بجانبه على اليسار وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان.

كما قامت الولايات المتحدة بتحريك دبلوماسي في اتجاه الاتصالات مع المملكة العربية السعودية لحثها على التراجع عن قرار حظر تصدير البترول إلى إسرائيل والدول الداعمة لها. بعد أربعة أيام على بدء جسر الإنقاذ الأمريكي، أعلنت السعودية، والعراق، وإيران، والجزائر، والكويت، والإمارات، وقطر، في يوم 16 أكتوبر، رفع أسعار النفط بنسبة 17٪ وخفض إنتاجها، وتبع هذا حظر فرضته الدول العربية على تزويد الدول التي تؤيد إسرائيل بالنفط.

وتكشف الوثائق أن وزارة الخارجية السعودية سلمت، في ذلك اليوم، السفارة البريطانية مذكرة، أرسلتها فوراً إلى لندن، قالت فيها: "المملكة العربية السعودية مستاءة استياءً بالغاً من موقف أمريكا الأخير المؤيد لإسرائيل، ومن استئناف إمداد إسرائيل بالأسلحة". وأضافت المذكرة أنه "في مواجهة هذا الموقف الأمريكي المتحيز، ستجد السعودية نفسها مجبرة على خفض كمية النفط، الأمر الذي سيضر بدول السوق الأوروبية المشتركة. وبناء عليه، فإن الأمر متروك لهذه الدول كي تنصح أمريكا بتغيير موقفها المؤيد لإسرائيل، إذ أن هذه الدول ستتضرر أكثر من أمريكا من خفض كمية النفط". كانت هذه المذكرة السعودية صادمة للبريطانيين الذين لم يتوقعوا، وفق الوثائق، أن تكون لدى العرب الجرأة للإقدام على مثل هذه الخطوة.

وكشفت وثائق، أفرجت عنها الحكومة البريطانية عام 2004، عن أن الولايات المتحدة "فكرت في الاستيلاء على حقول النفط" في الخليج بعد فرض الحظر. وفي أوائل شهر فبراير 1974، أعلنت الولايات المتحدة عن خطة وصفتها بأنها "مشروع الاستقلال" الأمريكي في مجال الطاقة. وفي 17 مارس 1974 أعلن وزراء النفط العرب نهاية حظر النفط، بعد أسابيع من تقدم محادثات فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل<sup>(37)</sup>.

أدركت إسرائيل أن علاقاتها مع الولايات المتحدة ركيزة أساسية لبقائها، فهي ليست مجرد تعاون؛ بل علاقة تحالف استراتيجي بينهما، ولا بد من الحفاظ على هذه العلاقة، فالقوة العظمى التي تمثلها الولايات المتحدة مسخرة لضمان أمن إسرائيل في الحرب والسلم. فقد كانت تكلفة حرب أكتوبر لإسرائيل على الصعيد الاقتصادي مبلغاً طائلاً بحسابات هذه الحقبة، بلغ في بعض التقديرات 5 مليارات من الدولارات، وتسببت لإسرائيل في أزمة اقتصادية بعد عقود من النمو الاقتصادي، ولولا المساندة العاجلة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة والذخائر والاستغاثة التي أطلققتها "جولدا مائير" لمساعدة إسرائيل عبر الجسر الجوي والنقل البحري لتحول مجرى الحرب بصفة نهائية، وأشد تأثيراً وقسوة مما جرى حتى وصول المساعدات الأمريكية.

7. ضغوط الرأي العام الإسرائيلي: نزع حرب 1973 حالة القداسة والبطولة عن جنرالات إسرائيل الذين قادوا حروبها السابقة، وجعلت منهم أشخاصاً عاديين،

بالرغم من تبرئة لجنة أبحاث لاساحة القيادة السياسية والعسكرية، إلا أن الرأي العام الإسرائيلي تشكك؛ ليس فحسب في تقرير اللجنة؛ بل في المؤسسة وقياداتها العليا، لأن الرأي العام كان لديه شعور بأن إسرائيل في خطر داهم بسبب التراخي الداخلي، والذي أفضى إلى ظهور عدد كبير من المنظمات السياسية والعامه من أولئك الذين أرادوا فحوص ما حدث، وكان هؤلاء جزءاً من الاضطرابات الواسعة في المجتمع في الأسابيع والأشهر التي تلت الحرب.

وبالإضافة إلى سخط الرأي العام الإسرائيلي على نتائج الحرب من وجهة النظر الإسرائيلية، بسبب العناصر المشار إليها فإن عودة بعض جنود الاحتياط من مهامهم بعد الحرب، ونظراً لمعايشتهم الحرب بلا قيادة حقيقية توجههم، انخرط هؤلاء في حركة احتجاج، وبدأت فردية من الكابتن موتي "أشكنازي" الذي وجد نفسه تحت القصف العنيف طوال الحرب، ثم اتسعت لتضم آخرين في مظاهرة تندد بالتهاون والإهمال وعدم الاستعداد للحرب. حتى الأسرى الإسرائيليون لدى الإفراج عنهم من قبل مصر وعودتهم لإسرائيل، وعددهم كان يقدر بالمئات، انتابهم السخط على المعاملة العسكرية السيئة لهم وخضوعهم لاستجوابات طويلة، وهم الذين وقعوا في الأسر نتيجة تفكك السلسلة القيادية التي توجههم وتحميهم وتمنحهم الأوامر والتوجهات.

أدركت إسرائيل نخباً وجمهوراً حدود القوة الإسرائيلية بالذات في مواجهة القوات المسلحة المصرية والقدرات، والخبرات العملية، والتكتيكية، والاستراتيجية، التي طورتها. وهو ما انعكس على صورة مصر في الذهن الإسرائيلي، ومثل حاجزاً نفسياً مستمراً، وهو ما عكسته الصحافة الإسرائيلية بكثافة لتزيد من الضغط على النخبة الإسرائيلية، على سبيل المثال:

■ صحيفة هاآرتس نشرت بتاريخ 1973/11/12: «أنا حتى يوم وقف إطلاق النار على جبهة سيناء لم نكن قد استطعنا إلحاق الضرر بالجيش المصري، وأنه من المؤكد أنه وحتى بدون التوصل لوقف القتال لم نكن سننجح في وقف أو تدمير الجيش المصري، وبهذا يمكن القول إننا وخلال حربنا الرابعة مع العرب لم نحقق شيئاً».

- صحيفة معاريف في 20/9/1998 تقول: «إن هذه الحرب تمثل جرحًا غائرًا في لحم إسرائيل القومي».
- مجلة «بماحانيه» الإسرائيلية فتقول في 20/9/1998: «إن حرب يوم الغفران بمثابة نقطة انكسار للمجتمع الإسرائيلي في مجالات عديدة»، وإن الحرب قد قوضت الثقة بالنفس لدى النخبة الأمنية الإسرائيلية وتسببت بقدر معين في هدم افتراضات أمنية قامت عليها الاستراتيجية الإسرائيلية لفترة طويلة من الزمن، ومن ثمّ تغيرت بعض العناصر الرئيسية في نظرية الأمن القومي والتي تبلورت في العقد الأول من قيام الدولة».
- يقول المعلق العسكري «زئيف شيف»: «الصدمة النفسية التي تعرض لها الجنود الإسرائيليون قادت البعض منهم إلى «نسيان أسمائهم» كما وأنه يجب على إسرائيل أن تعيد تقدير المحارب العربي، لقد دفعت إسرائيل هذه المرة ثمنًا باهظًا جدًّا، لقد هزت حرب أكتوبر إسرائيل من القاعدة إلى القمة، وبدلًا من الثقة الزائدة جاءت الشكوك وطففت على السطح أسئلة؛ هل نعيش على دمارنا إلى الأبد؟ هل هناك احتمال للصمود في حروب أخرى؟».
- أمنون كاييليوك المعلق العسكري الإسرائيلي يقول: «كلما كان الصعود عاليًا كان السقوط قاسيًا، وفي السادس من أكتوبر سقطت إسرائيل من أعلى برج السكينة والاطمئنان الذي كانت قد شيدته لنفسها، وكانت الصدمة على مستوى الأوهام التي سبقتها قوية ومثيرة، وكأن الإسرائيليين قد أفاقوا من حلم طويل جميل».

### ختامًا.. إسرائيل دافعت عن قضية غير عادلة

غالبًا ما يتم تجاهل هذا العنصر في الحسابات الاستراتيجية وموازن القوى العسكرية، ذلك العنصر الذي يتعلق بالدفاع عن قضية عادلة، مثل: قضية تحرير الأراضي المصرية والعربية المحتلة، وإيمان المقاتلين وقيادتهم العسكرية بأن هذه القضية تتعلق بكرامة الوطن والدفاع عن حدوده، ويفضي هذا الإيمان بجوانبه الروحية المتعلقة بالثقة في النصر، وجوانبه المادية التي تتعلق بالدفاع المستमित والاستبسال في القتال من أجل تحرير الأرض.

خاضت مصر وسوريا قيادة ومقاتلين وشعباً حرباً عادلة من أجل تحرير سيناء والارض السورية المحتلة في هذه الحرب العادلة والمشروعة، والتي تستند إلى مواثيق الأمم المتحدة في الدفاع المشروع عن النفس، وتضيف عنصراً معنوياً في نفوس المقاتلين، يمثل في وعيهم وأذهانهم ويرتبط برد الاعتبار واستعادة الثقة بالذات، ومن ثمّ فهي حرب عادلة ودفاعية برغم طابعها الهجومي .

في الوقت الذي تعلم فيه إسرائيل وجنودها أنهم مدافعون عن قضية خاسرة بكل المعايير القانونية والأخلاقية، فهم يدافعون عن انتهاك حقوق شعوب أخرى، ويسيطرون ويحتلون أراضي ليست لهم، وتقع ضمن سيادة دولة أخرى، بموجب كل الاتفاقيات والمواثيق الإقليمية والدولية، ومن ثمّ فالقوات المسلحة الإسرائيلية تفتقد لهذه الدافعية أي الانتماء للأرض التي تحتلها، فهم غرباء عنها، ولا تربطهم بها أية صلة من أي نوع، هم فقط يستجيبون لأوامر وقيادات مؤسسة عدوانية توسعية، لا تحترم قيم وحقوق الآخرين؛ بل تجاهر وتفخر بالاعتداء عليها، ومثل هذا العنصر خلفية غير مرئية لمشهد الحرب والقتال، يؤثر في طبيعة المواجهة ومصيرها، وبالرغم من أن القوة وتملك عناصرها قد تمارس تأثيراً مضاداً لهذا العنصر المعنوي والروحي، إلا أن ذلك لا يحول دون استمرار مفعول هذا العنصر وبلوغه الغاية المنشودة إن أجلاً أو عاجلاً.

ولعل هذا ما أيقظ هاجس فناء دولة إسرائيل الوافد من التراث الديني اليهودي ومن التوراة والتلمود، هو الذي سيطر على عقول الإسرائيليين أثناء حرب أكتوبر، حيث وضعت الحرب إسرائيل وللمرة الأولى في موقف غير مألوف وغير مسبوق، في مجتمع تتميز شخصيته بالهشاشة النفسية والعدوانية المتأصلة، والتكوين الديموغرافي غير المتجانس، وفي الوقت نفسه يتميز بالاستعلاء والغطرسة والاعتقاد في تفوق الذات اليهودية ووجود ما يسمونه بالعبقرية اليهودية، هذا التكوين المتناقض الذي يجمع بين الخوف من الفناء والزوال وبين الاستعلاء وغطرسة القوة هو ما أفضى بالمجتمع الإسرائيلي إلى حالة الذعر والسخط والشك في المستقبل، وصلاحيه القيادات السياسية والعسكرية للحفاظ على وجود الدولة وأمنها، وعدم القدرة على قراءة المعطيات والمتغيرات المحيطة.

وبعبارة موجزة، كانت حرب أكتوبر 1973 مواجهة بين مقاتلين ذوي قضية مصيرية عادلة، وفق كافة موائيق حقوق الإنسان والقانون الدولي، في مواجهة آخرين خارجين عن كل قانون، وكل قيمة أخلاقية وإنسانية، باستثناء تمجيد القوة وغرورها، القوة لا تخلق حقًا في حين أن الحق بحاجة إلى القوة للحصول عليه، ومهما كانت القوة فإن حدودها تصل إلى طريق مغلق، في حين أن الحق يمنح القوة معقولية ومشروعية ومقبولية، تنخرط في إطار النظام العام للمنطق والواقع.

## قائمة المراجع:

1. وهي لجنة لتقصي الحقائق برئاسة القاضي / شيمون أجرانات، للتحقيق في أسباب الانهيار خلال حرب يوم الغفران " حرب أكتوبر" 1973.
2. هذا هو تعريف هدف الحرب كما وضعه رئيس الأركان ديفيد إيلعازر، بالتعاون مع وزير الدفاع موشيه ديان، وكما صدقت عليه رئيسة الوزراء جولدا مائير أثناء الحرب. جولدا مائير، الحقد، مرجع سابق، ص 302.
3. تم الاستعانة في هذا الجزء بعدة مصادر:
- Pnina Lahav, Judgment in Jerusalem: Chief Justice Simon Agranat and The Zionist Century, /Berkley: University of California press, 1997. <http://ark.cdlib.org/ark:/13030/ft1z09n7hr>
- "-----", in: <http://www.history and the headlines.abc-clio.com>
- "Agranat commission", in: <http://www.history and the headlines.abc-clio.com>
- <http://www.jafi.org.il/education/jafi75/history/agrant.html>
- إبراهيم البحراوي، مرجع سابق.
- أبراهام رايبوتفيتش، " هكذا رأيت لجنة أجرانات النور: سقوط مدو لحكومة مائير وإقالة رئيس الأركان والمخابرات"، الشرق الأوسط، مايو 2007.
4. Geoffrey Kemp, Op.Cit, p 405.
5. يقول د. عبد الوهاب المسيري: «إن الأمن القومي الإسرائيلي ينطلق من مقولة في غاية البساطة والسذاجة، وهي أن فلسطين أو هارتس يسرائيل هي أرض بلا شعب، ومن ثم إن وجد مثل هذا الشعب فلا بد أن يغيب. وهذا يعني ضرورة فرض الوجود الصهيوني والشروط الصهيونية بكل الوسائل المتاحة، أي أن ردع العرب وإضعافهم هو هدف أساسي للأمن القومي الإسرائيلي، وأن على الجيش الإسرائيلي أن يحتفظ بقدرته العسكرية، وعلى الدولة الصهيونية أن تحتفظ بعلاقاتها المتينة بالعالم الغربي الذي يدعمها ويمولها ويضمن تفوقها العسكري الدائم». لمزيد من التفصيل حول تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، انظر: عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، القاهرة: دار الشروق، ط2، 2002، ص 144-149.
6. يمكن تعريف السياسة العسكرية بأنها «جميع الإجراءات المتخذة من قبل قيادة سياسية أو عسكرية لتحقيق هدف طويل المدى في الزمان والمكان، بحيث يضمن البعد الزماني والمكاني للهدف نوعاً من الثبات والتوازن للإجراءات العسكرية التي تتخذ لتحقيق ذلك الهدف».
- Gordon Marshall (ed.), The Oxford Dictionary of Sociology, New York: Oxford University Press, Second Edition, 1998. P 415.
7. تم استعراض هذه الاستراتيجيات وكيف طبقتها إسرائيل بعد حرب 1967 في الكتاب الأول من هذه الموسوعة.
8. عمونيل فالد، مرجع سابق، 121.
9. عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ص 165-167.
10. عمونيل فالد، مرجع سابق، ص 168-171.
11. حسين أغا وآخرون، إسرائيل: العقيدة العسكرية وشؤون التسليح، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1982، ص 11-13.
12. Aharon Levran, Op.Cit, p 5.
13. Aharon Levran, "The Decline of Israeli Deterrence", ACPR: Ariel Center For Policy Research, ACPR Policy Paper, No.113, 2001. Pp3-6. In: [www.acpr.org.il/pp/pp113xs.htm](http://www.acpr.org.il/pp/pp113xs.htm)
14. Kent A. Leonhard, "Why Israel Was Surprised in October, 1973", in: <http://www.globalsecurity.org/intell/library/reports/1990/LKA.htm>
15. بني هذا الافتراض على أساس أن العقيدة القتالية السوفيتية كانت تقر بتفوق نوعي للقوات الجوية الغربية بسبب التخلف التكنولوجي النسبي للصناعات الالكترونية في الاتحاد السوفيتي. لكن ما لم تأخذ هيئة الأركان الإسرائيلية في الاعتبار هو أن العقيدة القتالية السوفيتية قد بحثت عن طريقة لتحديد التفوق الجوي للغرب بشكل عام، ولإسرائيل بشكل خاص وطورت من أجل ذلك عائلتين من الصواريخ: صواريخ أرض /جو ضد الطائرات، وصواريخ أرض /أرض ضد الدبابات، ولا يعني هذا أن القيادة الإسرائيلية لم تكن على علم بهذا التطور، وإنما المقصود أنها لم تعد العدة له بشكل كاف، رغم أنه كان أحد أهم أسباب قبولها وقف حرب الاستنزاف. وهذا ما أكده إسحاق رابين عندما كان سفيرا في الولايات المتحدة عندما سئل في لقاء مع مجموعة جنرالات أمريكيين لماذا وافقت إسرائيل على وقف حرب الاستنزاف؟ فأجاب: «لأنه لم يكن لدى الصناعة الأمريكية رد على الصواريخ المضادة للطائرات».
- وحيد عبد المجيد، مرجع سابق، ص 5 و6.
16. عمونيل فالد، مرجع سابق، ص 88-85.

17. هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص ص 398-402.
18. محمد خواجه، مرجع سابق.
19. Amir Oren, "Yom Kippur War: the IDF Version, Ariel Sharon has a Vested Interest in Determining What We Know about What Really Happened in 1973", Haaretz, September 15, 2002. in: www.haaretz.com/print-edition/features/the-yom-kippur-war-the-idf-version.
20. افرام انبار، مرجع سابق، ص 43.
21. أرايئيل ليفيتا، مرجع سابق، ص 117.
22. Amir Oren, Ibid,
23. هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 415.
24. Amir Oren, Op.Cit,
25. أرايئيل ليفيتا، النظرية العسكرية الإسرائيلية - دفاع وهجوم، ترجمة: دار الجليل، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط 1، 1990. ص 56، 58.
26. عمونئيل فالد، مرجع سابق، ص 147.
27. أرايئيل ليفيتا، مرجع سابق، ص 37.
28. حسين آغا وآخرون، مرجع سابق، ص ص 23-27.
29. أرايئيل ليفيتا، مرجع سابق، ص 38.
30. حسام سويلم، إسرائيل ونظرية جديدة للحرب، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر، 1998.
31. التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1991، مرجع سابق، ص 76.
32. إن السياسة الدفاعية من المفاهيم التي تستخدم بشكل مترادف مع مفهوم السياسة العسكرية في بعض المصادر حتى المتخصصة منها في بعض الأحيان؛ والتعريفات المتعددة للسياسة الدفاعية توضح خصوصيتها وتمييزها عن السياسة العسكرية تحديداً، ومنها: السياسة الدفاعية هي: «السياسة التي تهدف إلى رسم وتطوير كافة الوسائل الكفيلة بتأمين الحفاظ على السيادة الوطنية، وهذه السياسة يتم تخطيطها وفقاً لإرادة الحكام التي تحاول مواجهة كل خطر يهدد الدولة ومصالحها الحيوية». وأيضاً: السياسة الدفاعية هي: «الإطار الذي يحدد اتجاهات الإستراتيجية العسكرية وخطوطها العامة». وأخيراً، فإن السياسة الدفاعية هي «حلقة الاتصال بين الجانب المدني والعسكري في الدولة، وهي التي تنظم وتنسق العلاقة بين مختلف السياسات التخصصية بالدولة وبين القوة العسكرية، ودورها واستخدامها وحجمها وصولاً لتحقيق الهدف السياسي العسكري للدولة». بمعنى إن مفهوم السياسة الدفاعية يختلف عن مفهوم السياسة العسكرية: فالسياسة الدفاعية هي المدخل السياسي لدراسة السياسة العسكرية، ولا ينفي ذلك الطبيعة المزدوجة لها (الجانب العسكري، والجانب السياسي)، فالسياسة الدفاعية هي الخطوات التي يتم تنفيذها لتحقيق السياسة العامة للدولة في المجال العسكري (التي تعبر عنها السياسة العسكرية). فكل منها يشكل أحد مستويات الإستراتيجية العسكرية - كما سبق - وبالتالي فهما مختلفين.
- لمزيد من التفصيل، انظر:
- دلال محمود، الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية في الفترة 1973 - 2010، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013. ص ص 23-36.
33. Aharon Levran, Op. Cit, pp 21-24.
34. ايلي زعيرا، مرجع سابق.
35. غادي بلوم ونيرحفتس، الراعي - قصة حياة أريئيل شارون، دار النشر يديعوت أحرنونوت، 2005، ص 277.
36. الوثائق الإسرائيلية، مرجع سابق.
37. <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-63117502>



# الوثائق والمرقات

סודי ביותר-אישי

ידיעות מחפשיה ב-5.10.73.

1. הצבא המצרי והצבא הסודי עומדים לפתח בהתקפה על ישראל בשבת 6.10.73 לפנות ערב.
2. ההתקפה תפתח בעת ובעונה אחת בחזית הסואץ ובחזית הגולן.
3. בשבוע האחרון הועברו לחזית שתי דיוויזיות משריב קהיר וכך, חונה עתה למעשה כמעט כל הצבא המצרי בגזרת התעלה. במרחב קהיר נשארו חטיבה משוריינת אחת (בחקסטפ), חטיבת משמר הדפוכליקה וכ-4 חטיבות חייר. רוב השריון והארטילריה נמצאים בחזית.
4. סאדאת קבל ב-28 בספטמבר את ההחלטה לפתח במלחמה ב-6.10, אך לא ספר לאיש על התאריך. לדברי המקור נבחר התאריך זה כיוון שהוא ייחגיץ אצלנו-ולמרות צום הרמדאן. ב-29 בספטמבר כנס הנשיא את המועצה לבטחון לאומי (מגילס אל אמב אל קומי) ומסר לחברי המועצה על החלטתו להפך בקרוב את הפסקת האש בהסבירו שעותה הוא הזמנ המתאים ביותר לכך מבחינה מדינית. הוא בא מסר למועצה את התאריך. ב-30 בספטמבר כנס סאדאת את מועצת המלחמה העליונה (מגילס אל רוב אל אעלא) ומסר לחבריה דברים דומים, מבלי לנקב בתאריך. ב-2 באוקטובר מסר סאדאת לשר המלחמה אחמד אסמאעיל על התאריך והורה לו לחזמין נציגי המשכל הסודי ולהודיע להם על כך אחמד אסמאעיל נפגש באותו יום גי בקהיר עם הנציגים הסודים שהגיעו מדמשק ולמחרת יום די 3.10 בבקר טס לדמשק כדי להמשיך בדיונים ובתאומים.
5. סאדאת העביר את מקום מושבו לארמון ייאל טאהרהיי שם קבע את מפקדתו. חוץ הורה לעוזרתו לעבור ליינשרדי דרומיי. כך עבר תאפט אסמאעיל לארמון ייעבד אל מעמיי שלידי ייארמון יי אל טאהרהיי ושני מסגני הנשיא עברו לארמון קבה.

file

כאמר האמר יעלג אולא *CP* של האמר געלפ מסר

פנק יבוא רמעי *CP*

060725 פרקי

الصفحة الأولى من البرقية التي أرسلها الموساد إلى السكرتير العسكري لجولدا مائير، يسرائيل ليثور، بشأن الاستعدادات التي يقوم بها الجيشين المصري والسوري.

1. ترغمننا المعلومات الآخذة بالتراكم على أن نأخذ في الاعتبار أن الاستعدادات العسكرية في سوريا ومصر، والانتشار الحربي وحالة التأهب في قواتهما المسلحة، وبخاصة تكثيف التجمعات العسكرية في خطوط جبهتهما معاً، قد تكون بدافع أحد الاحتمالين التاليين:
  - أ. تقديرات خاطئة من قبل أحد البلدين، أو من كليهما، لأي سبب كان، بأن إسرائيل تنوي تنفيذ عملية عسكرية هجومية ضدهما أو ضد أحدهما،
  - ب. نيتهما - أو نية أحدهما - القيام بعملية عسكرية هجومية ضد إسرائيل.
2. ولكن، في حال ما إذا كان هذا التطور نابعاً مما يعتقدانه بشأن عملية عسكرية هجومية من جانب إسرائيل، فإن تلك الاعتقادات لا أساس لها تماماً. ونودّ التوكيد لكم شخصياً أن إسرائيل لا تبيّت أي نية مهما كانت، للقيام بأي عمليات عسكرية هجومية ضدّ سوريا أو مصر. وأتينا - على العكس - أشد ما نكون توفيقاً إلى المساهمة في تخفيف التوتر العسكري في المنطقة. وعلى هذا الأساس، نودّ من خلال مساعيكم الحميدة، أن نخبر العرب والسوفييت بموقفنا، على أمل تهدئة شكوكهما، ويهدف استعادة الهدوء في المنطقة.
3. إذا كانت سوريا أو مصر تنويان القيام بعملية عسكرية هجومية، فإن من المهم أن توضح لهما سلفاً، أن إسرائيل سوف تردّ عسكرياً، بثبات وبقوة عظيمة. ونودّ منكم أن تبلغوا العرب والسوفييت بذلك، من خلال القنوات المتاحة لكم.

جزء من رسالة وجهتها رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير إلى وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر بشأن الاستعدادات العسكرية على الجبهتين المصرية والسورية، ضمن الوثائق التي أفرجت عنها الخارجية الأمريكية في سبتمبر 2012 بشأن حرب أكتوبر 1973، وثيقة رقم (97).

توجيه إستراتيجي من رئيس الجمهورية  
والقائد الأعلى للقوات المسلحة

أف : الفريق أول أحمد اسماعيل علي

وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة

- ١- بناء على التوجيه السياسي الصادر لكم منذ  
١٦ أكتوبر ١٩٧٢ وبناء على الظروف الميولت بالوقت  
السياسي والإستراتيجي :  
قررت تكثيف الترتيبات المسلحة بتنفيذ الواجبات الإستراتيجية بالإتسار :
- ٢- إزالة الجمود العسكري الناتج كسر وقت المهلة لئلا يُعتبر أن  
يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٢  
ب- تجسيد العمل أكبر ضار ممكنة من الإضرار بالهمة والعدالة  
ج- العمل على تحرير الأجزاء المتنازع عليها من مراحل قتالية مسببة لخسائر  
إمكانات وقدرات القوات المسلحة
- ٣- تخفيض الأعباء على القوات المسلحة المصرية بمنفردة أو بالتعاون مع  
القوات المسلحة العربية

أحمد  
رئيس الجمهورية

١ رمضان ١٣٩٧ هـ  
٥ أكتوبر ١٩٧٢ م

ك: إذا استمرّ الحديث على هذا النحو- فسوف تنشب الحرب قبل أن تفهم رسالتي .

د: فهمتُ . لقد اتصلت مع العرب والإسرائيليين .

ك: نعم، ومع إسرائيل بوجه خاص لتحذيرها من القيام بتحريك متعجل .  
د: فهمت .

ك: ونأمل أن تفعلوا الشيء ذاته، وتستخدموا نفوذكم إلى أبعد مدى ممكن مع أصدقائكم .

د: لحظة واحدة. هذه هي نهاية الرسالة .

ك: هذا صحيح. أريد أن أقول لك، كما لا يداخلك الشك- أن من المهم جداً لعلاقتنا، أن لا يحدث انفجار في الشرق الأوسط في الوقت الحالي .

د: ما هي علاقتنا؟

ك: قبل ساعة من الآن، لم آخذ الأمر على محمل الجد، ولكننا تلقينا الآن مكالمة عاجلة من القدس تقول إن الإسرائيليين يعتقدون بأن ذلك سيحدث خلال ست ساعات، وأنهم يقومون بالتعبئة .

د: مَنْ؟ الإسرائيليون؟ ألا تظن أن الإسرائيليين يحاولون أن يفعلوا شيئاً من طرفهم؟

ك: إن كان الأمر كذلك، فسوف نقول لهم أن لا يفعلوا. لا أستطيع الحكم على الأمر. أمس، كانت تقديراتنا أن المصريين والسوريين كانوا يجرون استعدادات عسكرية ولكننا ظننا أن الأمر واحدة أخرى من تلك الخدع.

جانب من السجل الكتابي لمكالمة هاتفية بين وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر والسفير السوفياتي أناتولي دوبرينين، في الساعة السادسة وأربعين دقيقة من صباح يوم 6 أكتوبر 1973 (بتوقيت واشنطن)، ضمن الوثائق التي أفرجت عنها الخارجية الأمريكية في سبتمبر 2012 بشأن حرب أكتوبر 1973، وثيقة رقم (100).

كيسنجر: السيد وزير الخارجية، آسف لإزعاجك. لقد حصلنا على تقرير، يبدو أنه موثوق جداً، وعلى مناشدة من الإسرائيليين تفيد بأن قواتكم والقوات السورية تخطط لهجمات خلال الساعات القليلة القادمة.

الزيات: الساعات القليلة؟

ك: نعم. إننا على اتصال مع الإسرائيليين. وقد طلبوا منا أن نخبركم بجدية بأنهم لا ينيون الهجوم، وعليه، إذا كانت استعداداتكم ناجمة عن التخوف من هجوم إسرائيلي، فإن هذا التخوف لا أساس له .

ز: نعم .

ك: ومن جهة أخرى، إن كنتم ستهاجمون، فسوف يتخذون إجراءات في غاية القوة. هذه رسالة أنقلها لكم من إسرائيل. أريد أن أقول لكم، إنني تحدثت للتو إلى الوزير الإسرائيلي وقلت له، إذا هاجمت إسرائيل أولاً، فسوف ننظر إلى الوضع بجدية بالغة، وقلت له نيابة عن الولايات المتحدة إنه يجب على إسرائيل أن لا تهاجم، بصرف النظر عما تعتقده بشأن الاستفزاز.

والآن، أودّ أن أطلب منك يا سيادة وزير الخارجية، أن تبلغ ذلك إلى الحكومة .

نص المكالمة الهاتفية بين وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ووزير الخارجية المصري محمد حسن الزيات، في الساعة السابعة صباحاً من يوم 6 أكتوبر 1973 (بتوقيت واشنطن)، ضمن الوثائق التي أفرجت عنها الخارجية الأمريكية في سبتمبر 2012 بشأن حرب أكتوبر 1973، وثيقة رقم (101).

بدأت البيانات العسكرية يوم 6 أكتوبر 1973 في تمام الساعة الثانية ظهراً  
ببيان تمويهي مقصود:

### البيان الرقم (1)

التاريخ: 1973/10/6

سعت: 1410

"قام العدو الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر اليوم بمهاجمة قواتنا  
بمنطقتي الزعفرانة والسخنة بخليج السويس بواسطة تشكيلات من  
قواته الجوية عندما كانت بعض من زوارقه البحرية تقترب من الساحل  
الغربي للخليج، وتقوم قواتنا حالياً بالتصدي للقوات المغيرة".

### البيان الرقم (2)

التاريخ: 1973/10/6

سعت: 1425

"رداً على العدوان الغادر الذي قام به العدو ضد قواتنا في كل من مصر  
وسوريا تقوم حالياً بعض من تشكيلاتنا الجوية بقذف قواعد للعدو  
وأهدافه العسكرية في الأراضي المحتلة".

### البيان الرقم (3)

التاريخ: 1973/10/6

سعت: 1502

"إلحاقاً للبيان رقم (2) نفذت قواتنا الجوية مهاماً بنجاح وأصابت  
مواقع العدو وإصابات مباشرة وعادت جميع طائراتنا إلى قواعدها سالمة  
عدا طائرة واحدة".

#### البيان الرقم (4)

التاريخ: 1973/10/6

سعت: 1507

"حاولت قوات معادية الاستيلاء على جزء من أراضينا غرب القناة وقد تصدت لها قواتنا البرية وقامت بهجوم مضاد ناجح ضدها بعد قصفات مركزة من مدفيعتنا على النقاط القوية المعادية ثم قامت بعض من قواتنا باقتحام قناة السويس مطاردة للعدو إلى الضفة الشرقية في بعض مناطقها وما زال الاشتباك مستمراً".

#### البيان الرقم (5)

التاريخ: 1973/10/6

سعت: 1600

"نجحت قواتنا في اقتحام قناة السويس في قطاعات عديدة واستولت على نقط العدو القوية بها ورفع علم مصر على الضفة الشرقية للقناة، كما قامت القوات المسلحة السورية باقتحام مواقع العدو في مواجهتها وحقت نجاحاً مماثلاً في قطاعات مختلفة".

#### البيان الرقم (6)

التاريخ: 1973/10/6

سعت: 1640

"نتيجة لنجاح قواتنا في عبور قناة السويس قام العدو بدفع قواته الجوية بأعداد كبيرة فتصدت لها مقاتلاتنا واشتبكت معه في معارك عنيفة وقد أسفرت المعارك عن تدمير إحدى عشر طائرة للعدو، وقد فقدت قواتنا عشر طائرات في هذه المعارك".

### البيان الرقم (7)

التاريخ: 1973/10/6

سعت : 1930

"نجحت قواتنا المسلحة في عبور قناة السويس على طول المواجهة وتم الاستيلاء على منطقة الشاطئ الشرقي للقناة وتواصل قواتنا حالياً قتالها مع العدو بنجاح - كما قامت قواتنا البحرية بحماية الجانب الأيسر لقواتنا على ساحل البحر الأبيض المتوسط وقد قامت بضرب الأهداف الهامة للعدو على الساحل الشمالي لسيناء وإصابتها إصابات مباشرة".

### البيان الرقم (8)

التاريخ: 1973/10/6

سعت : 0037

"قام العدو بعد آخر ضوء اليوم بهجمات مضادة بالدبابات والمشاة الميكانيكية ضد قواتنا التي عبرت قناة السويس ومن اتجاهات مختلفة وقد تمكنت قواتنا من صد جميع هذه الهجمات وتدمير العدو وتكبيده خسائر كبيرة في الأفراد والمعدات ولا زالت قواتنا تقاتل بنجاح من مواقعها على الضفة الشرقية للقناة".

● 11237 217 ●

We have gone over from containment of the invading forces to attack, both in Sinai and the Golan Heights.


Our military people think that there is a good possibility that during the day we will push the Syrians across the cease-fire line in the Golan Heights, and also achieve significant success in rooting out the Egyptian forces in the Sinai.

It is all the more important for us to gain time to complete the job. We will not only reject a cease-fire which freezes the situation; even a resolution which calls for a return to the status quo ante is unrealistic, since there is no guarantee that the enemy will withdraw its forces without us forcing them to do so. **[** It is inconceivable that we will ~~accept~~ <sup>not</sup> a cease-fire as long as the enemy has <sup>not</sup> been thrown back completely.

**WE TOO SUFFERED HEAVY CASUALTIES.**  
Furthermore, it is quite possible that we will

take some military positions on the other side of the Canal and of the former cease-fire line in the Golan, <sup>in order</sup> **in order** to ensure ourselves against new attacks and to have some political cards to play.

رسالة رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير إلى وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، في 7 أكتوبر 1973، بشأن رفض وقف إطلاق النار.


  
עוד אנו מודים לך

The Prime Minister wishes to ~~express~~ convey to you her profound appreciation not only for all your help but also for your wise counsel. <sup>As you say - let</sup> You understand what goes on in our minds as though you were sitting ~~with us~~ here with us. The aims of our fighting are ~~simple~~ absolutely clear to you. It is our objective that by the heavy blows that we will strike at the invaders we will deprive them of any appetite they may have ~~to~~ in the future to repeat ~~the~~ aggression of the sort that they launched on October 6th.

However, our extraordinary military efforts ~~are~~ extol a heavy price especially in planes. We are faced not only with a tremendous gap in quantity but also with the fact that our planes are hit and that ~~the~~ they are being worn out.

The Prime Minister urgently appeals to you to do everything in your power to ensure that there is an immediate start <sup>f</sup> to the delivery ~~to us~~ of new Phantom planes. ~~to us~~.

رسالة من الجانب الإسرائيلي إلى الوزير الأمريكي هنري كيسنجر، في 8 أكتوبر 1973، لعرقلة وقف إطلاق النار والاستمرار في تقديم المزيد من المساعدات.

MEMORANDUM

THE WHITE HOUSE  
WASHINGTON~~SECRET/NODIS/XGDS~~MEMORANDUM OF CONVERSATION

**PARTICIPANTS:** Dr. Henry A. Kissinger, Secretary of State  
and Assistant to the President for  
National Security Affairs  
Dr. James R. Schlesinger, Secretary of Defense  
Ambassador Kenneth Rush, Deputy Secretary  
of State  
Admiral Thomas Moorer, Chairman, JCS  
William Colby, Director, Central Intelligence

**DATE AND TIME:** Tuesday, October 9, 1973  
9:40 - 10:25 a.m.  
11:55 a.m. - 12:20 p.m.

**PLACE:** Situation Room

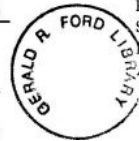
**SUBJECT:** Special WSAG - Principals Only

Kissinger: This will be a preliminary discussion. Later we will meet with the President. The Israelis have called all night asking for deliveries. This morning they said they bombed Damascus hoping for a quick victory.

At 0800 they told me their losses in aircraft and tanks. Some of the tanks have broken down. The total of Arab resupply from other countries is 1,800.

They are desperate and they want help. They are willing to mobilize the aircraft and point out the El Al signs. They especially need anti-tank ammunition.

Schlesinger: That is strange. Yesterday they said the 30th was okay.

~~SECRET/NODIS/XGDS~~~~DECLASSIFIED~~  
E.O. 12958 SEC. 3.6MR06-04 #3  
RAC Program 9/21/05  
MARA DATE 4/16/07

CLASSIFIED BY Henry A. Kissinger  
EXEMPT FROM GENERAL DECLASSIFICATION  
SCHEDULE OF EXECUTIVE ORDER 11652  
EXEMPTION CATEGORY 5(b) (1,3)  
AUTOMATICALLY DECLASSIFIED ON Imp. to det.

الصفحة الأولى من مناقشة أجرتها مجموعة العمل الأمريكية خلال حرب 1973 بشأن طلب الأسلحة الإسرائيلي، 9 أكتوبر 1973. (ويكيبيديا، مكتبة جيرالد فورد الرئاسية)

ב ה ו ל 221230 א 1973 ==

אל דיניצ  
מאת גזית

סודי ביותר - למעט בלבד - ול/819

רוהיים מבקשת שתאמר לנפתלי שהבשורות שהוא העביר הנ חרומה יסרה  
לכח הנמידה של ישראל, הנהגתה, עמה וצבאה התנונים במלחמה קשה.  
רוהיים מבקשת שתאמר לנפתלי כי היא מודעת היטב לתפקידו הסגולי  
בהישג זה. צהייל עושה כל מאמצ להכות באויב במהירות ובאפקטיביות.

להלן שדר ממנה לאדוארד :

EARLY THIS MORNING I WAS TOLD OF THE VITAL DECISION YOU  
MADE TO ASSURE US THE IMMEDIATE FLOW OF U.S. MATERIEL.  
YOUR DECISION WILL HAVE A GREAT BENEFICIAL INFLUENCE ON  
OUR FIGHTING CAPABILITY. I KNEW THAT IN THIS HOUR OF DIRE  
NEED TO ISRAEL I COULD TURN TO YOU AND COUNT ON YOUR DEEP  
SYMPATHY AND UNDERSTANDING.  
WE ARE FIGHTING AGAINST VERY HEAVY ODDS, BUT WE ARE FULLY  
CONFIDENT THAT WE SHALL COME OUT VICTORIOUS.  
WHEN WE DO WE WILL HAVE YOU IN MIND.

GOLDA MEIR

رسالة رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، في 11 أكتوبر 1973،  
بشأن الدعم والمساعدات الأمريكية.

TJL6269  
SNZCZC NYJ168 1-757775A285  
ILJM HL UWNX 129  
INT USGOVT NFWASHINGTON DC 129 12 427P EDT PAGE 1/57

م. 10/10/73  
14. X. 73

LT  
HER EXCELLENCY GOLDA MEIR PRIME MINISTER OF ISRAEL  
JERUSALEM

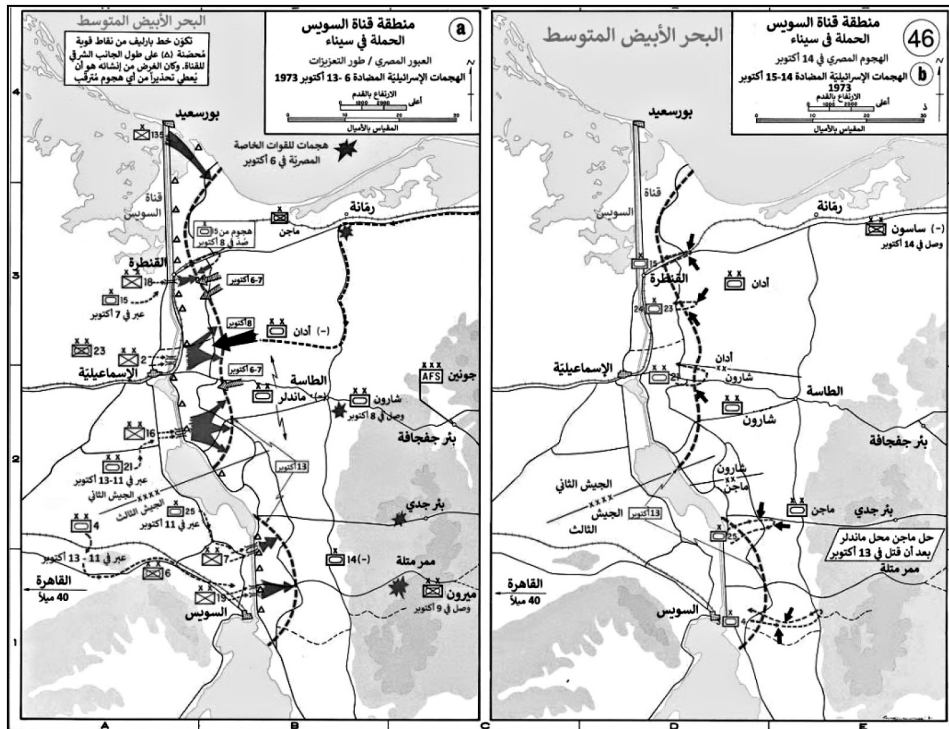
AT THIS HOUR OF STRUGGLE FOR THE STATE OF ISRAEL AND FOR THE  
JEWISH PEOPLE I SEND YOU AND YOUR PEOPLE MY FERVENT HOPE THAT  
YOU ARE SUCCESSFUL IN REPULSING THE ATTACK AND RESTORING PEACE  
I WANT TO ASSURE YOU

1-757775A285 HER PAGE 2/57  
THAT THE AMERICAN PEOPLE AND OUR GOVERNMENT  
WILL GENEROUSLY SUPPORT THE STATE OF ISRAEL IN ITS HOUR OF NEED .  
AS A MEMBER OF CONGRESS I WILL DO ALL IN MY POWER TO SEE THAT  
ISRAEL RECEIVES THE SUPPORT NECESSARY TO DENY VICTORY TO THOSE  
WHO LAUNCHED THE INFAMOUS ATTACK .I

1-757775A285 HER PAGE 3/29  
WILL ALSO URGE THAT MY  
GOVERNMENT GIVE STRONG DIPLOMATIC SUPPORT IN THE UNITED NATIONS  
AND ELSEWHERE TO EFFORTS TO ACHIEVE A NEGOTIATED SETTLEMENT

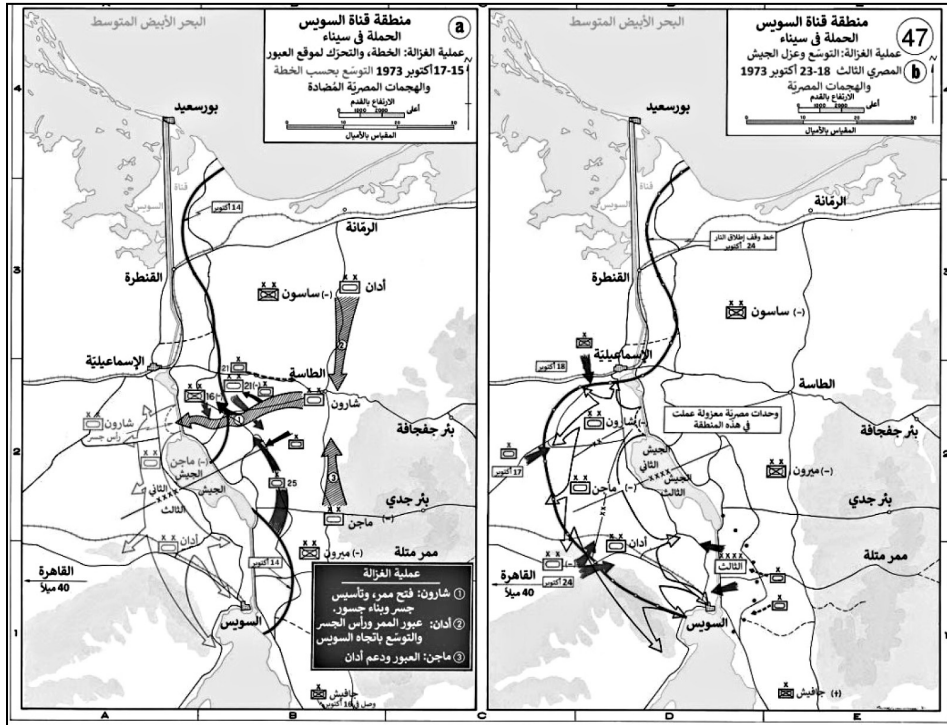
AND GENUINE PEACE  
HUBERT H HUMPHREY

برقية دعم لرئيسة وزراء إسرائيل جولدا ماير من السيناتور الديمقراطي هيوبرت همفري،  
في 14 أكتوبر 1973.



خريطة لمنطقة قناة السويس خلال العبور المصري والهجمات الإسرائيلية المضادة خلال الفترة من 6-13 أكتوبر 1973

خريطة لمنطقة قناة السويس لتوضيح هجوم القوات المصرية والهجمات الإسرائيلية خلال يومي 14-15 أكتوبر 1973



خريطة لمنطقة قناة السويس  
 خلال الفترة 15-17 أكتوبر 1973

خريطة لمنطقة قناة السويس  
 خلال الفترة 18-23 أكتوبر 1973

**Resolution 338 (1973)****of 22 October 1973***The Security Council*

1. *Calls upon* all parties to the present fighting to cease all firing and terminate all military activity immediately, no later than 12 hours after the moment of the adoption of this decision, in the positions they now occupy;
2. *Calls upon* the parties concerned to start immediately after the cease-fire the implementation of Security Council resolution 242 (1967) in all of its parts;
3. *Decides* that, immediately and concurrently with the cease-fire, negotiations shall start between the parties concerned under appropriate auspices aimed at establishing a just and durable peace in the Middle East.

*Adopted at the 1747th meeting by 14 votes to none<sup>27</sup>*

<sup>27</sup> One member (China) did not participate in the voting.

page 2.

every few hours we will be facing a joint Egyptian-Soviet "terror" [ultimatum] which will eventually receive American endorsement?

The Egyptians started to shoot immediately after the cease fire and did not stop. The Chief of Staff who reported to the Government last night said that it could be that it is just sporadic and it will end. But in fact it wasn't and we had one of the most bitterest nights of battles. Only after strong pressure did we react. We cannot accept a situation in which the Egyptians will shoot at us and the Russians will dictate to us where we are to sit in order to be the most convenient target for the shooting.

The Prime Minister wants to tell Dr. K. in the most friendly manner that we do not intend to accept Russian-Egyptian dictation either in the military field or in the political arena. The Prime Minister is more sorry than she can possibly say that she has to tell these things to a person whom she considers one of the greatest friends that Israel has but she is forced to tell him that Israel could not possibly comply with such a resolution.

Adoption of such a resolution will force Israel to stand in defiance against it and will bring about pressure on Israel by the U.S., which is exactly what the Russians are trying to achieve, i.e., to drive a wedge between the American and Israeli position and this is the main purpose why they are pressuring for this resolution.

مقتطف من رسالة رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير إلى وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر،  
23 أكتوبر 1973، بشأن تحفظها على التحركات الأمريكية لوقف إطلاق النار.

مقتطف من رسالة رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير إلى وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر،  
23 أكتوبر 1973، بشأن تحفظها على التحركات الأمريكية لوقف إطلاق النار.

1. في حال انتهاء الأعمال الحربية بطريقة تظل فيها الدول العربية وإسرائيل مالكة لفرصة معقولة لتحقيق النجاح، ومتكافئة تقريباً في الإمكانيات العسكرية، ستظل آفاق المستقبل البعيد مشحونة بالعداء السياسي المستمر، واندلاعات الصراع المسلح المتقطعة. فالعرب عازمون على تحقيق الهدف النهائي، وهو تدمير الدولة الإسرائيلية. ولا شيء سوى القدرات العسكرية الإسرائيلية المتفوقة بصورة جوهرية، قادرة على الردع الملائم للجهود العربية الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف بالقوة. ويوحى المسار الحالي للأعمال القتالية بأن الإسرائيليين لم يعودوا يملكون الدرجة اللازمة من التفوق.
2. في واقع الأمر، قد يكون هنالك تغيير جوهري في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل أخذاً مجراه في الوقت الحالي. ومهما تكن جودة الحال التي يخرج بها الإسرائيليون من الصراع الحالي، فإنه لن يعود بإمكانهم أن يكونوا واثقين من تحقيق انتصارات خاطفة حاسمة في المستقبل. ومع ذلك، وفي نطاق النظام الحالي للأمم، فإن القدرة على تحقيق مثل تلك الانتصارات تبدو ضرورية بصورة حاسمة، لاستمرار بقاء إسرائيل في وجه عدوٍ عاقد العزم، ولديه عدد سكان أكبر بكثير، ويملك ثروة نفطية متزايدة، ودعمًا عسكرياً سوفيتياً لا ينتهي.
3. حتى لو كان لإسرائيل أن تتمتع بوضع متفوق على العرب في الأمور العسكرية التقليدية في المرحلة الأولية بعد انتهاء الأعمال القتالية، فإن منطق الوضع الإجمالي يقود إلى نتيجة مؤداها، أن إجراءً أو إجراءات تتعدى الاعتماد العسكري التقليدي على الذات، ستكون ضرورية لضمان أمن إسرائيل في المستقبل. ومن بين الخيارات: ضمان دولي لحدود إسرائيل؛ وضمان عسكري أمريكي من طرف واحد لتلك الحدود؛ أو إعلان عام عن عزم إسرائيل على استخدام أسلحة نووية لضمان سلامة أراضيها. ولكن أياً من تلك الإجراءات لا يقدم حلاً فعالاً فيما يبدو.

جانب من تقدير موقف أمريكي، بتاريخ 24 أكتوبر 1973، لوكالة استخبارات الدفاع، بعنوان: "نظرة بعيدة المدى على الأمن الإسرائيلي"، ضمن الوثائق التي أفرجت عنها الخارجية الأمريكية في سبتمبر 2012 بشأن حرب أكتوبر 1973، وثيقة رقم (265).

٢٨ ٢١ ٢٤ ٢٧ ٣٠

٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥

١٥١

٣١٨ - ١٥ - ١٢١ - ١٥٤

٢٥١٥ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥

MEMORANDUM FOR: The Honorable Henry A. Kissinger  
Assistant to the President for  
National Security Affairs

SUBJECT: Message from Hafiz Ismail

Egyptian message number 9, from Hafiz Ismail to you, was received by the Agency's Chief of Station in Cairo at 0730 hours (Cairo time) 27 October 1973. The text of this message follows:

"I have received your message of October 27. I wish to inform you of the position of the Egyptian Government with respect to the Israeli proposals conveyed to us by you.

"1. The Egyptian Government is prepared to dispatch a representative of the Egyptian Armed Forces of the rank of major general to come in contact with an Israeli military representative of the same rank. It is understood that each will be accompanied by the adequate number of assistants. They would meet under United Nations supervision by 1500 hours Cairo local time at the kilometer 110 of the Cairo-Suez road. Their meeting place would be put under supervision of the United Nations peacekeeping force.

"2. The object of that meeting would be to discuss the military aspects of the implementation of Security Council Resolutions 338 and 339 of October 22 and 23, 1973.

"3. We expect a complete cease fire to be effective as of 1300 hours local time October 27, 1973. United Nations observers should be in place in time to supervise this.

"4. A convoy carrying non-military supplies for Suez and formations of the Third Army east of the canal should be allowed to have reached its destination by 1500 local time under United Nations and Red Cross supervision.

"If such arrangements are acceptable, it is expected that a prompt reply will be received in time to allow for the necessary measures to be taken.

"We expect the exercise of United States influence to facilitate the development of these talks."

نص رسالة حافظ إسماعيل، مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، الموجهة لوزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، في 27 أكتوبر 1973، بشأن استعداد مصر لعقد اجتماع بين الممثلين العسكريين المصريين والإسرائيليين.

**Resolution 339 (1973)**  
of 23 October 1973

*The Security Council,*

*Referring to its resolution 338 (1973) of 22 October 1973,*

1. *Confirms* its decision on an immediate cessation of all kinds of firing and of all military action, and urges that the forces of the two sides be returned to the positions they occupied at the moment the cease-fire became effective;

2. *Requests* the Secretary-General to take measures for immediate dispatch of United Nations observers to supervise the observance of the cease-fire between the forces of Israel and the Arab Republic of Egypt, using for this purpose the personnel of the United Nations now in the Middle East and first of all the personnel now in Cairo.

*Adopted at the 1748th meeting by 14 votes to none<sup>28</sup>*

**Resolution 340 (1973)**  
of 25 October 1973

*The Security Council,*

*Recalling its resolutions 338 (1973) of 22 October and 339 (1973) of 23 October 1973.*

*Noting with regret* the reported repeated violations of the cease-fire in non-compliance with resolutions 338 (1973) and 339 (1973),

*Noting with concern* from the Secretary-General's report<sup>29</sup> that the United Nations military observers have not yet been enabled to place themselves on both sides of the cease-fire line,

1. *Demands* that immediate and complete cease-fire be observed and that the parties return to the positions occupied by them at 1650 hours GMT on 22 October 1973;

2. *Requests* the Secretary-General, as an immediate step, to increase the number of United Nations military observers on both sides;

3. *Decides* to set up immediately, under its authority, a United Nations Emergency Force to be composed of personnel drawn from States Members of the United Nations except the permanent members of the Security Council, and requests the Secretary-General to report within 24 hours on the steps taken to this effect;

4. *Requests* the Secretary-General to report to the Council on an urgent and continuing basis on the state of implementation of the present resolution, as well as resolutions 338 (1973) and 339 (1973);

<sup>28</sup> One member (China) did not participate in the voting.  
<sup>29</sup> See *Official Records of the Security Council, Twenty-eighth Year, 1749th meeting.*

5. *Requests* all Member States to extend their full co-operation to the United Nations in the implementation of the present resolution, as well as resolutions 338 (1973) and 339 (1973).

*Adopted at the 1750th meeting by 14 votes to none<sup>30</sup>*

**Decisions**

At its 1750th meeting, on 25 October 1973, the Council authorized the Secretary-General to take certain urgent interim measures, as proposed by him (S/11049),<sup>31</sup> namely, to transfer contingents from the United Nations Peace-keeping Force in Cyprus to Egypt and to appoint General Siilasvuo, Chief of Staff of UNTSO, as the interim Commander of the United Nations Emergency Force established under resolution 340 (1973).

At its 1751st meeting, on 26 October 1973, the Council decided (a) to authorize the Secretary-General to send an additional force from Cyprus, as an interim measure, should he consider it necessary, and (b) to ask the Secretary-General and the President of the Security Council to appeal to the parties to cooperate fully and effectively with the International Red Cross.

At the same meeting the Council decided to invite the representative of Zambia to participate, without vote, in the discussion of the question.

**Resolution 341 (1973)**  
of 27 October 1973

*The Security Council*

1. *Approves* the report of the Secretary-General on the implementation of Security Council resolution 340 (1973) contained in document S/11052/Rev.1<sup>32</sup> dated 27 October 1973;

2. *Decides* that the Force shall be established in accordance with the above-mentioned report for an initial period of six months, and that it shall continue in operation thereafter, if required, provided the Security Council so decides.

*Adopted at the 1752nd meeting by 14 votes to none<sup>33</sup>*

<sup>30</sup> One member (China) did not participate in the voting.  
<sup>31</sup> See *Official Records of the Security Council, Twenty-eighth Year, Supplement for October, November and December 1973.*

<sup>32</sup> *Ibid.*

<sup>33</sup> One member (China) did not participate in the voting.

قرارات مجلس الأمن التي تبعت حرب أكتوبر 1973 بشأن وقف إطلاق النار ونشر قوات دولية.

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية

محضر الجلسة الأولى

للوفاة العسكري المصري مع الجانب الإسرائيلي

يوم 28 أكتوبر 1973

أولاً: الحاضرون:

1. من الجانب المصري:

أ. لواء محمد عبد الغني الجمسي

ب. عقيد أحمد فؤاد هويدي

ج. وزير مفوض عمر سري

د. مستشار فوزي الإبراشي

2. من الجانب الإسرائيلي:

أ. جنرال ياريف Maj. Gen. A. YARIV

ب. عقيد سيون Col. D. SION

ج. مقدم تراو LtC. A. TRAU

د. مقدم بن آري LtC. I. BEN ARI

3. من الأمم المتحدة:

أ. مقدم أوليس Ltc. AULIS KEMPPAINEN

ب. نقيب جوزيف Capt. JOSEF FALLON

ثانياً: الوقت والمكان:

4. تم الاجتماع في الفترة من 0145 28 حتى 0400 28

5. وذلك في منطقة كم 101 طريق السويس / القاهرة

## سري للغاية

وزارة الحربية

1973 / 10 / 29

### محضر الجلسة الثانية

### للفد العسكري المصري مع الجانب الإسرائيلي

29 أكتوبر 1973

أولاً: الحاضرون:

1. من الجانب المصري:

أ. لواء محمد عبد الغنى الجمسى

ب. عقيد أحم فؤاد هويدي

2. من الجانب الإسرائيلي:

أ. جنرال أ. ياريف

ب. عقيد د. سيون

3. من الأمم المتحدة:

أ.

ب. نقيب جوزيف فالون

ثانياً: الوقت والمكان:

4. تم الاجتماع في الفترة من سعت 1200 29 أكتوبر حتى سعت 1500 29.

5. وذلك بناء على طلب الجانب الإسرائيلي.

6. تم الاجتماع في منطقة كم 101 طريق القاهرة / السويس.

## سري للغاية

## محضر الجلسة الثالثة

## لوفد السياسى العسكرى المصرى مع الجانب الإسرائيلى

30 أكتوبر 1973

أولاً: الحاضرون:

1. من الجانب المصرى:

- أ. لواء محمد عبد الغنى الجمسى مساعد وزير الحربية للشؤون السياسية  
 ب. عقيد أح أحمد فؤاد هويدي  
 ج. مستشار فوزى الإبراشي ممثلاً لوزارة الخارجية

2. من الجانب الإسرائيلى:

- أ. جنرال أ. ياريف مساعد رئيس أركان حرب  
 ب. عقيد د. سيون من ضباط الأركان العامة  
 ج. عقيد أ. ليفران من ضباط الأركان العامة  
 3. من الأمم المتحدة:

- أ. مقدم أ. ونجرل L.T.E. WEINGERL  
 ب. نقيب جوزيف فالون CAP. JOSEF FALLON

ثانياً: الوقت والمكان:

4. تم الاجتماع بناء على طلب الجانب المصرى فى الفترة من سعت 1200 30 حتى سعت 1450 30  
 5. وذلك فى منطقة كم 101 طريق السويس / القاهرة.

الجلسة الثالثة من لقاء الوفدين المصرى والإسرائيلى فى منطقة الكيلو 101 طريق السويس / القاهرة.

## سري للغاية

هيئة عمليات القوات المسلحة

1 نوفمبر 1973

## محضر الجلسة الرابعة

## للوفاة العسكري المصري مع الجانب الإسرائيلي

1 نوفمبر 1973

أولاً: الحاضرون:

1. من الجانب المصري:

أ. لواء محمد عبد الغنى الجمسى نائب رئيس أركان حرب ورئيس هيئة العمليات  
ب. عقيد أ.ح أحمد فؤاد هويدي.

2. من الجانب الإسرائيلي:

أ. الجنرال يسرائيل تال نائب رئيس الأركان ومدير العمليات  
ب. عقيد د. سيون

ج. عقيد أ. ليفران

3. من الأمم المتحدة:

أ. مقدم أ. ونجرل

ب. نقيب جوزيف فالون

ثانياً: الوقت والمكان:

4. تم الاجتماع بناء على طلب الجانب الإسرائيلي في الفترة من سعت 1200

01 حتى سعت 1500 01.

5. وذلك في منطقة كم 103 طريق السويس / القاهرة.

الجلسة الرابعة من لقاء الوفدين المصري والإسرائيلي في منطقة الكيلو 101 طريق السويس / القاهرة.

مائير: سيناقدش الجانبان موضوع خطوط 22 أكتوبر في إطار فض  
الاشتباك وفصل القوات.

كيسنجر: ماذا يعني ذلك.

مائير: يعني أن الجنرالات المصريين والإسرائيليين سيناقدشون ذلك.

كيسنجر: لكن لو قدمتي اقتراح تبادل القوات، فأين ما يوضح  
خطوط 22 أكتوبر .

مائير: لا يوجد ما يوضح.

كيسنجر: انتِ ونحن نعيش في عالمين مختلفين. افترضى أن هذا الاقتراح  
رفض، فما هو موقفك التالي؟ هل ستوقفي قوافل الإمداد للجيش الثالث.  
مائير: نعم، لا للقوافل.

كيسنجر: ولو طار السوفييت في طائراتهم؟ هل ستطلقين عليهم النار؟  
مائير: ربما.

كيسنجر: ولو كانت القوات الجوية الروسية؟ هل ستقاتلين السوفييت؟  
مائير: هل هذا يعني أن أي اقتراح يقدمه المصريين يجب أن نوافق عليه.

كيسنجر: لا، ولكن في سياق معقول يمكن أن نحقق شيئاً ..... انتِ  
ترفضين العودة لخطوط 22 أكتوبر ..... في كلمات أخرى، لا شيء تحقق  
منذ البارحة .... لن نتعاون في تدمير الجيش الثالث ..... اعتقد أنك  
تواجهين كارثة .... القوى العظمى (أمريكا، الإتحاد السوفييتي) لن تسمح  
لكِ بتدمير الجيش الثالث.

نص المقابلة التي جرت بين وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ورئيسة وزراء إسرائيل جولدا  
مائير، بتاريخ 3 نوفمبر 1973، ضمن الوثائق التي أفرجت عنها الخارجية الأمريكية في سبتمبر 2012  
بشأن حرب أكتوبر 1973، وثيقة رقم (93).

DECLASSIFIED

**SECRET**

COPY 7 OF 10 COPIES

Department of State

TELEGRAM

---

O 280152Z DEC 73 ZFF4  
 FM SECSTATE WASHDC  
 TO USINT CAIRO NIACT IMMEDIATE 5604  
 BT  
 S E C R E T STATE 251343  
 NODIS/C H E R O K E E

CONTROL: 6 6 1 7Q

E.O. 11652: XGDS  
 TAGS: PFOR, EG  
 SUBJ: LETTER FROM PRESIDENT NIXON TO PRESIDENT SADAT

1. YOU SHOULD PASS FOLLOWING LETTER FROM PRESIDENT NIXON IMMEDIATELY TO FOREIGN MINISTER FAHMI FOR DELIVERY TO PRESIDENT SADAT. IF FAHMI HAS NOT YET RETURNED, YOU SHOULD DELIVER LETTER THROUGH LOUTFI IN ACCORDANCE WITH PROCEDURE FAHMI ASKED THAT WE FOLLOW.
2. BEGIN TEXT: DEAR MR. PRESIDENT: SECRETARY KISSINGER HAS GIVEN ME A FULL REPORT OF HIS TRIP TO THE MIDDLE EAST, THE OPENING PHASE OF THE GENEVA CONFERENCE, AND, IN PARTICULAR, HIS MOST RECENT DISCUSSIONS WITH YOU. FROM THIS REPORT, I REMAIN CONVINCED THAT THERE IS OPPORTUNITY FOR REAL PROGRESS TOWARDS A SETTLEMENT AND FOR A DRAMATIC IMPROVEMENT IN OUR RELATIONS.
3. I AM PLEASED THAT AS A RESULT OF THE DISCUSSIONS YOU AND SECRETARY KISSINGER HAVE HAD AND THE EXCHANGE OF MESSAGES BETWEEN US WE CAN POINT TO A NUMBER OF SIGNIFICANT ACCOMPLISHMENTS. RELATIONSHIPS BETWEEN OUR TWO COUNTRIES HAVE BEEN PUT ON A NEW BASIS OF CORDIALITY AND UNDERSTANDING. WE HAVE PROMISED WHAT WE HAVE FELT COULD REALISTICALLY BE ACHIEVED. THE CEASEFIRE, THE SIX-POINT AGREEMENT, THE OPENING OF THE PEACE CONFERENCE, IMPORTANT AS THEY ARE, ARE ONLY BEGINNINGS. WE ARE COMMITTED, AS YOU KNOW, TO FULL SUPPORT AND IMPLEMENTATION OF THE NOVEMBER 1967 SECURITY COUNCIL RESOLUTION. WE HAVE ALSO DEVELOPED TOGETHER BASIC PRINCIPLES OF A DISENGAGEMENT AGREEMENT, SUBJECT, OF COURSE, TO A NUMBER OF DETAILS STILL TO BE WORKED OUT AND NEGOTIATED. ISRAEL HAS SENT ITS MILITARY REPRESENTATIVES TO GENEVA WHERE THEY ARE MEETING WITH YOUR MILITARY REPRESENTATIVES LOOKING TOWARDS AN EARLY AGREEMENT ON THE DISENGAGEMENT OF FORCES.

نص رسالة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الرئيس محمد أنور السادات، في 27 ديسمبر 1973، عقب زيارة وزير الخارجية هنري كيسنجر إلى الشرق الأوسط، والتي ركزت على مؤتمر جنيف واتفاقية فض الاشتباك والعلاقات الأمريكية المصرية.



SECRET

Department of State


-2- STATE 251343 27 DEC'73

WE HAVE ALSO ARRANGED FOR DEFENSE MINISTER DAYAN TO COME NEXT WEEK TO THE UNITED STATES SO THAT WE CAN PURSUE THE FULL DETAILS WITH HIM OF A POSSIBLE DISENGAGEMENT AGREEMENT INCORPORATING THE PRINCIPLES OF YOUR DISCUSSIONS WITH SECRETARY KISSINGER. ALL OF THESE ARE SOLID ACHIEVEMENTS TO WHICH BOTH EGYPT AND THE UNITED STATES HAVE MADE AN IMPORTANT CONTRIBUTION.

4. I AM DEEPLY CONVINCED, MR. PRESIDENT, THAT OUR TWO NATIONS STAND AT THE THRESHOLD OF A GREAT TURNING POINT IN HISTORY. WE CAN, IF WE HAVE THE WILL, BRING A NEW ERA OF PEACE AND PROSPERITY TO ALL THE PEOPLES OF THE ARAB WORLD. BUT SHOULD WE FAIL, WE WILL CONDEMN NOT ONLY YOUR COUNTRYMEN BUT THE ENTIRE AREA TO A LONG AND BITTER CONTINUATION OF THE CONFLICT WHICH HAS FOR TOO LONG PLAGUED THE MIDDLE EAST. FOR MY PART, I PLEDGE MYSELF TO DO EVERYTHING IN MY POWER TO ENSURE THAT MY SECOND TERM AS PRESIDENT WILL BE REMEMBERED AS THE PERIOD IN WHICH THE UNITED STATES DEVELOPED A NEW AND PRODUCTIVE RELATIONSHIP WITH EGYPT AND THE ARAB WORLD.

5. I AM ALSO CONVINCED, HOWEVER, THAT ONLY IF THE UNITED STATES CONTINUES TO PLAY A MAJOR AND DECISIVE ROLE IN THE NEGOTIATIONS NOW UNDERWAY IN GENEVA CAN WE HOPE FOR ANY LASTING SUCCESS. BUT IN ORDER TO MAKE IT POSSIBLE FOR ME TO MOVE DECISIVELY IT IS NECESSARY THAT THE DISCRIMINATION AGAINST THE UNITED STATES, WHICH THE OIL EMBARGO REPRESENTS, BE BROUGHT TO AN END. THUS, MR. PRESIDENT, I HAVE NOTED WITH DISMAY THE DECEMBER 25 DECISION OF THE ARAB OIL MINISTERS IN KUWAIT TO INCREASE ARAB OIL PRODUCTION BY TEN PERCENT TO HELP MEET THE NEEDS OF JAPAN AND VARIOUS EUROPEAN COUNTRIES WHILE CONTINUING THE EMBARGO AGAINST THE UNITED STATES. THIS ACTION HAS PUT ME IN A MOST DIFFICULT POSITION SINCE IT CONSTITUTES A CONTINUATION OF A POLICY OF DISCRIMINATION AGAINST THE UNITED STATES. YOU KNOW FROM OUR PAST EXCHANGES THAT WE BELIEVE IT IS ESSENTIAL THAT THE UNITED STATES BE IN A POSITION TO ENGAGE ITSELF IN A POSITIVE MANNER FREE OF OUTSIDE PRESSURES. THE ACTIVITIES OF THE LAST SEVERAL MONTHS DEMONSTRATE CLEARLY AND WITHOUT EQUIVOCATION THE ROLE THE UNITED STATES HAS PLAYED AND WOULD INTEND TO PLAY IN ORDER TO HELP BRING ABOUT A JUST AND DURABLE PEACE AGREEMENT IN THE AREA. YOU KNOW THE GREAT STRESS I PLACE ON CLOSE RELATIONS WITH THE

DECLASSIFIED  
80562 benn


**SECRET**  
 Department of State TELETYPE

-3- STATE 251343 27 DEC'73

ARAB WORLD. HOWEVER, THE CLEARLY DISCRIMINATORY ACTION OF THE OIL PRODUCERS CAN TOTALLY VITIATE THE EFFECTIVE CONTRIBUTION THE UNITED STATES IS DETERMINED TO MAKE IN THE DAYS AHEAD. THEREFORE, MR. PRESIDENT, I MUST TELL YOU IN COMPLETE CANDOR THAT IT IS ESSENTIAL THAT THE OIL EMBARGO AND OIL PRODUCTION RESTRICTIONS AGAINST THE UNITED STATES BE ENDED AT ONCE. IT CANNOT AWAIT THE OUTCOME OF THE CURRENT TALKS ON DISENGAGEMENT.

6. I HAVE FELT FREE, MR. PRESIDENT, TO SPEAK AS DIRECTLY AND AS FRANKLY AS I HAVE IN THIS LETTER TO YOU BECAUSE I KNOW FROM ALL OF YOUR RECENT CONVERSATIONS AND EXCHANGES OF MESSAGES WITH US THAT YOU ARE A MAN WHO BOTH APPRECIATES AND UNDERSTANDS CLARITY AND DIRECTNESS. I AM WRITING TODAY TO HIS MAJESTY KING FAISAL IN THE SAME VEIN. WITH THE OPENING OF THE TALKS ON DISENGAGEMENT, WE HAVE NOW REACHED THE STAGE WHERE THE UNITED STATES INFLUENCE COULD PROVE DECISIVE.

7. I AM AWARE THAT YOU AND HIS MAJESTY KING FAISAL HAVE KEPT IN CLOSE TOUCH REGARDING THE EMBARGO. I BELIEVE IT WOULD BE IN THE INTEREST OF EVERYONE CONCERNED AND IN THE INTEREST OF PROGRESS IN THE UPCOMING TALKS FOR THIS MATTER TO BE RESOLVED PROMPTLY. I AM CONFIDENT, MR. PRESIDENT, THAT YOU WILL WISH TO GIVE THESE VIEWS YOUR URGENT CONSIDERATIONS. SINCERELY, RICHARD NIXON. END TEXT.

KISSINGER

NEA:JJSISC0:KM  
12/27/73 29588  
THE SECRETARY  
S/S - MR. BARNES



Department of State TELE  
SECRET

2- CAIRO 4252, DECEMBER 30

RECEIVED PRESIDENT NIXON'S MESSAGE OF DEC 28, 1973. THIS MESSAGE REFERRED, INTER ALIA, TO YOUR REPORTING TO THE PRESIDENT REGARDING YOUR TALKS WITH MY PRESIDENT AND, IN PARTICULAR, TO THE PRINCIPLES YOU HAVE AGREED UPON CONCERNING THE DISENGAGEMENT PROBLEM.

"PRESIDENT NIXON, FURTHERMORE, REFERRED TO THE CEASE-FIRE AND THE SIX POINT AGREEMENT. AS YOU KNOW, THE CEASEFIRE IS STILL FRAGILE AND WHILE WE HAVE CARRIED OUT ALL THAT WAS REQUIRED FROM US UNDER THE SIX POINT AGREEMENT, THE ISRAELIS, ON THE OTHER HAND AND UP TO THIS VERY MINUTE, HAVE NOT IMPLEMENTED IN GOOD FAITH THEIR OBLIGATION SO FAR AS ITEM 2 OF THIS AGREEMENT IS CONCERNED. MOREOVER, THEY ARE COMPLICATING THE SITUATION OF THE TOWN OF SUEZ, WHICH IS SUPPOSED TO BE AN OPEN TOWN, REFUSING TO SUPPLY EGYPTIAN POSITIONS OF THE THIRD ARMY AT KABRIT ON THE EASTERN BANK OF THE CANAL WHILE STILL HOLDING 57 EGYPTIAN PRISONERS OF WAR.

"IN SPITE OF THAT, EGYPT WENT TO THE PEACE CONFERENCE. IN THE HOPE THAT A SERIOUS STEP BE TAKEN TOWARDS A DISENGAGEMENT AGREEMENT WHICH, AFTER A LONG AND PROTRACTED DELAY, WE EXPECT TO BE CONCLUDED SOON AS PRESIDENT NIXON REPEATEDLY PROMISED AND GUARANTEED.

"AFTER REPORTING TO PRESIDENT SADAT ON OUR TALKS IN GENEVA AND ON THE PROCEEDINGS OF THE CONFERENCE, HE RECEIVED PRESIDENT NIXON'S MESSAGE WHICH HE CAREFULLY EXAMINED. HE TOOK NOTE WITH APPRECIATION OF PRESIDENT NIXON'S REFERENCE TO THE IMPROVEMENT IN OUR BILATERAL RELATIONS AND TO HIS AND PRESIDENT SADAT'S EFFORTS TO BUILD A NEW BASIS FOR THE COMMON GOOD AND WELFARE AND BENEFIT OF THE AREA WHERE WE LIVE.

"PRESIDENT SADAT FULLY RECIPROCATES PRESIDENT NIXON'S DESIRE TO SET UP THIS NEW RELATIONSHIP ON FRANKNESS AND DIRECTNESS. HE ASKED ME TO CONVEY TO YOU, AND THROUGH YOU TO PRESIDENT NIXON, THAT HE TOOK SPECIAL NOTICE OF PRESIDENT NIXON'S PERSONAL PLEDGE TO DO EVERYTHING IN HIS POWER TO ENSURE THAT HIS SECOND TERM AS PRESIDENT WILL BE REMEMBERED AS THE PERIOD IN WHICH THE UNITED STATES DEVELOPED A NEW AND PRODUCTIVE RELATIONSHIP WITH EGYPT AND THE ARAB WORLD.

نص رسالة وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي إلى نظيره الأمريكي هنري كيسنجر، في 30 ديسمبر 1973، ردًا على رسالة الرئيس نيكسون المؤرخة 28 ديسمبر إلى الرئيس السادات، مؤكدًا التزام الرئيس السادات بالسلام في الشرق الأوسط والقلق بشأن الالتزام الإسرائيلي.



Department of State TELEGRAM

SECRET

-3- CAIRO 4252, DECEMBER 30

"AS TO PRESIDENT NIXON'S REFERENCE TO THE DECEMBER 25 DECISION OF THE ARAB OIL MINISTERS IN KUWAIT, PRESIDENT SADAT AUTHORIZED ME TO SAY THAT THIS DECISION WAS NOT MEANT, IN ANY WAY WHATSOEVER, TO BE DISCRIMINATORY IN RELATION TO THE U.S. PRESIDENT SADAT'S FEELING IS THAT THE ARAB OIL MINISTERS, WHILE HAVING IN MIND THE DIRECT AND IMMEDIATE IMPACT OF THE EMBARGO ON THE EUROPEAN COUNTRIES, WERE UNDER THE IMPRESSION THAT THE UNITED STATES, BECAUSE OF ITS RESOURCES WAS NOT THAT BADLY AFFECTED.

"HOWEVER, IN VIEW OF THE APPARENT DIFFICULT SITUATION WHICH PRESIDENT NIXON IS FACING IN THE LIGHT OF THE DEC 25 DECISION, PRESIDENT SADAT WILL MAKE IMMEDIATE AND APPROPRIATE CONTACTS WITH KING FAISAL WHO RECEIVED FROM PRESIDENT NIXON A SIMILAR MESSAGE ON THE SAME SUBJECT AND ALSO WITH PRESIDENT BOUMEDIEN.

"IN THIS CONNECTION IT IS GERMANE TO INDICATE THAT DURING YOUR TALKS WITH PRESIDENT SADAT IT BECAME APPARENT THAT AN EFFORT WILL BE MADE TO EASE THE EMBARGO EVEN SO FAR AS THE US IS CONCERNED, ONCE THE DISENGAGEMENT AGREEMENT IS SIGNED. AS PROMISED PRESIDENT SADAT WILL DO HIS BEST TO SEE TO IT THAT THIS WILL BE BROUGHT ABOUT.

"IN CONCLUDING, I HOPE THAT YOU FOR YOUR PART WILL BE ABLE TO GUARANTEE THAT DEFENCE MINISTER DAYAN AND HIS GOVERNMENT WILL BE IN A POSITION TO ACCEPT AND IMPLEMENT FORTHWITH THE AGREEMENT ON DISENGAGEMENT WHICH WAS DISCUSSED AND APPROVED DURING YOUR TALKS WITH MY PRESIDENT.

"I WILL CERTAINLY KEEP YOU INFORMED OF ANY NEW DEVELOPMENT REGARDING THE BASIC ISSUE WHICH PRESIDENT NIXON RAISED IN HIS MESSAGE OF DEC 28 TO PRESIDENT SADAT.

"WITH WARM PERSONAL REGARDS

"ISMAIL FAHMI"

UNQUOTE SMITH



Department of State TELECOM

SECRET

-2- CAIRO 0023, JAN 02, NODIS/CHEROKEE

"PRESIDENT SADAT RECEIVED YOUR MESSAGE OF DECEMBER 29, 1973 AND HAS SENT YOU HIS REPLY UNDER A SEPARATE COVER.

"AS TO YOUR MESSAGE DATED DECEMBER 28, 1973 WHICH, BY THE WAY, IS OF A DIFFERENT TONE AND SUBSTANCE, IT IS PERTINENT TO RECALL WHAT I HAVE REPEATEDLY TRIED TO DRAW YOUR ATTENTION TO, AND THAT IS, THE IMPORTANCE OF PUBLIC OPINION, NOT ONLY IN THE UNITED STATES BUT ALSO IN EGYPT AND IN THE ARAB WORLD.

"YOU WERE VERY CONCERNED IN YOUR MESSAGE OF DECEMBER 28, AND BEFORE YOU, PRESIDENT NIXON, ABOUT THE SO-CALLED DISCRIMINATORY NATURE OF THE ARAB OIL MINISTERS DECISION TAKEN AT THEIR MEETING IN KUWAIT ON DECEMBER 25, 1973.

"I HAVE, UPON INSTRUCTIONS FROM PRESIDENT SADAT, EXPLAINED TO YOU THE SITUATION AND THAT, IN REPLY TO PRESIDENT NIXON'S MESSAGE TO PRESIDENT SADAT IN THIS RESPECT.

"MOREOVER, I HAVE INFORMED YOU THAT PRESIDENT SADAT UNDERTOOK THE NECESSARY CONTACTS WITH SAUDI ARABIA AND ALGERIA REGARDING YOUR CONCERNS.

"BUT, I MUST TELL YOU FRANKLY, THAT I WAS APPALLED BY THE UNUSUAL, AND I DON'T WANT TO SAY UNACCEPTABLE, TONE OF YOUR MESSAGE OF DECEMBER 28, 1973, PARTICULARLY WHEN YOU LINKED IN YOUR WORDS THE IMPACT OF THE DECISIONS TAKEN IN KUWAIT ON DECEMBER 25 ON YOUR PUBLIC OPINION WITH YOUR EXPRESSION OF THE INABILITY OF THE UNITED STATES TO CONTINUE TO PLAY THE ROLE WHICH IT HAS PROMISED, TO BRING A PEACEFUL AND JUST SOLUTION TO THE MIDDLE EAST CRISIS.

"IN ALL CANDOUR, YOU MAY AGREE THAT THE RESORT TO SUCH A PROCEDURE IS NOT A HAPPY ONE-BECAUSE, BASICALLY, IT WILL NOT HELP THE UNITED STATES AND ITS RELATIONS WITH THE ARAB COUNTRIES.

"YOU HAVE EXPRESSED, AND RIGHTLY SO, YOUR CONCERN OF THE EFFECT OF THE DECISION TAKEN IN KUWAIT ON YOUR

نص رسالة الرد من وزير الخارجية إسماعيل فهمي على رسالة نظيره الأمريكي هنري كيسنجر بتاريخ 02 يناير 1974 إلى الرئيس السادات، يناقش فيها المخاوف بشأن التهديدات المتصورة لوقف الولايات المتحدة جهودها في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط.



Department of State TELEGRAM

SECRET

-3- CAIRO 0023, JAN 02, NODIS/CHEROKEE

PUBLIC OPINION WHILE YOU HAVE COMPLETELY IGNORED WHAT EFFECT ON ARAB PUBLIC OPINION THE DECISION OF YOUR GOVERNMENT AND CONGRESS HAD TO GRANT ISRAEL, WHILE ITS FORCES REMAIN IN OCCUPATION OF ARAB LANDS. SUCH MASSIVE QUANTITIES OF SOPHISTICATED WEAPONS WORTH MORE THAN 2 BILLION \$ AS WELL AS FURTHER ECONOMIC ASSISTANCE TO THE AMOUNT OF 700 MILLION \$.

"HOW, IF I MAY ASK, DO YOU BELIEVE WOULD OUR PUBLIC OPINION REACT TO SUCH A PROVOCATIVE AND UNTIMELY DECISION TO CONTINUE TO HELP THE AGGRESSOR IN SUCH A MASSIVE AND UNDISGUISED MANNER WHILE HE CONTINUES TO OCCUPY ARAB LANDS. PERSISTS IN DENYING THE LEGITIMATE RIGHTS OF THE PALESTINIANS AND PROCLAIMS AT THE SAME TIME THAT JERUSALEM WOULD REMAIN THE CAPITAL OF ISRAEL?"

"DO YOU NOT SEE THAT, AGAINST THIS BACKGROUND, THE ARAB OIL MINISTERS WERE, BY YOUR OWN DECISIONS, PUT TO REACH THE CONCLUSION WHICH RESULTED IN THE MANNER IN WHICH THE KUWAIT MEETING HAD ENDED?"

"HOW COULD THE ARAB OIL MINISTERS HAVE JUSTIFIED ANY OTHER DECISION TO THEIR OWN PUBLIC OPINION?"

"YET, IN SPITE OF ALL THAT WE HAVE NOT, AS YOU KNOW, THREATENED TO BOYCOTT THE GENEVA CONFERENCE OR TO DISCONTINUE EXERTING SERIOUS EFFORTS FROM OUR PART TO BRING ABOUT A JUST AND PEACEFUL SOLUTION."

"MOREOVER, PRESIDENT SADAT, WITH ALL THE RESTRAINT IN HIS POWER, STARTED TO TAKE UP NECESSARY CONTACTS TO CONSIDER POSSIBILITIES RELATED TO THE DECISIONS TAKEN IN KUWAIT ON DECEMBER 25, 1973."

"WITH WARM PERSONAL REGARDS

"ISMAIL FARMI"



## Department of State

TELE

SECRET

-2- CAIRO 0034, JAN 03, NODIS/CHEROKEE

"DEAR MR. SECRETARY OF STATE:

"I HAVE PREVIOUSLY ON VARIOUS OCCASIONS KEPT YOU INFORMED OF THE REPEATED PRACTICE OF THE ISRAELI GOVERNMENT TO CREATE THROUGH ITS COMMANDERS ON THE WEST SIDE OF THE CANAL UNNECESSARY OBSTACLES TO IMPEDE THE FAITHFUL IMPLEMENTATION OF THE SIX-POINT AGREEMENT TO WHICH THEY ARE COMMITTED.

"AGAIN, SINCE YESTERDAY, THE ISRAELIS HAVE REFUSED TO LET THROUGH THE SUPPLIES TO THE 3RD ARMY ON THE EAST SIDE OF THE CANAL. OUR MILITARY PEOPLE PROTESTED TO THE UNITED NATIONS FORCES, BUT NO POSITIVE RESPONSE WAS GIVEN BY THE ISRAELI SIDE. TODAY THE ISRAELIS ONCE AGAIN DECLINED TO LET PASS UNLESS THROUGH THE CONVOY TO THE EAST SIDE OF THE CANAL.

"I AM SURE THAT YOU AGREE WITH ME THAT IF THIS SITUATION CONTINUES THERE WILL BE ONLY A FAINT CHANCE FOR ANY FURTHER PROGRESS EITHER ON THE SPOT OR IN GENEVA BOTH IN THE MILITARY COMMITTEE AND LATER IN THE CONFERENCE.

"IF SUCH REPEATED BEHAVIOR BY THE ISRAELIS IS TO BE INTERPRETED AS A PROVOCATION TO OUR FORCES EITHER TO RETALIATE OR TO SEE TO IT THAT THE SUPPLIES NEEDED REACH THE EAST SIDE OF THE CANAL BY FORCE, THEN, I AM SURE, THAT YOU WILL REALIZE THAT WE CANNOT CONTINUE TO USE RESTRAINT IN THE FACE OF SUCH PROVOCATION.

"THIS BEHAVIOR MAY HIDE CERTAIN TACTICS BY THE ISRAELIS IN ORDER THAT THEY, AND NOT THE SYRIANS AS THEY HAVE ALLEGED, CAN RESUME MILITARY OPERATIONS.

"FOR YOUR INFORMATION, I HAVE KEPT OUR PERMANENT DELEGATE TO THE U.N. IN THE PICTURE IN CASE THE ISRAELIS PERSIST IN THEIR BEHAVIOR. SINCE A SITUATION MAY ARISE IN WHICH WE WOULD BE FORCED TO CONSIDER THE SECURITY COUNCIL TO TAKE NECESSARY MEASURES AGAINST ISRAEL SO THAT THE RESOLUTIONS OF THE COUNCIL REGARDING THE CEASE-FIRE AND THE WITHDRAWAL OF ISRAELI FORCES ARE DULY AND FORTHWITH IMPLEMENTED.

نص رسالة وزير الخارجية إسماعيل فهمي إلى نظيره الأمريكي هنري كيسنجر، في 03 يناير 1974، يصف فيها قلقه بشأن التزام الحكومة الإسرائيلية باتفاق النقاط الست.



Department of State

TELE

SECRET

-3- CAIRO 0034, JAN 03, NODIS/CHEROKEE

"IN CONCLUSION, IT IS APPARENT THAT IF THESE ISRAELI PROVOCATIONS PERSIST THEY WILL UNDERMINE PRESENT EFFORTS EXERTED EITHER IN THE MILITARY COMMITTEE OR IN THE CONFERENCE AND DENY THEM ALL CHANCES WHATSOEVER OF SUCCESS.

~~"I WOULD THEREFORE THAT YOU WILL CONTACT THE ISRAELI GOVERNMENT AND GUARANTEE THAT THEY DESIST FROM ANY FURTHER OBSTRUCTION. I HOPE THAT I WILL HEAR FROM YOU IN THE VERY IMMEDIATE FUTURE.~~

"WITH WARM PERSONAL REGARDS AND BEST WISHES FOR THE NEW YEAR,

ISMAIL FARMI"

UNQUOTE

SMITH

FILED AT THE NATIONAL ARCHIVES

07/ALOC/DE

Attention: Mr. Tolson, P740006-1822  
Keep this study together.

THE SECRETARY OF STATE  
WASHINGTON

75-1950  
XR-7401948  
7401949

COPIES TO:  
S  
NEA  
S/S-S:RWM  
RF:WEB

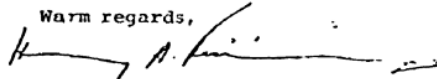
January 25, 1974

Dear Mr. President:

During the course of the last three months we have worked closely together to achieve our mutual goal of establishing a permanent and just peace in the Middle East. I wish now to offer you my personal congratulations on the successful achievement of the first stage of this quest, an achievement which would have been extraordinarily difficult had it not been for the outstanding qualities of statesmanship which you have brought to our discussions. It has been a privilege to work with you.

May I offer my appreciation for the warm welcome you extended to us in Aswan. We are all truly grateful for the thoughtfulness and courtesy extended to us by yourself and the Presidency staff.

Warm regards,



Henry A. Kissinger

His Excellency  
Mohammad Anwar al-Sadat,  
President of the Arab Republic  
of Egypt,  
Cairo.

رسالة من وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر إلى الرئيس محمد أنور السادات، في 25 يناير 1974،  
للتهنئة بالاختتام الناجح لمفاوضات السلام ووقف إطلاق النار مع إسرائيل.

[In the following transcript of President Ford's telephone conversation with President Sadat, President Sadat's remarks are incomplete because of a poor telephone connection with Egypt.]

PRESIDENT FORD. President Sadat?

PRESIDENT SADAT. Hello. This is President Sadat.

PRESIDENT FORD. How are you this morning?

President Sadat, I wanted to call you and congratulate you on the great rôle that you played in the negotiations that have culminated in this agreement.

PRESIDENT SADAT. Hello? [Inaudible]

PRESIDENT FORD. Unfortunately, I don't hear you too well, Mr. President. I hope that my conversation is coming through more clearly.

Let me express most emphatically on behalf of my Government the appreciation for your statesmanship, despite adversity and some criticism, the spirit with which you have approached the need for an agreement.

I am most grateful for the leadership that you have given, and I look forward to continuing to work with you in—

PRESIDENT SADAT. Hello?

PRESIDENT FORD. Hello. Can you hear me, Mr. President?

PRESIDENT SADAT. No, I can't hear you very well.

جانب من نص المكالمة الهاتفية بين الرئيس الأمريكي جيرالد فورد والرئيس محمد أنور السادات، في الأول من سبتمبر 1975، بشأن عملية السلام بين مصر وإسرائيل.



قادة حرب أكتوبر في غرفة العمليات العسكرية عام 1973.



الرئيس محمد أنور السادات في المقر العسكري خلال حرب أكتوبر 1973 يرافقه المشير أحمد إسماعيل واللواء محمد عبد الغني الجمسي.



التمهيد النيراني خلال حرب أكتوبر 1973 الذي اشتركت فيه 135 كتيبة مدفعية وعدة مئات من مدافع الضرب المباشر.



حائط الصواريخ على الجبهة المصرية خلال حرب أكتوبر 1973.



القوات الجوية المصرية تدمر المواقع الإسرائيلية خلال حرب أكتوبر 1973.



عبور خط بارليف.



وحدة مدفعية مصرية بعد عبورها الضفة الشرقية للقناة.



الجنود المصريون يقتحمون خط بارليف.



إستسلام شلومو أردنست قائد حصن لسان يورتوفيق الإسرائيلي أمام عدسات الإعلام العالمي،  
والذي يُعتبر أحد أكثر حصون خط بارليف تحصينًا.



رفع العلم المصري فوق سيناء.



"معركة المنصورة الجوية" التي تُعد أطول معركة جوية في تاريخ الحروب الحديثة .. إستمرت لمدة 53 دقيقة تجاوزت خلالها الطائرات الإسرائيلية .



المقاومة الشعبية خلال معركة السويس، 24 أكتوبر 1973، ضد الحصار الإسرائيلي الذي استمر ضد المدينة 101 يوم.



الأسرى الإسرائيليون في أيدي القوات المصرية.



الأسرى الإسرائيليون في أيدي القوات السورية على جبهة الجولان.



لقاء رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديان بقواتهما، في 21 أكتوبر 1973،  
بمرتفعات الجولان خلال حرب أكتوبر 1973.



رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير، واللواء رحيبام زئيفي، وموشيه ديان في رحلة مروحية عسكرية  
خلال حرب أكتوبر 1973.



رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير في رحلة مروحية عسكرية خلال حرب أكتوبر 1973.



الرئيس ريتشارد نيكسون، وزير الخارجية هنري كيسنجر، ورئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير، نوفمبر 1973.  
(مجموعة الصور الفوتوغرافية لمجلة أخبار الولايات المتحدة والتقارير العالمي، مكتبة الكونغرس)



الفريق إنسيو سيلاسفو من فنلندا، قائد قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (UNEF)، مع أعضاء آخرين من قوات الطوارئ وممثلي القوات المسلحة المصرية خلال مفاوضات السلام "الكيلو 101" بين مصر وإسرائيل، يناير 1974.



مباحثات الكيلو 101 بين الجانبين المصري والإسرائيلي عام 1974.



الرئيس محمد أنور السادات وجواره الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات خلال الاحتفال بالذكرى الأولى لحرب أكتوبر.



الرئيس محمد أنور السادات والرئيس الأمريكي جيرالد فورد يتشاوران خلال اجتماع عُقد بالمنمسا في 4 يونيو 1975.



وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر يجتمع مع وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي للتفاوض على اتفاقية فض الاشتباك المصرية الإسرائيلية الثانية، في 24 أغسطس 1975 بالإسكندرية.



الرئيس محمد أنور السادات في لقائه مع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر.



**ECSS**

**المركز المصري**

**للفكر والدراسات الاستراتيجية**

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES